

الأجرام والعقَابُ في مصر

دكتور حسن صادق البرصفاوى
أستاذ القانون الجنائى بكلية الحقوق
الجامعة الامكنة

الناشر: منشورات
جمال عزى وشركاه
بالاسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَةٌ

شغلت الجريمة بال مفكرين والباحثين من قديم الزمان وما يزال هذا أمرها إلى يومنا هذا ، مالم يكن الإهتمام بها قد زاد . فضرر الجريمة - على أي نحو جرى تمحيدها - يلحق بالمجتمع ، فضلا عن بعض أفرادها . ولا بد للضرر من دفعه إبقاء على حياة الجماعة . والبحث في أمر الجريمة والعوامل التي توصل بالشخص إلى ارتكابها ليس بالأمور الهين ، وذلك لانصالها أساسا بالنفس الانسانية . على أن وعورة طريق البحث وصعوبة مسالكه لم تقعد العلماء عن قطع الخطوات الأولى على بدايته ، ووضع اللبنة الأولى في صرحه تهيدا لمن يأتي من بعدهم ، فيتوغلون في الطريق ويزيدون البناء ، وهكذا الشأن في كل علم ولكل عالم .

ومن الأمور البديهية أن لكل مجتمع مقوماته الخاصة وظروفه المعينة ، فإذا كانت الجريمة ظاهرة إجتماعية فإن أمرها يختلف من مجتمع إلى آخر وطرق مجابهتها تتنوع وفق ظروف كل مجتمع . ومن أجل هذا رأينا أن نعى بوجه خاص بدراسة الإجرام والعقاب في مصر حتى تؤتي الفائدة المرجوة منها .

والله ولي التوفيق

دكتور

حسن صادق المرصفاوي

القسم الأول

الإجرام في مصر

الباب الأول

تعريف علم الإجرام وتاريخه وطرق بحثه

المبحث الأول

تعريف علم الإجرام

تصرفات الإنسان في المجتمع :

خلق الإنسان اجتماعياً بطبيعته ، يعيش في المجتمع الذي وجد به ، يتأثر به ، ويؤثر فيه ، ولا يستطيع الانعزال عنه حتى أنه لو سمي إلى العزلة لما وصل إليها ، ولا حقه المجتمع ليفرض عليه نفسه وينقله من العزلة التي إنشأ أن يضع نفسه فيها . ولن نضرب في أعماق التاريخ أو نتغلغل في الدراسات الاجتماعية لنتناول بحث ما إذا كان وجود الإنسان في المجتمع جاء منذ بدء الخليقة أم كانت نشأة الجماعة في وقت متأخر - هذا مع الحاجة إلى تحديد مضمون المجتمع حتى لا تبعد عن طريق دراستنا . ويكفي في هذا المقام القول بأن الإنسان في المجتمعات المعاصرة - وفي الجماعات السابقة - لها أوغلت في القدم - يعمل بحكم الغرائز التي ركبها الله سبحانه وتعالى فيه إلى الاتصال بغيره والاتلاف معه ؛ وهي سنة الحياة وسر البقاء على هذا الكون .

والإنسان كذلك كأن متحرك لا يهدأ ، يسعى إلى رزقه وإلى معاشه ، استجابة لغريزة البقاء لديه ، فلا تقاص عن ذلك لا تنهي الأمر إلى قتله وليس

هذا الأمر وقفا على الإنسان وحسده ، بل تشاركه فيه جميع الكائنات الحية ،
فالسكون علامة الموت ورمزه . والإنسان منذ مولده حتى نهاية حياته لا يقف
عن الحركة سواء في ذلك بإرادته كالأكل والشرب والكلام أو كانت الحركة
مبعثها طبيعة خلقة دون أن يكون لإرادته دخل في ذلك ، كنبضات القلب أو
تردد التنفس . ولا يعنينا في المقام النوع الأخير ، ولكن يهمنا بالدرجة
الأولى النوع الأول ، وهو ما يشمل التصرفات ذات الأثر في المحيط الخارجى ،
والتي قد تؤثر في الجماعة المنتمى إليها الأفراد بوجه من الوجوه .

وتصرفات الإنسان - المنبثقة عن حركته الدائمة - كثيرة ومتنوعة ، وهي
تمثل استجابة لحاجات أو رغبات له ، يستوى في ذلك الظاهرة منها للعيان والمفهوم
أمراً أم الخافية الناشئة عن انفعالات أو خلجات قد يعسر فهمها وتحتاج إلى
تعمق في شأنها للوصول إلى غورها وتفسيرها .

ولذا كان الإنسان فرداً في مجتمع ، وحركته الدائمة تنشأ عنها تصرفات معينة ،
فلا إشك في أن هذه التصرفات تنعكس على المجتمع وقد يثأر بها أو يؤثر فيها .
فالمجتمع قد يتأثر بها لما تحدثه في نواحيه وقواعده من تغيرات على أية صورة كان
التغيير . كما أن المجتمع قد يتأثر فيها نتيجة لرد فعل ذلك التصرف سواء كان
بالرضاء عنها عند موافقتها لطبيعة تكوينه أو عدم الرضاء عند الاختلاف
والمعارضة .

ويمكن تقسيم تصرفات الإنسان تقسيماً بسيطاً يرتبط بموقف المجتمع إزاءها
إلى أقسام ثلاثة ، تصرفات لاتعنى الجماعة بأمرها كثيراً ، وتصرفات تتقبلها
الجماعة بالرضى وتشجع عليها ، وأخيراً تصرفات تستهجنها الجماعة وتنفّر منها .

والنوع الأول من التصرفات ينطوى تحته فريق يتم دون إرادة من الشخص -
والقول بأنه تصرف فيه نوع من التجاوز - وهو الناشئ عن التكوين المصنوع

لجسم الإنسان كما سلف القول ، كخلاجات القلب وتردد التنفس . والفريق الآخر من التصرفات لإرادة الإنسان دخل فيه ، ومن هذا القبيل الأكل والشرب والسير وهو الذى يقتضى بحث موقف الجماعة بأزائه . والأصل فى هذه التصرفات كقاعدة عامة أن يقف المجتمع منها موقفاً سلبياً ، بمعنى أنه لا يتدخل فى أمرها مادامت تم فى حدود النوااميس والقواعد والنظم التى يحكم المجتمع ، فمن يأكل طعامه أو يشرب ماء أو يسير فى طريقه لا يشغل المجتمع بأمره ، مادام ما أتاه لا يمثل خطراً بحق الغير أو للمجتمع .

والنوع الثانى من التصرفات هو ما يتفق مع النوااميس والقواعد والنظم التى تضعها الجماعة ، ولا يقف المجتمع منها موقفاً سلبياً بل إنه يمدحها ويشجع عليها لما تودى إليه من بقاءه والعمل على تقدمه . ومن هذا قيام الإنسان بالواجبات التى تفرضها عليه طرق العيش الذى يرتزق منه . فالسعى إلى الرزق واجب على الفرد وهو من العمد الأساسية فى بناء الجماعة . وهناك نوع آخر من التصرفات توضع عنه الجماعة لما فيه من معنى التألف والتآخى بين أفرادها والتعاون الثمر الذى ينعكس أثره على أمن المجتمع وهدوئه ، ومن هذا القبيل التعاون فى دفع الكوارث ومساعدة الغير وإعانة المحتاج .

والنوع الأخير من التصرفات يتعارض مع النوااميس والقواعد والنظم التى تقرها وتبشر عليها الجماعة وتودى إلى رد فعل مضاد من الجماعة متنوع النوع والمقدار دفاعاً منها عن كيانها وعملاً على استقرار الأمن والهدوء فيها . فالمجتمع كالأنتيلين ، خافى كل منها وفوه غريزة البقاء التى تتحرك تلقائياً وتدفع عنه كل ما يهدد كيانها . فإذا كان الفئرد العادى يرفع يده فى حركة غريزية لا إرادة لىبقى خطراً على وشك الوقوع به ويقهده فالحال كذلك بالنسبة إلى المجتمع

يُحرك غريزيا محافظة منه على كيانه لدرء كل ما من شأنه أن يؤثر في بقائه واستمراره .

وإذا كان رد الفعل الغريزي لدى الإنسان إزاء أي خطر يتمدد به يختلف من وقت لآخر ومن موقف إلى آخر حسب ظروف ذلك الخطر، بمعنى أن تصرفه الغريزي ليس مطلقا من كل قيود، وإنما تحده إعتبارات عديدة، لعل أهمها درجة العدوان وكيفية مقاومته والظروف التي يقع فيها كل من الخطر ودرجته، وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للإنسان فهو الحال أيضا بالنسبة إلى المجتمع. فإذا كان كل خروج على توأمة وقواعده ونظمه يستوجب رد فعل منه فإن تحديد هذا الأمر يختلف من حالة إلى أخرى وفقا لدرجة العدوان وظروفه ومدى المساس الذي يلحق بالجماعة من جراءه .

ويمكن القول بصفة عامة إنه لا يوجد تطابق كامل لتصرف وآخر من ناحية نوعه أو مداه أو أثره، ومع هذا فإنه تقريبا الأمور يمكن ضم بعض التصرفات إلى بعضها الآخر في مجموعات تحوي نماذج بينها نوع من التناق والتقارب الذي لا يصل إلى حد التطابق، وإيضاحا لهذا نجد أن إيقاع الضربات لا تتساوى الضربة الواحدة منها مع الأخرى . ومع هذا يربطها عنصر واحد هي أنها تتمتع جميعا من الضرب . ونمشيا مع الفكرة آنفة البيان يمكن تقسيم تصرفات الفرد التي لا تلقى رضا من المجتمع إلى عدة أقسام، استنادا إلى درجة رد الفعل الذي يقابل به المجتمع تلك التصرفات، وهو ما يندرج فيبدأ بمجرد الاستهجان، ثم قد يصاحب هذا الاستهجان جزاء تأديبي، أو قد يصل التصرف إلى درجة من الخطورة التي تستوجب فضلا عن استهجان المجتمع للتصرفت توقيع جزاء جنائي على مرتكبه .

الجريمة وأنواعها :

لا شك في أن التصرفات التي يستهجنها المجتمع تعتبر منافية لنواميسه وقواعده ونظمه ، وإذا أردنا أن نعبر عنها بلفظ واحد ، فإننا نستعير من القانون لفظ الجريمة ، وإن كان هذا يثير أمامنا بعض المشاكل ، نظرا لأن تعريف الجريمة في مفهوم القانون الجنائي يختلف عليه. ومع هذا فإن الجانب الغالب من الفقه يعرف الجريمة بأنها النشاط الذي يصدر من الشخص - إيجابيا كان أو سلبيا - يقرره القانون عقوبة من العقوبات المقررة في قانون العقوبات . وإسترشادا بهذا التعريف يمكن القول بأن الجريمة - في صدد بحثنا - هي كل نشاط - إيجابيا كان أم سلبيا - يقع بالمخالفة لنواميس المجتمع وقواعده ونظمه ، ويسفر عن إستهجانه بدرجات متفاوتة .

وتتفاوت درجات عدم رضا المجتمع ورد فعله عن التصرف الذي يقع مخالفًا لنواميسه وقواعده ونظمه . فإذا وقف رد الفعل عند مجرد الاستهجان ، اعتبر التصرف جريمة دينية أو خلقية ، وإن زاد على ذلك بجواز تأديبي كانت الجريمة تأديبية ، أما إن وصل إلى أحد الجزاءات المنصوص عليها في قانون العقوبات كانت الجريمة جنائية. ومن هذا يتضح أمر أن الأول منها شمول مصطلح الجريمة لكل التصرفات التي تقع منافية للمجتمع ، والأمر الآخر أنه من الميسور على الأساس السابق وضع ضوابط تميز كل نوع من الجرائم الثلاث السابقة .

١ - الجريمة الدينية والجريمة الخلقية :

المجريمة الدينية ومثلها الجريمة الخلقية أوسع الجرائم الثلاث نطاقا ، فدائرة الدين - وقريبة منها دائرة الأخلاق - تتسع لكل الأفعال الفاضلة والخصال الحميدة كما أنها تنهي عن الرذائل . والدين علاقة بين الإنسان وخالقه .

إن أتبع أوامره كسب رضاه في الدنيا والآخرة ، وإن خالفها لقي جزاءه من الله سبحانه وتعالى في الدنيا والآخرة . ولا يستطيع المشرع أن يتابع الدائرة الدينية ، لأن كثيرا من أوامرها ونواهيها تبنى على المبيعات ، وهو ما لا يعلمه إلا المولى القدير ، ولأن المشرع لا يتدخل إلا بضدد الأفعال الظاهرة الملبوسة التي يرى فيها إخلالا بنظام المجتمع وأمنه . ولا شك في أن التصرفات التي تقع منافية للدين يستوجبها المجتمع ، ويصاب مرتكبها من جرائمها إحتقاره وإزدراءه وإن كان هذا هو أمر الجريمة الدينية فإنها تخرج من متناول بحثنا .

والشأن كذلك بالنسبة للجريمة الخلقية ، وهي وإن كانت أوسع نطاقا من الجريمتين التأديبية والجنائية إلا أنها أضيق دائرة من الدائرة الدينية . بالاختلاق في مجتمع معين تنبع من ذات المجتمع وتقاليدته وهي قد لا تصل إلى المثالية التي نرجوها الأديان في بني البشر ، ولذلك فإنها لا تأتي متطابقة مع الدين . ومع هذا فإن التصرفات التي تقع بخلافه للنواميس الأخلاقية في المجتمع تؤدي إلى إستهجان من جانب المجتمع يتمثل في إحتقار مرتكب الفعل ، ولكنه لا يؤدي بحال إلى تدخل المشرع .

ب - الجريمة التأديبية :

أما الجريمة التأديبية فأمرها مختلف عما ذلك لأنها توجد في داخل المجتمع الكبير جماعات أصغر منه إما أن تقوم على شؤون المجتمع كله أو على بعض التواحي الخاصة فيه . فالحكومات على أية صورة كانت تقوم على شؤون المجتمع ، وهناك إلى جوارها هيئات أخرى - سواء أكانت تتبعها أو تقوم مستقلة عنها - تتولى نواح معينة يحاسبهم أفراد المجتمع ، وهو ما يتمثل في المؤسسات والشركات والجمعيات المختلفة . وحينئذ سيرا التنظيمات آتية البيان على مختلف أنواعها يقتضي وضع النظم التي تضبط طريق عملها حتى لا تنحرف عنه فيعمل شأنها ولا يتحقق الغرض منها . ولكن تلك النظم - كالشأن في كل

قاعدة توضع - ان تعمد من يخالفها ؛ وليس من المعقول أن يترك المخالف بغير ملاحقة ومجازاة ، ولذلك يعتبر ما يقع منه في حق الهيئة التي يتبعها جريمة تسمى بالجريمة التأديبية تستوجب توقيع نوع من الجزاء يسمى بالجزاء التأديبي ، تمييزاً له عن الجزاء الجنائي على ما سئرى .

ج - الجريمة الجنائية :

وأخيراً تأتي الجريمة الجنائية ، والتي سبق لنا القول بأن الجانب الغالب من الفقه يعرفها بأنها النشاط الذي يصدو من الشخص إيجابياً كان أو سلبياً . يقرر القانون عقوبة من بين العقوبات المقررة في قانون العقوبات . فالمجتمع قد يرى في بعض التصرفات التي تصدر من الفرد ما من شأنه أن يخل بأمنه ونظامه ، يشتمل في هذا أن ترتب تلك التصرفات ضرراً لفرد معين بذاته أم أن اثرها يصيب المجتمع باعتباره شخصية قائمة بذاتها تدفع عنها كل ما قد يهدد كيانه . وهو في هذا السبيل يمدد بالعقاب كل من تسوله نفسه مقارنة مثل تلك الأمور ، فإن أتى الفرد واحداً منها رغم تحذير القانون وقع تحت طائلة العقوبات المقررة في هذا الشأن . ويبين من هذا أن التصرف الذي يشكل جريمة جنائية مستمجن من المجتمع وهو بهذا يتفق مع الجريمة الدينية والحلقية والتأديبية . يستد أن خطورة التصرف تجعل المشرع يتدخل بتقرير إحدى العقوبات الجنائية . وبهذا أيضاً يتضح الفرق جلياً بين الجريمة الجنائية وغيرها من الجرائم ، ويتمثل هذا في إلزام المشرع الجنائي والقاضي من بعده بقاعدة أن لا جريمة ولا عقوبة بغير نص في القانون . ومعنى هذا أنه إن اتى وجود نص القانون الذي يعد نشاطاً معيناً فلا معاقبة عليه إحدى العقوبات الجنائية فلا نحل لمواخذة الشخص جنائياً . على أن هذا لا يمنع من المواخذة التأديبية إن كان لها وجه ، وجرائمها في غالب الأحوال تأتي في صيغ عامة ، مثل عدم أداء الواجب ، أو مخالفة آداب المهنة . وهي أيضاً

لا تمتنع من اعتبار الشخص مسؤولاً دينياً ومسؤولاً خلقياً .

لا يصل بنا هذا إلى القول بأن دائرة الجرائم الجنائية تنطوي داخل دائرة الجرائم الدينية أو الجرائم الخلقية لأن هناك من الأفعال ما يثير النقاش حول مخالفتها لقواعد الدين أو الأخلاق من عدمه رغم تدخل المشرع واعتبارها من الجرائم الجنائية ، ومن هذا القبيل كثير من المخالفات ، والجرائم المسماة بالجرائم المادية . ولهذا قيل أن الجريمة قد تكون من خلق الجماعة السياسية في الدولة في وقت ما وظروف معينة ، فإن تغيرت الجماعة الحاكمة ، أو تغيرت الظروف التي استوجبت تجريم فعل معين ، فإن هذا قد تترتب عليه رفع صفة الجريمة عن النشاط ، بل يمكن القول بأن سياسة التجريم في ذاتها مصدرها سلطان الحكومة

على أن هذا القول وإن كان فيه جزء من الصحة فإنه لا يخلو من المبالغة فلا ينكر أحد أن هناك من التصرفات ما تعدها الهيئة السياسية الحاكمة جريمة حماية منها لمساكنها وتثبيتاً لأركانها أو تحقيقاً لسياسة معينة تشدها . وهناك أيضاً من الأفعال ما يعد جريمة قتلها مصالح المجتمع وإن كان قد يغيب عن بعض الأفراد الغاية من التجريم كالجرائم التمييزية وجرائم الضرائب . ولكن إلى جوار هذا يوجد من الأفعال ما قد يكاد يجمع على تجريمه لئلا يهدد مناس بالجمتمع فضلاً عن المساس بالافراد ، ومن هذا القبيل القتل والسرقة وخيانة الأمانة والزنا واثانة وإن كان من بينها ما لا يعد جريمة أحياناً في قليل من المجتمعات . وهذه الجرائم الأخيرة تنطوي داخل دائرة الجرائم الأخلاقية لأن توافيق المجتمع وتقائفة تأباها . بل لقد ذهب البعض إلى اعتبار مثل هذه الأفعال جرائم طبيعية ؛ لأنها تأتي ضد الطبيعة الموجودة في المجتمعات ولا تتغير بالزمان ولا بالمكان . وهذا القول بدوره أثار الانتقاد لما يتسم به من طابع المبالغة ؛ إذ هناك من المجتمعات

مالا يعد القتل جريمة بل واجبا إجتماعيا ، وغيرها لا يرى في فعل الزنا جريمة بل تصرف من جانب الفرد في حريته الشخصية .

بعد هذا البيان لمختلف أنواع الجرائم يتعين علينا أن نتقى منها ما له صلة بعلم الاجرام ، فليس من المقبول ابتداء تناول علم الاجرام لنكل هذه الأنواع من التصرفات ، سواء وصفت بأنها جرائم دينية أم أخلاقية أم تأديبية أم جنائية ، واختيار الجريمة موضع البحث يقتضى بدوره التعريف بعلم الاجرام ، لأنه بالتعرف يمكن تحديد الغاية من العلم ، ومق أسس معرفتها سبل تحديد الجريمة المقصودة .

تعريف علم الاجرام :

لختلف الباحثون في التعريف بعلم الاجرام ، حتى لقد شكك البعض في وجوده كعلم ومرجع هذا هو حداثة الدراسات حول علم الاجرام بمفهومه الحالي ، فإنه وإن كانت هناك أبحاث تهم موضوعاته من أزمان سابقة إلا أن استقلاله وإستكمال ذائبة آتى في وقت متأخر لا يرجع لأكثر من القرون الماضية . ويبدو من مختلف التعريفات التى سبقت لعلم الاجرام أن الخلاف بينها وإن بدا غير جوهرى إلا أن أساسها هو الاختلاف حول الغاية من علم الاجرام وماذا يراد الوصول إليه عن طريقه . لقد شغلت الجريمة - على أساس أنها فعل يخل بأمر الجماعة - أذهان المفكرين من قديم الزمان ، وفى محاولة منهم لتجنبها دفعا لاضرارها عن المجتمع حاولوا البحث عن عواملها لإبتغاء الوصول من هذا الطريق للقضاء على تلك العوامل أو مكافحتها ، وبذا يأمن المجتمع شر الجريمة . ولأن الجريمة هى أساس البحث وموطن التفكير ، وهى أحد المحورين الذين يدور حولهما علم الاجرام . وبطريق اللزوم العقلى لابد لكل جريمة من فاعل يسند اليه نشاط على أية صورة كان فيؤدى إلى النتيجة المجرمة والتي يعاقب عليها

القانون، وهذا الفاعل هو الإنسان . وهذا هو المحور الثاني لعلم الإجرام . وعلى هذا الأساس يمكن تعريف علم الإجرام بأنه العلم الذي يبحث في الجريمة وعواملها التي تؤدي بانسان معين إلى ارتكابها ..

وينبغي بعد هذا تحديد غاية هذا العلم . فعلم الإجرام ليس بحثاً مجرداً من أن يكون له انعكاس في الحياة والواقع ويمكن الاستفادة منه . فهو لا يقف عند مجرد تعريف العوامل الموصلة إلى الجريمة وبيانها . ولكنه يهدف إلى ما يتقن من تلك العوامل إلى أن يرسم السبيل للقضاء عليها أو بالأقل لمقاومتها ومكافحتها ، وقد ياجأ في هذا إلى العقوبات المعروفة قانوناً أو غيرها من الاجراءات سواء أكانت تنقسم بالطابع الجزائي أو الاجتماعي . ومن هذا يعتبر علم الإجرام المدخل إلى علم العقاب .

١- الجريمة في علم الإجرام :

وإذا كان محورا علم الإجرام هما الجريمة والمجرم ، فإنه يتعين بيان المراد بكل منهما . فلقد سبق لنا بيان أن الجريمة قد تكون على صورة من ثلاث إما جريمة دينية أو أخلاقية أو إجرامية تأديبية أو جريمة جنائية . ولا يعنينا في هذا المقام إلا الصورة الأخيرة . فالجريمة الدينية أو الأخلاقية مهما استمجنها المجتمع فإنها لم تصل إلى الحد الذي يورق المجتمع للمساس بأمنه ، ويسكفها الجرائم الدني أو إحتقار المجتمع . والحال لا يتغير بالنسبة إلى الجريمة التأديبية ، فالجثة التي يتبعها ارتكاب الجريمة هي التكلفة بحاشية الفاعل ، ولا محل لشغل بال المفكرين بها . أما الجريمة الجنائية فهي التي تشغل بال المفكرين من قديم الزمان ، على أن هذا لا يكفي لتحديد الجريمة التي يتناولها علم الإجرام ، وفي الأمر تفصيل يقتضيه المقام .

وأول شروط في الجريمة التي يعنى بها علم الإجرام أن تكون جريمة جنائية ،

أى نشاط يصدر من الشخص إيجابيا كان أم سلبيا يقرر القانون عقوبة من بين العقوبات المقررة في القانون العقوبات . وإضافة وصف الجريمة على نشاط معين يختلف من وقت إلى آخر ومن مكان إلى غيره فمن المسلم به أن هناك من الأفعال ما يعد جريمة في دولة ما ، في حين أنه من الأفعال المباحة في دولة أخرى . بل إنه في الدولة الواحدة قد يعد النشاط جريمة ، ثم يعدل المشروع في سياسته ، وينقله إلى قائمة الأفعال التي لا يلحقها العقاب ، ولا يمنع هذا من بعد أن يعود إلى تجريمه مرة أخرى . وعلى هذا يمكن القول بأن فعلا معيناً يعد جريمة هو أمر نسبي يتوقف على ظروف الزمان والمكان ويترتب على هذا نتيجة في غاية الأهمية تتمثل في أن بحثنا قد يجري في عالم الإجرام في دولة ما عن جريمة معينة لها خطورتها في حين لا يجد له صدى في دولة أخرى إذ لا يعتبر الفعل جريمة ، وإن عد كذلك فإنه لا يكون من الأهمية التي تدعو إلى بحث السبب الدافع إليه . وعلى هذا الأساس - على ما نشير إليه فيما بعد - ينبغي تحديد الموضوعات التي ينبغي بدراستها عالم الإجرام المقارن . والجريمة الجنائية لا يقتصر البحث فيها على ما جاء في مجموعة نصوص قانون العقوبات ، بل هي أشمل من هذا إذ تتضمن كل نشاط يقرر له القانون عقابا جنائيا مهما كان موضعه من النصوص .

وتختلف التشريعات في تقسيمها للجرائم من حيث جسامتها فمنها ما يأخذ بما يسمى بالتقسيم الثنائي ، فالجريمة تكون على نوع من اثنين إما جنائية أو مجنحة . ومن القوانين ما يأخذ بالتقسيم الثلاثي ، أي الجنائية والمجنحة والمخالفة . وليس هنا المجال لمناقشة تفسيات الجرائم والاساس الذي تقوم عليه ، ونكتفي بالإشارة أن القانون المصري الراهن يأخذ بالتقسيم الأخير أي الثلاثي . فالجنائية هي أخطر الجرائم ويعاقب عليها إما بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدية أو المؤقتة أو السجن والمجنحة هي التي يعاقب عليها بالحبس التي تجاوز حده الأقصى أسبوعا واحدا .

أو بالغرامة التي يجاوز مقدارها جنية واحد . والمخالفة هي المعاقب عليها بالحبس الذي لا يجاوز أسبوعاً ، أو بالغرامة التي لا تجاوز جنيهاً واحداً . وواضح مما تقدم أن الجنايات تنفرد بأنواع معينة من العقوبات ، في حين أن الجنحة والمخالفة تتركبان في نوع العقوبة ، وتتركبان في الحد الأدنى للمعاقب وهو أربع وعشرون ساعة بالنسبة إلى الحبس ، وخمسة قروش بالنسبة إلى الغرامة ، والخلاف بينهما في الحد الأقصى فقط فإن جاوزت عقوبة الحبس المقررة قانوناً أسبوعاً واحداً كانت الجريمة جنحة وإلا فهي مخالفة ، وإن جاوز مقدار الغرامة جنيهاً واحداً كانت الجريمة جنحة وإلا فهي مخالفة .

فهل يمكن بعد البيان للسالف تحديد أى من الجرائم يمكن أن يتخذها علم الإجرام موضوعاً للدراسة . إننا كخطوة أولى نستبعد الجرائم المعدودة من المخالفات ، لأنها من البساطة يمكن ولايست من الخطورة التي تجعلها من بين اهتمامات علم الإجرام ، فهي تصرفات يمكن تقع من كل فرد ويستثنى القانون في الغالب برقوقها التقرير العقاب دون أن يشترط قصداً جنائياً في مرتكبها ، أى أنه لا يتدخل فيه أو فيها وقع منه خطوة جديدة على المجتمع .

أما الجنايات والجنح ، فإنه وإن كانت خطورة الجنايات ظاهرة ، وكانت المجتمع أقل منها في هذا المقام ، إلا أن هذا لا ينفي أن اهتمامات علم الإجرام لا تسير دواماً - وهي تبحث عن عوامل الجريمة - وراء تقدير المشرع لخطورة الجريمة . فجريمة تسليم بعض الأسرار الحربية للدولة إلى دول معادية أشد خطورة من قتل المشرع من جريمة قتل ترتكب أخذاً بالثأر ، ومع هذا فالباحث في علم الإجرام تعنيه بالدرجة الأولى الجريمة الأخيرة وحدها . واختلاس مال للدولة يعد جنائياً ، واللص اللعاناد على السرقات قد يعد فعله جنائياً إذا توافرت شروط الإهمال المنصوص عليه قانوناً ، وهذا الأخير بدوره يعنى الباحث في علم

الإجرام عناية خاصة لا يصل إليها الإهتمام بجرائم اختلاس أموال الدولة . بل إن هناك من الأفعال المعدودة من الجنح ما يشير لإهتمام الباحث في علم الإجرام أكثر من الجنايات ، ومن هذا القبيل السرقات بالعود البسيط ، وتعباطى المواد المخدرة .

وإذا كانت الجنايات والجنح لا تتساوى في أهميتها في نظر الباحث في علم الإجرام فإن هناك من الجرائم منها كان وصف القانون لها تخرج من إهتمامه ؛ وذلك لما لها من طبيعة خاصة تجعل لها صفة الجرائم الإصطناعية إذ إقتضت ظروف معينة . ونسوق على سبيل المثال الجرائم الضريبية ، ومنها عدم تقديم الإقرار الضريبي في المواعيد التي يضر بها القانون . وعدم تسديد الضريبة المستحقة من الإقرار المقدم . وهذه الجرائم لا يشعر مقارفا أحيانا بتائم الإجرام حين يأتي أحد الأفعال المكونة لها بسبب عدم إدراكه للفائدة التي يراد بالاجتماع الوصول إليها بتحصيل الضريبة ، ولا يأخذ في إعتباره إلا القدر من المال الذي يدفعه إلى الدولة ولا يتقاضى عنه مقابلا محددأ واضحا ، وكذلك الحال بالنسبة إلى شعور الجمهور .

وهناك تقسيمات أخرى للجرائم درج الفقه على بيانها وإن إختلف فيما ينطوى تحت كل قسم منها من الجرائم يقوم على أساس المصلحة التي يراد حمايتها بالتجريم . فهناك الجرائم المضرة بمصلحة الدولة سواء من الخارج أو من الداخل والجرائم المضرة بالثقة العامة . والجرائم المضرة بالمصلحة العامة ، والجرائم المضرة بالأفراد ، ومن هذه الأخيرة جرائم الأشخاص وجرائم الأموال وجرائم الإعتبار . فكلها تقسيمات إجتهادية ليس لها من أثر واضح في الناحية القانونية أو الواقعية . وإن كانت بعض التشريعات تأخذ في القسم الخاص من مجموعات العقوبات بتقسيم الجرائم إلى أنواع معينة فإنه لا إلتفاق حول هذا التقسيم . وعلى سبيل

المثال من القوانين ما يدخل التزوير في المحرمات تحت عنوان الجرائم المضرة بالافراد . و السؤال الذى تراد الإجابة عليه ، هل لهذا التقسيم من أثر بالنسبة إلى الباحث فى علم الإجرام ؟ إن الباحث فى علم الإجرام يتناول الجريمة ليتعرف عواملها ، وهو فى هذا الصدد قد يسترشد أحيانا بما يريد الجانى تحقيقه منها ، ولكنه لا يهتم بموضع هذه الجريمة من نصوص القانون ، لأن هذا لا يغير من أمر يحثه شيئا ، ومن ثم فلا يعنينا فيما نحن بصدد التقسيم المشار إليه .

وإذا كانت الغاية من علم الإجرام على ما سبق أن أشرنا هى تعرف عوامل الجريمة لرسم الطريق فى محاولة للقضاء عليه أو مقاومتها ، فإن هذه الغاية هى التى تحدد للباحث فى علم الاجرام الجريمة التى تكون محلا لغايته ، ولا شك فى أن الجريمة التى تثير اهتمامه تكون قد وصلت فى المجتمع إلى درجة من الانتشار تكشف عن أن لها عوامل امتد جذورها فى الجماعة بما يمكن من محاولة متابعتها والاهتمام إليها ، أى أن يكون من شأن توافر تلك العوامل تهيئة المناخ الصالح لوقوع الجريمة . وكان الجريمة المعنية أصبحت آفة فى المجتمع تستحق الجرى ورائها للقضاء عليها . وبناء على ما تقدم فإن بعضا من الجرائم التى ترتكب بصفة عارضة تخرج عن نطاق أى بحث ومن هذا القبيل وعلى سبيل المثال جرائم الضرب البسيط والسب وإنتهاك حرمة الملكية ، والقبض بغير وجه حق . فهى جرائم - قلت أم كثرت ليست - لها سمعة الثبات والتكرار ؛ تقع نتيجة ظروف معينة من أى فرد فى أى وقت دون أن يجمعها ضابط معين يمكن الاهتداء به ، أو البحث عن عواملها للعمل على مكافحتها .

وتكاد تضيق الدائرة التى تنطوى فى داخلها الجرائم التى يعنى بها الباحث فى علم الاجرام لتتصى عواملها وليفتح السبيل لمقاومتها . وإذا كانت التشريعات تعبر عن انعكاسات لمشاعر المجتمع ؛ وكانت الأبحاث المختلفة وليدة حاجاته ،

فان تحديد الجريمة يهتدى فيه بالدرجة التي وصلت اليها والتي تقاس باستنكار المجتمع لها - كله تقريبا وفي كل وقت - وإحساسه بأنما قد بلغت في كثرتها مرحلة يخشى منها على المجتمع ذاته . وإذا كانت المجتمعات ليست كلها على نسق واحد ، فإنه بالمقياس آنف البيان لا يشترط أن تكون الجريمة التي تستثير الباحث في علم الاجرام موجودة في كل الدول ، فهي قد توجد في دولة ولا تتوفر في غيرها ، وعلى سبيل المثال نسوق جرائم المخدرات وجرائم العرض .

ولو أردنا أن نطبق المقياس السابق على الاجرام في مصر لتعرف أى الجرائم توجه اليها العناية في البحث ، لوجدنا أن أخطرها جريمة القتل - لاسيما ما كان منها متصلا بالثار - ولأنه إن كانت الاحصاءات تشير إلى انحسار المد في هذه الجرائم إلا أن هذا لم يفقدها أهميتها بعد . وجريمة السرقة ، تختلف أنواعها حسب جسامتها ولا سيما السرقة يعود ، ويزداد الاهتمام حاليا بجرائم الاختلاس والرشوة التي تنتشر في المجتمع بصورة مذهلة حتى حركت كثيرا من الأجهزة الباحثة وراءها . ولا تخلو جرائم التشرد والتسول بدورها من الأهمية . كما لا يشك أحد في خطورة جرائم المواد المخدرة وأخيراً تأخذ الجرائم التي تقع من الأحداث ، مكانا خاصا من بين الجرائم التي تكون محلا للبحث ، لأنه - كما يقال دائما - حدث اليوم هو رجل الغد ، ورعايته وتقويته حفاظا للبلاد لرجل المستقبل .

ولعل قبل أن نترك الكلام على الجريمة أن نتساءل ، هل يمكن وجود مجتمع بلا جريمة ؟ والذي يشير هذا التساؤل ويبرز أهميته هو أننا قلنا إن الغاية من علم الاجرام هي تقضى عوامل الجريمة في سبيل القضاء عليها أو مقاومتها . فإذا لم نتصور وجود مجتمع بلا جريمة فلا فائدة في البحث وليقف علماء الاجرام عن متابعة نشاطهم ، ولتسر الأمور في الحياة كما هي سائرة فيه منذ الأزل ، وفي رأينا أن هذه النتيجة لا يمكن التسليم بها أبدا ، حقيقة لأنه لا يمكن القضاء على الجريمة

سواء منها ما يمثل عدوانا تتأذى منه كل المشاعر أو ما كان منها من وضع المشرع لغاية يريد تحقيقها منها لا يدركها كثير من الأفهام . فإذا تصورنا إمكان معالجة جميع العوامل الخارجة عن الشخص غير المتصلة به كالفقر والجهل ، فإن هناك من الصور ما لا يمكن إلى الآن الوصول إلى علاج لها ، تلك هي الطبيعة العدوانية ، مهما كانت صور الاعتداءات المتوفرة لدى بعض الأفراد . على أن قوانا بعدم وجود المجتمع الخالي من الجريمة لا يعنى وقوف البحث في علم الاجرام ، ذلك أن ما لا يدرك كله لا يترك كله . فهناك من النواحي التشريعية والعقابية ما أثبت التاريخ فائدتها للجماعة وكانت وليدة علم الإجرام . والأمثلة على هذا كثيرة في التشريعات الجنائية وأخصها ما كان مستوحى من تنظيمات الدفاع الاجتماعى ، كالإفراج الشرطى وإيقاف تنفيذ العقوبة والاختبار القضائى والإيداع فى المؤسسات العقابية والعلاجية .

ب- المجرم فى علم الاجرام

قلنا إلى مدار البحث فى علم الاجرام أمران أولهما الجريمة والآخر هو مرتكبها ، فما هو سبيل تحديد الشخص محل البحث ؟ إننا إذا كنا قد أشرنا إلى التعريف القانونى للجريمة فإن هذا يستتبع منطقيا تعريف القانون للمجرم . تحكم القواعد الاجرائية الجنائية قاعدة أصيلة ، تقضى بان الأصل فى الإنسان البراءة حتى تثبت إدانته بحكم قضائى نهائى من جهة خولها القانون هذا الحق . ولقد بلغت أهمية هذه القاعدة درجة جعلت كثيرا من الدساتير فى العالم تدرجها بين نصوصها ، بل لقد تضمنها الاعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى أصدرته الأمم المتحدة فى ١٩٤٨ . ويؤدى القاعدة القانونية آتفة البيان أن الفرد لا يدمغ بوصفه الاجرام ، فلا يعد مجرما إلا بعد إدانته بحكم نهائى . ويؤدى هذا فى نطاق عالم الاجرام إلى نتيجة هامة ، هي عدم إمكان البحث عن عوامل الجريمة

في خصوص شخص معين إلا بعد أن يدخل السجن تنفيذ العقوبة يصدر بها الحكم عليه . وهذا أمر يؤدي الى تضيق نطاق البحث في علم الإجرام .

ومن أجل هذا يذهب اتجاه آخر الى عدم التقيد في علم الإجرام بالقواعد القانونية الجنائية، وأن يتوسع في المقصود من اصطلاح المجرم ولا يقصر على من ثبت ارتكابه للجريمة بحكم بالإدانة ، بل يشمل أيضا من يعبر عنه قانوناً بلفظ المتهم ، أى من يسند إليه ارتكاب الجريمة . فعلم الإجرام وإن دار حول الجريمة بمعناه الجنائي ، فإنه وهو يبحث عوامل الجريمة لا يتقيد بالقواعد القانونية بل له من طابع إجتماعي ، لا تقف للدراسة فيه عند النشاط الذي صدر من الشخص وبيان مدى إنطوائه تحت نص القانون من عدمه . وإنما هو يمتد ليتناول جميع الظروف المحيطة بالنشاط ذاته وبمن صدر منه ذلك التصرف . وفضلا عن هذا فإن ثبوت إسناد الجريمة الى شخص معين أو عدم ثبوتها أمر يهم القاضي حتى يستطيع أن يقدر العقوبة أو الاجراء المناسب ، وهذه مهمة تختلف عن هدف الباحث في علم الإجرام . ثم إن ثبوت ارتكاب شخص لفعل معين أو عدم ثبوتها قد يتوقف على أمور خارجية بعيدة عن سلطان القاضي ، هي الأدلة التي قد تساق إليه أو قد تخفى عنه ، ولا يدله في الأمرين في غالب الأحوال ، أما في نطاق علم الإجرام فإن الهدف مبة قد يتحقق بدراسة مختلف الظروف والملابسات التي أوقفت الشخص في موقف الاتهام . ومن ثم فإنه كما يجوز للباحث في علم الإجرام أن يتناول بالدراسة المجرم الذي ثبت إدانته ، فإنه يستطيع أيضا ان يتضمن دراسة المتهم الذي يستند اليه ارتكاب الجريمة . وجدير بالتنويه أن يقصده بالجريمة هنا ما سبق لنا تحديده .

مكونات علم الإجرام :

علم الإجرام علم يحدث النشاط ، بل لقد أشبهنا الى قيام خلافه لـ ما إذا

كانت قد تكونت له مقوماته كعلم مستقل من علمه ، وقد ترتب على هذا أن
الرأى لم يتفق حول ما يعد من العلوم داخلا في نطاق علم الاجرام . وإذا كنا قد
إنشينا إلى أن علم الاجرام يبحث في الجريمة وعواملها التي تؤدي إلى ارتكاب
الجريمة فتبعاً لهذا يعتبر من مكونات الدراسات الخاصة بالطبائع الجنائية
وبالاجتماع الجنائي وبالنفسية الجنائية ، وإن كانت هذه الموضوعات قد أخذت
لها كياناً مستقلاً متميزاً يعطيها خصائص العلم .

والطوائف الجنائية تتناول دراسة ما يمكن تسميته بالإنسان المجرم ، في محاولة
للإجابة عن بعض الأسئلة الخاصة به ، كالمميزات الجسمانية الخاصة بالمجرم
وعلاقتها بالاجرام ، ويبحث الاجتماع الجنائي في الجريمة كظاهرة اجتماعية ،
ويعنى ببيان المدى الذى يجد فيه الاجرام عوامله فى المجتمع . وأخيراً فإن
الظاهرة النفسانية فى حقل الجريمة لها أهميتها البالغة ، سواء تعلقت بنفسية المجرم
ذاته ، ما لها من خصائص وما قد يؤثر فيها ، أو تعلقت بكل من له صلة بالجريمة
كنفسية المحقق والقاضى والشاهد .

علاقة علم الاجرام بالقانون الجنائى .

قلنا إن علم الاجرام هو العلم الذى يبحث فى الجريمة وعواملها التي تؤدي
لإنسان معين إلى ارتكابها ، وهو بهذا يهدف إلى القضاء على الاجرام أو بالاقبل
التخفيف منه وسبيله هو مقاومة العوامل التي تؤدي اليه . ومن ثم فهناك علاقة
وثيقة بين علم الاجرام والقانون الجنائى . فالقانون الجنائى فى قسمه الاول أى
قانون العقوبات ، يرسم القواعد العامة فى التجريم وبين الجرائم والعقوبات المقرر
لكل جريمة منها ، وهذا القسم هو الذى يعطى الاداة لعلم الاجرام ، أى يبين له
الافعال التي يصفها المجتمع بالتجريم والتي يدور البحث عن عواملها ، وتحديد

أنواع العقوبات من شأنه يبحث ما إذا كانت ذات أثر في مقاومة الإجرام ، أم لا أثر لها على الإطلاق .

والقسم الثانى من القانون الجنائى هو قانون الإجراءات الجنائية يرسم طريق التثبيت من وقوع الفعل الذى يعد جريمة فى القانون وإسنادة إلى شخص معين تهميدا لتقديره للمحاكمة ثم القضاء بإدانته أو ببراءته ، وهذا القانون بـدوره له صلة وثيقة بعلم الإجرام ، لأن هذا العلم يقدم المعلومات للمحقق والقاضى ليستعينا بها فى السبيل الذى يتبع مع المتهم . ولا شك أن ملف الشخصية الذى يعنى به علم الاجرام يقدم للجهات القضائية خير عون فى معاملة المتهمين . وكذلك الاتجاهات الحديثة فى معاملة المجرمين لا سيما بالنسبة إلى تفريد العقاب والتدابير الاحترازية ومعاملة المجرمين الشواذ والاحداث .

علم الاجرام المقارن :

الجريمة فى طبيعتها تتميز بالإقليمية ، بمعنى أنها تختلف من مكان إلى آخر ، حتى فى الدولة الواحدة فنراها مثلا تختلف فى المدينة عنها فى القرية . ولقد كان طبيعيا أن تبدأ البحوث فى علم الإجرام فى النطاق المحلى ، فيقوم كل باحث بدراسة ظاهرة الجريمة فى مجتمعه لتعرف عواملها والعمل على مكافحتها . وسمة العلم أن لا موطن له فانتقدم العلى فى دولة ما يفيد منه غيرها من الدول ، وتبادل الخبرات لا بد أن يوصل إلى التقدم ، وهذا إذا كان شأن العلم بصفة عامة ، فهو ينطبق كذلك بالنسبة لعلم الإجرام .

وإذا قلنا إن الجريمة تختلف فى إقليم عنه فى آخر ، فلا شك أن هناك بعض النقاط التى يمكن أن يوجد فيها اتفاق . فالجريمة تصرف يصدر من إنسان ، وهناك من مواضع البحث ما يمكن القول بوجودها فى شخصه بصرف النظر عن موطنه . حقيقة قد لا يمكن الوصول إلى نتائج قاطعة فى وقت قريب ، إلا أن

هذا لا يصح أن يقف بالبحث عند النطاق الاقليمي ، وذلك لأن علم الاجرام ما يزال من العلوم المستحدثة ، وهو بطبيعته يحتاج إلى صبر طويل للوصول الى نتائج مؤكده ، ثم يدعو الامر إلى دراسة أصعب لتحديد النقاط التي تكون موضعاً للبحث المقارن ، وكذلك تحديد الاسس التي تقوم عليها تلك الدراسة ، ثم تبادل الخبرات التي تسفر عنها .

ولقد كان تارد أول من كتب في الاجرام المقارن ، حيث أخرج كتاباً بعنوان « الاجرام المقارن » ، ولكن تلك الدراسة لم يكن لها أثر طويل . ثم بدأ في السنوات الاخيرة الاهتمام يوجه إلى دراسة علم الاجرام المقارن . وكان أول من نادى بذلك شلدون جلوك في مؤتمر لاهاي لسنة ١٩٦٠ . حيث قال إن المؤتمر الدولي الأول لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين الذي عقد في جنيف عام ١٩٥٥ قد اوصى بضروره إجراء دراسات مقارنة منظمة متعددة الجوانب لتحديد الآثار المختلفة للبرامج المعمول بها في الدول ، وهكذا عن طريق التعاون بين الباحثين في الدول المختلفة يمكن الوصول بعلم الاجرام المقارن إلى آفاق جديدة . وتتمثل هذه الآفاق في معرفة السمات الفارقة للعوامل المؤثرة في السلوك الاجرامي ، وتحديد عناصر التنبؤ وحصر نتائج برنامج المعاملة العقابية ومنع الجريمة . وبتحقيق هذه الآفاق يرى جلوك أنه يمكن الوصول إلى علم الاجرام بمعناه الحقيقي ، وهو يرى ضرورة إجراء دراسات تهدف إلى الكشف عن عوامل السببية المشتركة بين ظاهرة الجريمة في مختلف الدول التي تعمل بالاستقلال عن المتغيرات الثقافية في هذه الدول .

وحاول جلوك أن يضرب الأمثلة ويحدد الفروض التي يمكن على أساسها إجراء بحوث مقارنة ومنها ، مقارنة نتائج نظام البارول التي أمكن الوصول اليها التحليل المقارن للنتائج التي تم الوصول اليها في الدول المختلفة بالنسبة للمعاملة

التي يحصل عليها النزلاء في المؤسسات العقابية وتلك التي يحصلون عليها بعد الإفراج ، الدراسة المقارنة للتصنيع والتحضر وعلاقتها بالجناح والجريمة ، دراسة مقارنة عن جناح الأحداث ، دراسة مقارنة لمرحلة النضوج عند الجانحين والمجرمين ، الدراسة المقارنة لجداول التنبؤ .

وأخذت بعد هذا الدعوة لعلم الاجرام المقارن تشدد ، وكان ذلك واضحا في مؤتمر توبيكا لسنة ١٩٦٦ الذي عقد لدراسة العوامل الحضارية للجناح . وفي الدراسة التي قام بها وولفجانج وفراكوتشي عن الثقافة الفرعية لاستخدام العنف ، وضعا الخطوط العامة النظرية والمنهجية للدراسة المقارنة للظاهرة الاجرامية . وبعد هذا ظهرت دعوات لمشروعات ثلاثة في مجال دراسات علم الاجرام المقارن لكل من ركس ، ومولر ، وفينك . ثم أنشئ في جامعة مونتريال ، المركز الدولي لعلم الاجرام المقارن ، وعقدت الحلقة الدراسية الاولى لعلم الاجرام المقارن في ابريل ومايو سنة ١٩٦٩ .

المبحث الثاني

تاريخ علم الاجرام

دراسة الانسان من أدق الدراسات التي يناها الباحث بسبب تعقد هذا الجهاز الأدمى فى تركيبه ، سواء فى فواحية المادية الظاهرة أم النفسية الخافية . ولقد اجتهدت جهود العلماء نحو محاولة تعرف أسرار الجسم وخفايا النفس الانسانية وكلما تصوروا أنهم قد قاربوا الحقيقة . ينكشف مدى ما هم فيه من جهل بها ، فان عرفوا سرا منها وجئوا أنفسهم أمام مغاليق كثيرة . ولكن الانسان دائم الحركة دائب التفكير ، ولهذا فهو لا يستسلم أمام الصعوبات التي تقف فى وجهه . وإنما يبذل قصارى جهده فى التغلب عليها . وأية هذا نظرة تلقينا إلى الوراء قليلا عبر عصور التاريخ فنرى القدر الذى شغلت دراسة الانسان الأذهان به . فبعد أن كانت الأفكار والدراسات لاتعدو بعض المباحث التي تقرأ هنا وتعرف هناك ، نجد أنها أخذت تتجمع وتناسق فيما بينها حتى يتكون من تآلفها مجموعة متبلورة نحو مفهوم يكاد يكون موحداً ؛ وبذا يولد علم من العلوم . ولكن كل مولود يخلق صغيراً ثم ينمو ويكبر مع سير الحياة ومرور الايام ، وهكذا الشأن بالنسبة لكل علم ، فهو دائم التطور مستمر النمو ، حتى إذا بلغ درجة من الكبر يصعب على الباحث معابعتها كوحدة مستقلة متميزة ، إنفصلت عنه بعض أجزائه متخذة لنفسها استقلالاً ذاتياً وبنشئة لعلم جديد له رواده ومريدوه ، وهكذا تنشأ التخصصات الدقيقة فى العلوم .

ودراسة الانسان تحوى بين دفتيها شطرين من العلوم ، الاول منها يقوم على موضوعات مادية ملموسة ، يسهل فى بعض الأحوال القطع برأى فى شأنها ، ومن هذا القبيل بعض الدراسات الطبيعية والجراحية منها على وجه الخصوص ، وفي

نطاق الدراسات الجنائية موضوع البصمات التي بلغت في هذا المجال شأواً عالياً ،
والشطر الآخر من العلوم التي تتناول دراسة الانسان هو ما انصب على المسائل
غير الملبوسة منه ، وعلى الأخص النفس الانسانية . فإخفاء هذه النفس جعل
البحث في شأنها يتأخر قليلاً عن البحث في الجسم الانسان . ولا يعني هذا أنها
لم تستأفت أنظار الباحثين من قديم الزمان ، بل على العكس كانت دائماً محل
إهتمامهم وكل ما في الامر هو أن تكوين تلك الدراسات لعلوم مستقلة متميزة .
جاء متأخراً عن غيره من العلوم .

والجريمة واقعة مادية نراها ملبوسة في حياتنا العادية ؛ ويمكن التحقق من
وقوعها وتعرف حدودها . فالقتل نراه مجسماً في صورة المجنى عليه الذي أزهقت
روحه ، والسرقه تبدو واضحة فيما فقده الشخص من المال ، وهتك العرض يترك
آثاره المادية . على أن هذا ليس هو الجانب الوحيد في الجريمة ، بل إن الجانب
الأم هو مرتكب الجريمة ، أي الانسان ، هذا المخلوق المعقد التركيب . وقد
يسكون من الميسور تبين كيف ارتكب الفرد جريمة ، ماذا أعد لها ، وما هي
الخطوات التي لا تتبعها ليصل إلى طريق تنفيذها ، ثم كيف أقدم عليها وأتمها . ولكن
وإن أمكن معرفة الأمور آنفة البيان فما زالت هناك أسئلة تثير كثيراً من علامات
الاستفهام وتبحث لها عن حل ، وآخرها لماذا ارتكب الانسان الجريمة ؟ يقول
الجناييون إن الجريمة تبدأ لدى الفرد ففكرة ثم يعد العدة اللازمة لارتكابها ، وهو
من بعد هذا يقدم عليها حتى يتمها ، وتلك في نظرهم مراحل الجريمة ، ولا يثير
إهتمامهم في الأصل إلى الأفعال الظاهرة الملبوسة ، ولا يعنيتهم بعد هذا معرفة أو
عدم معرفة سبب ارتكاب الجريمة ، فقد يحكم بادانة الفاعل حتى لو خفي ذلك السبب .
ولكن الجريمة على ما سبق القول هي ظاهرة مادية لعمليات أخرى متعددة
ومعقدة أو صامتة إليها . والجريمة أيضاً أضربت بالاجتماع ، ولن يقف بازائها

عاجزا ، وإنما هو - حماية لنفسه يوقع الجرائم على مرتكبها حتى يكون عنوانا يردع الغير عن التفكير في الاقتداء بمقارفها . ورد فعل المجتمع على هذه الصورة يقف عند الأثر الظاهر لتصرف الإنسان ، أى الجريمة ، ولا شك في أنه من الأفضل العمل على منع الجريمة قبل وقوعها ، وهو ما يقتضى البحث عن أسبابها لعل في معرفتها ما يمكن من علاجها ودرء خطر الاجرام .

إن البحث في عوامل الجريمة الذى هتدوا من صميم علم الاجرام وليس من مستحدثات هذا العلم ، وإنما فضل علم الاجرام هو فى تركيز الضوء عليه والاهتمام به كجزء منه وقبل أن يتخذ علم الاجرام ذاتية العلم المستقلة كانت هناك شذرات وأبحاث متفرقة تتناول جوانب مختلفة من موضوعاته . ولما كانت الجريمة على ما سبق القول نتيجة عمليات بشرية واجتماعية ونفسية ، فإن البحث فى أمر مسبباتها شغل فريقا من العلماء مختلفى التخصصات ، فلقد شارك فى الدراسة والأبحاث فلاسفة وأطباء ورجال قانون ، وباحثون إجتماعيون وغيرهم . ولهذا كان البحث فى تاريخ علم الاجرام قبل أن يتخذ صورته الحديثة أمراً شاقاً ، حيث لا توجد موضوعاته فى تخصص معين يتجه إليه الباحث .

وتاريخ علم الاجرام له خاصية تميزه عن غيره من العلوم ، ذلك أنه لما كان لاهتمامه يدور حول عوامل الجريمة ، فإنه يكون وثيق الصلة بهذه الأخيرة ، سواء أكانت تمثل فعلاً ضاراً بالمجتمع أو مخالفة لنص قانونى وضعه المشرع . ولهذا فإننا نجد أن تاريخ علم الاجرام يتصل أحيانا - حتى لدرجة كبيرة تكاد تصل إلى الاندماج - بتطور التشريع الجنائى ، وعلى وجه الخصوص برد فعل المجتمع إزاء الجريمة أى بالعقوبة .

١ - فى اليونان القديمة :

تمرض فلاسفة اليونان للجريمة وسببها وللعقوبة وفلسفتها . أما الجريمة فقد

اعتبرها أفلاطون رمزاً لمرض فى النفس لها مصادق ثلاثة ، الانفعالات : (الجسد والغيرة والطمع والغضب ... الخ) ، والبحث عن اللذة والجهل . وهو فى كتابه « الجمهورية » يلمح على أن الفقر هو سبب لكثير من الجرائم ، فيقول إن ذهب الرجل كان دتما سببا لكثير من الجرائم ، ولأنه من الواضح فى كل ولاية يوجد فيها فقراء لابد من وجود صور خافية من الانذال والنشالين والمتطاولين على الآلهة . وإذا لم نعد الفقر والثراء الفاحش فى أية جماعة من الجماعات فهناك احتمال لأن يتحقق أعلى مستوى من الأخلاق ، حيث لن يتوافر مجال لإعدام العدالة ولا لاي تصرف منبعه الغيرة أو الكراهية . أما العقوبة فهي علاج أخلاقى ، ولانعاقب الشخص لأنه أذنب ؛ بل أيضا حتى لا يذنب غيره والعقاب نوع من السعادة للشخص لأنه يخلصه من شرور النفس ، وعلى كل إذا ما ثبت أن الجاني غير قابل للإصلاح وجب إبعاده عن المجتمع . وعقوبة الإعدام على هذا الأساس تعتبر وسيلة تخلص الجماعة ممن لا يرجى له صلاحا ، وتمنع غيره من الاقتداء به . ولم تخل فلسفة أرسطو من تناول العلاقة بين الجريمة والمجتمع ، بيد أنه لا يعتبر المجرمين مرضى وإنما هم أعداء المجتمع يجب ضربهم بقسوة ، كما يضرب الحيوان الشرس . ومع أنه أشار إلى مميزات للملامح المجرمين إلا أنه أبرز الدوافع إلى الجريمة التي توصل إلى الاعتقاد على الاجرام . وقال إن الفقرة يولد الثورة والجريمة ، وإن أكبر الجرائم لا ترتكب للحصول على الضرورات وإنما فى سبيل الحصول على الزائد وغير الضروري . وقد أيد العقوبات القاسية كالإعدام والنفي ، وبرر مشروعيه العقاب بضرورته لاعادة التوازن إلى المجتمع والذي أخلت به الجريمة .

٢ - فى العصور الوسطى :

لم توجد دراسات بالمعنى المفهوم عن الاجرام خلال العصور الوسطى ، وأن

كانت هناك مقتطفات حول الموضوع . ومن هذا القبيل ما كتبه توماس اكوين من أن شهوات الانسان هي الأصل في غالبية الجرائم ، وقد اعتبر الفقر عاملاً أساسياً للجرائم ، وقال إن الأغنياء الذين يعيشون لمنفعتهم الخاصة سوف يتحدرون إلى الجريمة إذا ما وصلوا إلى حالة الفقر ، والفقر عادة ظرف مناسب للسرقة . واعتنق فكرة التخلص من العضو المريض في المجتمع في سبيل الإبقاء على العضو السليم ، ومن أجل هذا اعتبر عقوبة الاعدام أداة لا يمكن الاستغناء عنها لحماية الصالح العام .

٣ - بداية العصور الحديثة

يعتبر توماس مور (١٤٧٨ — ١٥٣٥) من أول من نظر إلى الاجرام في ارتباطه بالمجتمع ، وبين أن عوامله تكمن في المجتمع نفسه ، وكان ذلك في قصته الشهيرة Utopia ، وهي مستوحاة من المدينة الفاضلة لأفلاطون . وقد وصف توماس مور الظروف التي كانت تعيش فيها إنجلترا آنذاك ، ويشير الحديث إلى انتشار الاجرام وإلى قسوة القانون ، ففي خلال أربعة وعشرين عاماً شتق ما لا يقل عن ٢٠٠٠ لص في بلد لا يزيد عدد سكانها على ثلاثة أو أربعة ملايين نسمة . ومع قسوة العقوبة هذه تزايد الاجرام بدلاً من أن ينقص . ولم تدهش هذه النتيجة توماس مور ، لأن قسوة العقوبة لن تمنع المد الاجرامى ، بل يجب تعرف عوامل الجريمة والسعى إلى التخلص منها وإليه بتوفير إمكانية العيش للناس سوف يحسر الاجرام . وقد أشار مور إلى عوامل الاجرام ، فإنه فضلاً عن الحروب المستمرة التي أسفرت عن المحاربين العاطلين فإن العامل الأساسى يكمن في ظروف الحالة الزراعية . فبعد إنتاج الاصواف حول كثير من أصحاب الاراضى الزراعية أملاكهم إلى مراعى للغنم وترتب على هذا تعطل آلاف من المزارعين الذين رحلوا حول المدن وكانوا فريسة سهلة للوقوع في وهدة

الإجرام . وفضلا عن هذا ظهر الثراء الفاحش الذي كان سرعان ما يزول ويؤدي بدوره إلى طريق الجريمة . ونشأ كثير من الأحداث في ظروف قاسية انتهت بهم إلى أن صاروا مجرمين .

وانتقد توماس مور العقوبات القاسية ، وعلى سبيل المثال الاعدام للسرقة ، فمذه العقوبة الشديدة لا تناسب الجرائم البسيطة .

٤ - الموقف في القرن الثامن عشر :

تميز القرن الثامن عشر بالأفكار الفلسفية التي هاجمت النظم الجنائية القائمة ، وبدأت الدراسات حول الأسباب الاجتماعية والانثروبولوجية للجريمة .

وكانت أسوأ فترات العدالة الجنائية خلال القرن السادس عشر والسابع عشر وجزء كبير من الثامن عشر ، فلم تكن الجرائم محددة ولا معروفة سلفا ، كذلك لم تكن العقوبات معينة الأنواع أو مضبوطة الحدود . وكان القضاء يتمتعون بسلطة واسعة في تحديد الأفعال التي تعد جرائم وتقرير العقوبات عند إدانتها ، وكان هذا هو المدخل الواسع لتعسف بعض القضاء وكان تنفيذ العقوبات يتسم بالقسوة والشدة ، وعقوبة الإعدام هي الغالبة ، تنفذ بعد تعذيب المحكوم عليه ويتم بصورة علنية يقشع منها البدن . أما السجون فكان يساق إليها المحكوم عليهم تحت راحة القائمين عليها ، دون رعاية صحية أو طعام أو إشراف . مما أسفر عن نتيجتها تحويلها إلى بؤرات للإجرام واداة للفساد . وما كان شخص المتهم يقام له وزن فهو لا يعدو أن يكون مثالا مرعبا يستخدم لتهديد الغير . وكان نظام التحقيق المتبع هو التنقيب والتحرى ، يجري في سرية من المتهم ويعتمد على الشهادة الثابتة في الأوراق ، وإعتراف أقوى الأدلة ، ومن ثم استخدام التعذيب في سبيل الحصول عليه .

ولقد أثارت هذه الحال أفلام الفلامنفة ، وقاموا بحملة ينكرون فيها قسوة

العقوبات التي لا مبرر لها ، راسمين الاساس في توقييعها والهدف الذي يرجى تحقيقه منها حماية للجماعة . ومن هؤلاء الفلاسفة مونتسكيو الذي أخرج كتابه روح القوانين عام ١٧٤٨ ، وحمل فيه على قسوة العقوبات لا سيما ما كان منها مبيها ، وعارض نظريات العقاب التي تقوم على فكرة التكفير والردع . موضحا أن القانون الجنائي يختلف باختلاف الوقت والاقليم والمناخ ، فهو نسبي في اعماله والقاعدة التي ينبغي مراعاتها هي ضمان تطبيق العقوبة لا شدتها ، ولو رجعنا إلى أحكام البراءة لتبين سببها لوجدنا أنه عدم التوصل إلى المعاينة على الجريمة دون أن يكون لبساطة للعقوبة أثر في هذا الشأن . وإنضم جان جاك روسو لمونتسكيو في معارضة لقسوة العقوبات ، وأخرج كتابه العقد الاجتماعي الذي بدأه بهذا التساؤل . يولد الإنسان حرا ، ولكنه مكبل بالأغلال في كل مكان ، فكيف حدث هذا التغيير ؟ وإنضم فولتير بدوره إلى أولئك الفلاسفة على أثر إعدام شخص ثبتت براءته ، وأصبح من المكافحين ضد الأنظمة القضائية في تلك الآونة . موضحا أن المواطنين يتعرضون لاستبعاد فئة ظالمة من القضاة ، وطالب بأن يكون ما يعد عدلا في إحدى المدن ، هو بذاته العدل في غيرها من المدن .

وكان رائد الفكر الجنائي الحديث يزار بكاريا الذي أصدر كتابه عن الجرائم والعقوبات عام ١٧٦٤ ، متأثراً بأراء مونتسكيو ، فقد حمل على الوسائل العقابية السائدة في عصره ، مبينا أن الغاية من العقوبة هو النفع الذي يتوصل إليه عن طريقها ، وهو يتمثل في منع المجرم من العودة إلى ارتكاب الجريمة ، وردع غيره عن محاولة الإقتداء به ، وبين هذين الحدين فقط يتقرر العقاب ، ومتى تحققت تلك الغاية فلا محل لتعذيب المجرم أو التنكيل به والعقوبة الرادعة في نظره ليست العقوبة الشديدة في قدرها بل العقوبة الموثوق من اعمالها . وسار في نفس الاتجاه الفيلسوف الإنجليزي بنتام ، وإن كان قد استند إلى نظرية المصلحة الاجتماعية في تبرير العقوبة ، فهي

وسيلة ضرورية لتحقيق مصلحة مشروعة للمجتمع في مكافحة الاجرام ، ومن ثم يجب أن تكون العقوبة رادعة . ويتحقق الردع بأن يكون الضرر الذي يحمق بالمجرم نتيجة لها أكبر من النفع الذي يحصل عليه من الجريمة ، أى أنه ينأصر مياسة القسوة فى العقاب .

والنظر إلى العقوبة بهذه الأهمية ، وإعتبارها أفضل وسيلة لمكافحة الجريمة ، كان هدفاً للمجوم من جانب أنريكو فرى ، وقد أنكر الأثر الذى يراد إضفاءه على العقوبة ، فأجرائم تزيد أو تنقص بسبب مجموعة من الأسباب ، لا علاقة لها بالعقوبة التى لا تعدو أن تكون إجراء صادر من المشرع ، ويطبقه القاضى ، ويجرى تنفيذه السجنان .

على أن كتابات أولئك الفلاسفة كانت لها أثرها فى التشريعات السابقة على الثورة الفرنسية ، منها إلغاء التعذيب فى فرنسا سنة ١٧٨٠ . ثم صدر إعلان حقوق الإنسان والمواطن على أثر الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ مقرر أمبادئ شرعية الجرائم والعقوبات ، أى لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص فى القانون . وأخذ قانون العقوبات الفرنسى الصادر بعد الثورة عام ١٧٩١ بكثير من المبادئ التى نادى بها أولئك الفلاسفة ، فتقررت شخصية العقوبة وتخففت كثير من العقوبات وقلت الجرائم التى يحكم من أجلها بالإعدام إلى درجة كبيرة ، واكتفى فى هذه العقوبة بمجرد إزهاق الروح . وألغيت العقوبة المؤبدة والمصايدة العامة والتعذيب وبترا لأمضاء والجلد ومحاكمة جثث الموتى . بيد أن العقوبات كانت ذات جد واحد ، بمعنى أن القاضى متى تحقق من الإدانة ينطق بالعقوبة التى ينص عليها القانون دون أن يراى الظروف لواقعة أو الجانى . ذلك أن المثالية كانت أن ينطق القاضى دائماً بنفس العقوبة جزاء لنفس الجريمة .

وأما أسباب الجريمة فى تلك العصور فلم تحظ بأي عناية خاصة ، وإن لم

يعدم الأمر بعض من الإشارات هنا وهناك . ويرجع هذا إلى أن علم الاجتماع ذاته لم يكن قد إنتشر بصورة كافية ، فضلا عن وجود الإحصائيات الجنائية وهي المساعد الهام لعلم الاجتماع الجنائي . فنجد في كتابات قادة الثورة الفرنسية إشارة إلى الرابطة بين الجريمة والظروف الاجتماعية المحيطة بها . فقد ذكر مونتسكيو أن المشرع الناجح هو الذي يكافح الجريمة لمنع وقوعها أكثر منه بعدم العقاب عليها . ولاحظ بكاريا أن السرقة هي جريمة الفقة راء . وكتب روسو أن الفقر هو أم الجرائم الكبيرة ، وأن المجرمين قلة في ولاية منظمة تنظيما حسنا . وذكر بكاريا بدوره أن السرقة هي عادة جريمة الفقراء البائسين . وفي كتابات بنتام نظرة اجتماعية عميقة لأسباب الإجرام وهو يرجو أن تمنع الجريمة لا أن يعاقب عليها وعدد عددا من الوسائل الموصلة إلى تلك الغاية ، ومن هذه القبيل الجور التي اعتبرها من الأسباب الهامة للإجرام . وفي صدد الجرائم الاقتصادية بحث على مقاومة الأفراد الذين ليست لديهم موارد كافية ، وإلا أصبحوا مجرمين وأن يقعدهم عن الطريق أى تهديد بالعقاب .

٥ - المدرسة الجغرافية أو مدرسة الخرائط :

كان ظهور الدراسات الإحصائية ثم إرسائها على قواعد ثابتة أثرا بالغيا في مختلف العلوم ، لاسيما بعد أن شعرت الدول بمدى حاجتها إليها ، وكان الفضل في إرساء قواعد الإحصاء كطريقة علمية هو للعالم الاجتماعي والرياضي البلجيكي كاتليه . وقد دخلت الإحصاءات كأداة في الدراسات الاجتماعية ، وكان أول من درس الجريمة باعتبارها ظاهرة في الجماعات بطريقة علمية الرواد الأول لما يسمى بالمدرسة الجغرافية ، لأن من بين الأسس التي اعتمدوا عليها أعداد بطاقات تبين الكثافة المختلفة للجرائم وفقا للأقاليم . ورائدا هذه المدرسة آدمز ، كاتليه .

باجيكا (١٧٩٦ - ١٨٧٤) ، وأندريه جيري في فرنسا (١٨٠٢ - ١٨٦٦) .
أما جيري فقد خلق ما يسمى بالإحصاء الأخلاقي ، فقد وجد في كتاباته ما تناول
الرابطة بين الجنس والسن من ناحية والاحكام من ناحية أخرى ، كما عني بجغرافية
الجريمة في فرنسا ومن الخرائط التي وردت في كتابه (بحث عن الاحصاء
الأخلاقي في فرنسا سنة ١٨٢٣) يتضح أن المناطق الغنية في فرنسا فيها أكبر
عدد من الجرائم ضد المال ، وهو ما جعل جيري يستنتج عدم عدالة توزيع
الثروة ، وأنه إلى جوار الثراء الفاحش هناك الفقر المدقع ، ولم يجهد جيري نفسه
بعد هذا بحث أسباب الجريمة ، معتبرا أن الاحصاءات توصل إلى المستوى
الأخلاقي العام في فترة معينة .

أما كانليه فقد أبان ثبات أية جريمة من عام إلى آخر ، حتى في تفاصيلها أو في
طريقة ارتكابها ، وبين ذلك بجدول أحصائي عن الجرائم التي وقعت في فرنسا .
وقال إن الأرقام لا تتغير وثابتة بشكل مضطرب في كل ما يتصل بالجريمة ، حتى
بالنسبة للجرائم غير المتوقعة للتقدير العادي ، كالقتل الذي يحدث فجأة وبلا أي
بواعث مسبقة . ولا ينفك الأمر عند عدد الجرائم بل الحال لا يتغير بالنسبة إلى
السلح المستخدم فيها . وهو أمر كشف عنه إحصائيات المحاكم . وقال إن
المجتمع يحوي بداخله بذور الجرائم المستقبلية . وكل نظام اجتماعي يعد الظروف
لعدد من الجرائم التي تنتج بالضرورة من تظيمة ، وهو بهذا يرى في كل مجتمع
أن يعد نفسه على أساس وجود الظاهرة الاجرامية ، كما قد يعد نفسه لظاهرة
طبيعية . وقد يستنتج هذا من قوله إن كفاح الجريمة يمكن تحقيقه بتغيير ظروف
الحياة الإنسانية . وبحث كانليه أيضا أن بعض البواعث التي تؤثر على الاتجاهات
العامية في الجريمة كالعليم والمهنة والفقر والجو وتغير الفصول ، وصحاح قانون

الحرارة للظاهرة الإجرامية ، بحيث أكد أن الجرائم ضد الأشخاص تغلب في الأقاليم الجنوبية خلال أوقات الحر ، وأن الجرائم ضد المال تغلب في الأقاليم الشمالية أثناء فترات البرد .

وقد ازدهرت هذه المدرسة في فرنسا وإنجلترا وألمانيا ، حتى إنتهى الأمر الى نسيانها ، ولم تكن معروفة تقريبا للجيل الحالي من رجال علم الاجرام وحتى أعداد أكتشافها في الولايات المتحدة لاند سميت وايفان .

٦ - المدرسة الاشتراكية :

قامت هذه المدرسة على أساس كتابات ماركس وإنجلز ، وقد ربطت الظاهرة الاجرامية والظروف الاقتصادية ، معتبرة أن الجريمة حصيلة فرعية للظروف الاقتصادية . فعدم المساواة الاقتصادية وبمعنى آخر الرأسمالية - هو العامل الأساسي في الجريمة التي تمثل رد الفعل لانعدام العدالة الاجتماعية . وقامت هذه المدرسة على أساس دراسات واقعية مبنية على الطرق الاحصائية ، التي أوضحت تغير معدل الجريمة ومدى ارتباطه بالظروف الاقتصادية وقررت أنه لن تكون هناك جريمة في المجتمع الاشتراكي ، ولن تكون الافعال التي يقع ضد رفاهية الجماعات الانتيجة لحاله مرضية . ومع أن آراء هذه المدرسة استمدت من دراسات واقعية ، إلا أنها مع ذلك توصف بكونها مدرسة علمية ، لأنها بدأت بفرض فروض عامة وجمعت عنها معلومات بطريقة مكنت الآخرين من إعادة العمل واختبار نتائجهم . وكانت هذه النظرية أساسا لدراسات عديدة في مختلف الدول التي ربطت بين الظاهرة الاجرامية والحالة الاقتصادية فمنذ نهاية القرن التاسع عشر ترى الاشتراكية العلمية أن الجريمة ظاهرة اجتماعية غير عادية تحددها المؤثرات الاقتصادية . وقد دفع بونجر الهولندي (١٨٧٦ - ١٩٤٠) بهذه النظرية الى

حدهما الاقصى فى كتابه الجريمة والظروف الاقتصادية . وما لاشك فيه أن هناك علاقة وثيقة بين الظروف الاقتصادية والجريمة . على الأقل بالنسبة للجرائم التى تكون الغاية منها الكسب . وقد عكس التطور الاقتصادى صده على تطور الجريمة فالانتقال من الاقتصاد الزراعى الى الاقتصاد الصناعى خلال القرن التاسع عشر صاحبه انتقال من جرائم العنف إلى جرائم الذكاء ، وعدم الاستقرار الاقتصادى الماشى عن عدم استقرار الأثمان والأجور والأسواق والنقد كان له أثره فى الاجرام الذى يقصد منه الكسب . وباختصار يودى تحسن الظروف الاقتصادية إلى نقص فى الجرائم ضد المال ، وسوء هذه الظروف يودى إلى زيادة فى تلك الجرائم .

ويؤخذ على وجهة النظر هذه أن الجرائم التى يراد منها الكسب ليست هى النوع الوحيد من الجرائم ؛ فهناك جرائم ضد الأشخاص وجرائم ضد الاخلاق ، وهى جرائم موجودة دائماً ولا تتأثر بعدم الاستقرار الاقتصادى ، ولا سيما وأن الاجرام المعاصر يتميز بظاهرة العود ، وهى لا ترجع إلى ظروف اقتصادية وإنما إلى ظروف إجتماعية وثقافية أكثر تعقيداً .

المدرسة البيولوجية أو الايطالية :

لما ظهرت الفلسفة الوضعية التى تقوم على أن الحقائق المستخلصة من الواقع المادى - أى عن طريق المشاهد والتجربة - هى كل ما يتسنى للمرء أن يعرفه على وجه الدقة ، أثرت فى العلوم الاجتماعية بوجه عام ، وعلى وجه الخصوص تلك التى تمس حياة الانسان اليومية أى الاقتصاد والقانون الجنائى ، ومن هنا نشأ الفقه الجنائى الوضعى الذى يقوم على دراسة الجريمة فى شخص الجنائى وفى الوسط الذى يعيش فيه لمعرفة أسباب الجريمة ووسائل علاجها .

وقد نشأت المدرسة الوضعية خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، وتسمى أيضا المدرسة الإيطالية بسبب نشأتها ووجود أقطابها في إيطاليا وأقطاب هذه المدرسة هم سيزار لومبروزو الذى أصدر كتابه الإنسان المجرم سنة ١٨٨٦ . وأنريكو فرى الذى أصدر كتاب الاجتماع الجنائى سنة ١٨٨١ ، وروفائيل جاردوقاوى الذى أصدر كتابه علم الاجرام سنة ١٨٨٥ . ويقوم فقه هذه المدرسة على أن الظواهر الاجتماعية - شأنها شأن الظواهر الطبيعية - قد أثبتت الملاحظة أنها تنشأ وتتابع وفقا لقواعد تحكمها وتربط بينها بعلاقة السببية الموصلة إلى آثارها. ولكن بسبب الظروف العديدة التى تتدخل فى هذه الظواهر، فإنه من الدقة بمكان تحديد هذه القوانين وطبيعتها عمليا . وفى تقدير الظاهرة الاجرامية ينبغي الاعتداد بعنصرين ، الفرد والوسط . ويجمع علماء المدرسة الإيطالية على ضرورة وجود شذوذ جسمانى لوقوع الجريمة ، ثم اختلفوا بعد هذا فى نقاط كثيرة .

فلقد اعتد لومبروزو فى الطبقات الاولى من كتابه الانسان المجرم بالمميزات العضوية المسببة للجريمة ، ولكنه بعد ذلك وتمت تأثير النقد الشديد لاعتد بالظروف الاجتماعية . وفى كتابه الجريمة ، قال إن لكل جريمة أسباب عديدة ولما كانت تلك الاسباب تختلط ببعضها فى الغالب ، فيجب أن لا يؤخذ كل سبب فيها على انفراد . وفى رأى لومبروزو أن المجرمين هم مولودهم فريق ذو خصائص معينة ، ويتميزون بالتشويه أو العذوذ الجسمانى . وهذا الشذوذ الطبيعى لا يسبب الجريمة من تلقاء نفسه ، واسكنه يكشف عن الشخصية المهمة سلفا للسلوك الاجرامى ، وهذه الشخصية تعتبر وجوعا إلى الانسان البدائى ، المحروم من أى تصرف أخلاقى كنتيجة لتكوين خاص فى جمجمته . فالمجرم هو نتيجة للورثة البشرية ، يحيى فى المجتمعات الحديثة غرائز إنسان ما قبل التاريخ وإنسان

العصور الوسطى. ويعرف هذا النوع من المجرمين بعلامات تشريحية، فيسيولوجية وقد أشار لومبروزو إلى ثلاثين عيب تشريحي في جماجم المجرمين، فضلا عن عدد آخر من العيوب الجسدية. فكل أعضاء جسم المجرم المولود تمثل - في نظر لومبروزو - شذوذا. ومن هذا القبيل فقدان التناسب في جمجمة الرأس وطول الفك الأسفل والأنف المفرط والدقن الخفيف وقلة الشعور بالألم. ويمثل المجرم في وضوح الشخص الذي تتوافر فيه أكثر من خمس من الخصائص التي ذكرها، ويمثلها على قلة من تتوافر فيه ثلاث إلى خمس منها ولا يمكن تبين هذا النوع بأقل من ثلاث خصائص. ولقد عزم لومبروزو وجهة نظره بالنسبة إلى جميع المجرمين مع أن الظاهر أنه لم يبد العناية إلا بجرائم العنف.

وقد استمدت نظرية لومبروزو لنقد شديد، خصوصا بالنسبة إلى فكرة الوراثة البشرية - التي لم يقيم عليها دليل - وهي لفترض خطير يؤدي إلى شل يد الجماعة في مواجهة الجريمة، وهو ما دعاه في كتابه الأخير إلى الاعتداء بالاسباب الاجتماعية. فلقد ذكر أن المدينة لم تقلل من عدد الجرائم، وإن لم تستطع بطابع خاص أقل شراسة، وتميزت بأنواع معينة ناشئة عن الروابط الاجتماعية والانثوية ففي تطور الانسانية وجد نوعان من المدنية الأولى أساسهما العنف والأخرى مبناها الخديعة والغش، وقد كان لهذا أثره في الإجرام، حيث وجدت جرائم العنف كالنشل والسرقة يكثران، وجرائم لا تعتمد على العنف كالتهريب والنصب. ويتضح هذا جليا من مقارنة جرائم الاغنياء والفقراء، وإجرام الحضر والريف. وكان للحالة الاقتصادية - في نظر لومبروزو - أثر محدودا على الإجرام، فقد لاحظ أن الجرائم ضد المال تتبع بشكل يكاد يكون منتظم تغير أسعار السلع، في حين أن الجرائم ضد الأشخاص تسير في طريق مضاد ولا تتأثر بذلك، ومع ذلك فإن التغير في نسبة جرائم المال ليس بالشكل الخطير الذي كان يتوقع.

وهو يرى أيضا أن الحاجة تدفع الفقراء إلى عدد محدود من الجرائم ، في حين أن الثراء - على عكس ما يتوقع - يكون مصدراً خطيراً للجرائم .

ولقد اعتمد انريكوفري بالعوامل البيولوجية - أى العيوب الجسمانية محترماً
الأناس التي اتخذها لومبروزو - وإلى جوار هذا أول أهمية للعوامل الطبيعية
وكذلك العوامل الاجتماعية وعلى وجه الخصوص العوامل الاقتصادية . فالعيب
الجسمانية تتميز عن كل عيوب أخرى بأنها تحدد نوع الجريمة إذا وجدت في
وسط مدين طبيعي أو اجتماعي . ولا يمكن تحديد فعالية - كل دور من أدوار
العوامل السابقة في الجريمة ، فهذه مشكلة صعبة لاحت لها فيختلف أثر العوامل
البيولوجية والاجتماعية وفقاً لأشخاص المجرمين ولأنواع الجرائم المرتكبة . ولقد
قسم فري المجرمين إلى خمسة أنواع هي : (١) المجرم بفطرته أو بطبيعته ، وهو
الشخص الذي يولد مجرماً ويعرف بعلامات ظاهرة فيه ، كصغر حجمته وبروز
ذقنه إلى الأمام . (٢) المجرم المختل العقل أو المجرم المجنون ، وهو من يرجع
لجرامه إلى مرض في عقله ، سواء بسبب طبيعي خلقي فيه ، أم بسبب مكتسب .
(٣) المجرم بالعاطفة وهو الشخص العصبي شديد الحساسية الذي يقترب الجريمة
متأثراً بعاطفة جامحة كالغيرة أو الحقد ثم يندم عليها بعد ذلك . (٤) المجرم
بالصدفة ، وهو الشخص الذي يقترب الجريمة متأثراً بالوسط الذي يعيش فيه
وبالظروف التي تحيط به كالحاجة الملحة والاعراض الشديدة . (٥) المجرم المعتاد ،
وهو الشخص الذي ارتكب الجريمة تحت تأثير البيئة ثم أفسدته السجون
فاحترف الاجرام .

والفكرة الأساسية لدى فري مبنائها تساؤل هو أنه إذا كانت العوامل
الجغرافية والاجتماعية تكون مصدر الاجرام، فما يزال السؤال باقياً لمعرفة ما يدعو
عدة أفراد يسرون في طريق الجريمة بينما لا يسير غيرهم فيه والجميع يخضعون

لمؤثرات واحدة ؟ وفي رأيه أن المجرم - وهن يخضع لمؤثرات بيولوجية - له أثر لا يمكن تجاهله فالجريمة ظاهرة ذات أساس معقد ، من عضوى ونفسى واجتماعى ، ولها أشكال ودرجات تتغير حسب الظروف المختلفة للأشخاص والأشياء والوقت والمكان .

وقد قسم فرى عوامل الاجرام إلى ثلاثة أنواع ، أثروبولوجية وطبيعية واجتماعية . والنوع الأول من العوامل هو المتصل بشخص المجرم - تكوينه العضوى ويشمل ما فيه من شذوذ جسمانى ، والتكوين النفسى ، كالدكاء والمشاعر والمميزات الشخصية له ، أى الأصل والسن والجنس والحالة المدنية والمهنة والسكن ، والمنزلة الاجتماعية والتعالم . والنوع الثانى أى العوامل الطبيعية ، وهى التى تتعلق بالجو وظروفه ، وطبيعة الأرض والليل والنهار ، والحرارة والبرودة . والنوع الأخير هو الظروف الاجتماعية الجريئة الناشئة عن الوسط الاجتماعى الذى يعيش فيه المجرم ، أى السكان وحالة الافسار العامة والدينية ، والانتاج الصناعى ، والمنظمات الاقتصادية السياسية ، والجمهور .

ولما كان الإجرام فى نظر فرى هو نتيجة لتفاعل عوامل متعددة . فإنه قد صاغ قانون التشبع الإجرامى ، أى أنه فى وسط اجتماعى معين ، إذا وجدت ظروف شخصية وطبيعية معينة فإنها تنتج قدرا محددا من الجرائم لا يزيد ولا ينقص وبشكل منظم .

والقطب الثالث المدرسة الايطالية هو جار وقالو ، وإن كان يختلف مع لومبروز ووفرى فى نقاط كثيرة . فهو يرى أن الجريمة نتاج عيب شخصى يسبق الفعل الضار . والجريمة فى نظره هى الجريمة الطبيعية - لا تلك التى يخالفها المشرع - التى تتكون من الانتهاك الضار للشعور الاخلاقى العام الذى اتصل بالشعوب

على مدى تاريخ الانسانية . وهذا الشعور له شقين ، الاول الشعور بالرحمة وإنتهاكه يكون جريمة ضد الشخص ، والآخر الشعور بالنزاهة وإنتهاكه يكون جريمة ضد المال . وتفسير انتهاك الشعور العام - الذى يعرف بمظاهر خارجية - لا تكفى فيه الوراثة البشرية أو الميل إلى الفساد أو غـ . ير ذلك من الفروض ، ومن الأفضل قبول الظاهرة على علامتها كما تحدث دون محاولة لتفسيرها . على أنه لم ينكر دور العوامل الخارجية فى إحداث الجريمة ، مقصد عرض للحالة الاقتصادية ، والمدنية . فبالنسبة للعوامل الاقتصادية لا يعتبر توزيع الثروة من أسباب الإجرام بوجه عام ، وأن التذبذب الاقتصادى الذى يحدث أحيانا قد يؤدى إلى إزدياد نوع معين من الاجرام ، ولكنه يسفر فى ذات الوقت عن نقصان نوع آخر ، فهى أسباب ممكنة للاجرام الخاص . أما تقدم المدينة فلا يرى فيه شيئا لإزدياد الاجرام ، بل إنها تنحصر فى أنواع خاصة . ففي بلد شديد التحضر يقل إنتشار الإجرام وينحصر فى طبقة معينة ، الأثر الذى تمكشف عنه الاحصائيات .

ويتضح مما تقدم أن المدرسة الايطالية بنت مبادئها على أساس دراسة الواقع ثم إستقراء النتائج التى تسفر عنها تلك الدراسة الواقعية ، ووجهت إهتمامها إلى شخص المجرم دون الفعل المسند إليه ، ذلك أن الجريمة بمجرد وقوعها ينتهى أمرها ويبقى شخص الجاني وآثار الجريمة ، ولهذا فالعناية يجب أن توجه إلى المجرم . وقد حصرت هذه المدرسة أسباب الاجرام فى نوعين ، وهى ترجع إلى مختلف الظروف الشخصية والاجتماعية التى تحيط بالمجرم ، لا إلى إرادته كما يذهب الفقه التقليدى . وأول النوعين هو الأسباب الداخلية التى تتصل بشخص المجرم من ناحية الجسمية والعقلية والنفسية والميول والطباع والنوع الآخر أسباب خارجية تتمثل بالوسط والبيئة التى يعيش فيها ، وما بها من ظروف اجتماعية وسياسية

واقصادية . وبجانب اهتمام هذه المدرسة بالجانب الشخصي للجرم ، فإنها قد دعت لمكافحة الجريمة عن طريق مكافحة الأسباب الداعية لها . كعلاج البطالة والاشرد وتعاطى المخدرات والمسكرات ونشر التعليم ودور الترييه . فإنه لما كان لكل حدث سبب ، وكل سبب يدور مع مسببه وجودا وعندما ، فإنه بالبحث عن أسباب الإجرام ومحاولة القضاء عليها تكون مكافحة الإجرام ، وهذه غاية تلك الدراسة . وكان فضل المدرسة الوضعية في توجيه العناية إلى شخص الجاني ، واوجدت بعض المبادئ والنظم الحديثة في القانون الجنائي ، فوضعت التدابير الاحترازية والإفراج الشرطي ووقفت تنفيذ العقوبة حين يحى إصلاح الجاني والعقوبة غير محددية والمدة وإبعاد المجرمين العائدين ، وأهمها أعمال فكرة تفريد العقوبة فتكون الجزاءات والتدابير ملائمة من حيث نوعها ومقدارها تمام الملائمة لكل مجرم على حدة .

٨ - المدرسة العقلية والنفسية :

اتجه فريق من العلماء إلى اسناد الإجرام للضعف العقلي ، ذلك لأن من شأن الضعف العقلي أن لا يحسن الفرد تقدير نتائج تصرفاته . وقام بهذا الاتجاه على ما ثبت من الدراسة أن نسبة كبيرة من المجرمين كانوا ضعيفي العقول ، وهو ما أدى إلى ربط هذا العيب بالإجرام وقد تحمس الكثيرون لهذه النظرية عند ظهورها . ولكنهم بمرور الوقت فقدت أهميتها ولم تثبت أمام التجارب المختلفة . فقد تبين عند تغيير أساس مقياس الضعف العقلي في بحث الحالات ، الوصول إلى نتائج متعارضة فضلا عن أنه عندما طبقت المقاييس على جماعه ضابطة تبين وجود ما يمكن اعتباره ضعفا عقليا ؛ ومع ذلك لم يرتكب أحد أفرادها جريمة .

كما اتجه فريق آخر - سمي بالمدرسة النفسية - إلى أن الجريمة تعد نتيجة الأمراض النفسية والإضطرابات العاطفية وغيرها، وهي في هذا متأثرة بدراسات

العلامة فرويد في التحليل النفسى وأثر الغريزة الجنسية . وهم يرون أن كثيرا من رغبات الإنسان التى تحركها الغريزة لا يستطيع تحريكها فيضطر إلى كبتها نتيجة للصراع النفسى الذى يقوم بداخله ، ومن ثم تنزوى فى منطقة اللاشعور ، وتبقى هناك تبحث عن منفذ لها يتمثل فى الجريمة . وعلى سبيل المثال يقولون أن نسبة كبيرة من الجرائم هى تقريبا فسق بالمحارم فى صورة رمزية كشباب بلا إدراك منه بحب والدته ، وهو لا يستطيع أن يكشف عن هذا الميل فى صورة واضحة ، نتيجة للرعب الذى تصيبه المفكرة ، ولكن الفسق بالمحارم قوة عارمة يجب أن يجرى التعبير عنها بأية وسيلة ، لذلك فهو ينفجر فى صورة سرقة .

٩ - مدرسة الوسط الاجتماعى :

تقوم هذه المدرسة أساسا على إعتبار أن الجريمة وليدة الوسط الاجتماعى الذى توجد فيه ، فالسلوك الإجرامى ينتج من مظاهر السلوك والعمليات الاجتماعية الأخرى ، وقد قامت هذه المدرسة فى فرنسا ، واختلف أنصارها فى كثير من النقاط - كما اختلف أنصار المدرسة البيولوجية - ولكنهم اتفقوا حول أصل واحد هو أن الجريمة ترجع إلى أسباب اجتماعية . ويقوم على رأس هذه المدرسة لاسكافى .

ولم تنسك مدرسة الوسط الاجتماعى العامل الشخصى ، ولكنها مع إعتدادها به إعتبرت جزءا من الوسط الذى يعيش فيه المجرم ، وهو محدود الأثر ، فإذا وصل تأثير الجانب الباثولوجى إلى درجة يعتقد بها فنحن لسنا بأزاء مجرم ، وإنما مجنون . والعامل الشخصى - باعتباره نتاج الوسط الاجتماعى - يتكون فى الفرد من عمليات وظروف متتابة ، كالعليم والزواج والأسرة والمواد المسكرة ، فالوسط الاجتماعى هو تربة زراعة الجريمة وميكروبها هو المجرم ، الذى ليست له

أهمية إلا من اليوم الذي يجد فيه التربة الصالحة لإنباته . وقد قال لاكساني عبارته الشهيرة : ليس الجماعة إلا المجرمين الذين تستحقهم .

والأسباب الاجتماعية للجريمة عديدة ومختلفة ، ليس من اليسير وضع تقسيم لها يحدد معالمها ، وقد تعرض لاكساني لكثير منها ، وعلى سبيل المثال يرى أن حرارة الجو تؤدي إلى إزدياد الجرائم ضد الأشخاص ، وتصل إلى مداها في الصيف في حين أن الشتاء يؤدي إلى زيادة الجرائم ضد المال بسبب البرد وطول الليل وإستهلاك كميات كبيرة من الخمر . ويختلف إجرام الريف عن إجرام الحضر ، فالجرائم في الريف ذات اتصال بالأصل الغريزي في الإنسان كالانتقام والطمع ، أما جرائم المدن فتتسم بالطابع غير الأخلاقي ، كالاغتصاب وهتك العرض والضرب الشديد ، والإعتداء على المواطنين . ورأى لاكساني أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين خط سير الإجرام وبين الجرائم ضد المال وفقاً لتغيرات الحالة الاقتصادية .

ويرى جامرييل تأرد أن المجرم وليد الظروف الاجتماعية ، وإنه وإن كانت تدخل في إنتاج الجريمة أسباب فسيولوجية وطبيعية واجتماعية إلا أن الأخيرة هي الغالبة . فالأسباب البيولوجية لها أثرها ، بيد أنها تستند على أساس تاريخي اجتماعي ويؤثر فيها الوسط الاجتماعي . ويعتبر دور الأسباب الطبيعية ثانوياً والملاحظ أن الجرائم ضد الأشخاص تزداد مع إرتفاع درجة حرارة الجو .

أما الظروف الاجتماعية فهي ذات الأثر الفعال في وجود الجريمة . فالجريمة لا تنبع من مجرد الإنسان الحي ، وإنما من شخصية الإنسان التي خفقتها الجماعة وشكلت صورتها . وقد وضع تأرد نظريته في أن الجريمة نتاج التقليد . فلا شك في أن الإجرام - كالشأن في كل نشاط اجتماعي - يفترض وجود ظروف فسيولوجية وطبيعية ، ولكنه يفسر قبل كل هذا - في صلبه الصفة الخاصة بالصيغة

الحماية لكل وقت ، والتوزيع الجغرافى والتحول التاريخى وتنوع الدوافع وغير ذلك - بالقوانين العامة فى التقليد، وهذا التقليد يمتد من الطبقات العليا إلى الطبقات الدنيا . وقد يما كان يجرى تمليد الطبقة الارستقراطية ، أما الآن فالملاحظسير التقليد من العاصمة إلى غيرها من المدن ثم إلى الريف . فكل الوقائع الهامة فى الحياة الاجتماعية تحدث تحت سلطان مثال يحذى به . وكان النقد الذى وجه إلى نظرية تارد فى التقليد أنه إذا أمكن تفسير بعض التصرفات بأنها ناشئة عن تقاليد لتصرفات سابقة على مدى طويل ، فإن السؤال مازال باقيا بالنسبة إلى نشأة التصرف الأول الذى تم تقليده .

وقد عرض تارد الإحتراف الاجرام باعتباره مهنة خاصة ، مشيرا إلى أنه يتركز تدريجيا فى طبقات معينة وبصبح نظاما تحكم علاقاته قواعد خاصة حتى أن للمجرمين المحترفين لغتهم الخاصة . وتعتبر مهنة الاجرام صناعة كأي من الصناعات العادية وتخضع لنفس الظروف من ناحية الكسب الذى يمكن أن يفيد محترفيها والعيب فى هذا القول ينحصر فى التعميم ، وهو إن صالح بالنسبة إلى المجرمين المعتادين لا يصلح بالنسبة إلى الجرائم الأخلاقية أو الجرائم التى يكون باعثها الانتقام . ويذهب تارد إلى أن الفقر لا يؤدي وحده إلى الجريمة ، وإنما عدم الرضا وعدم الشبع هو الذى يولده ، وهذا أو ذلك كما قد يوجد لدى الفقير قد يتوافر عند الغنى .

ولا يختلف دور كهايم عن غيرها من علماء مدرسة الوسط الاجتماعى فى إعتبار الجريمة وليدة الظروف الاجتماعية ، وإليها يرجع أسبابها . على أنه يرفض إعتبار الجريمة ظاهرة غير عادية فى المجتمع ل أنه يؤكد صفتها الاجتماعية العادية ، فهى موجودة فى كل مجتمع إنسانى ، وهى علامة من علامات صحته . ولا يوجد مجتمع لا تحدث به يوميا إنتهاكات لأخلاقياته . ومن ثم فالجريمة ضرورية

ويؤدى رأيه إسانه لما كانت الجريمة ظاهرة عادية فهي لا تنشأ عن أسباب
لى إثنائية ، ولكن من ذات الهيكل الثقافى الذى تنتمى إليه . وأنه لما كانت
الجريمة ناتجة عن التيارات الإجتماعية الكبيرة فى الجماعة فإن وجودها وعلاقتها
بالهيكل الإجتماعى يجعلان لها صفة الاستمرار والعمومية . وعلى هذا فإنه لا يجب
تفسير الجريمة ولا تحليلها إلا بالثقافة الغالبة فى وقت ومكان محددين .

(١٠) نظرية العلاقة الثقافية فى السلوك :

يرى سذرلاند-وهو من المدرسة الإجتماعية فى الولايات المتحدة الأمريكية-
أنه يجب تعريف السلوك الإجرامى بشكل واضح محدد ، وأن يميز بدقة عن
السلوك غير الإجرامى . وأن مشكل علم الإجرام تتمثل فى وجوب الإجرام فى
السلوك ، لا فى تفسير السلوك الاجرامى نفسه كما هو . والسلوك الاجرامى هو
سلوك إنسانى يشترك فى الكثير مع السلوك غير الإجرامى . ومن ثم يجب أن
يفسر خلال نفس إطار العمل المستعمل فى تفسير غيره من أنواع السلوك . وعلى
هذا يتعين أن يكون تفسير السلوك الإجرامى باعتباره جزءا متميزا من النظرية
العامّة للسلوك .

ويضع سذرلاند نظرية تكوينية للسلوك الإجرامى ، مبينا كيف تتم العملية
التي تؤدى بشخص معين إلى السلوك الإجرامى .

(١) السلوك الإجرامى يتعلم لا يورث . فالشخص الذى لم يدرّب على الجريمة
لا يبتدع سلوكا إجراميا .

(٢) السلوك الإجرامى يتعلم بالتداخل مع أشخاص آخرين فى عملية اتصال ؛
بطريق القول أو الإشارات والحركات .

(٣) الجزء الأساسى فى تعلم السلوك الإجرامى يحدث فى نطاق جماعات

الأشخاص ذات العلاقات الوثيقة ، فأجهزة الاتصال غير الشخصية كالسينما

والصحف تلعب دوراً ضئيل الأهمية في نشر السلوك الإجرامي .

(٤) حينما يتعلم السلوك الإجرامي فإن التعليم يتضمن فن ارتكاب الجريمة الذي يكون أحياناً في منتهى التعقيد وفي بعض الأحيان في غاية البساطة ، كما يتضمن الاتجاهات الخاصة للدوافع والميول والتصرف وتبرير التصرف .

(٥) الإنجاه الخاص للدوافع والميول يتم تعلمه من تعاريف النصوص القانونية باعتبارها مناسبة أو غير مناسبة ، ففي بعض المجتمعات قد يحاط الفرد بأشخاص يرون جميعاً في نصوص القوانين قواعد تنبغى مراعاتها ، في حين أنه قد يحاط في مجتمعات أخرى بأشخاص تحبذ أراؤهم إنتهاك نصوص القوانين .

(٦) ينحرف الشخص حين ترجع له كفة الآراء إلى تحبذ إنتهاك القوانين على كفة الآراء التي لا تجيز إنتهاكها ، وهذا هو مبدأ العلاقة التفاضلية . فهي تشير إلى كل من العلاقات الإجرامية والعلاقات المقاومة للإجرام التي يجب أن تعمل مع القوى المتكافئة . وحينما يصبح الأشخاص مجرمين فهم يفعلون هذا لاتصالهم بنماذج إجرامية من جهة وبسبب عزلم عن النماذج التي تقاوم الإجرام من جهة أخرى ، وأي فرد يتشرب حتماً الثقافة المحيطة به ، إلا إذا وجد حوله نماذج أخرى في صراع معها .

(٧) قد تختلف العلاقات التفاضلية في تكرارها واستمرارها وأسميتها وعمقها ، وهذا يعني أن العلاقات بالسلوك الإجرامي وكذلك العلاقات بالسلوك المعاكس للإجرام تختلف من هذه النواحي . والاسبقية هنا هامة بمعنى أن السلوك القويم الذي يكتشف في الطفولة المبكرة قد يستمر بدوره طول الحياة كما أن السلوك المنحرف الذي يكتشف في الطفولة المبكرة قد يستمر بدوره طول الحياة . وتبدو أهمية الأسبقية من خلال تأثيرها على الشخص عندما يقف موقف

الاختيار . وعمق العلاقة يتعلق بأشياء عدة مثل مكانه مصدر النموذج الاجرامى
أو المعادى للاجرام ، ورد الفعل العاطفى الذى تحدثه العلاقات .

(٨) عملية تعلم السلوك الاجرامى عن طريق الاتصال بالنماذج الاجرامية
المعادية الاجرام يتضمن كل الآليات التى يتضمنها أى تعلم آخر ، بمعنى أن تعلم
السلوك الاجرامى لا يقف عند حد التقليد .

(٩) مع أن السلوك الاجرامى يعد تعبيراً عن حاجات وقيم علمية ، فإن هذه
الحاجات والقيم العامة لا تفسر هذا السلوك الاجرامى ، لأن السلوك غير الاجرامى
هو أيضاً تعبير عن نفس الحاجات والقيم ، فالصوص يسرقون عادة للحصول على
المال ، واسكن العمال الأمناء يعملون أيضاً للحصول على المال .

وقد تنوعت تبعاً لذلك الطرق التي يلتزمها أوائك العلماء في أبحاثهم . ومن ناحية أخرى ، فإنه لا شك في أن إختيار الانسان لطريق معين في بحثه يتوقف على إمكانيات الأدوات التي يتيسر له الاستعانة بها . وأقرب الأدوات إليه هو ما تقدمه به حياته العملية . وهناك ظاهرة أخرى ينبغي التنبيه إليها ، هي أن عمل البحث في علم الاجرام يختلف من دولة إلى أخرى . فإنه وإن كان من المسلم به إهتمام مختلف دول العالم بظاهرة الجريمة ، وتعمل - على إفراد أو بالتضامن - في سبيل مكافحتها ، فإن البحث فيها تقوم به أجهزة حكومية تابعة للدولة وجهات أخرى متخصصة ، وبقدر الإهتمام وقد الامكانيات يكون إختيار طريق البحث في أمر الجريمة .

وطرق البحث في علم الاجرام عديدة ، وسوف نعرض لبعضها في محاولة للتعريف به ، ونتناول بصفة خاصة دراسة الحالة والاحصائيات ، على أساس أن هذين الطريقتين هما المتيسران للتطبيق في مصر .

١ - الملاحظة :

أول سبل البحث الميسرة للباحث هو الملاحظة ، أي مراقبة الظاهرة موضوع البحث لجمع المعلومات عنها ثم تدقيق هذه المعلومات ومحاولة الربط بينها للوصول إلى نتيجة ما . وهذه الطريقة قد تكون ميسرة التطبيق في بعض فروع العلم ، ولكننا تبدو شديدة التعقيد في نطاق العلوم التي تتناول دراسة تصرفات الانسان في حياته ، ولا سيما فيما يتعلق بالجريمة . فحياة الفرد في مجتمع معين تجعل له صلات عديدة متنوعة ومتشعبة يصعب على الباحث متابعتها وملاحظتها . على أن هذا لا يعني استحالة تطبيق هذه الطريقة في نطاق علم الاجرام ، بل إنه قد يتصور إعمالها في المجتمعات محدودة النطاق أي المجموعات الصغيرة المتآلفة ، التي يربط بينها في الغالب رباط أسرى . ولا شك أن مثل هذه الأبحاث تكون

قليلة إلى درجة لا تمكن من تعميم النتائج التي تسفر عنها . وقد طبق هذه الطريقة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة على ظاهرة النار في قرية بني سميع مركز أبو تيج .

الطريقة التجريبية :

تتمثل هذه الطريقة إلى حد ما بالطريقة التجريبية في العلوم الطبيعية والبيولوجية ، مع فارق أن التحكم في المواقف الاجتماعية أقل كمالا . وبموجب هذه الطريقة يجرى اختبار الفروض التي تعتبر أسبابا للانحراف . وذلك يتغير سلوك الأفراد أو الجماعات التي تقدم للاختبار في ظروف يمكن التحكم فيها ، ويتم التجريب على مستوى عينة من المجرمين وغير المجرمين بهدف الإثبات لنظرية معينة أو محاولة معرفة أثر عامل أو عدة عوامل على الظاهرة الإجرامية ، وذلك باختبار الفروض الخاصة بالعماليات التي تؤدي إلى إجرام الشخص ، وتطبق في علاج المجرمين الطرق العلاجية المؤسسة على هذه الفروض . وهذه الطريقة أيضا لا بد فيها من الملاحظة الدقيقة ، وتفسير النتائج التي تسفر عنها الملاحظة باحتياط شديد فتطبق نوع معين من العلاج المبني على نظرية معينة ، وظهور أثره في الاتجاه المأمول من العلاج ، لا يعني بصفة قاطعة فعالية العلاج وصواب النظرية ؛ فقد يكون تغير السلوك ناشئا عن أسباب طارئة لا دخل لها بالعلاج ، أو أن العلاج كان مؤسسا على أكثر نظرية واحدة .

٣ - دراسة الحالة الفردية :

تقوم هذه الطريقة على جعل فرد معين موضوعا للدراسة ، من جميع النواحي المتصلة بشخصه والمتصلة بالجريمة أي أن وحدة البحث هي المجرم . فبالنسبة إلى شخصه تدرس فيه النواحي الجسدية لتعرف ما فيها من عيوب إن وجدت ، كما يدرس تاريخه الصحي وحالاته النفسية ، وصلاته بالناس المحيطين به .

أو اتصالاته الخاصة ، وغير ذلك مما يعطى صورة كاملة عن شخصيته وحياته ، ومن هذه الصور ، يمكن أن تؤخذ عوامل الإجرام لتكون موضوعا للدراسة والإختبار . على أن هذه الطريقة يخشى فيها من أمرين ، الأول إعتناق الباحث لفكرة مسبقة عن الإجرام تجعله أسيرا لها في إكتشاف عوامل الإجرام ومحاولة تفسيرها . والامر الآخر الوقوع في شباك التضليل التي قد يلبسها الشخص موضوع البحث فهذه الطريقة لن تكون ميسرة إلا بصدد الأشخاص الموضوعين تحت يد العدالة ، وعلى وجه الخصوص المسجونين . وهؤلاء سوف يتخوفون من المعلومات التي قد تستقى منهم ، كما ان البعض قد يعطى من المعلومات ما يخالف الحقيقة جريا وراء غرض في نفسه . وفضلا عما تقدم فان الحالات الفردية منها تعددت لا يمكن أن تؤخذ منها أحكام عامة ، وإنما هي توجه الباحث نحو أسباب معينة تكون محل دراسة أخرى في مجتمع معين . ويمكن في هذا الصدد بحث الحالات الفردية في أسلوب العمل الجماعي ، بمعنى تعدد تخصصات المشاركين في البحث بالنسبة إلى حالات معينة ، يوجه كل باحث جهوده نحو تخصصه ثم تجمع هذه المعلومات لتعطي صورة متكاملة عن الجناح بالنسبة إلى فريق من الأفراد أو الى ظاهرة إجرامية معينة . وقد إتبع هذه الطريقة الأخيرة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية بالقاهرة فيما يتعلق بظاهرة البغاء ؛ وتعاطى الحشيش والنشل عند الاحداث .

وبما يتصل بدراسة الحالة محاولة تعرف المجرمين في حياتهم العادية ، فعلى ما سبق القول لا تيسر دراسة الحالة إلا بصدد الأشخاص المقبوض عليهم أو المسجونين ، ويكون من الافيد للدراسة محاولة المجرمين أنفسهم في حياتهم العادية حتى يمكن مع دقة الملاحظة امكان معرفه العمليات المتعددة التي تؤدي الى الجريمة على أن هذه لوسيلة رغم بريقها تثار بالنسبة اليها صعوبات عديدة أهمها كيفية توصل الباحث الى ثقة الجماعة التي يريد الاندماج فيها حتى يستطيع أن يصل الى معلومات غير مضللة . وقد رأى بعض الباحثين أن هذا قد يوصل بالشخص الى الدرجة التي يساهم فيها بارتكاب جريمة من الجرائم .

٤ - الاحصائيات :

تعتبر الاحصائيات الجنائية أكثر الطرق شيوعاً في دراسة ظاهرة الاجرام ، ولعل المرجع في هذا هو نجاح هذه الطريقة بالنسبة إلى الدراسات الطبيعية ، أى غير المتصلة بالدراسات الاجتماعية ، وإلى أن الطريقة الاحصائية ممتددة وقت طويل على إستخدامها ، وبمرور الوقت يتكشف ما فيها من عيوب ويجرى العمل على تلافيها ، ثم هي فوق هذا ذات قواعد عامة ، ووحدة بالنسبة إلى مختلف الدول . وأهمية الطريقة الاحصائية تأتي كذلك من أن الباحثين الذين يستخدمون مختلف الطرق الأخرى يحتاجون إلى مقارنات وإحصائيات .

والاحصائيات الجنائية في صورتها البسيطة تمثل بياناً لحالة سير الاجرام في مكان معين وفي وقت معين ، وعن طريقها يمكن أن نلقى نظرة شاملة عن حالة «ظاهرة الاجرامية» . والاحصائيات تتناول بصفة عامة بياناً للجرائم التي وقعت منسوبة إلى أسس مختلفة ، سواء مكان وقوعها أو زمانه ؛ أو درجة خطورتها ، أو موضوعها أو الأشخاص المتهمين فيها ، رجالاً أو نساء أو أحداث ثم تتبع سير الجريمة في المراحل المختلفة من إجراءات شرطية إلى إجراءات قضائية وقد تحسب معدلات الاجرام زيادة ونقصاناً على أسس معينة يمكن عن طريقها محاولة الوصول إلى تعليل الخلاف في المعدلات . وتفيد الاحصائيات على هذه الصورة جميع المشتغلين بأمر الجريمة .

أ - أهمية الاحصائيات :

تعطى الاحصائيات الجنائية للمشرع النتائج التي يسفر عنها تطبيق قانون معين في خط سير الاجرام ، فإذا أخذنا جرائم المخدرات كمثال وأصدر المشرع قانوناً يشدد العقاب فيها ، فإن معدل تلك الجرائم يبين للمشرع ما إذا كان للتشديد أثره

في محاربة الجريمة بما أدى إلى نقصانها ، أو أن هذا دفع إلى زيادة المجازفة فزاد عدد الجرائم ، وعلى ضوء ما تكشف عنه الإحصائيات يتجه المشرع بتشريعه إما بالإبقاء عليه أو تعديله .

ولما كانت أجهزة الشرطة مسئولة عن الأمن في البلاد ، فإنها عن طريق الإحصائيات الجنائية تستطيع متابعة الجريمة لتبين مواطن إزدياد الإجرام ويدفعها إلى بحث أسبابه ، وكشف أوجه النقص في مكافحتها والعمل على إتمامها .

ويستطيع القاضى إذا ما أطلع على الإحصائيات الجنائية أن يستبين أثر الأحكام القضائية في انحسار نوع معين من الجرائم وإزدياده ، بما قد يترتب عليه أن يغير سياسته في العقاب الذى يصدر به حكمه .

ولا ينكر أحد مدى ما تستطيع أن تقدمه الإحصائيات الجنائية للباحث الاجتماعى أو النفسانى ، لا سيما ما كان منها مؤسسا على عوامل معينة يستطيع الاهتمام بها . فبيان أنواع الجرائم . ومكان وقوعها ووقت وقوعها . قد يساعد على بيان أثر الجوحرارة وبرودة في الإجرام . وكذلك المقارنة بين إجرام الريف وإجرام المدن ؛ والجرائم التى يرتكبها الأحداث . وغير هذا من عناصر الأبحاث .

والرأى العام بدوره يمكنه من مطالعة الإحصائيات والتقارير الملخصة بها أن يقدر حالة الأمن في البلاد . وهى مسألة بالغة الأهمية لأن ما يسعى إليه كل إنسان هو الحياة في هدوء واطمئنان . فإذا استشعر زيادة في معدلات الجريمة ، وتقصيرا من الدولة في مكافحة الإجرام ، فإن هذا سوف يدفعه — ما لم يقع الاضطراب في نفسه — إلى الاعتماد على أساليب الخاصة في حماية شخصه وماله .

ب - عيوب الاحصائيات :

إن الاحصائيات الجنائية رغم ما بها من مزايا لا تخلو من عيوب ردها كثير من الباحثين في علم الاجرام . وهى عيوب منها قيل فى شأنها لا تقلل من قيمة الاحصائيات الجنائية ، وإنما هى رغبة ملحة فى الوصول بها إلى درجة الكمال . ويتبعى التنبيه مسبقا إلى أن البيانات التى تقدمها الاحصائيات هى بيانات تقريبية وإن كانت قريبة من الواقع . والسبب الأساسى فى هذا هو أنه لا يمكن تصور مطابقة جريمة لأخرى مطابقة تامة . وعلى سبيل المثال إذا أوردت الاحصائيات عدد جرائم القتل فلا تنطوى تحت نص القانون الذى يعاقب على جريمة القتل ومع هذا فقد تختلف كل جريمة عن الأخرى . سواء فى الجنى عليه وظروفه أو الفاعل وظروفه ، والباعث على الجريمة ، والسلاح المستخدم فيها ، وغير ذلك من صور الخلافات العديدة . ويمكن بيان العيوب التى قد توجه لى الاحصائيات الجنائية فيما يلى مبين بالوضع فى مصر .

١١ - توضيح الاحصائيات الجنائية تحت سير الإجرام عادة فى جداول بعضها مختص بالجنايات والبعض الآخر خاص بالجنايات وهى تستمد تقسيم الجرائم من قانون العقوبات . والوضع الطبيعى والمنطقى أن تكون الجنايات أشد خطورة من الجنح . والحقيقة أن هذا لا يمثل الواقع . لأن الباحث فى علم الاجرام ينظر إلى الفعل وخطورته من ناحية أثره على الجماعة . كما كان نظر المشرع إليه . وعلى سبيل المثال سرقة الماشية لفلاح أو إتلاف زراعته جريمة فى بعض الصور يعدها القانون جنحة ومع ذلك فهى فى نظر المجنى عليه أشد خطورة من جنابة تزوير فى أوراق رسمية ، لأنها تودى إلى المساس بكيانه وحياته ، وقد يترتب على هذا العمل الذى يعده القانون جنحة جرائم أخطر بكثير منها . ومن ناحية أخرى قد

ينقل قانون العقوبات الفعل من دائرة الجنب إلى نطاق الجنایات مع أنه فی طبيعته لم يتغير بما يترتب علیه من زیادة فی عدد الجنایات یقابها نقص فی عدد الجنب فالعائد عودا متكررا فی جريمة السرقة یقدم فی جنایة إلى محكمة الجنایات ، مع أن الفعل فی حقیقته جنحة لو وقع من غیره ، وما غیر من وصف، إلا السوابق التي للمتهم ، فالخطورة هنا لا تتمثل فی الواقعة ، وإن كان یمكن القول إنها تتمثل فی المتهم بذاته . وإذا أراد أى منا أن یأقی نظرة فاحصة علی المجتمع من حوله لویجد أن أخطر الجرائم التي تحتاج إلى العناية والبحث هو ما كان منها من نوع الجنب ، ومن هذا القییل جرائم الأحداث والتشرد والاشتباه والتسول والسرقة والنصب والتبذیر .

وإذا أمعنا للنظر فی دائرة الجنایات وحدها أو دائرة الجنب وحدها ، نجد أن كل نوع منها تتفاوت مفرداته فی خطورتها . فلیست الجنایات علی درجة واحدة . ولا الجنب كذلك فمثلا جريمة قتل ترتكب لقاء أجر إعتقاما من المجنى علیه أشد خطورة من جريمة قتل ترتكب دفاعا عن العرض ، حتی أننا نجد بعض التشريعات تدخل هذه الجريمة الأخيرة فی نطاق الجنب . وفی الصورتین یتمتع النشاط ویطوى تحت وصف قانونی واحد .

وبین لنا أن مرجع العیب المتقدم هو التعمیم ، أو بمعنى آخر تناول الاحصائیات للجنایات بصفة عامة . أو الجنب بصفة عامة ، أو جريمة القتل مع سبق الاصرار وهكذا . وهو أمر ما دمنا قد تبیناه فانه لمساعدة البحث ولتفادی النتائج الخاطئة یكون الملاج بزیادة التفاصيل المتعلقة بالبیانات . ولا شك أن معلومات الباحث التي ینظر من خلالها إلى الجداول الاحصائية تساعده كثيرا علی التغلب علی تلك العقبات .

٢- إذا وقعت جريمة من الجرائم فانها تعطى الوصف القانونى . بمعنى بیان

ما تنطوي محمته من نصوص القانون . وعلى أساس هذا يتحدد ما إذا كان الفعل يعد من الجنايات أو الجنح . وكثيراً ما يكون الوصف القانوني للجريمة ظاهر الوضوح . لكن في احوال أخرى قد يدق الامر . كما أنه قد يحدث تدخل بتغيير وصف الجريمة . وإذا أردنا أن نعرف الوصف القانوني لفعل معين [لوجب علينا أن نترتب حق التصرف النهائي من جهة التحقيق إن لم تقدم الدعوى للحاكمه أو صدور حكم نهائي إذا قدم الفاعل للحاكمه . ولما كانت بعض أنواع الاحصائيات تبنى على أساس التبليغ عن الجريمة . فان هذا الإجراء هو الذي يحدد الوصف الاول للجريمة الذي يعتد به . ونقول الوصف الاول لأن هناك احتمالاً بأن يدخل على الوصف من التعديل ما يغير نوع الجريمة ، سواء بما يكشف عنه التحقيق أو بما يتطور إليه حال الجريمة . مثلاً قد تبلغ الواقعة على أنها قتل عمد ثم يكشف التحقيق فيما بعد عن أن القتل كان مدبوقاً بسبق الاصرار . وكذلك قد تكون الواقعة جنحة ضرب عادية يسفر تطور حاله الاصابة عن نشوء عاهة مستديمة بما يقاب الحادثة إلى نوع الجناية . وهذا أمر طبيعي ومتصور الحدوث ، وعلاجه في متابعة تطورات القضية حتى التصرف النهائي بعد استقرار الواقعة على حال معين .

وقد يحدث خطأ في تصوير الواقعة بسبب تقدير المحقق لظروفها وهو أمر يتغير تبعاً له وصف الجريمة ونوعها . وقد ضرب مثلاً لهذا بالعثور على جثة رجل ملقاه في الطريق العام وبرأسه جرح بليغ ناشئ عن اصطدامه بآلة أو جسم صلب راض . مثل هذا الحوادث قد يذهب التقدير فيه إلى ناحية اعتباره جناية قتل عمد أو ضرب أذى إلى موت ضد فاعل مجهول . جرياً وراء قرينة كوجود خصومة بينه وبين شخص آخر . وقد يذهب التقدير بعد معاينة الحادث إلى ترجيح فرض آخر هو أنه كان سائراً في الطريق فصدمة سيارة مسرعة ، وبذلك يعتبر

الحادث جنحة قتل خطأ . أو قد يذهب التقدير أخيراً إلى افتراض أنه سقط عفواً من سيارة كان يركبها فاصطدم بالأرض أو بشجرة على جانب الطريق فتوفى ، أو أنه سقط عليه جزع شجرة بسبب عاصفة قضاء وقدرأ ، إلى افتراض أنه قد تعمد الرقاد في طريق السيارة بقصد الانتحار ، إلى غير ذلك من الفروض والاحتمالات التي قد يؤدي إليها ترجيح هذه القرينة أو تلك ، وبذلك يتوقف مصير القضية على اعتبارها جناية أو جنحة أو حادثاً عارضاً على الاستنتاج الشخصي الذي يصل إليه المتصرف في القضية .

على أن الأمر لا يقف عند هذا الحد إذ هناك صورة خطيرة مازلنا نراها في مجتمعنا هي إمتداد اليد إلى بعض الأدلة في الجريمة بقصد تغيير وصفها عمداً . وقد يتأتى من جانب جهات الأمن أو جانب الأفراد . أما بالنسبة إلى جهات الأمن فإن من وسائل الإشراف على أدائها لواجبها هو بيان مدى استتباب الأمن فيها . والمقياس الذي كان يتخذ دائماً ويكون له أثره هو حركة عدد الجنايات التي تقع في منطقة من المناطق . ورغم أن هذا المقياس لم يعد يكشف عن تقصير رجال الأمن أو أدائهم لواجبهم ، إلا أن أثره مازال باقياً لدى بعض رجال الحفظ لاسيما في الريف ، والخشية من المساءلة ولو من الناحية الأدبية يدفع إلى العمل على الأقلال من عدد الجنايات المرتكبة ولو كان ذلك في الظاهر فقط ومن هذا القبيل تصوير حادثة قتل عمداً على أنها قتل خطأ ناشئ عن إطلاق إعيار ناري كما يحدث عادة أثناء حفلات الزفاف . ويترتب على هذا بغير جدال تغيير عدد الجنايات المرتكبة التي قد تكون كبيرة بالنسبة لقلّة عددها في مكان معين . وقد يحدث التغيير في وصف الجريمة من جانب الأفراد ، لا بتخفيف الوصف وإنما بتشديد يده ، وذلك بتصوير الواقعة على أنها جنائية حين أن حقيقةتها جنحة ، ويظهر هذا بجلاء في وقائع المشاجرات حيث كثيراً ما يدعى بحدوث سرقة بعض المال

أثناءها ، بل يجعل الهدف منها هو السرقة ، ثم يبين من التحقيق الواقعة على حقيقتها ، وهو أمر قد ينكشف إلا بعد أن يقطع التحقيق شوطا طويلا .

وفي مراحل سير الدعوى الجنائية أمام الشرطة والنيابة والمحكمة قد يختلف مصير الدعوى بما يؤدي إلى أن يكون قيدها في الجداول الاحصائية على غير حقيقتها . فإذا أبلغت واقعة على أنها جناية فإنها تقيد في الجداول الاحصائية الخاصة بالشرطة على هذا الوصف ، وفي جدول النيابة كذلك . على أن تقدير النيابة قد ينتهي إلى حفظ الأوراق على أساس عدم كفاية الأدلة لاعتبار الواقعة جناية ، ومع ذلك تبقى مقيدة بهذا الوصف . ومثال هذا حادثة حريق يتصور أنها عن عمد ، أى جناية ، ولا تستطيع النيابة التحقق من هذا الوصف فتحفظ الأوراق على أساس عدم كفاية الأدلة ، مع أن حقيقة الحادث يجعل الواقعة جنحة حريق باهمال . وقد ينتهى الأمر بالمحكمة إلى القضاء ببراءة المتهم . لما لعدم كفاية الأدلة أو أن الفعل لا جرمية فيه . وهذا الذى يصدر به حكم القضاء لا يؤثر فيما قيدت به الدعوى في سجلات الشرطة .

٣ - والأصل أنه من الميسور تحديد مكان وقوع الجريمة وزمانه ، وبذا يكون حساب دخول الجريمة فى نطاق مكان معين وفى تاريخ معين مؤثرا فى معدل الجريمة . ومع هذا قد يقع خلاف فى التحديد بما يعطى نتائج مضللة ، والصورة العملية بالنسبة إلى مكان وقوع الجريمة هو العثور على الجثة الطافية فوق مياه النيل أو الترعرع ، حينما تكون المياه هى الحد الفاصل بين إختصاصين قضائيين . فقد تكون الجثة فى حالة تعفن بما يدل على أن الحادث قد وقع فى غير مكان العثور على الجثة ومع ذلك يعتبر مكانا لو وقعها المكان الذى عثر عليه فيها . وقد يحدث أن تتداخل إرادة رجال الأمن فى تغير الإختصاص ، كما كان يحدث عادة من إبعاد الجثة عن حدود إختصاص رجال الأمن المكانى إلى إختصاص مجاوره .

وقد يحدث هذا العبث لعدة مرات بما يعطى نتائج مضللة والحال كذلك بالنسبة إلى وقت وقوع الجريمة ، فإنه وإن كان الغالب من الأمور أن تقع الجريمة في وقت معين يسهل تحديده ، إلا أن هناك من الجرائم ما قد يتعذر فيها ذلك التحديد . ومن هذا القبيل الجثث الذي يعثر عليها في حالة تعفن شديد مما يدل على مدى وقت طويل على الوفاة ، في مثل هذه الصورة ينتقل الرقم الإحصائي من شهر لآخر أو من سنة إلى أخرى .

٤ - وتلعب طريقة القيد في جداول الشرطة والنيابة العامة دوراً في إعطاء أرقام عن الجرائم لا تمثل الحقيقة سواء زيادة أو نقصاناً . فمثلاً يحدث في حياتنا العملية أن يعثر على أجزاء من جثة في أماكن مختلفة ولا يتيسر الربط بينها ، مما ينتهي إلى قيد الواقعة جنائية في الشرطة أو النيابة التي عثر على جزء من الجثة في إختصاصها وهكذا في غيرها مما يترتب عليه تعدد الجنايات في حين أن الحقيقة أنها لا تعدو جنائية واحدة وقد يحدث العكس ، أي تعدد الجرائم وتقييد في الجداول على أنها جريمة واحدة . ومن هذا القبيل قضايا المشاجرات التي تسفر عن قتل أحد الأشخاص فانما تقييد في الجداول بوصفها الأشد . أي أنها جنائية قتل عمد ، ولا تظهر الجرائم الأخرى الأقل منها شدة في الجداول .

٥ - ولا يختلف أحد على أن الإحصائيات الجنائية لا تحوى إلا نسبة بسيطة من الجرائم الواقعة فعلاً ، وهى الجرائم التي يصل علمها إلى السلطات المختصة . ومن ثم فإن الإحصائيات قد تكون خادعة أو مضللة في مدى تبيانها للزيادة أو النقصان في الإجرام وقد يحدث هذا نتيجة لتصرفات الجمهور أو سلطات الأمن أو الجهات القضائية .

فمن نتائج المادية كثير من الجرائم لا تبلغ عنها المحضر عليه ، وتبعاً لهذا فهن

لا تدخل في الاحصاء . وعدم التبليغ عن الجرائم يرجع إلى أسباب عديدة . فقد يرى المجنى عليه في بعض الجرائم الخطيرة أن لا يبلغ عن الجريمة لانتهاز الفرصة المناسبة ليقص لنفسه هو ومن يعتقد مرتكبها للجريمة ، كما هو الحال بالنسبة إلى جرائم إتلاف المزروعات وتسميم الماشية . وقد يكون سبب عدم التبليغ عن الجرائم المحافظة على العرض فالفتاة التي تحمل سفاحا قد يتخلص منها بعض ذويها ، ومع ذلك لا يقدم أحد على الإبلاغ عن مقتلها ، أو قد يقف البلاغ عند مجرد اختفائها وكثيرا ما يقعد المجنى عليه عن الإبلاغ عن الجريمة ضنا بوقته من الضياع وبأسا من جدوى الإبلاغ ، كما في بعض جرائم السرقات والنشل . وأكثر ما يكون سبب عدم الإبلاغ مرجعه إلى طبيعة التسامح لدى الشعب المصري ، وتداخل أفراد الجمهور لتسوية الأمر بين المجنى عليه والجاني .

ورجال الأمن لهم دورهم في عدم شمول الاحصائيات لبعض الجرائم التي تحدث وآية هذا أن مهمتهم لا تقتصر على ضبط الجريمة وتقديم فاعلها إلى الجهات القضائية ، وإنما العمل على استئباب الأمن ، بما قد يدعوهم إلى التدخل بين الأطراف المنازعة لحل ما بينهما من خلاف ينتهي صلحا فلا يثبت أمر الجريمة في الأوراق . كالعمل على دفع تدوين المجنى عليه في جريمة تسميم ماشيته وينتهي الأمر صلحا ، ولا تدرج في جدول الجرائم .

وهناك من الجرائم الخطيرة والبسيطة التي يجري تصرف النيابة العامة فيها بما لا يكشف عن حقيقةها ، وهي الوقائع التي تقيد في دفتر الشكاوى الإدارية وتحفظ إداريا وتمثل نسبة لا يستهان بها . ومن هذا القبيل الجرائم التي ينتهي الأمر فيها بالصلح بين الجاني والمجنى عليه بتعويض الأخير عن الضرر الذي حاق به نتيجة للجريمة ، ومن هذا القبيل أيضا جرائم التبديد إذا تم سداد مبلغ الدين ، وإصدار شيك بدون رصيد إذا دفعت قيمة الشيك ، والمضاربات المتبادلة البسيطة إذا تم

التضاليع ، وجرائم السب والقذف بمختلف أنواعها ، وقتل الاطفال باهمال نتيجة تصرف أحد الوالدين .

وتعرف الجرائم التي لا تثبت في الإحصائيات الجنائية بالارقام المظلمة ، فهي لا تعطى صورة صحيحة عن سير الاجرام وحجمه في وقت ومكان معينين . فمن منا لم يرتكب جريمة في يوم ما ظاهرة أم خفية . تعتمد أم باهمال ؟ .

على أن أخطر أنواع الجرائم التي لا تثبت في الاحصائيات ، بل لا تصل إليها يد السلطات ، هي تلك التي يطلق عليها جرائم ذوى الياقات المنشأة أو ذوى الياقات البيضاء ، فقد وجدت هذه الجرائم - وهي من الخطورة بمكان - في مجتمعات متقدمة ، وانتقلت مع الأسف إلى مجتمعاتنا العربية . فذاك فريق من الأفراد يوجدون في المجتمع ويشغلون فيه مركزاً مرموقاً سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية ، ويمكن لهم هذا المركز من النفوذ ما يمكنهم من مخالفة القانون دون أن تستطيع يد السلطات العامة أن تمتد إليهم ، بل إنهم يعاملون بكل تبجيل واحترام . وأخطر ما تكون جرائم أولئك الأشخاص في نطاق الشركات والمؤسسات التي تنعكس آثارها الضارة على أفراد الجمهور جميعاً ، ومن هذا القبيل جرائم الغش والاختلاس والرشوة . ولصعوبة إقامة الدليل على مفارقتهم لتلك الجرائم نجد أن ضحايا الجمهور الذي تلحقه أضرارها ، ومع هذا فإن مرتكبيها يخطون بكل تقدير من المجتمع . والجرائم التي يرتكبها أولئك الأفراد أخطر بكثير في آثارها وعدم إمكان متابعتها خلافاً للجرائم الفردية التي تقع من فرد واحد مهما بلغت خطورتها . وبما قيل في هذا الصدد إن الجريمة توجد في كل مهنة . وهي ظاهرة شائعة جداً ، ومن المحتمل أن يكون الأفراد في دنيا الأعمال أكثر إجراماً بهذا المعنى من الأفراد في الأحياء القليلة . نجرائم الطبقات الفقيرة هي أعمال مادية مباشرة - ضرب أو اعتداء جسدي وإستيلاء

على أموال الغير ، والجنى عليه يعرف شخصية الجاني بصفة قاطعة أو غير قاطعة . كفسد معين أو كجسوة من الأفراد . أما الجرائم في دنيا الأعمال فهي تامة بمهولة غير مباشرة ، وغير شخصية . وقد يكون الشعور قويا ضد الوسيلة الإجرامية ، ولكن حيث لا يمكن التحقق من شخص معين فإن العداء أو الكراهية يصبحان عبثا ، وعلى هذا فإن مرتكبي تلك الجرائم لا يشعرون بمحقق الجنى عليهم ، ومن ثم تستمر وتنتشر أعمالهم الإجرامية .

٦ - وأخيرا حتى لا يضل الباحث عن حجم الجريمة ونوعها إذا ما أراد أن يعقد بعض المقارنات عن فترات طويلة ينبغي عليه أن يراعى أمرين أولهما التطورات التشريعية في الدولة والآخر حجم السكان .

فالامر الملاحظ في العصور الحديثة لاسيما في الدول النامية - هو كثرة عدد التشريعات وتساولها جميع نواحي حياة الأفراد ، ثم ضمان احترامها بتقرير بعض العقوبات عن مخالفة أحكامها . وقد يترتب على هذا زيادة في الإجرام إن دلت عليه الإحصائيات القضائية إلا أنه لا يكشف عن خطورة الجريمة بالمعنى الذي تؤدي به إلى الاخلال بالأمن . ولذا فإن الدراسة المجدية في هذا الصدد إنما تكون عن جريته أو جرائم محددة ، كالقتل والسرقة . ومن ناحيته أخرى فإن المشرع قد يتدخل بمجرد التخفيف في قدر العقوبة بالنسبة إلى الجريمة - تشديداً أو تخفيفا - بما يترتب عليه من نقلها من نوع إلى آخر وتبعاً من جدول إلى آخر ، والباحث الدقيق ينبغي أن يلفت عنايته إلى تلك التطورات التشريعية .

وإذا اقتصر الباحث على مجرد مطالعة الأرقام الإحصائية دون أن يربطها بمعدلات السكان فانه قد يصل إلى نتائج خاطئة ، لأن إزدیاد أو نقص السكان والهجرة الداخلية من القرية إلى المدينة ، كل هذا له أثر فيما تكشف عنه الإحصائيات

من حجم الجريمة . ولهذا فإن على الباحث أن يستخلص حجم الجريمة منسوبا إلى عدد السكان إذا لم تكشف عنه الإحصائيات .

تلك هي بعض الملاحظات التي يمكن أن تساق في عدد الاحصائيات الجنائية . ومع هذا فإنها لا تقل من قيمتها ، بل مازالت أداة من الأدوات الهامة التي يستعين بها الباحثون في أمر الجريمة ، وهي السبيل المبسر أمامهم ، لاسيما وأن الطرق الأخرى منها تعددت لن تيسر إلا بإمكانيات ضخمة لا يستطيع الأفراد بمجهودهم الخاص القيام بها ، بل لا يستطيع كثير من الدول لاسيما النامية - تحمل أعبائها . ونظراً لأهمية الاحصائيات الجنائية فإننا نعرض للوضع في شأنها بمصر .

الاحصائيات الجنائية في مصر :-

إن الاحصائيات الجنائية المتوافرة لدينا في مصر على ثلاثة أنواع ، أولها تصدر من إدارة الأمن العام التابعة لوزارة الداخلية والثانية من وزارة العدل ، والأخيرة تصدرها مصلحة السجون .

١ - الجهاز الاحصائي لوزارة الداخلية :-

أدخل نظام الاحصائيات الجنائية في نطاق وزارة الداخلية منذ عام ١٩١٩ وكانت الوزارات تقوم بجمع الاحصاءات الجنائية مبتدأة بالإدارات الإقليمية فتقوم مراكز وأقسام الشرطة باستخراج الأرقام والبيانات اللازمة من الدفاتر وجداول قيد القضايا ، ثم ترصدها في كشوف مطبوعة ترسل إلى المديرية والمحافظات التابعة لها حيث تفرغ في كشوف أخرى ترسل بدورها إلى الإدارة المختصة بالوزارة . وتتبع وزارة الداخلية نظام الإحصاء المقارن ، أي أن إحصاء

الإجرام في القطر بصفة عامة أو في منطقة بذاتها وفي أية فترة من الزمن كالشهر أو السنة مثلا يقارن بما يقابل هذه الفترة أو تلك المنطقة في الماضي ، سواء عن عام واحد أو عدة أعوام .

وكانت مهمة الجهاز الإحصائي هي عمل الإحصائيات الرقمية التي تمكن من الإشارة إلى حجم الجرائم في القطر وأقسامه ومراكزه المختلفة ، كما تشير إلى نواحي النقص أو الزيادة للجرائم في السنوات المتوالية . وكان أسلوب جمع هذه البيانات هو الأسلوب اليدوي لتسجيل عدد الجرائم . وفي عام ١٩٥٨ أدخل النظام الآلي في جمع البيانات وتبويبها وتصنيفها وحفظها ، كما أدخلت تعديلات أخرى على البيانات التي تجمع فأصبحت أكثر تفصيلا ، إذ رؤى أن تسجل بيانات عن القضية كسكل (الجنائية أو الجنحة) وعن الأشخاص موضوعها (الجاني والجاني عليه) ، والأشياء التي وقعت عليها الجريمة مثل المسروقات ، على أن يقتصر هذا النظام التفصيلي على الجنائيات والجنح بكل أنواعها .

ويقوم الجهاز الإحصائي بوزارة الداخلية بتجميع كل البيانات الخاصة بالجريمة عن طريق إستمارة معدة توزع على جميع أقسام ومراكز وبنادر الجمهورية . ومن هذه الاستمارات إثنان واحدة للجنائيات والأخرى للجنح . وهي تتضمن بيانات أولية عن الحادث ووقت وقوعه ووقت التبليغ والضبط ثم بيانات عامة عن الجاني عليهم والمتهمين وملخصا بالحادث ثم بيانات عن الجريمة ، مكان وقوعها وطريقة دخول محل إقتراف الجريمة والخروج منه ، وطريقة ارتكاب الجريمة ، أي أسلوب الإجرام ، والآلة المستعملة في الحادث ، والدافع إلى ارتكاب الجريمة ونوع المسروقات أو الأشياء التالفة . وإستمارة ثالثة خاصة بجمع البيانات عن جرائم سرقة السيارات أو أجزاء منها ، وإستمارة خاصة بالجرائم التي يرتكبها

الاحداث دون سن ١٥ عاما ، وتتضمن بيانات أولية عن الفعل الإجرامى ، ونوع القضية ووقت وقوع الجريمة ثم بيانات تفصيلية عن الحدث وبيانات عامة عن الالب ، وبيانات أخرى عن العائل ، ثم بيانات عن ظروف القضية . وهناك مجموعة أخرى من الكشوف التى ترسل إلى الجهات المختلفة في فترات معينة من الشهر ، لتسجيل عدد الجنايات (القتل والسرقات) التى ارتكبت في هذه الفترة من العامين السابق والحالى في كل محافظة أو في كل مركز أو بندر .

وتصدر إدارة الأمن العام بوزارة الداخلية تقديراً سنوياً عن حالة الأمن العام في البلاد يتضمن إحصائيات لكافة مقومات الأمن العام . وبالرجوع إلى تقرير الأمن العام لسنة ١٩٧١ ، نجد أنه قد تضمن في القسم الأول منه البيانات الإحصائية عن الجنايات والقسم الثانى البيانات الإحصائية عن الجنح .

وفي القسم الأول - أى الخاص بالجنايات - شمل بيان الجنايات المبلغ عنها نوعاً ورقماً - منذ عام ١٩٣١ إلى ١٩٧١ ، ثم بعد هذا بيان للجنايات ١٩٧١ من وجهات مختلفة كالآتى ، المعامنة مع سنة ١٩٧٠ ، التوزيع العددي والنسبي حسب زمان ومكان وقوعها ، وحسب شهور السنة . وجود متهمين من عدمه ، فئات العمر ، نسبة عدد المتهمين بالنسبة لقطاع السكان ، نسبة فئات الاحداث والشبان ، بيان مهنة المتهمين بكل نوع من الجنايات ، معدل الجريمة في المحافظات . توزيع الجنايات في المحافظات ، الجنايات المبلغ عنها عام ١٩٧١ مقارنة بعام ١٩٧٠ ، جنايات الاحداث موزعة على المحافظات ، وقد شمل بعد هذا جداول تفصيلية لجنايات القتل العمد والسرقة والخطف والحريق العمد ووقائع الانتحار .

وفي القسم الثانى - أى الخاص بالجنح - شمل بيان الجنح المبلغ عنها عام ١٩٧١ مقارنة بعام ١٩٧٠ ، ونسبة الجنح التى وقعت في كل محافظة ، وبيانات

إحصائية مختلفة عن جنح السرقة والقتل والاصابة الخطأ والجريء وإهمال
والأحداث.

ب - الإحصاء القضائي السنوى لوزارة العدل

تصدر الإدارة العامة للتنظيم والتخطيط بوزارة العدل تقريراً عن الإحصاء
القضائي السنوى . وقد أنشئ الجهاز الإحصائى عام ١٨٨٣ ، منذ إنشاء المحاكم
بمصر ، ومذاك التاريخ حتى عام ١٩٠٥ كانت النيابة والمحاكم ترسل إحصاءاتها
على نماذج أعدت خصيصاً لذلك مرة واحدة فى نهاية كل عام إلى المستشار
القضائى الذى كان يجمعها ويؤهبها ويصدرها فى تقرير سنوى يرفعه إلى ناظر
الحقانية . وفى عام ١٩٠٦ رأت وزارة الحقانية أن تتولى هى جمع الإحصائيات
وتبويبها فأنشأت قسمًا عامًا للإحصاء القضائى ترد إليه الإحصائيات شهرياً
من جميع المحاكم والنيابات ، وترصد هذه الإحصاءات فى سجلات خاصة يصدر
بها تقرير قضائى سنوى .

ويشتمل الإحصاء القضائى السنوى الذى تعد ، وزارة العدل على قسم خاص
بالمسائل الجنائية ، وقسم آخر خاص بالمسائل غير الجنائية أى المدنية والتجارية
والمالية والأحوال الشخصية ، وقسم آخر يحوى أعمال مصلحة الخبراء والشهر
المقارن والتوثيق وإدارة قضايا الحكومة ومصلحة الطب الشرعى ، والنيابة
الإدارية .

وبالنسبة إلى المسائل الجنائية فإن الجداول الإحصائية تشمل بيان حركة
التباينات والقضايا الجنائية فى مختلف النيابة والمحاكم بالجمهورية . فالجدول
الأول من الإحصاء هو جدول إحصائى مقارن بالجملة العامة لجميع أنواع القضايا
على اختلاف درجاتها وأنواعها . وتأتى بهذا الجدول الخاصة بالتبليغات

والجرائم الحقيقية. وتتناول الجداول بهذا مختلف أنواع الجرائم من جنائيات
وجنح ومخالفات التي قدمت إلى القضاء أو التي حفظت مؤقتاً . وفي خصوص
الجنائيات يبين الإحصائيات أنواع الجرائم التي ارتكبت من الجنائيات الحقيقية
والمحفوظة مؤقتاً، لاسيما جرائم القتل العمد والمواد المخدرة . كما يبين الإحصائيات
أنواع جرائم الجنح والمخالفات الحقيقية والمحفوظة مؤقتاً . وتشمل الجداول
حركة أعمال المحاكم الجزئية . وبيان لنوع المحكوم عليهم وعقوباتهم وأنواع
الجرائم . كل هذا مع أفراد جداول خاصة بالنسبة للأحداث . وتبين الجداول
سير الحبس الاحتياطي ونظام الأوامر الجنائية ، والمعارضة في الأحكام النهائية
وطرح القضايا على محكمة الدرجة الثانية ، وتشمل أيضاً بيانات بأعمال مستشار
الاحالة ، ومحاكم أمن الدولة ومحكمة النقض .

ج - الجداول الإحصائية لمصلحة السجون :

تصدر مصلحة السجون تقريراً سنوياً عن حالة السجون - آخرها لعام ١٩٦٨ -
يشتمل على معلومات وبيانات تتصل بمجالات العمل الإصلاحى وشئون
الجريمة والعقاب ، وتأتى الجداول الإحصائية والرسوم البيانية في الجزء
الثانى من التقرير .

وتنقسم الإحصاءات إلى عدة أقسام ، الأول خاص بالإحصاءات التعدادية
ويشمل الموجودين بالسجن والواردين إليه والخارجين منه حسب أسباب
الخروج أو لإنهاء الحبس الاحتياطي ، ومعدلات تزايد المسجونين في عشر
سنوات الأخيرة مع مقارنته بتزايد السكان . والقسم الثانى خاص بإحصاءات
التهام حسب الجرائم ومدة الحكم ونوع العقوبة والوصف القانونى للجرائم
والسن والموطن والجنسية والديانة وعدد السوابق والحالة الزوجية وعدد

الأشخاص المعولين والحالة التعليمية والحالة الصحية. ويشمل القسم الثالث إحصاءات الأيراد، ويشمل المحاكم عليهم الواردين للسجون حسب أنواع الأحكام والجرائم، مع البيانات المبينة في القسم الثاني إنما بالنسبة لكل جريمة ويتناول القسم الرابع الإحصاءات الصحية، ويتضمن القسم الخامس إحصاءات عامة عن النشاط الثقافي والرياضي والترفيهي، ونشاط قسم مباحث السجون وخدمات التأهيل المهني والصناعات الأميرية، والهاربون والنشاط التعليمي.

الباب الثاني

عوامل الإجرام

مقدمة :

علم الاجرام من العلوم المتعددة النواحي ، لانه يتناول دراسة الإنسان في صورة من صور نشاطه ، وهي تشمل انحرافا عن الطريق السوى . والدراسات التي تتناول الإنسان ما زالت حديثة العهد لم تصل بعد إلى مرحلة النضج فتقدم لنا حقائق تعد من المسلمات التي يمكن الاعتماد عليها وبناء نتائج يمكن الاستفادة منها . ولأن علم الإجرام يتناول الإنسان ، وجدناه محل عناية علماء مختلفي التخصصات ، فاهتم به كل منهم من ناحية اختصاصه . ولهذا بحث فيه متخصصون في العلوم الطبية والطب الشرعي ، والإجتماع والنفس والاحصاء والقانون وغيرهم كثيرون . ولقد كان هذا جلجا بارزا عند بيان تاريخ علم الاجرام ، إذ أرجع كل عالم الظاهرة الاجرامية إلى عوامل تتعلق بتخصصه ، ولا حاجة بنا إلى معاودة الكلام في ذلك .

وفي رأينا أن محاولة إسناد السلوك الإجرامي إلى عامل واحد أمر ليس من السهل قبوله لأن الإنسان منذ مولده حتى وفاته تحيط به عوامل عديدة مختلفة الأنواع هي التي تشكل سلوكه في الحياة ، حقيقة قد يكون لأحد هذه العوامل أثرا أكبر من غيره ، ولكنه لن يكون منفردا حتى يؤدي قطعا إلى سلوك مدين . فإذا قلنا إن الجمل من العوامل المؤدية للاجرام أو المنزل المتصدع أو صحبة السوء ، فلا جدال في أن هناك من بين الجملاء أو ممن نشأوا في منازل متصدعة أو كان لهم أصدقاء سوء من لم يرتكب جريمة . وعلى هذا الأساس إذا كان من

شأن عامل معين أن يكون له أثر. في السلوك الإجرامي ، فإن هذا يعني أن ذلك قد يكون بالنسبة لشخص دون غيره أو في وقت دون آخر والمسألة تتوقف على مدى ارتباط كل عامل بغيره من العوامل حتى يؤدي إلى السلوك الإجرامي ، فالتعميم إلى يومنا هذا فيه شطط ومخالفة لواقع ما هو ثابت في الحياة .

وإذا كان السلوك الإجرامي ينشأ عن تفاعل عوامل عديدة مع بعضها ، فقد نحاول بعض العلماء وضع تقسيم لتلك العوامل ، بناء على أسس اتخذوها قاعدة للتقسيم ، منها ما يتصل بمن يرتكب الفعل المحرم ، ومنها ما يخص الظاهرة الإجرامية ذاتها ، ومنها ما يتعلق بمختلف الظروف التي تحيط بالجاني وبالواقعة . وإذا كان من الصعب وضع ضوابط فاصلة بين مختلف عوامل السلوك الإجرامي ، فيكون ذلك الشأن بالنسبة إلى التقسيمات ، فإذا قلنا مثلاً إن السلالة عامل يتصل بشخص الفاعل ، فلا شك أيضاً في أنه يمكن إدراجها ضمن الظروف الاجتماعية إذا نظر إليها من ناحية تقاليدها . وعلى هذا الأساس لا يمكن القطع بصحة أو خطأ أى تقسيم علمي مما وضعه العلماء . وهي تقسيمات إجتهادية تنبثق من وجهة نظر الباحث ، ولعله من الأفضل في نظرنا تناول العوامل المختلفة التي تؤثر في السلوك الإجرامي دون ربطها بتقسيم معين ، والاكتفاء بوضعها في مجموعات تتقارب عناصرها .

وما ينبغي التنبيه إليه ابتداءً أن كل عامل من العوامل التي يتناولها العلماء بالبحث يمكن النظر إليه من وجهتي نظر مختلفتين ، أى باعتباره مؤثراً في السلوك الإجرامي أو غير مؤثر فيه . وآية هذا أن الدراسات التي تتعلق بسلوك الإنسان لم تصل بعد إلى حقائق قاطعة . فدراسة أى عامل من العوامل معتمد في تأييده أو رفضه على واحد من أمرين إما الإحصائيات أو الدراسات المتخصصة وبالنسبة

الاحصائيات سبق لنا بيان العيوب التي تسند إليها من ناحية قصورها وعدم تمثيلها للحقيقة والواقع . والدراسات المتخصصة بدورها هي من القلة بما لا يمكن معه الاعتماد على نتائجها . ثم يكفي أن نقول بأنه إن ذهب البعض إلى القول بأن عاملا معينا - أخذاً من الإحصاءات أو الدراسات - له أثر في السلوك الإجرامي ، فإن الرد على هذا هو التساؤل ، ألا يوجد أفراد يتوافر فيهم هذا العامل ومع ذلك لم يسلكوا سلوكا إجراميا ؟ لا نزاع في هذا إذ تبين لنا في كثير من الدراسات التي أجريت في الدول الغربية أن هناك عوامل تتوافر في السلوك الإجرامي لبعض المتهمين ، وهي موجودة لدى الأفراد العاديين - أو بما يسمى بالمجموعة الضابطة - وإن كانت بنسبة أقل .

ولكن إذا الأمر كذلك هل يعنى هذا توقف الأبحاث التي تدور حول علم الإجرام . نحن لا نذهب إلى هذا القول ، وإنما هذه مجرد إشارة إلى عدم الاعتماد حتى الآن على النتائج إلى تكشف عنها البحوث . فعلم الإجرام ما زال يعتبر من العلوم الحديثة ، حتى لقد ناقش البعض فيما إذا كان قد وصل إلى الدرجة التي يعتبر فيها علما من عدمه . فالدراسات تكشف عن أراء ومناقشات ، وتفتق الأذهان عن أفكار توضع تحت الاختبار لعلمها توصل يوما إلى حقائق علمية يمكن التسليم بها .

علم الإجرام في مصر :

وينقلنا هذا إلى دور علم الإجرام في مصر . لقد كان الاهتمام بهذا العلم متأخرا في مصر عن غيرها من الدول ولكنه بدأ يأخذ مكانته من ناحية الاهتمام به . ولكن مع الأسف الشديد لا توجد من أدوات البحث فيه . على ما سبق أن أشرنا - إلا الإحصاءات برغم ما فيها من قصور وبعض الأبحاث المتخصصة . وإذا

كنا نتناول هنا عوامل الاجرام فإنه ينبغي ان نعتد بهذه العوامل بالنسبة إلى مصر على وجه الخصوص . فلا نزاع في أن الجريمة ظاهرة إجتماعية ، وهما قيل في مشابهتها الظاهرية ، فهي تختلف من دولة إلى أخرى ، بل من مكان إلى آخر في نفس الدولة . فمثلا إذا أخذنا السن كعامل من عوامل الاجرام وربطنا به التغيرات الفسيولوجية التي تطرأ على الانسان لوجدناها مختلفة في الدول الباردة عنها في الدول الحارة . فإذا إنتقلنا إلى واقع مصر ، نجد أن الجريمة في الوجه القبلي ذات طابع مغاير عنها في الوجه البحري ، بل في ذات المنطقة تختلف طبيعة الجريمة في المدن الآهلة بالسكان عنها في المناطق الريفية .

فإذا أردنا أن نصل إلى قاعدة من هذا العلم ، بدراسة واقعية لظاهرة الجريمة في مصر ومحاولة البحث عما يمكن أن يقضى عليها أو بالآقل يقال من خطورتها ، فإنه ينبغي علينا أن نعرف حقيقة حجم الاجرام في مصر ونوعه ومدى إنتشاره والعوامل المؤثرة فيه معتدين بالواقع الإقليمي للبلاد . ولا يقبل في هذا الصدد أن نلجأ بنتائج دراسات جرت في دول أخرى مع التسليم باختلاف الواقع بين البلاد . ولا يعنى هذا إهدار الأبحاث التي جرت في الدول الأجنبية أو نتائجها ، فالعلم لا وطن له ، وإنما نستفيد منها بما نعتقد أنه يتواءم مع ظروف المجتمع المصري .

ملاحظات عن حجم الاجرام في مصر

إذا كانت لمصر طبيعة خاصة - شأن غيرها من البلاد - فلا شك في أن تلك الطبيعة تعكس أثرها على حجم الإجرام . وتقريب صورة الاجرام في مصر إلى الأذهان يقتضينا الرجوع إلى الاحصائيات الجنائية بمختلف أنواعها لئلا ما يمكن أن يستشف منها في هذا العدد . وعلى ضوء الملاحظات التي يمكن

أن تستلقت نظرياً يكون إختيارنا لعوامل الإجرام التي تستحق أن تكون محلاً للدراسة .

١ - احصاءات تقرير الأمن العام

تناول تقرير الأمن العام الصادر سنة ١٩٧١ في قسمين منه جرائم الجنائيات والجنوح . فبالنسبة إلى الجنائيات بين في جدول مقارنة الجنائيات التي أبلغت من عام ١٩٣١ إلى سنة ١٩٧١ ، ثم الجنائيات التي أبلغت سنة ١٩٧١ . وتناول بعد هذا جنائيات القتل العمد ، والسرقه ، والخطف ، والحريق العمد ، ثم وقائع الانتحار . وأخيراً بين توزيع الجنائيات على المراكز والأقسام في المحافظات أما بالنسبة إلى الجنوح فقد بين الجنوح التي أبلغت سنة ١٩١١ ، ثم تناول جنوح السرقه ، والقتل والإصابة الخطأ ، الحريق باهمال ، والأحداث .

(أ) ويبين في الجدول التالي الجنائيات التي وقعت في مختلف المحافظات متدرجة نسبتها إلى مجموع الجنائيات في كل محافظة ، ومقتصرين على خمس درجات فقط .

معدل الجريمة	النسبة التوقية	الجنابة الخامسة	النسبة التوقية	الجنابة الرابعة	النسبة التوقية	الجنابة الثالثة	النسبة التوقية	الجنابة الثانية	النسبة التوقية	الجنابة الأولى	الحفاظة
١٢ و ٥٧	٧ و ٤	هتك عرض	٧ و ٤	رشوة	١٤ و ١	قتل وشروع	٢١ و ٣	تهديد	٢٤ و ٨	اختلاس	القاهرة
١٢ و ٨٥	٨ و ٤	ضرب لوت	١١ و ١	تهديد	١٤ و ٣	سرقه وشروع	١٦ و ٧	اختلاس	١٧ و ٨	قتل وشروع	الاسكندرية
٩٢ و					٢٣ و ٣	جنايات اخرى	٢٣ و ٣	تهديد	٣٢ و ٣		بور سعيد
٢ و ١٤	٢ و ٧	هتك عرض	١٥ و ٣	سرقه وشروع	١٣ و ١	ضرب لماعة	٢٣ و ١	ضرب لوت	٢٢ و ١		الاسماعيلية
٨٩ و							٢٣ و ٣	اختلاس	٦٦ و ٧	تقویر	السويس
٥ و ٩٦	١٠ و ٣	رشوة	١٠ و ٣	حريق عمد	١٣ و ٨	ضرب لوت	١٧ و ٣	هتك عرض	٢٤ و ١	قتل وشروع	دمياط
١١ و ٧٦	٧ و ١	ضرب لماعة	٨ و ٢	سرقه وشروع	١٠ و		١٧ و ٥	اختلاس	٢٦ و ٦		القليوبية
٦ و ٤٤	٤ و ٨	هتك عرض	٩ و ٥	حريق عمد	١٩ و ٤		٢١ و ٣	قتل وشروع	٢٢ و ٢	ضرب لماعة	الدقهلية
٥ و ٢٨	٧ و	رشوة	٩ و ٤	لختلاس	١١ و ٧	ضرب لماعة	١٧ و ١	ضرب لوت	٤١ و ٤	قتل وشروع	الشرقية
٦ و ٨٤	١ و ١	اختلاس	٧ و	سرقه وشروع	١٤ و ٩	ضرب لوت	٢٣ و ٦	ضرب لماعة	٣١ و ٢		البحيرة
٧ و ٩٠	١٣ و		١٣ و	تهديد	١٧ و ٧	ضرب لماعة	١٩ و ٥	ضرب لماعة	٢١ و ١		الغربية
٦ و ٣٦	٣ و ٧	تهديد	٩ و ٩	هتك عرض	٢٣ و ٥		٢٣ و ٩		٢٣ و ٩		كفر الشيخ
٨ و ٩٧	٥ و ٨		٨ و ٦	ضرب لوت	٩ و ٤	اختلاس	١٩ و ٥	ضرب لماعة	٣٢ و ٨		المنوفية
١٠ و ٣١	٧ و ١	ضرب لوت	٨ و ١	تهديد	٩ و ٥	سرقه وشروع	١٦ و ٢	اختلاس	٣٤ و ١		الجيزة
١٢ و ٩٠	٣ و ٩	اختلاس	٦ و ٣	سرقه وشروع	١٠ و ٢		٢٢ و ٧	ضرب لماعة	٤٢ و ١		نوي موف
١٢ و ٥٥	٢ و ١	عود	٤ و ٧		٤ و ٧	ضرب لوت	١٦ و ٣		٥٨ و ٩		القيسوم

المخـافـة	الجنابة الاولى	النسبة الثورية	الجنابة الثانية	النسبة الثورية	الجنابة الثالثة	النسبة الثورية	الجنابة الرابعة	النسبة الثورية	الجنابة الخامسة	النسبة الثورية	معدل الجريمة
المشاة	قتل وشرع ٢ و٢٠	٢٠	ضرب لوت	١٦ و ٨	ضرب لوت	١٢ و ٣	اختلاس وشرع	٢٠	سرقه وشرع	٢ و ٣	٨ و ٣٩
أسيوط	د	٢٠	ضرب لوت	٢٤ و ١٠	ضرب لوت	١٠ و ٧	سرقه وشرع	٨ و ١	هتك عرض	٤ و ١	٢٨ و ٣٩
قنا	د	١٠	د	١٨ و ٦	د	١٠ و ٧	د	٦ و ٣	اختلاس	٢ و ٣	١٦ و ١٣
أسوان	د	٢٠	سرقه وشرع	٢٠	اختلاس	١٤ و ٥	هتك عرض	٩ و ١٠	ضرب لوت	١ و ٣	٢٤ و ١٣
البحر الأحمر	اختلاس	٢ و ٢٠	د	١٦ و ٧	سرقه وشرع	١٦ و ٧	سرقه وشرع	٥ و ١٤	ضرب لوت	٧ و ١٦	٨٦ و ٧
مطروح	قتل وشرع ٦ و ٢٠	٢٠	اختلاس	٢٢ و ٢	ضرب لوت	١١ و ١	ضرب لوت	١١ و ١	اختلاس	١١ و ١	٤٤ و ٤
الوادى الجديد	قتل وشرع	٢٠	جنايات أخرى	٢٢ و ٢	ضرب لوت	١١ و ١	ضرب لوت	١١ و ١	اختلاس	١١ و ١	٤٤ و ٤

* المقصود به على الجريمة هو نسبة الموقوف بالخطأ من جرائم الى مجموع السكان فيها عموما على أساس مايقس كل مائة الف نسمة من الجرائم :

ويبلغ معدل جريمة القتل المسدد سنة ١٩١٩ تنازليا كالآتى : أسيوط ٧ و ٤ ، اليوم ٤ و ٧ ، سيوحاج ٧ و ٦ ، قنسا ٧ و ٦ ، بني سويف ٤ و ٥ ، قنا ٥ و ٥ ،

٤ و ٤ ، البحيرة ٥ و ٣ ، القليوبية ١ و ٣ ، والمنوفية ٣ ، الاسكندرية ٣ و ٢ ، الشرقية ٢ و ٧ ، القاهرة ٧ و ١ ، الغربية ١ و ١ ، كفر الشيخ ١ و ١ ، دمياط ١ و ١ ، الدقهلية ٤ و ١ ، الاسماعيلية ٧ و ٠ ، بورسعيد ٣ و ٠ .

ونلاحظ من الجدول آتف البيان الامور التالية :

١ - أن أكثر الجنايات وقوعاً هي القتل والشروع فيه ، وتل أخذت المرتبة الأولى في ١٩ محافظة من ٢٤ ، ومعها في الكثرة الغالبة جريمة الضرب المتقضى إلى الموت وجريمة الضرب الذى تنشأ عنه عاهة مستديمة . وإذا رجعنا إلى الجدول المقارن للجنايات الأبلغمة من سنة ١٩٣١ إلى سنة ١٩٧١ نجد أن أكثر الجنايات وقوعاً هي السالفة البيان، أى أن مرور أربعين سنة لم يغير من الامور شيئاً اللهم إلا تذبذب بين النقصان والزيادة ؛ وهذا ما يكشف بالنسبة لدراسة علم الاجرام فى مصر عن أهمية الجرائم ضد الاشخاص ، وجريمة القتل بصفة خاصة .

٢ - وتأتى بعد هذا فى الكثرة العددية جنايات السرقة والشروع فيها ، وهى خلال الأربعين سنة الماضية بين الارتفاع والانخفاض ، وإن كانت فى السنوات الأخيرة أخذت فى انخفاض تدريجى .

٣ - أما جنايات الرشوة والاختلاس فهى فى ارتفاع مضطرب ، منذ سنة ١٩٥٢ بالنسبة للأولى ، ومن سنة ١٩٥٥ بالنسبة للثانية ، ونلاحظ على وجه الخصوص أن جريمة الاختلاس تحتل المرتبة الأولى بالنسبة لمحافظة القاهرة والمرتبة الثانية بالنسبة لمحافظة الإسكندرية والجيزة ، ولما كانت غالبية المصالح الحكومية الرئيسية والمؤسسات العامة تتركز فى هذه المحافظات ، فإن الإحصاء يكشف عن ظاهرة خطيرة ينبغى أن تكون محل عناية ودراسة خاصة .

٤ - أما جنايات التهديد وهتك العرض فإنها أدل الجنايات وقوعاً ، وهى تسير فى اضطراب نحو الانخفاض ، وهذا مما يدل على يقظة أجهزة الأمن بالنسبة للجريمة الأولى وتغير الظروف الاجتماعية بالنسبة للآخرى .

د - يأخذ الحريق العمدة المرتبة الثالثة بالنسبة لمحافظة البحر الأحمر ،
والرابعة بالنسبة لمحافظة دمياط والدقهلية ، وهو في تناقص مستمر خلال الأربعين
سنة الماضية .

(ب) ومن بين ما تضمنته جداول الجنايات بيان الحالة المدنية المتهمين فيها ،
أى بيان ما إذا كان المتهم أعزبا أم متزوجاً أم مطلقاً أم أرملًا - ويكشف الجدول
عن الترتيب التنازلى التالى للمتهمين : ٢٨٦٥ متزوجاً ، ١٢٥٥ أعزباً ، ٣٦ أرملًا ،
٢٣ مطلقاً . ومعنى هذا أن المتزوجين أعلى نسبة فى الإجرام ممن لم يتزوجوا .
ولكننا لو رجعنا إلى مختلف الجرائم المتهمين فيها لاستلقت نظرنا ما بأتى :

(١) أن عدد المتهمين فى جنايات هتك العرض والاغتصاب من العزاب (١١١)
أكبر من المتزوجين (٤٩) : (٢) أن عدد المتهمين المتزوجين والعزاب يقترب
من بعضه فى جنايات الخطف (١٥ أعزبا ، ١٢ متزوجا) والسرقة (٢٠ أعزبا ،
٢٢٨ متزوجا) ، الحريق العمدة (١٢ أعزبا ، ١٥ متزوجا) . وهذا ما يمكن
أن يؤخذ منه أن المتزوجين أكثر عدداً فى الإجرام فيما عدا الجرائم الجنسية ،
حيث يكون الزواج عاصماً لهم منها .

(ج) وفى الجدول الخاص بجنايات الاحداث (أى بين سن المادية والخامسة
عشرة) لسنة ١٩٧١ تبين الجرائم التالية حسب المحافظات :

المحافظة	القتل	ضرب لموت	ضرب لعاهة	متلك عرض	سرقة
القاهرة	—	١	١	٢	—
الاسكندرية	٣	٢	٥	—	١
دمياط	—	—	—	١	—
المنيا	١	١	٢	—	—
البحيرة	—	١	٢	—	—
الغربية	—	١	٢	١	—
كفر الشيخ	—	—	١	—	—
الجيزة	—	—	—	١	—
بنى سويف	—	١	—	—	—
أسيوط	—	—	٣	—	—
سوهاج	—	١	—	١	—
مطروح	—	—	—	—	١
المجملة	٤	٨	١٦	٧	٢
					٣٧ =

ويكشف الجدول آنف البيان عن أن لجرام الاحداث المتمثل في الجرائم المعدودة من الجنايات ليس من الخطورة بمكان ، لان ٢٤ جنائية من المجموع البالغ ٣٧ هي ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة أو ضرب أفضى إلى الموت ، فلا الموت ولا العاهة مقصودا من الحدث ؛ وإنما لاتعدو الجريمة جنحة ضرب إنقلب إلى جنايه نتيجة للأصابة . أما جنائيات القتل الاربعة فثلاث منها وقعت في محافظة الاسكندرية ، وتعرف خطورة هذه الجرائم لا يبين إلا بمعرفة وقائعها .

وسبع جنایات هك عرض رقم لا یعتقد به ولا یثقل خطورة ، وكذلك الحال بالنسبة للسرقین .

(د) ویراجعة الجدول الخاص ببواعث ارتكاب جنایات القتل یتبین أن الغالبية فیها لما ىلى مرتبة تنازلیا : الانتقام والثأر . دفع العار ، الاستفزاز ، نزاع على حد أرض ، وإذا استبرج منا فی ذاكرتنا تاریخ القضاء المصرى لوجدنا أن هذه البواعث كانت غالبية دائما ، ولعل ما یؤید هذا أن جنایات القتل التي وقعت مع سبق الاصرار وانترصد هی ٨٥٨ ، وما وقع منها بدون سبق إصرار أو ترصد هو ٣٦٢ . وهذه الظاهرة توصل بنا إلى القول بأنه رغم كل تطوریة فی أسلوب الحياة فی مصر ، إلا أن التعلیل یسند ما زالت مسيطرة فی كثير من النواحي . وأما كمال من هذا ما زالت الوسائل المستعملة فی جريمة القتل على ما هی علیه (الانتلجة النارية . ٩٦٤ ، الآلات الحادة ٢٩١ . الخنق ، العصا ٥٢)

(هـ) وتكشف الجدول الاحصائية عن جرائم الخنق أن أكثر أنواعها وقوعاً مرتبة ترتيباً تنازلیا هی : ضرب وجرح ، خیانة أمانة ، سرقة وشروع فیها ، إصابة خطأ ، شيك بدون رصید ، حريق باهمال ، تعدی على موظفین ، قتل خطأ ، تخريب وإتلاف ، نصب ، وأهم هذه الجرائم هی السرقة والنصب وخیانة الأمانة .

(و) وأما الاحصاء الخاص بعهن المتهمین فی جرائم السرقات فهو :

١ - سرقة المساكین : عاظم (٥٠ : ١) ، خديم المنازل (٥٩٤) ، مزارع (٤٧٥) ،

صفین ضباط وجند (٣٤٩) ، طبية (٨١٢) .

٢ - سرقة المتاجر : عاظم (٤٧٢) ، ميكانيكيون وكهربائيون (١٧٢) ، طبية

(٥٠) ، باعة متجولون (١١٤) ، مزارعون (١٠٥) .

٣ - سرقة الماشية : مزارعون (٦٧٤) ، عاطل (٣٠) ، خفراء (٢٥) ، طلبية (١٥) ، باعة متجولون (١٤) .

٤ - سرقة السيارات ، ميكانيكيون وكهربائيون (٤٩) ، طلبية (٣٢) صف ضباط وجنود (١٤) ، عاطل (١٢) ، عامل مقهى (٢) .

وهذا البيان يكشف عن ظاهرة خطيرة جداً ، هي إشترك الطلبة في جميع أنواع السرقة بنسبة عالية ، وهو أمر يدعو إلى وجوب تحرك مختلف الجهات التي يقتضيها الأمر لتلافي هذه الظاهرة .

(ز) وإذا رجعنا مرة أخرى الى الجرائم التي تقع من الاحداث ، بين سن السابعة والخامسة عشرة . لوجدنا ان أكثر الجنح وقوعاً . ورتبة تنازلياً هي : الضرب ، السرقة ، ركوب المواصلا ت بدون أجر . اتلاف ، القتل والاصابة الخطأ . ولاشك في أن السرقة هي أخطر تلك الجنح . هذا ونلاحظ أن جنح الاحداث حسب المحافظات مرتبة تنازلياً كالآتي : القاهرة ٢٤٨٣ ، الاسكندرية ١٠٠٤ ، الغربية ٢٨٣ ، الجيزة ١٢٨ . المنيا ١٠٢ . الخ .

٣ - إحصائيات مصلحة السجون ١٩٥٩ :

يتناول تقرير مصلحة السجون عن عام ١٩٦٨ عدة إحصائيات تتعلق بـ :
كان موجوداً في السجون في نهاية ذلك العام ، وبمن دخلوا السجن خلاله .
ويستلقت نظرنا الحقائق التالية .

(أ) يبين الجدول الخاص بزيادة عدد المسجونين بالنسبة لزيادة عدد السكان في عشر سنوات من ١٩٥٩ حتى ١٩٦٨ ، بحساب عدد المسجونين بالنسبة لكل مائة ألف من السكان على الوجه التالي : ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١٠٩ ، ١٠٩ ، ١٠٥ ، ٩٥ ، ٨٤ ،

٩٢ ، ٧١ ، ٧٠ ، ٦٦ ،

ومعنى هذا أن الاجرام يتناقص بصورة مضطربة وبالنسبة كبيرة ، فإذا كان عدد المسجونين عام ١٩٥٩ - ١٠٦ ، فهو في عام ١٩٦٨ - ٦٦ ، فهل هذا النقصان يبدو طبيعيا ، أى يمثل الحقيقة فعلا أم أن الارقام خادعة . وهل هذه الظاهرة مرجعها قلة ارتكاب الجرائم ، أم سببها نشاط رجال الامن أو على العكس قد يكون سببها قعودهم عن ضبط كثير من الجرائم بما يدخل فى تعداد الارقام المظلمة . وإن يرجع النقص فى عدد المسجونين إلى تساهل من جانب الفضاة وإصدار أحكام بعقوبات خفيفة . على كل حال لا يمكن التسليم بسهولة بأن هذه ظاهرة طبيعية ولذا نحتاج الى دراسة مستفيضة .

(ب) ويتبين من الجدول الخاص بتوزيع المسجونين المحكوم عليهم الموجودين فى السجون يوم ٢٨/١٢/٣١ حسب الحالة المدنية أن أكبر الأعداد المتزوجين وأقلها للمطلقين وفقا للتدرج التالى : ١٠٩٨١ متزوج ، ٦٧٥٩ لم يتزوج ، ٢٧٩ أرمل ، ٢٥٢ مطلق ، وقد تغير الوضع بالنسبة الى المحكوم عليهم الواردين للسجون خلال عام ١٩٦٨ ، وفقا لما يأتى : ١٨١٠٠ غير متزوج ، ٤٩٧٢ متزوج ، ٦٢٤ مطلق ، ٦٢٤ أرمل . ويلاحظ أن البيان الاول يتفق مع حالة المتهمين بارتكاب الجنايات سنة ١٩٧١ . على أنه ليس من اليسير بناء نتائج على تلك البيانات إذ يقتضى الامر دراسة الوضع بالنسبة الى كل جريمة على حدة ، ثم ربطها ان أمكن بعدد الاولاد المعولين .

(ج) ومن الجدول الخاص بتوزيع المسجونين المحكوم عليهم الموجودين بالسجون يوم ٢٨/١٢/٣١ حسب عدد الاشخاص المعولين يتبين أن أكبر عدد هو لمن لا يعول أحدا إذ يبلغ ٩١٢٧ ، ويليه مباشرة من يعول شخصين فهو ١٩٨٤ . وإذا انتقلنا الى الجدول الخاص بالمحكوم عليهم الواردين للسجون

خلال عام ١٩٦٨ حسب الاشخاص المعولن بالنسبة لكل جريمة نجد أنه أغفل عدد المحكوم عليهم الذين لا يعولون أحداً، وكان أكبر رقم لمن يعول من ٣ إلى خمسة أشخاص. ولا يمكن مع تصور هذه البيانات الخروج بأية نتيجة ايجابية فيما يتعلق بحجم الاجرام بالنسبة لعدد الاشخاص المعولن .

(د) وأخيراً فإن الجداول الخاص بتوزيع المحكوم عليهم الموجودين بالسجون يوم ١٢/٣١/١٩٦٨ حسب الحالة التعليمية يكشف عن نتيجة طبيعية من ناحية أثر الجهل في حالة الاجرام قد بلغوا : ٢٧٧١ أمياً ، ٤٠٧٢ يعرفون القراءة والكتابة ، ٢٦١ مؤهل ابتدائي أو اعدادي ، ١٦٠ مؤهل متوسط ، ١٠٦ مؤهل عالي ، وهو نفس الامر بالنسبة الى المحكوم عليهم الواردين للسجون خلال عام ١٩٦٨ إذ بلغت الاعداد حسب البيان سالف الذكر على التوالي : ٢٦٦١٢ ، ٥٣٩٩ ، ١٩١ ، ٩٢ ، ٦٦ ، وهذا ما يقطع بأثر الجهل بازدياد معدل الاجرام ، وينقصان الاجرام كلما ارتفعت الحالة التعليمية للأفراد .

٣ - تقرير الاحصاء لوزارة العدل :

الأصل في النظام الموضوع لقيد القضايا بجداول النيابة العامة - حسب نوعها إذا كانت جنائية أم جنحة أم مخالفة - أن يكون لها جدول مقابل بذات الارقام في القسم أو المركز الذي يدخل في اختصاص النيابة المسكن ، ومعنى هذا أن الجرائم الحقيقية التي أبلغت للنياية العامة يجب أن تتسارى مع بيانات الشرطة - ولكنه بالرجوع الى جدول احصاء وزارة العدل لسنة ١٩٧٠ ، وتقرير الامن العام لسنة ١٩٧٠ بالنسبة الى البيانات تبين الآتي :

الجنايات العامة			جنايات الاحداث		
نوع الجريمة	العدل	الامن العام	نوع الجريمة	العدل	الامن العام
قتل وضرب لموت ولعاهة	١٣٨٥	٢٠٨٤	شروع فى قتل	١	—
سرقة	٢٩	٢٤٠	ضرب لموت	٤	—
اختلاس	٥٩٨	٢٩٩	ضرب لعاهة	٣١	١٤
تهديد	٥٠٧	٣٠٦	سرقة	٣	١
تزوير	٢٨٧	١٢٨	حريق عمد	١	—
			تزوير	٢	٢
			هتك عرض	١٣	٥

ويبين من الجدول سالف البيان أن إحصاء إدارة الأمن العام بصفة دائمة أقل من إحصاء وزارة العدل ، الأمر الذى يدعو التساؤل عن أيها يمثل الحجم الحقيقي للجرائم ، وأيها يكون أدعى للثقة .

عوامل الاجرام فى مصر :

على مدى من البيانات الاحصائية التى بين أيدينا نتناول عوامل الاجرام مصر فى أربعة أنواع الأول العوامل الطبيعية وتشمل حرارة وبرودة الجو والليل والنهار والمواسم الزراعية . والنوع الثانى خاص بالعوامل الفردية ويدخل فيها السلالة والجنس والسن . والنوع الثالث الخاص بالعوامل الاجتماعية يتضمن الحالة الاقتصادية والجرائم الاحداث وأثر البيئة ، وأخيراً العوامل التشريعية ونتناول فيها تشريعات الاحداث والعود وجرائم المخدرات والمجرمين الشواذ .

المبحث الأول

العوامل الطبيعية

أولا - حرارة وبرودة الجو

استأفقت حرارة وبرودة الجو وآثارها على الأجرام أنظار الباحثين . فلقد قيل إن الجو الحار يساعد على توتر الأعصاب ويضعف تحكم الإنسان في إرادته ، لما يصيبه من ضيق في النفس ، فتكون انعكاسات الظروف التي قد تتصل بالفرد سريعة دون ترو في التفكير ، وعنفية تخرج عن التقدير المسألوف . هذا إذا كانت درجة الحرارة إلى الحد المعقول . ولكن إن زادت عما يتحملة الإنسان عادة ، فإن أثرها يكون عكسيا ، إذ يترتب عليها الخمول وقلة الحركة ، وقليل ما يسلك الفرد سلوكا عدوانيا .

وفي الجو البارد تنعكس الآية ، فتتدون أعصاب الإنسان أكثر هدوءا ، وتصرفاته أقل اندفاعا ، بل إن البرد في حد ذاته إذا زاد عن المسألوف يدفع بالفرد إلى الإنزواء في الأماكن الدافئة ، ومن ثم يقل اتصاله بالناس وتبعاً يقل الاحتكاك الذي قد يؤدي إلى السلوك الإجرامي .

وهذا الذي سقناه إنما يخص الجرائم التي تمس سلامة الجسم كالقتل والضرب . وتنعكس الآية بالنسبة إلى جرائم الاعتداء على المال ، فهي تقل في الجو الحار وتزيد في الجو البارد ، وبمعنى آخر تقل في شهور الصيف وتزيد في شهور الشتاء ذلك أن حرارة الجو من شأنها أن تقلل من نوم الأفراد الأمر الذي يجعل الظروف خير مواتية لإرتكاب الجرائم ضد المال ، وعلى وجه خاص جرائم السرقات . أما

في برودة الشتاء فإن الليل الطويل ، وإنسكاش الناس طلباً للدفء يتيح الفرصة للمجرمين — لا سيما اللصوص لإرتكاب جرائمهم .

ومع هذا فإنه لا يمكن القطع بأن حرارة الجو أو برودته عامل أساسي في الاجرام ، إنما قد تكون ظروفًا مساعدًا له يرتبط بغيره من الظروف التي تؤدي إلى الجريمة . وإذا نظرنا إلى واقع مصر وجدنا أن جوها بصفة عامة معتدل ، ومع هذا فإن جو الصيف يعتبر حاراً نسبياً في حين أن الشتاء يتميز بالبرد نسبياً هذا فضلاً عن الجو في بلاد الوجه البحري أقل حرارة من بلاد الوجه القبلي . ولا ينبغي علينا أن تغفل في هذا المقام عادت أهل البلاد من تركهم لدورهم في الصيف والمبيت على أسطحها ، مما يترتب عليه سهولة إقتناص الفريسة في جرائم القتل أخذاً بالتأثر ، وصعوبة إرتكاب السرقات حيث يصعب على اللص الوصول إلى داخل الدار ، كل هذا عكس ما يحدث شتاء .

وإذا نظرنا إلى ما تكشف عنه إحصاءات الأمن العام عن عام ١٩٧١ لتكشف لنا الحقائق التالية .

إن أعلى رقم لجنايات القتل العمد هو في شهر أغسطس (١٤٢) ثم سبتمبر ١٣٣ ثم نوفمبر ١١١ ، ثم يونيو ويوليو (١١٢) . وأقل رقم لهذه الجرائم هو في شهر ديسمبر (٥٠) ويناير (٧٦) وفبراير (٨٢) ومارس (٩٩) . ويتقابل هذا من عام ١٩٧٠ أكثرها شهراً أغسطس (١٧٠) ، سبتمبر (١٣٩) ، يوليو (١٢٩) ، مايو (١١٣) - ثم أقلها ديسمبر (٤٩) ، فبراير (٧٧) ، يناير (٨٤) .

وإن أعلى رقم في جنايات الضرب المفضي إلى الموت هو أغسطس (٥٢) يوليو (٤٨) يونيو (٤٤) سبتمبر (٣٧) وقل رقم هو ديسمبر (١٠) فبراير (٧) نوفمبر (٢٥) يناير ومارس (٢٨) - ويتقابل هذا من عام ١٩٧٠ أكثرها

شهور أغسطس (٤٨) يوليو (٤٧) مايو (٣٧) أبريل وسبتمبر (٣٠) ثم أقلها فبراير (١٦) وديسمبر ويناير (١٨) ومارس (٣٠) .

وإن أعلى رقم جنايات الضرب الذى نشأت عنه مستديمة هو يونيو (٥٨) أغسطس (٥٤) أبريل (٤٩) ، مايو وسبتمبر (٤٦) . وأقلها ديسمبر (٩) نوفمبر (٣٢) ، يناير وأكتوبر (٣٤) ، ويقابل هذا من عام ١٩٧٠ أكثرها مايو (٥٦) يونيو (٥٥) يوليو (٤٩) أبريل وأغسطس (٤٨) . وأقلها ديسمبر (١٣) نوفمبر (٢٤) أكتوبر (٣٢) ، يناير (٤٠) .

وبالنسبة لجنايات السرقة عن عام ١٩٧١ يتبين أن أعلى الأرقام هي لشهور أغسطس (١٩) يناير (٢١) فبراير (٢٠) مارس (١٩) وأقل الأرقام هي لشهور ديسمبر (٩) سبتمبر (١٤) يوليو (١٥) .

هذا بالنسبة إلى توزيع الجنايات آنفة البيان بالنسبة إلى شهور السنة ، أما بالنسبة إلى المحافظات الواقع منها فى الوجهة البحرى والواقع منها فى الصعيد فهى بصدد جريمة القتل النسب التالية محسوبة على أساس معدن هو عبارة عن نسبة تقع بالمحافظة من جرائم إلى مجموع السكان محسوبة على أساس ما يخص كل مائة ألف نسمة من الجرائم .

أسيوط ١٧٠٤ الفيوم ٧٠٤ . سوهاج ٦٠١ ، قنا ٦٠٧ ، بنى سويف . ٥٥٠ ، المنيا ٤٠٤ الجزيرة ٣٠٥ ، اقليوية ٣٠٣ ، المنوفية ٣٠٣ وهكذا تتدرج نزولاً . أما القاهرة ١١٧١ والاسكندرية ٢٠٣ .

وبين من الإحصائيات آنفة البيان أن جنایات القتل والضرب المفضى إلى الموت والضرب الذى تنشأ عنه عاهة مستديمة غالباً ما تقع فى شهور الصيف ، كما أن نسبتها فى محافظات الوجه القبلى أعلى منها فى محافظات الوجه البحرى ، إلا أنه

لا يمكن إسناد هذه الظاهرة إلى حرارة الجو . ذلك لأن هناك من الزراعات في البلاد خلال شهور يوليو وأغسطس وسبتمبر ما يكون عاليا ويساعد على إقتناص المجنى عليه كما يساعد على هروب الجاني ، هذا على العكس من باقي شهور السنة . وفوق هذا فإننا لانسى عواقب النار - الذي ما يزال قائما في مصر - وما يقتضيه من ارتكاب جرائم القتل في المواسم والأعياد الدينية . والنار والانتقام هما من أهم البواعث على ارتكاب جريمة القتل ، كما يبدو من إحصاء عام ١٩٧١ حيث بلغت عدد جنائيات القتل التي ارتكبت للنار عام ١٩٧١ / ٢٤٤ ، وللانتقام ٣١٧ ، والعدد التالي مباشرة هو لدفع العار ٨٢ . وعرف النار هذا هو الذي جعل جنائيات القتل تزيد في الوجه القبلي عنها في الوجه البحري . حيث بلغت سنة ١٩٧١ في أسيوط ٩٧ وفي سوهاج ٣٥ ، وفي قنا ٢٩ ، في حين أنها في القليوبية ٨ والدقهلية أو الشرقية ٥ والبحيرة . وهذا ما يدل على أن زيادة جنائيات القتل في الوجه القبلي لا يمكن إسنادها إلى حرارة الجو .

وأما بالنسبة إلى جرائم المال فلا يمكن أن يستشف من الإحصاءات قاعدة عامة تمكن ربطها بحرارة الجو أو برودته . ذلك أننا نجد نسبة السرقات في أغسطس من عامي ١٩٧١ ، ١٩٧٠ عالية ، وهي في مايو ويونيو ويوليو من العامين منخفضة . مما يدعو إلى البحث عن أسباب أخرى لظاهرة السرقة .

وبما يستلقت النظر في الإحصائيات هو إرتفاع نسبة الجرائم الجنسية في الجو المعتدل ، فبالنسبة إلى جنائيات هتك العرض والاعتصاب يلاحظ ما يأتي :

الإحصاء التنازلي لعام ١٩٧١ هو مارس (٢٢) مايو (١٧) أغسطس (١٧) يونيو (١٥) . ولعام (١٩٧٠) هو أبريل (٢٤) يونيو (٢٢) مارس (١٩) يوليو وأغسطس (١٦) ولعام ١٩٦٩ مايو (٢٢) أكتوبر (٢٢) أبريل ويونيو

(١٩) ويناير ويناير (١٧) وهذا بأقل عدد هذه الجنايات كان في شهر نوفمبر وديسمبر ويناير وفبراير .

وقد دلت الدراسات التي أجراها جيرى وكاتليه - اللذان سبقتا الإشارة إليهما على ارتباط ظاهرة الاجرام بالحرارة في فرنسا - حيث تبين خلال الفترة من ١٨٢٦ - ١٨٣٠ أن الجرائم ضد الأشخاص تغلب في الأقاليم الجنوبية عنها في الأقاليم الشمالية وفي خلال فصل الخريف وأن الجرائم ضد المال تغلب في الشمال عنها في الجنوب وخلال الفصول الباردة الجو ، وكانت هذه الظاهرة أساس قانون الحرارة الاجرامى . وهو ما أيده أيضا لاكاساني عن السنوات ١٨٢٧ - ١٧٧٠ . ولقد امتدت الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية حتى شملت علاقة الاجرام بالضغط الجوى ، وبرطوبة الجو ومرة الرياح .

ثانياً : الليل والنهار

لعل من أقل العوامل تأثيراً في وقوع الجريمة هو وقت وقوعها، فهي تحدث في أى ساعة من ساعات الليل أو النهار . ومع هذا فإن هناك من الجرائم ما يكون لاختيار الجاني لوقت ارتكابها ايلاً ما يساعده على إتمامها من الخفاء والافلات من يد العدالة . فالليل هو وقت الهدوء والنوم للناس بعد عناءها من العمل ، يعمل فيه المجرمون وهم في مأمن كبير من أعين الرقيب . وليست الجرائم على درجة واحدة من خيار الليل لارتكابها ، وإنما يختلف الأمر وفقاً لموضوع الجريمة فالجرائم التي يراد منها الاعتداء على الأشخاص ، لن يوفر الليل لها ظرفاً خاصاً إلا في صور مستثناة أبرزها القتل أخذاً بالثأر أو انتقاماً ، ولهذا يستوى فيها أن تقع في الليل أو في النهار . أما الجرائم التي يكون موضوعها الاعتداء على المال فإن الجاني غالباً ما يتخذ من الليل ستاراً لارتكاب فعلته، وهو ما حداً بالمشرع إلى اعتبار ظرف الليل مشدداً في تلك الجرائم .

ويبين الجدول التالي جنايات القتل العمد والسرقة والخطف والحريق ، ما وقع منها نهارا وما وقع منها ليلا خلال الاعوام

من ١٩٦٧ حتى ١٩٧١ .

الحريق		الخطف		السرقة		القتل العمد		السنة
ليلا	نهارا	ليلا	نهارا	ليلا	نهارا	ليلا	نهارا	
٢٣	٣٠	١٠	١٠	١٧٢	٧٥	٥٨١	٦٣٩	١٩٧١
٤٦	٣٠	٧	١١	١٧٨	٦٢	٥٧٩	٦٥٣	١٩٧٠
٥٤	٣٩	٥	١١	١٨٨	٦٤	٦٨٣	٧٦٩	١٩٦٩
٤٧	٣٤	٧	١٦	١٤١	٧٣	٧٠٤	٨٤١	١٩٦٨
٤٠	٣٧	٩	٩	٨٦	٣٥	٥٣٣	٦٥٣	١٩٦٧

ويبين الجدول التالي جنح السرقة ما وقع منها نهارا وما وقع منها ليلا ، سواء داخل المناطق المسكونة أو خارج المناطق المسكونة .

السنة	نهارا		ليلا	
	داخل مناطق مسكونة	خارج مناطق مسكونة	داخل مناطق مسكونة	خارج مناطق مسكونة
١٩٧١	١٥٥١٤	٥٣٠٧	١٧٧٩٠	٤١١٤
١٩٧٠	١٧٠١٨	٣٥٥٠	١٩٦٩٣	٤٩١٤
١٩٦٩	١٩٦٩٣	٦٦٠٠	١٨٣٠٤	٤٧٨٧
١٩٦٨	١٨١٣٥	٥٨٣٠	١٨٧٨٣	٣٤٥٣
١٩٦٧	١٣٦٣٦	٥٩٤٨	١٥٥٥٤	٤٦٩٥

ويبين من الاحصائيات السابقة أن جنایات القتل العمد والخطف تزيد نهارا عنها ليلا ، وأن جنایات السرقة وجنایات الحريق وجنح السرقة تزيد ليلا عنها نهارا ، وهو أمر ملاحظ بصفة مضطردة خلال الخمس سنوات السابقة . على أن هذا لا يقطع بأثر ظروف الليل على تلك الجرائم ، فلقد كان الأمر مغايرا لما تقام في الثلاثينيات بالنسبة لجرائم القتل ، فقد بلغ مجموع ما وقع فيم ليلا في السنوات العشر من ١٩٣٠ حتى ١٩٢٩ أكثر من ضعف مجموع جنایات القتل نهارا ثم إنه فضلا عما تقدم فإن النهار - ويتص - به هنا فترة إنتشار الضوء - يطول كثيرا بالنسبة إلى الليل - أي وقت الاظلام - في خلال شهور الصيف ، على العكس من شهور الشتاء ، وهو ما ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار عند حساب عدد الجرائم

ثالثا : المواسم الزراعية

مصر بلد زراعية، ما يزال إعتيادها فى جانب كبير من إقتصادها على الانتاج الزراعى والغالبية من سكانها من الفلاحين الذين يعتمدون فى حياتهم على الزراعة والزراعة فى مصر تتم فى ثلاث دورات رئيسية الصيفى والنيلى والشتوى، وتعتمد الاراضى الزراعية فى ريعها على مياه النيل . ولذا كان عماد الفلاح فى حياته على الزراعة . وحياة الزراعة متوقفة على الماء ، لتصورنا مدى أثر الزراعة والمياه فى حياة الفلاح . والزراعة فى مصر قد تكون سببا مباشرا للجريمة ، وهى كذلك ظروف مهيء لارتكاب الجرائم .

فالفلاح المصرى يحرس على زراعته حرصه على حياته ، وأى ضرر أو أذى يصيبها إنما يصيبه فى قوام سعيشته . والعدوان على زراعة الفلاح تتمثل فى قطعة الارض التى يقوم على زراعتها ، والمياه التى تستخدم فى ريعها والرقعة الزراعية من مصر محدودة ولهذا فان ما يضع الفلاح يده عليها منها يحرس عليه ويتانى فى المحافظة عليه وأى مساس بالارض التى يزرعها يدفع به إلى حمايتها لدرجة ارتكاب أخطر الجرائم . ويتمثل ذلك المساس على صورة من اثنتين، الاولى منها محاولة من جانب المالك أو غيره رفع يده عن أرضه لأى سبب من الاسباب ، المشروعة أو غير المشروعة ، والصورة الأخرى محاولة بعض الجيران الافتئات على الحدود بين الاراضى الزراعية وضم بعض الارض إلى الجزء من الارض الذى يحوزونه .

أما بالنسبة إلى مياه الري فإنه قبل إقامة السد العالى كان هناك موسم فيضان النيل حيث تتوافر المياه فيستطيع كل فلاح ري أرضه فى يسر وسهولة ، وهناك الموسم

المقابل الذى تقل فيه المياه وتقوم فيه الحكومة بتوزيع مياه الري على البلاد وفى نوبات محددة . وفى خلال تلك الفترات التى كثيرا ما تكون ضيقة يحصل التضاحم بين الفلاحين حول أسبقية الري ، ومن الطبيعى أن يحصل الخلاف حول هذا الأمر الحيوى الهام ، الذى قد يتطور إلى معارك قد تنشأ عنها أخطر الجرائم .

هذا عدا ما يمكن أن يحدث من جرائم لأسباب أخرى . كالخلاف حول قيمة إيجار أو الزراعة ؛ أو طرد مستأجر من أرضه ، أو توقيع حجوزات على المحصولات الزراعية ، أو الخلاف حول استخدام أدوات الزراعة أو أدوات الري ، كآلات الميكانيكية أو أدوات رفع المياه . وقد تكونت الماشية التى تستخدم فى الزراعة سببا لبعض الجرائم ، لا سيما عند الخلاف على استعمالها ، بل قد تكون هى موضوعا لجريمة كالإضرار بها ضرراً جسيماً أو قتلها .

والمواسم الزراعية هى بدورها عامل مهم للجرائم ، ففي شهور الصيف على وجه الخصوص يكون لإنتاج بعض المحصولات الزراعية ، والإعداد لأنواع أخرى من الزراعة . ولهذا فإنه إذا كان قد سبق القول بأن حرارة الجو فى شهور الصيف من عوامل الاجرام ، فإن الظروف الزراعية بدورها تعد من عوامله . ففي شهر مايو يكون حصد القمح ووضعه فى الأجران تهيئة لعملية فصل حبه عن قشه ، وتكون الفرصة مواتية حينئذ لارتكاب جرائم الحريق — لا سيما ما كان منها لإنتقاما ، وسرقات المحصولات ، بل والقتل حيث يفتنر إقتناص المحنى عليهم بسبب عادة الفلاحين بالمبيت فى الأجران أثناء جمع المحاصيل . وفى شهر مايو أيضاً تكون شجيرات القطن قد أخذت تسكو الأرض ، ويكون أشد ما يصيب الفلاح لإتلافها لإنتقاما . وفى أغسطس وسبتمبر يجنى القطن ويحصد الذرة . مما يسفر عن ارتكاب أخطر جرائم السرقات بالنسبة إلى محصول القطن

وكثيرا ما تكون مصحوبة بجرائم القتل نتيجة للمقاومة . وفي فترات بذر الذور يكون الخلاف بين الفلاحين لاسيما حول الحدود بما يؤدي إلى أخطر الجرائم . فيبذر الذرة الشامى فى سبتمبر ، ويبذر القمح والفول والبرسيم فى أكتوبر .

وما يلاحظ أيضا أن الاذرة الصيفية خلال يونيو ويوليو وأغسطس تكون متكاثفة الأعداد طويلة السيقان ، ويقابلها فى موسم الشتاء زراعة القصب الذى يغرس فى مارس وأبريل ويحصد فى ديسمبر فى الوجه القبلى ؛ فالسيقان الطويلة مما يساعد على ارتكاب جرائم القتل حيث يتيسر للجناة الاختفاء بها والهروب بعد ارتكاب الجريمة ؛ كما أن هذه الحقول تكون موضوعا لجرائم الحريق .

وإذا رجعنا إلى الاحصائيات الجنائية إستقلت نظرنا ما يأتى من واقع إحصائيات عام ١٩٧١ .

١ - إن أعلى نسبة لجنايات الحريق العمد هى فى شهرى مايو (١٣) وأبريل (٩) ؛ وإن كان هذا يدخل فيه جنايات الحريق سواء ما وقع منها فى الريف أو ما كان فى المدن . فى القاهرة والاسكندرية وحدها . جنايات عام ١٩٧١ . وإن إلتاف المزروعات يكون فى شهور مارس وأبريل ويونيو ويوليو وأغسطس .

٢ - عدد جنايات الحريق العمد المبلغ عنها ٦ ، قيد منها ضد مجهول ٤٣ وعدد جنايات إلتاف المزروعات المبلغ عنها ٥ قيد منها ضد مجهول ٤ ، وهو ما يكشف عن صعوبة الكشف عن مرتكبى تلك الجرائم .

٣ - إن أعلى نسبة من المتهمين فى جنايات الحريق هى لأصحاب الحرف والصناع والعمال والمشتغلين فى عملية الانتاج (٣٣ ٪) . ونسبة المتهمين من

المشتغلين بالأعمال الزراعية والصيد في البحر والبر هي (٢٢٣/٠) - وفي إتلاف المزروعات يتساوى المشتغلون بأعمال البيع مع المشتغلين بالأعمال الزراعية والصيد مع المشتغلين بأعمال النقل والمواصلات .

٤ - وإن عدد جنایات القتل العمد التي ارتكبت عام ١٩٧١ منها ٧٠ نزاع على حد أرض ٢٩٠ نزاع على رى ، ١٧ نزاع على زراعة .

٥ - أن توزيع جنایات الحريق العمد حسب مكان وقوع الجريمة في المحافظات هو المساكن (٤٣) . شركة أو متجر (٦) مزارع (٥) حظيرة (٣) جمعية زراعية (٢) جرن (١) . وحسب محل الجريمة . الأثاث (٣٥) المحاصيل الزراعية (٧) ممتلكات حكومية (٤) أخشاب وحطب وقش (٤) .

المبحث الثاني

العوامل الفردية

أولا : السلالة

يشير كثير من الباحثين في علم الاجرام إلى السلالة باعتبارها عاملاً من العوامل التي قد تكون ذات أثر في السلوك الاجرامى وهو أمر قد يبدو من الباطن بفكرة الوراثة ، ولكن الأمر بينهما ، مختلف فالوراثة باعتبارها من عوامل الاجرام يراد بها انتقال بعض الخصائص التي يتميز بها السلف إلى خلفه وتسم بسلوك معين ، وهذا تمثيلاً مع قوانين الوراثة . وهذا الأمر لن نكون موضوع بحثنا ، لأنه يقتضى ابتداء دراسة مستفيضة لقوانين الوراثة ، وأثرها في الانسان من الناحية العضوية وما قد تسفر عنه من سلوك إجرامى . أما السلالة فيقصد بها في هذا المقام الاصل التاريخى لفريق معين من الناس وما يتميزون به عن غيرهم مما يجعل لهم سمات وتقاليد إجتماعية قد تخالف غيرهم من المجتمعات .

ومن المعروف أن أهل مصر هم الفلاحون ، ثم دخلها العرب في القرن السابع الميلادى ، هذا فضلاً عن الاجانب الذين وفدوا اليها .

١ - العرب :

وفد العرب إلى مصر في القرن السابع الميلادى ، وكانوا غزاةً مهاجرين ، يملكون إلى مصر على أنها من «ممتلكاتهم الخاصة التي لا تسبوا بالفتح» ، ويطلبون الجزية منهم إلى مكانة أهل من مكانة المصريين ، فاحتجوا لاقامتهم «وواجب الايجرة» فيها بياقي أفراد الشعب ، واحتفظوا بمشايخ البلاد المتأخرين للصغار ، أى فى

الشرقية والقيومية والبحيرة والجيزة وبنى سويف والفيوم . كما اتخذ فريق منهم
الواحات موطناً لهم .

وترتب على انعزال العرب على الصوره آتفة البيان أن احتفظت مجتمعاتهم
بالتقاليد والأعراف القائمة فيما بينهم ، وحافظوا على لغتهم وطبعتهم وكان العرب
لا يعترفون بأى سلطة عليهم ، بل يتصرفوا في حياتهم بكل حرية مطلقة ، وهذا
من آثار تقديرهم لأنفسهم كغزاة فاتحين . وما كانت هناك سلطة تنظم أمورهم
إلا كبيرهم يخضعون له ، كالشأن بالنسبة إلى القبائل العربية . وكانت تلك القبائل
تتغنى بالشجاعة والفروسية التي تبرى فيها ضرباً من البطولة . ولذلك كانوا كثيراً
ما يشنون غزواتهم وهجوماتهم على البلاد المتاخمة لهم دون اعتداد بسلطة أو سلطان .
ولقد كانوا على هذه الصورة مصدرراً لأزعاج المواطنين وللأخلال بالأمن
واشتهرت عنهم هذه الصفات وأصبحوا مصدرراً لحشية الفلاحين ، حتى لقد
فرضوا من أنفسهم حراساً لزراعات الأهالي في مقابل أجور يتقاضونها هي
في حقيقتها نوع من الاتاوة ، ولقد كان جزاء من يمتنع عن دفعها . أن يصبح
موضعا للأذى والانتقام . وروى أن بعض عقود بيع الأراضى الزراعية في
الفيوم كان يشب من بين شروطها أنها بخالية من الرهون بمختلف أنواعها ومن
الأعراب .

ولقد كانت للعرب تقاليدهم الخاصة التي إحتفظوا بها منذ دخلوا مصر . ولما
كانوا يعتبرون أنفسهم أعلى مستوى من أهل البلاد ، فانهم لم يندمجوا فيها ، بل بقيت
لهم تقاليدهم الخاصة . حتى أنهم كانوا يحرمون ذرايع بناتهم من أبناء الفلاحين ،
ويعتبرون ذلك عاراً . وتأهم لما يتسلك به العرب من تقاليد هو الثأر فمن المعروف
أن هذا من عاداتهم ، بل هو واجب يقع على عاتق أفراد الجماعة كلها ، هذه العادة
كانت تملأ أثيراً كبيراً في تارخهم فالأجرام في مصر ، لا سيما في جرائم القتل

وفكرة الثأر تمثل في أن الاعتداء الذي يقع على فرد في الجماعة يعتبر أنه قد وقع على جميع أفرادها ، ولا ينبغي أن يستريح لهم بال إلا إذا اقتصوا من المعتدي أو جماعته ؛ وكانت النتيجة المنطقية لهذا هو عدم الاعتراف بسلطان آخر يجازي الفاعل على جرمه . وكان أمرا طبيعيا أن تقع إحدى جرائم القتل فيبلغ عنها ولكن دون أن يند الاتهام الى أحد ، مع العلم بأن كلا من الطرفين - أهل القتل وأهل القاتل - يدري بيقين من هو مرتكب الجريمة ، وعائلة القتل تتحين الفرصة المواتية للانتقام من الجاني ، وعائلة القاتل تحترس من توقع العدوان عليها . ولازلنا نسمع الى اليوم أن الثأر ما يزال متوارثا في بعض العائلات من حشرات السنين ، وإذا بحثنا في أصلها نجد أنهم في الغالب من الأعراب .

وعادة الثأر التي استقدمها العرب وأخذها عنهم كثير من المصريين ، لها تقاليد معروفة من ناحية من يقع عليه عبء وواجب الاخذ بالثأر ، بل إن من يكون موضوعا له يعرف نفسه ويعرفه الجميع ، ولا يجوز أن يكون موضوعا للأطفال ، وما كانت تقام المآتم إلا إذا تم الاخذ بالثأر . ولقد كان هذا التقليد هو الدليل الوحيد في قضية قتل حكم فيها بالادانة ، حيث لم يشاهد القاتل أحد وقت ارتكابه فعلته ، ولكن في اليوم التالي للجريمة أقيمت الجنازة ، وانتعل القاتل حذاءه في قدميه وغطى رأسه ، ورفع القناع عن وجهه ، وإذا درست المحكمة قانون الثأر وتقاليده اقتنعت بارتكاب الجاني لفعله .

ولقد كان لجهود رجال الأمن في التوفيق بين العائلات المتخاصمة ، ولاندماج العرب مع باقي أهالي البلاد ، ولتقدم المدنية والارتكان الى السلطات في كل الاور أن أخذت جرائم القتل التي ترتكب للثأر في التناقص . وقد عنيت الاحصاءات الجنائية ببيان عدد جرائم القتل التي يكون الدافع اليها الثأر ، هذا مع مراعاة أن تلك الجرائم غير قاصرة على الأعراب وحدهم وإنما تشمل كذلك

الفلاحين وغيرهم من الذين تأثروا بملك العادة وأصبحت من بين التقاليد التي يراعونها بسوين الجدول التالي عدد جرائم القتل أخذنا بالشأر مجموع جرائم القتل عامة من عام ١٩٦٠ حتى ١٩٧١ .

السنة	عدد جرائم القتل للشأر	عدد الجرائم بصفة عامة
١٩٦٠	٣٧٥	٢٢٦٢
١٩٦١	٣٥٦	٢١٣٢
١٩٦٢	٢٦٨	١٥٤٣
١٩٦٣	٢٢٢	١٢٤٠
١٩٦٤	٢٠٧	١٢٠٤
١٩٦٥	٢١١	١٢٧٣
١٩٦٦	٢٠١	١٢٦١
١٩٦٧	٢١١	١١٧٤
١٩٦٨	٢٩٨	١٥٤٥
١٩٦٩	-	-
١٩٧٠	٢٤٤	١٢٢٤
١٩٧١	٣٤٤	١٣٣٠

ولكن إذا كان هناك تناقص في عدد جرائم القتل التي يكون دافعها الأخذ بالشأر، إلا أن الرقم ما يزال كبيراً ، لاسيما وأن الأمر يتعلق بأخطار جرائم الأشخاص ، وهو أمر يدعو لمضاعفة الجهود والدراسة لهذه الظاهرة الخطيرة ، التي لا يبدو لها تناقصاً كبيراً رغم إهتمام وزارة الداخلية بها وإنشاء ما يسمى بمكتب العربان سنة ١٩٤٠ للإشراف على هذا النوع من الاجرام وله فرعان أحدهما خاص بالوجه القبلي والآخر خاص بالوجه البحري ، ورغم قيام لجان المصالحات حالياً .

٢ - الفلاحون :

الفلاحون هم الذين يمثلون الشوآد الأعظم من شعب مصر ، والفلاح المصري له من الميزات ما يفتقر بها عن غيرهم من الافراد . فلقد عاش على ضفاف النيل الذي كان له الفضل في رقيه الوادي الزراعي ، فانبساط الارض أمام الفلاح والزراعات

التي تكسوها طول العام، جعلت نفسه بسيطة سمحه في صفاء السماء التي يراها على الدوام وإنتهاء التقلبات الجوية التي تؤثر في أمواجه وطبقاته، والزراعة بتوزها طبيعته بطابع الصبر، فهو يرمى البذور ويروى أرضه وينتظر في هدوء على مدى الأيام ما تجود به التربة الخصبة من خير هو عماد حياته، ومن ثم أصبح شديد التعلق بأرضه والتمسك بها والمحافظة عليها. لأنها مصدر رزقه ومعاشه، تلك الطبيعة البسيطة الصابرة للفلاح المصري من قديم الزمان، والتي كانت للبيئة أكبر الأثر في وجودها، جعلته يعيش في قنائه بعيداً عن كل مطامع، واجياً أن لا تغدو عليه عدوات الزمان، فلا ينظر من المستقبل إلا بقدر الأيام التي يروى فيها أن أرضه قد أنتجت ثمارها. فهو لم يكن يتطعم إلى بعيد بأماله، حيث لم يمكن تدور إلا حول أرضه وزراعته وماشيته، وقد ترتب على هذا أن قصر تفكيره وتبلد حسه.

وبحكم موقع وادي النيل وخصوبته والخير الذي تجود به أرضه، تطلعت إليه أنظار الطامعين من الفاتحين، وتوالت على مصر غزوات عديدة. على أن أصالة أهل البلاد وتمسكهم بعاداتهم وتقاليدهم وما تركته فيهم الطبيعة من آثار جعلتهم يستوعبون كل الحضارات الدخيلة دون أن تؤثر فيهم كثيراً. ولهذا بقي الفلاح على حاله لم يتغير لآلاف السنين.

ولما كان الغزاة من الطامعين في خيرات مصر، قانهم قد استغلوا كل سبل التمكيل والظلم في مواجهة الأهالي. وكان الفلاح أضغف من أن يقاومهم بحكم الطبيعة التي جبل عليها. وما كان أمامه من سبيل للتخلص من الظلم الذي يحقق به إلا اللجوء إلى أساليب ملتوية. ومن ثم فهو يصبر على ما يصيبه حيث لا يهاب لنجاته لا اتصاله بالأرض التي فيها حياته. وخشيته من الظلم جعلته يسلك سبيل

الكتمان عن كل ما يعرفه ، ويكذب ويضل ، ثم هو ان أراد ايذاء غيره أو الانتقام منه لا يقابلة في مواجهته وإنما يناله غيلة وغدرا . ولعل أهم أثر للطبيعة الخاصة للفلاح — من ناحية صلتها بالاجرام — هو ما نشأ عن عزله سواء في مجتمعه أو في داخل نفسه من تصويره الكثير من أمور الحياة لاكثر مما تستحق ، فيترك لحباله تمسيم المسائل الثقافية ، حتى تدفعه الى ارتكاب أشد الجرائم عنفا ، فهو يتصور أى مساس به أو بأسرته أو بماله — مهما كان بسيطا — من أخطر الأمور يقدم من أجلها على ارتكاب جرائم القتل .

ولقد كان من شأن اتصال العرب والفلاحين ان سمحت عادة التقليد المتأصلة في نفوس الآخرين الى اعتناق قانون النار ، ولهذا — على ما سبق أن اشرنا — ليست جرائم النار كلها من صنع العرب ، وآية هذا ما تكشف عنه الاحصائيات التي ترتكب تحت بواش النار موجودة في غير الأماكن التي يتوطنها العرب . ولاشك أن صورة الاجرام في الريف بدأت تتغير الى حد ما في السنوات الأخيرة ، وذلك بسبب التطور السريع الذي طرأ على القرية المصرية وبعدها عن العزلة التي كانت مفروضة عليها بحكم الطبيعة — فلقد سهلت وسائل المواصلات الانتقال من القرية الى المدينة ، وأخذت وسائل الاعلام دورها في توسيع مدارك الفلاحين ، وأثر نثر العلم — من بعد الامية — في مدار الفكر ، وأصبح الفلاح يتطلع الى حياة أفضل ، جعلته في بعض الأحيان يهجر أرضه ويرتحل الى المدن الكبيرة .

وإذا أردنا أن ننقل الى صورة واقعية فاننا نجد الاحصاءات الجنائية لسنة ١٩٧١ مازالت تكشف عن الطبيعة المتأصلة في الفلاح المصري . ففي الجنايات الواقعة ضد الاشخاص (القتل والضرب المفضى الى الموت والضرب الذي نفأت

عنه عامة مستديرة (النسبة الغالبة للمتهمين فيها هي للمشتغلين بالاعمال الزراعية والصيد ونسبتهم إلى مجموع السكان ٨ / ٢٤ / وتصل نسبة ارتكابهم للجرائم المشار إليها آنفاً على التوالي ٧ / ٧٣ و ٨ / ٦٠ و ٤ / ٧٠ / نذكر - وهذا - والحال أيضاً بالنسبة إلى جرائم إلتاف المزدوعات ومقاومة السلطات والتعصير .
وبمراجعة بواعث ارتكاب جريمة القتل نجد أن أعلى الأرقام الانتقام والذراع على حد أرض وعلى الرى وعلى الرعاة وعلى الملكية ، كما تكلف الوسيلة المستخدمة في ارتكاب جريمة القتل عن العنف في ارتكاب الجريمة إذا يصل إلى استعمال الأسلحة النارية ٦٩٣ والآلات الحادة ٢٦١ من مجموع الجنايات وقدرته ٥٠٠ ١٢٢ جناية قتل . وإذا أرجعنا إلى تقرير مصلحة السجون نجد أن أكبر عينة من الجناحين في ٣١ / ١٢ / ١٩٦٨ في ليمان طرة وليمان أنى زعبل ومونة طرة وهو الفلاحيين .
وأن أكبر عدد من الجرائم التي يرتكبها العمال الزراعيون (سوى الفلاحين) هو إحراز السلاح ، التهديد ، العامة المستديرة ، القتل العمد ، تعاطي المخدرات .

ثانياً الجنين

لم يلق إجرام المرأة في تقرير الاهتمام الكامل بنصفين الدرجة التي تعطى لدراسة إجرام الرجال ، ويبدو هذا جلياً من القصور الذي يليق بالاحصاءات في هذا الخصوص . فبينما نجد الاحصاءات تفتي كثيراً بمسائل ذات أهمية بالغة ، إلا أن بياناتها تفقد أهميتها حيث لم تفضل بين المجرمين ضمن الرجل والنساء ، وعلى سبيل المثال إذا سبق الانتقام كباعث على ارتكاب الجرائم ، فإن الرقم الذي يمثل عدد الجرائم المرتكبة تحت تأثيره لا يبين منه نصيب كل من الرجال والنساء وكذلك الشأن بالنسبة لوسيلة ارتكاب جريمة القتل ، مع ما هو معروف

هن اختلافات في الرجال عنها في النساء بالنظر إلى الملاحظات الاجتماعية التي بينهما والتي
تضفي على المرأة ضعفا لا يوجد في الرجال .

على أن الإحصائيات الجنائية لا يمكن تصور مقاربتها للحقيقة بالنسبة
لإجرام الرجال فهي بعيدة عنها تماما في خصوص إجرام المرأة . وآيه هذا أن
هناك كثيرا من الأفعال التي تشكل جرائم . ومع هذا ينتهي الأمر فيها بالحفظ
على الظروف الخاصة التي تحيط بتلك الوقائع فجرائم قتل الأطفال خطأ نتيجة
للإهمال الأم نادرا ما تقدم للمحاكمة إكتفاء بما تلقاه الأم من الآلام نتيجة لفقد
وليد حبا ، وكذلك بعض صور الإجهاد التي يراد منها دفع العار . وفي بعض
الأحوال تغفل النيابة العامة تقديم المرأة إلى المحاكمة إذا كان مرتكب الجريمة
هو زوج الأميرة ، وكانت الجريمة المسندة إليها بسيطة وهذا فضلا عن أن إجرام
المرأة بطبيعتها ما يتم باليمن والحذر ولهذا هو يتم في خفاء وينتهي الأمر في كثير
من وقائمه إلى قبيح ضد مجهول .

ولم تشمل إحصاءات تقارير الأمن العام - فيما يتعلق بإجرام المرأة -
إلا بيانا عن عدد الجنايات التي ترتكبها النساء مقارنا بعدد الرجال ، وكذلك
جدولا بين فيه عدد المنتحرات وأسباب الانتحار ، وآخر عن الطريقة المتبعة
في الانتحار . وتضمنت إحصاءات وزارة العدل أربعة جداول أولها عن الأحكام
الصادرة في مواد الجذب بالنسبة للنساء ، والثاني عن أحكام المخالفات الصادرة
ضدهن ، والثالث عن أحكام محكمة الجنايات والرابع عن الحالة الاجتماعية للنساء
المحكوم عليهن من محكمة الجنايات ولقد كانت أكثر الجداول بيانا للتفاصيل
الصادرة عن مصلحة المحجورين . حيث تضمنت حجم إجرام النساء ، وأنواع
الجرائم المحكوم عليهن من أهلبها ، والعقوبات الصادرة ضدهن ، وتصنيفا لمن

حسب السن والموطن والسوابق والحالة الاجتماعية والأشخاص المعـولين ،
والحالة التعليمية والحالة الصحية .

وليسـت هناك إحصاءات أخرى في مصر يعتد بها إلا فيما ورد بالبحوث التي
يقوم بها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنايئة بالقاهرة .

ونتناول إجرام المرأة من عدة نواحي على التفصيل التالي :

١ - حجم إجرام المرأة :

لم يختلف الباحثون على أن حجم إجرام المرأة أقل بكثير من حجم إجرام
الرجل ، سواء دلت على ذلك إحصاءات محل ثقة ، أو كان هذا هو الشعـور
والإحساس العام . وإذا كان لنا أن نعتد في هذا الصدد على الإحصاءات المصرية
فإن مقارنة إجرام الرجال مع إجرام النساء يكشف عن هذه الحقيقة ، مع ما هو
معروف من أن المرأة في مصر تمثل نصف المجتمع تقريبا .

ويبين من تقرير الأمن العام سنة ١٩٧١ أن عدد المتهمين في الجنايات المقيدة
ضد متهمين هو ٥٣٧٩ ، منهم ٥٢١٦ من الرجال و١٦٣ من النساء . حتى بالنسبة
إلى وقائع الانتحار والشروع فيه نجد أن عدد الذكور ١٠٨ وعدد النساء ٣٨
ومن الجدول الإحصائي لوزارة العدل عن سنة ١٩٨٠ نجد أن المحكوم
عليهم من الرجال في قضايا الجنح ٦١٩٧٦٤ ، وأن عدد المحكوم عليهم من
النساء في هذه القضايا هو ٣٠٩١٨ . وأن المحكوم عليهم من الرجال في قضايا
المخالفات هو ٣١٥٥٠٣ ، وعدد المحكوم عليهم من النساء في هذه القضايا
هو ١٨١٦ . والمحكوم عليهم من الرجال من محاكم الجنايات يبلغ عددهم
٧٨٦٣ ، والمحكوم عليهم من النساء من هذه المحاكم يبلغ عددهن ٤٠٣ .
ومن تقرير مصلحة السجون عام ١٩٦٨ يتبين أن عدد الرجال المحكوم عليهم

الموجودين في السجون حتى يوم ٣١ / ١ / ١٩٦٨ هو ١٥٢٨ ، وأن عدد النساء المحكوم عليهن هو ٤٧٣ ، وأن عدد الرجال الذين تحت التحقيق هو ٢٩١١ ، وعدد النساء هو ٧٨ .

هذا الاتجاه في تقصير إجرام النساء عن إجرام الرجال قائم أيضا في الدول الأوروبية والأمريكية وإن كانت قد تدخل عليه بعض العوامل الأخرى التي قد تؤثر في قدره . ولكن هذه الصورة لا خلاف حولها في مصر ولا فيما يماثلها من الدول الشرقية ، وهو أمر يدعو إلى التساؤل عن سبب تلك الظاهرة . هناك من الأسباب ما يتعلق بطبيعة المرأة كأنثى ، ولذا فإنها في الغالب لا تختلف من مجتمع إلى آخر وهناك أسباب أخرى أكثر اتصالا بالمجتمع المصري على وجه خاص .

وأول الأسباب العامة هي أن القوة الجسدية للمرأة أقل منها عند الرجل ، حتى لقد قدر بعض الباحثين مداها بنصف قوة الرجل ، ووصل إلى أن حجم إجرام المرأة لا ينبغي أن يتعدى نصف حجم إجرام الرجل ، وهذا قول لا يمكن إقامة الدليل على صحته أو نفيه . ولا شك أن القوة الجسدية للمرأة ، أقل من قوة الرجل . ويبدو هذا جليا من أنواع الجرائم التي ترتكبها المرأة ، فهي لا تحتاج في تنفيذها إلى فرع من العنف بل إن أخطر الجرائم - وهي القتل - يكون سبيل المرأة إلى تنفيذها وسائل لا تحتاج إلى قوة وهي غالبا استعمال السم على أن هذا لا ينفي التجاء المرأة إلى العنف في بعض الجرائم ، ولكنها صور استثنائية لا يمكن اعتبارها قاعدة عامة .

ولقد خلق الله سبحانه وتعالى المرأة لتكون أما ، وزودتها بالطبيعة بمحاطفة الحنان والرحمة والشفقة بما تتمشى مع رسالتها ، وهو ما يتنافى مع الجريمة إذ لا يتوافر لها أى معنى من هذه المعاني ، فإن هي أقدمت على ارتكاب الجريمة فلا

يكون ذلك إلا تحت ظروف خاصة ، ومن ثم كان إجرامها قليلا . فضلا عن هذا فان من طبيعة الانثى الحياء وهو يتعارض مع الجراءة التي يحتاجها الانسان لارتكاب الجريمة . وحصل المرأة على سمعتها في مجتمع تغلب فيه القيم الدينية والخلقية يدفعها إلى الابتعاد عن طريق الجريمة تأمينا لمستقبلها .

وفي خصوص المجتمع المصري بالذات ، نجد أن الظروف الاجتماعية ومكانة المرأة من الأسرة تحول بينها وبين طريق الاجرام . فالمرأة الريفية - التي تشمل السواد الاغلب من النساء - تعتمد في حياتها على الرجل ، سواء أكان أباً أو أم أو أخاً أو زوجاً أو أى عائل آخر ، بل إن الكثير من الرجال يابون نزول نسائهم إلى ميدان العمل وقد أدى هذا إلى بعد المرأة عن الإحتكاك بالناس وأصبحت أكثر ميلاً إلى العزلة بما يبعدها عن الأسباب التي تدفعها إلى الإجرام . والملاحظ في اريف مصر أن المرأة تعتمد على الرجل في حياتها اعتماداً كلياً أما في المدينة فإنه وإن كانت المرأة قد نزلت إلى ميدان العمل وزاد احتكاكها بالناس ، إلا أنه ما زالت تحكمها طبيعتها الخائفة التي تنأى بها عن ارتكاب الجريمة بل أن الملاحظ والذي تدل عليه الاحصاءات أن الغالبية العظمى من النساء المجرمات من الاميات . أى أنه كلما تعلمت المرأة وثقفت بعدت عن الجريمة .

هذا ويتضح من بحث النزيلات في السجون المصرية في مايو سنة ١٩٢٩ الذى قام به المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية أن أغلب النزيلات موضوع الدراسة لم يشتعان بأى مهنة أو عمل (عدد ٧٠٠ بنسبة ٨٤.٩٥ ٪) ، وأن هذا لا يخرج عن كونه انعكاساً للوضع الخارجى في المجتمع المصرى ، حيث لا يزال اقبال النساء إلى الاشتغال بالمهن المختلفة قليل . أما النزيلات اللاتي كن يزاولن مهنة (١٢٤ بنسبة ١٥.٠٥ ٪) فقد اتضح أن أكبر عدد وأعلى نسبة بينهن (٦٠.٨٠ ، ٥٦ ٪) تقمن بأعمال تجارية ، وبلى ذلك فئة الفلاحات

(٢٥٨٨٠٣٢ /) ثم عاملات الخدمات (٩٨٨٠٨ /) ثم الحائكات (٩٨٨٠٨ /) ثم عاملات خدمات وموظفات بالمصالح الحكومية أو بالجهات الأهلية (٢٦٥٢٠٢ /) ، كما ظهر أن ٣ نزيلات (٣٦٠٣ /) يقمن بأعمال أخرى .

أجرام المرأة ونوع الجريمة :

إذا كانت طبيعة المرأة جعلتها أقل إجراما من الرجل ، فلا شك في أن تلك الطبيعة تجعل إجرامها متميزا عن إجرام الرجل . ولأنه وإن كانت تنقصنا كما هو الحال دائما الاحصائيات الخاصة بنوع اجرام المرأة فاننا نحاول أن نحيط بصورته على قدر الاحصائيات المتوفرة لدينا . والجرائم من ناحية جسامتها تنقسم إلى ثلاثة أقسام الجنايات والجنىح والمخالفات ، والأمس الغريب الذي تكشف عنه الاحصائيات أن نسبة الجنايات التي تقع من المرأة كبيرة ، وهي متركزة بوجه خاص في جرائم الاعتداء على الأشخاص .

فعلى ما سبق أن أشرنا ارتكبت المرأة عام ١٩٧١ من الجنايات ١٦٣ ، من بينها ٥٤ قتل عمد ، ٢٣ ضرب أذى إلى موت ، ٢٦ ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة ، أى أن جملة جرائم الاعتداء على الأشخاص بلغت ١٠٣ من مجموع الجنايات . وأن المحكوم عليهم في سجن النساء عام ١٩٦٨ من بينهم ٤٥٤ حكم عليهم بأكثر من ثلاث سنوات إلى ١٥ سنة و ١٥٧ حكم عليهم بأكثر من ٢٠ سنة وهذه كلها غالبا عقوبات جنائيات ، أى مجموع ٢١٢ من جميع المسجونات البالغ عددهن ٤٣٣ ، فضلا عن ٧٣ مسجونة حكم عليهن بأكثر من سنتين إلى ثلاث سنوات . وهناك احتمال أن تكون الوقائع جنائيات وقد استخدمت فيها ظروف الرأفة وفي هذا السجن أيضا من ٤٣٣ نزيلة حكم علي

١٥٨ بالأشغال الشاقة المؤبدة ، ٥٩ بالأشغال الشاقة المؤقتة ، ١٩ بالسجن (وكلها عقوبات جنائيات) ١٩٧ بالحبس وهي عقوبة جنحة . كما يبين أيضا أن من بين ٤٣٣ نزيلة ، بسجن النساء حكم على ٤٠٣ من أجل جنائية و ١٢٩ من أجل جنحة ، وسجن النساء في القناطر الخيرية هو السجن الوحيد المخصص لهن ، ويمثل عدد المسجونات به أكثر من نصف المسجونات في جميع السجون المصرية أما في المحافظات فإنه يفرد لهن جزء من سجن الرجال .

وإذا أردنا تعليل هذه الظاهرة - أى العدد الكبير من الجنائيات الذى ترتكبه المرأة - لأرجعنا السبب إلى الباعث لها على ارتكاب الجريمة ، وهو فى الغالب يتصل بعاطفتها ، ولا سيما بالانتقام ، التى تفقد معها كل سيطرة على حسن تقدير الأمور . ومن أجل هذا كانت أكثر الجرائم هى من جرائم الانتقام على الأشخاص .

ولا شك فى أن بيان الجرائم التى ترتكبها المرأة يكشف لنا عن أنواع الاجرام الذى تنجبه إليه ، وتبعا ينبغى أن يكون محل دراسة وعناية من الباحثين فمن واقع الإحصاء الجنائى لتقرير الأمن العام لسنة ١٩٧١ كانت الجنائيات المتهمة فيها المرأة هى قتل عمد (٥٤) ضرب أنضى إلى موت (٢٣) ضرب أحدث عاهة (٢٦) خطف (٣) هتك عرض واغتصاب (٦) تهديد (١) سرقة (٥) حريق عمد (٤) اختلاس (٥) رشوة (٥) تزوير أوراق رسمية (٣) عود (٣) مقاومة سلطات (١٦) جنائيات أخرى (٩) .

وفى دراسة قام بها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عن النزيلات فى السجون المصرية صباح أول مايو سنة ١٩٥٩ تكشف الحقائق المبينة فى الجدول التالى .

النسبة المئوية	عدد النزيلات	الجرائم الهامة من الناحية الجنائية
٢٥٠٧٣	٢١٢	اتجار في مخدرات .
١٩٠٥٤	١٦١	جرائم الآداب (دعارة ، تهريب ، فعل فاضح)
١٧٠٧٢	١٤٦	سرقة بأنواعها وشروع فيها واخفاء مسروقات
٩٠٢٢	٧٦	قتل وشروع فيه .
٦٠٨٠	٥٦	تعاطي مخدرات
٣٠٦	٣٠	تسول
٢٠٦٧	٢٢	ضرب بأنواعه واحداث عامة
١٠٧٠	١٤	تزوير
٧٨٠٠٢	٧١٧	مجموع الجرائم الهامة جنائيا
١٢٠٩٨	١٠٧	مجموع الجرائم المستتعة (مجموع جرائم التسعيرة وغش الالبان)
١٠٠	٨٢٢	المجموع الكلى

ويلاحظ ابتداء أن عدد النزيلات في جرائم الاتجار في المخدرات هو أكبر الأعداد ، ويمثل نسبة تباع حوالى الربع . ويرى البحث أن ذلك قد يعزى الى أن غالبية النسوة المحكوم غايبين في جرائم الاتجار في المخدرات ومتزوجات من رجال يحترفون تلك التجارة المحرمة وأنه كثيرا ما يحدث أن تفتدى المرأة زوجها عند اكتشاف الجريمة حتى يبقى حرا طليقا يتابع تجارته وينفق عليها وعلى الأسرة ؛ كما قد يعزى ذلك الى الأرباح الخيالية التى تحققها تلك التجارة الغير مشروعة ، مما دفع المرأة وتغريها بالمخاطرة والانغماس فيها . ولكن فى

رأينا أن هذا العدد الكبير من النزيلات لا يمثل خطورة المرأة في ارتكاب جرائم المخدرات ؛ لأن الإحصاء يمثل النساء الموجودات في السجون تنفيذًا لأحكام قد تكون صدرت في خلال سنوات عديدة ، لأن الاتجار في المخدرات جنائية عقوبتها بالاشتغال الشاقة المؤبدة . والإحصاء اللاحق هو الذى يمثل عدد الجرائم المتهم فيها نسوة فى عام واحد ، وهو ما سبق أن أشرنا إليه بالنسبة إلى الجنايات من تقرير الأمن العام لسنة ١٩٧١ . وهذا الذى سبقنا لم يغرب عن بال الباحث [فهو يذكر أنه قد لوحظ ارتفاع عدد ونسبة النزيلات المحكوم عليهم بالاشتغال الشاقة المؤبدة (٢٧٧ ، بنسبة ٦٢ ، ٣٢ ٪) ، ويبدو أن ذلك ارتباطا وثيقا بارتفاع عدد ونسبة النزيلات المحكوم عليهم لارتكاب جرائم الاتجار فى المخدرات . كما قد يعزى ذلك الى طول المدة التى تقضيها النزيلات المحكوم عليهم بالاشتغال الشاقة المؤبدة وارتفاع تعدادهن على مر السنين بالمقارنة بالعقوبات الأخرى ذات المدد القصيرة .

وقد تكشف فى هذا البحث أيضا ما سبق أن تكشفناه فى إحصاء الأمن العام من ارتفاع جرائم جنائيات الذنوة بصورة ملحوظة . فقد لوحظ أن مجموع النزيلات المحكوم عليهم بعقوبات الاشتغال الشاقة بنوعيتها والسجن (وهى العقوبات التى يحكم بها فى الجنائيات) يؤولى الى أن عدد من (٤١٥) ونسبتهم (٣٦ ، ٥٠ ٪) ، وهو ما يقرب بشكل واضح من عدد ونسبة الأحكام الصادرة بالحبس والحبس مع الغرامة (٤٠٩ ، ٦٤ ، ٤٩ ٪) وهى العقوبات التى يحكم فيها فى الجنح . كما لوحظ هذا التقارب بين عدد ونسبة النزيلات المحكوم عليهم فى جنائيات (٤٣ ، ٦٧ ، ٥٣ ٪) وبين عدد ونسبة اللاتى حكم عليهم فى جنح (٣٩٠ ، ٣٣ ، ٤٧ ٪) وذلك على الرغم من أن عدد الجرائم التى توصف

قانونا بأنها جنح في قانون العقوبات المصرى والقوانين الخاصة أكثر من تلك التي
توصف بأنها جنایات .

تقسيم إجرام المرأة :

يمكن تقسيم إجرام المرأة إلى ثلاثة أنواع ، جرائم ضد الأشخاص وجرائم
ضد الأموال وجرائم ضد الآداب العامة .

أ - والجرائم ضد الأشخاص تمثل النسبة الكبيرة من إجرام المرأة ، بل إن
جنایات القتل العمد والشروع فيه تمثل أكبر الأعداد . وإذا أردنا تعليلا لهذه
الظاهرة فإننا نجد في أمرين ، الأول منها هو أن المرأة في غالب الأحيان
لا محتاج إلى المال لوجودها في كنف رجل يكفل لها حاجتها ، أما إجرامها ضد
النفس فأساسه الطبيعة البشرية التي تدفع بعواطفها تحت تأثير الانفعالات إلى
أقصى مدى ، ويسهل لها خيالها طريق ارتكاب الجريمة معتقدة أن في هذا راحة
لها ، ولا سيما مع الجهل الذي يحيط بها ، إذ تبين أن السجينات يكاد يكن كلهن من
الأميات . والامر الآخر يتمثل في باعث المرأة على ارتكاب الجريمة ، وهو -
غالباً ما يتعلق بحياتها ومستقبلها الذي تكس له كل جهودها ، فإذا قام في سبيله
حائق فإنها تزيحه من طريقها .

وأخطر دوافع المرأة للجرام هو الانتقام الذي يكون منشؤه الغيرة ،
فالمرأة الريفية - والتي يتمثل فيها النسبة الغالبة من ارتكاب المرأة الجريمة القتل -
يجرد أن تنتقل إلى منزل الزوجية ترى أن حياتها لا قيام لها إلا في كنف الزوج
وأنها بغير الاعتماد عليه ان تجد من رعاها ، ومن ثم فإن أي تهديد يمس كيان
حياتها يحرك فيها غريزة الدفاع عن نفسها وبقائها وتدفعها الرغبة في المحافظة على
منزلها إلى ارتكاب أشد الجرائم خطورة . وتتحرك غيرة المرأة على منزلها إذا

ما اتخذ الرجل له زوجة ثانية لإى سبب من الأسباب ، وهو حينئذ لا تبايع
أن تصب غضبها على زوجها لأنها فى قريرة نفسها تعتقد أنه يستعمل حقا شرعياً
له ، فضلا عن أنها فى ضعفها ليس بمقدورها أن توجه إجماعها إليه . ومن ثم
فلا يبقى أمامها إلا المرأة الدخيلة على حياتها ، وتبقى صورتها ملازمة لخياها
ولا ترى سبيلا لاستعادة منزلها إلا بالتخلص منها . وفى صور أخرى قد يكون
انصراف زوجها عنها بسبب عدم انجباها ورزقه بولد من الزوجة الثانية ،
فتوجه إجماعها إلى الصغير فتخلص منه ، وأحيانا قد تندفع المرأة إلى ارتكاب
جريمة قتل الزوج إذا ما أحسبت أنه قد ينصرف عنها إلى الزواج من أخرى ،
بل إنها قد تمسك أزرها بأبنائها إذا خشيت أن يتحول ميراث الزوج عنهم .
وتبين من إحصائية للعام القضائى ١٩٢٧/١٩٢٨ ، أن جرائم القتل والشروع فيه
التي ارتكبتها المرأة خلال خمسة شهور بلغ عددها ٢١ ، كانت ست منها دافعا
الغيرة وكان المجنى فى اثنتين منها طفل من امرأة أخرى ، وفى اثنتين زوجة
أخرى ، وفى واحدة امرأة مطلقة تخاصم زوجها مطالبة بأية نفقة ، وفى
الآخرى عشيقه للزوج .

ولم يحدث فى مصر - إلى فى صور نادرة - أن ارتكبت المرأة جريمة القتل
لأسباب عاطفية ، كتمخلى شخص عنها وإنصرافه إلى غيرها ، لأن التقاليد فى مصر -
خلافا للدول الأوروبية - ما زالت لا تقر العلاقات الخاصة بين العشبات ، ولهذا نرى
أن تلك الأسباب العاطفية إن دفعت إلى المساس بالحياة ، فأنما يكون هذا فى
صورة إنتحار .

ومن أبرز نوافع المرأة لإرتكاب جريمة فى مصر ، النار . وعلى وجه
الخصوص فى الوجه القبلى وبين الأفراد الذين ينتمون من الأعزاب ، ولقد

سبق أن تعرضنا لعادة النار عند الكلام على السلالة . والمرأة لا تقبل عن الرجل في الإعتداد بالنار الذي تعتبره واجبا عليها . ولقد تضمن القضاء المصري كثيراً من جرائم القتل التي لعبت المرأة فيها دوراً هاماً تحت تأثير عادة النار ، سواء بتلقيها إياها لأطفالها منها لإمتد الاجل وتحريرهم على القتل ، أو بارتكابها هي الجريمة بنفسها في إحدى القضايا بالمينا ألفت الزوجة بنفسها في حضور المحقق على القاتل وطعنته بخنجر وأجهزت عليه : ومن الوقائع المشيرة التي ذكرت بيانا لتأصل عادة النار أن رجلاً قتل وترك طفلين ، فأخذت الأرملة تنقن إبنيتها الانتقام من القاتل حتى إذا أدركا الشباب حاولا قتل الرجل ولم ينجحا ، فلبأت الأم إلى الحيلة وزوجت أحد ولديها من فتاة على جانب من الجمال تعلم أن القاتل يميل إليها ، وأوعزت إلى الفتاة أن تستجيب للرجل ، فدعته إلى منزلها في غيبة الزوج ، وحينئذ انقضت عليه الأرملة وخنقته بيديها ، وذبحت شاة كانت قد ندرتها عند الإنتقام من القاتل .

وقد ترتكب المرأة في بعض الأحيان جريمة القتل دفاعاً عن العرض ، ذلك أن تفريط المرأة في عرضها يمثل مساماً خطيراً بالشرف لا سبيل إلى إزالته إلا بقتلها . وأما تأصل هذه التقاليد في نفوس الكثيرين في الريف - لاسيما من كان منهم من أصل عربي - حتى ثبت في بعض الوقائع أن الأم تغلب على عاطفة الأمومة ، وتقتل أبنيتها دفاعاً عن عرضها ، بل قد تقتل البنت أمها أو الأخت اختها لهذا السبب .

كما يتصل بهذا أيضاً ارتكاب المرأة الجريمة ضد النفس تجنباً لفضيحة ويمثل هذا في جرمي الاجهاض وقتل الوليد . حيث إن الحمل سفاحاً يمثل جريمة أدبية خطيرة هي أشد في الريف منها في المدن ، حيث تعرف الفتاة أن جزاءها إذا

ما كشف أمرها لن يكون إلا بإزهاق روحها ، لاسيما وأن سبيل إخفاء أمرها ليس بالأمر السهل ، حيث لا يوجد أماكن لا يواء اللقطاء كما هو الحال في المدن .

وأحيانا يكون ارتكاب المرأة لجريمة القتل على وجه الخصوص مرجعه إلى أسباب مالية ، كالحصول على ميراث من الزوج أو مبلغ التأمين على حياته ، أو الضيق بسبب البخل الشديد رغم الثراء .

وفي هذا الصدد نشير إلى أن أهم دوافع الانتحار التي تشير إليها إحصاءات الأمن العام لسنة ١٩٧١ : هي الانفعالات النفسية والمنازعات العائلية والرسوب في الامتحان وخشية العار .

ويتميز إجرام المرأة ضد النفس بطابع آخر هو الوسيلة التي تستخدمها في ارتكاب الجريمة ، لاسيما جريمة القتل ، فبسبب الضعف الجسماني الذي تتميز به المرأة لاتأجأ إلى الوسائل التي تحتاج إلى العنف واستعمال القوة البدنية ، هذا إلا إذا كانت ظروف الحادث تمكنها من ذلك ، كما إذا كان المجنى عليه طفلاً صغيراً أو رجلاً مسناً . ونادراً ما تأجأ إلى الأسلحة النارية أو غيرها من الآلات الرماة . وأكثر الوسائل التي تستخدمها المرأة في ارتكابها لجريمة القتل هو السم . حيث تستطيع أن تقدمه في خفية دون مقاومة وبغـ ير أن يكشف أمرها ، حتى في الانتحار كانت أعلى نسبة للوسيلة المستخدمة هي السم . ومع هذا لم يخل تاريخ القضاء المصري من صور تعد استثنائية اعتمدت فيها المرأة على قوتها في ارتكاب الجرائم .

ب - إجرام المرأة ضد المال في مصر يعد قليلاً نسبياً ، وذلك لإعتمادها في وسائل معيشتها في غائب الاحيان على الرجل على ما سبق القول . ولذلك فهي إن

إنحدرت إلى ارتكاب جرائم ضد المال فإنها قد تكون مسوقة في هذا بدافع الطاعة للرجل الذي تستظل به . وهي في ارتكابها لهذه الأنواع من الجرائم لا تحتاج إلى استخدام القوة والعنف ، ولهذا نادراً ما ترتكب جرائم السرقة بالاكراه أو بالتسور أو بالسكسر . وإن لم يخل القضاء المصري من صور نادرة ومن هذا القبيل جرائم القتل التي ارتكبت بقصد سرقة مصوغات بعض السيدات في الاسكندرية عام ١٩٢٠ من سيدتين باسم ريا وسكينة .

وأغلب الجرائم التي ترتكبها المرأة ضد المال هي السرقة سواء بطريق النشل أو ما يحدث من الشغالات والدلالات وقارمات البخت أو محترقات السرقة من المحلات التجارية . ويلحق بالسرقة إخفاء الأشياء المسروقة إذ تعتقد المرأة أن الأنظار لن تتبعه إليها . والجرائم آنفة البيان غالبية الوقوع في المدن ، أما في الريف فيكثر إجرام المرأة ضد المال في صورة جريمة تهديد المحجوزات . حيث كثيراً ما تعين الزوجة حارسه على المال المحجوز عليه ثم تقوم بالتصرف فيه ، وجريمة الاقراض بربا فاحش حيث يوجد بعض المحترقات ، وجريمة قتل الدواجن بسبب المشاحنات بين الجيران . وجريمة الحريق بإهمال التي يكون سبباً دائماً عدم الانتباه والتحوط حين اشعال النار .

جـ - وجرائم المرأة ضد الآداب العامة تتمثل في الدعارة والتحريض على الفسق والفجور والفعل العائى الفاضح والتسول . فقد سبق أن بينا عدد النزيلات في السجون المصرية لهذه الجرائم عام ١٩٥٩ : ولم يتغير هذا الوضع في إحصائية السجون عن عام ١٩٦٨ .

وبما استلقت النظر في نوع إجرام المرأة هو الاتجار بالمخدرات وتناطيلها ، فقد تبين من إحصاء السجون لعام ١٩٦٨ أن من بين المحكوم عليهم المودعات

بسجن النساء بالقناطر ١٦٩ . بجرمة إتهام بالتخدرات و ٨٨ لجرمة تعاطي مخدرات . وإذا كان إتهام المرأة بالتخدرات يمكن تعليله بأنها في كثير من الأحوال قد تنزلق إلى الاجرام بدافع من الزوج ، فإن الامر المؤسف هو كثرة العدد بالنسبة للمحكوم عليهم من أجل التعاطي ، وهي ظاهرة تستأفت النظر وتدعو إلى دراسة خاصة .

٣ - اجرام المرأة والحالة الاجتماعية

نقصد بالحالة الاجتماعية للمرأة ما إذا كانت متزوجة أو لم تتزوج أو مطلقة أو أرمل . ويبين من الاحصاء القضائي لوزارة العدل عن سنة ١٩٧٠ عن الحالة الاجتماعية للمحكوم عليهم من محكمة الجنايات أن من بين ٤٠٣ من النساء ، ٦٠ متزوجات و ٢٢ لم يتزوجن و ٤ مطلقات وسبع أرامل . ومن واقع المسجونات في ٣١ / ١٢ / ٦٨ بسجن النساء ، من بين ٤٢٣ امرأة ٢٧٢ متزوجة و ٢٢ لم تتزوج و ٦٤ مطلقة و ٨٥ أرملة . ويتضح من الاحصائين أن أعلى نسبة لاجرام المرأة في صدد ضوء الحالة الاجتماعية هي للمتزوجات . وهو أيضا ما كشف عنه البحث الذي أجراه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناية حيث اتضح أن عدد ونسبة المتزوجات النزليات موضوع الدراسة (٥٠٢ ، ٦٠٩٤ ٪) ، يزيد زيادة كبيرة على عدد غير المتزوجات فمن (٣٩٩٠ ، ٣٢٢ ٪) وتجمع فئة غير المتزوجات بين الأرامل (عدد ١٨٠ بنسبة ٢١ ٪) والمطلقات (١٠٤ و ٦٢ ٪) واللاتي لم يتزوجن إطلاقا (٣٨ ، ٤١٠ ٪) . ويعزى البحث ارتفاع عدد ونسبة المتزوجات بين النزليات موضوع الدراسة إلى ما لوحظ من ارتفاع عدد ونسبة النزليات مرتكبات جرائم الاتجار في المواد المخدرة بالنسبة إلى الجرائم الأخرى التي ارتكبتها ، وإلى احتمال كون مرتكبات جرائم الاتجار في المخدرات من المتزوجات وهذا التعليل في نظرنا مقبول ولكن

يراعى مع هذا أن التحقق في الدوافع التي تدفع المرأة إلى الاجرام ، لا سيما الانتقام بسبب الغيرة أو التبريد إنما يقع من المرأة المتزوجة .

ونفس هذه النتيجة وصل إليها بحث آخر عن ظاهرة النشل في محيط النساء بمحافظة القاهرة في سنة ١٩٦٤ أجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، فقد تبين أن النشالات المتزوجات ١٨٨ بنسبة نحو ٨٨٪ ، والمطلقات والمترملات ٢٢ بنسبة نحو ٩٢٪ . واللاتى لم يتزوجن ٢٨ بنسبة حوالى ١٢٪ .

٤ - اجرام المرأة والحالة التعليمية

لا شك في أن التعليم له أثره في السلوك الاجرامى ، فمن شأنه أن يبعد الانسان عن طريق الجريمة ، فان ارتكبها فانها تكون من نوع خاص يعتمد على العقل والذكاء أكثر منه على الفطرة . ولا تخرج المرأة في اجرامها عن هذه القاعدة . ولقد أيدت الإحصائيات هذه النظرة ، فمن بين المسجونات في سجن النساء في نهاية عام ١٩٦٨ ١٣٣ نزيله توجد ٤٢٤ أميات ؛ ٩ يعرفن القراءة والكتابة ولا توجد واحدة تحمل مؤهل أولى أو ابتدائى أو اعدادى أو متوسط أو عال .

وقد انضج من بحث النزيلات المحكوم عليهن بالسجون المصرية في أول مايو سنة ١٩٥٩ أن ٧٩٠ نزيله (٩٥٨٨٪) أميات ؛ ٤٦ (٢١٠٪) هن اللام بالقراءة والكتابة و ٣ (٣٦٪) يحمان مؤهلا أوليا أو ابتدائيا أو اعداديا ونزيله واحدة (١٢٪) تحمل مؤهلا متوسطا أو ثانويا ؛ و ٤ نزيلات (٤٩٪) يحمان مؤهلا عاليا أو جامعييا . ولوحظ أن نسبة الأمية بين النزيلات موضوع الدراسة (٩٥٨٨٪) تفوق نسبة الأمية بين النساء في المجتمع الحر بمصر (٨٢٤٪ طبقا للإحصاء العام لسنة ١٩٤٧) وقد يعزى ذلك إلى وجود بعض العلاقة بين الأمية والانحراف .

٥ - أجرام المرأة والسوابق :

تبدأ أهمية بحث أجرام المرأة والسوابق في احتمال السقوط في وجدة العود إلى الإجرام . وهذا ينطبق بصفة خاصة على الجرائم التي ترتكب ضد المال ، وكذلك الجرائم ضد الآداب العامة . أما الجرائم التي يكون موضوعها النفس فهي من الجرائم العارضة التي لن تتكرر لأنها في الغالب من نوع الجرائم الخطيرة .

وتبيان أهمية السوابق وإعتبارها ظاهرة في العود إلى الإجرام يبدو من مراجعة الجدول الإحصائي لمصلحة السجون عن عام ١٩٦٨ ، وقد تبين أن من بين ٤٣٣ سجينة بسجن النساء يوجد ٣٦٩ لا تعرف سوابقهن ، ٤٧ ليس لهن سوابق ، و ٦ بسابقة واحدة ، و ٢ بسابقتين و ٣ بأربع سوابق ، و واحدة من خمس إلى عشر سوابق و ٥ من ١١ إلى ٢٠ سابقة و واحدة من ٢١ إلى ٣٠ سابقة . ولقد كشف بحث النساء نزيلات السجون عن أن نسبة تمثل ٨٢ ، ٧٧ ٪ من المجموع الكلي للنزيلات غير معلومة سوابقهن ، بسبب عدم توافر البيانات بأوامر التنفيذ الواردة من النيابة أو بسجلات الإدارة المختصة بمصلحة السجون . أما النزيلات المعلومه سوابقهن (عدد ١٤٢ بنسبة ١٧ ، ٢٣ ٪) فقد تبين أن أكثر من نصفهن (٨٠ و ٢٤ و ٥٦ ٪) قد دخلن السجن لأول مرة ؛ أي ليس لديهن سوابق والباقي (٦٢ ، ٦٦ ، ٤٣ ٪) ترددن على السجن أكثر من مرة أي من ربات السوابق .

٦ - أجرام المرأة والحالة الصحية :

لعل من المناسب هنا أن نشير إلى علاقة الحالة الصحية بأجرام المرأة ، لأنه أذ يقال بأن الصحة المعتلة قد تكون سببا لسلوك سيئ الجريمة ، إلا أن الإحصاءات بالنسبة لأجرام المرأة تكشف عكس ذلك فمن بين النزيلات

المحكوم عليهم بسجن النساء عام ١٩٦٨ والبالغ عددهن ٤٣٣ يتمتع ٤٢٠ منهن بصحة جيدة و ٦ بصحة متوسطة و ٧ بصحة ضعيفة.

وهذه النتيجة هي التي أدت إلى بحث النزيلات في السجون المصرية . حيث اتضح أن غالبية النزيلات موضوع الدراسة (٧٧١ ، ٥٧ ، ٩٣ /) يتمتعن بصحة جيدة ، والأقلية من ذوات الصحة المتوسطة (١٥ ، ٨٣ ، ١٠ /) والصحة الضعيفة (٣٨ ، ٦١ ، ٤ /) . وذكر البحث أن تلك النسب تفضل كثيراً ما يقابلها في المجتمع المصري من حيث الصحة العامة للنساء ، وقد يرجع ذلك إلى زيادة إجهاد الانحراف بين النساء ذوات الصحة الجيدة عنه بين النساء ذوات الصحة الضعيفة أو المتوسطة .

٧ - اجرام المرأة والسن :

كان المفروض أن تتناول علاقة السن باجرام المرأة فيما يلي عند الكلام على السن بصفة عامة ، ولكن نظراً لتوافر بعض الاحصاءات لدينا عن اجرام المرأة والسن فقد فضلنا تناول الموضوع هنا ، مع الإشارة إليه - إن دعا الأمر - عند الكلام على السن بصفة عامة .

إن الاحصاءات التي بين أيدينا لا تتفق في تقسيمها لفئات مجموعات السن ، ولذا نذكرها ثم نورد بيان ما يمكن أن يستشف منها .

فلاحصاءات الجنائية عن سجن النساء لعام ١٩٠٨ تبين أن من بين ٤٣٣ سجينه ، ٤٠ (٢٠ سنة فأقل) ، ١٢٠ (من ٢١ - ٣٠ سنة) ، ١١٣ (من ٣١ إلى ٤٠ سنة) ، ٩٨ (من ٤١ إلى ٥٠ سنة) ، ٤٤ (من ٥١ - ٦٠ سنة) ، ١٩ (أكثر من ٦٠ سنة) . أما بحث نزيلات السجون في مصر لسنة ١٩٥٩ فقد تبين منه أن من بين ٨٢٤ سجينه توجد ١٠٦ ، ٩ و ١٢ / (أقل من ٢٣ سنة) ،

٢٤٩ ، ٣٠٢ / (من ٢٣ إلى ٣٢ سنة) ، ٢١ ، ٢٦١ / (من ٢٣ إلى ٤٢ سنة) ؛ ١٣٧ ، ١٦٦ / (من ٤٣ إلى ٥٢ سنة) ، ١١٧ ، ١٤٢ / (فوق ٥٢ سنة) .

وهذان الاحصاءان وإن كانا لا يتفقان في تقسيم فئات السن ، إلا أنه لا خلاف يستشف بينهما عن الاتجاه العام ، لا سيما وأن مصدر الدراسة واحد هو السجينات بالسجون المصرية .

ولقد انتهى بحث نزيلات السجون في مصر إلى نتائج منطقية ومقبولة ، هي أن أكبر نسبة لنزيلات السجون هي لمن تقع أعمارهن بين ٢٣ و ٣٢ سنة ، (وهو ما يقابل السن من ٢١ إلى ٣٠ سنة في تقرير السجون) ، ويرأى أن ذلك قد يعزى إلى أن المرأة المنحرفة تبلغ ذروة نشاطها وحيويتها خلال تلك المرحلة من العمر فتتوافر لديها الفرص والامكانيات والجراحة للدفاع في النشاط الاجرامى بوجه عام وممارسة الدعارة وغيرها من جرائم الآداب بوجه خاص ثم لوحظ بصفة عامة - فيما عدا النزيلات تحت ٢٣ سنة - هناك تناسباً عكسياً بين فئات الأعمار وبين تعداد النزيلات ، أى أنه كلما قلت فئة السن زاد تعداد النزيلات ونسبتهم المئوية : وكلما زادت فئة السن قل تعداد النزيلات ونسبتهم المئوية . وهى ظاهرة طبيعية ومنطقية لارتباطها بحيوية المرأة ونشاطها الجسمانى والعقلى ، فالمرأة تصل عادة خلال مرحلة العمر من ٢٣ إلى ٣٢ سنة إلى أوج حيويتها ونشاطها وأنوثتها ثم تأخذ حيويتها ونضارتها وأنوثتها في الذبول التدريجى بتقدمها في السن . وقد ينعكس هذا على ما تتميز به المرأة المنحرفة من الوان النشاط الاجرامى .

ولوحظ أيضاً أن أصغر عدد وأقل نسبة هي فئة النزيلات اللاتي تقل أعمارهن

عن ٢٣ سنة (١٠٦، ٨٦ ر ١٢ /)، ويبدو أن صغر السن قد يكون له أثر في الحد من النشاط الاجرامى للآناث بسبب خضوعهن لسلطة وإشراف أسرهن وتمسكن بالمثل العليا بصورة أكثر وأبعد أثرا منها في المراحل التالية من العمر، كما قد يرجع انخفاض عدد ونسبة هذه الفئة من النزيلات إلى أن الآناث المنحرفات اللاتى تقل أعمارهن عن خمسة عشر عاما لا يودعن السجون طبقاً للقوانين الجنائية المصرية

وقد تبين من دراسة ظاهرة النشل في محيط النساء بمحافظة القاهرة أن نسبة أعمار النشالات من الأحداث أى اللاتى تتراوح أعمارهن ما بين سن ١٠ و ١٧ نحو ٨٤ ر ٨٠، وبلغت نسبة الشابات ممن أى اللاتى تتراوح أعمارهن ما بين سن ١٨ و ٢٥ نحو ٦٢ ر ٢٥. كما بلغت نسبة النشالات اللاتى يحتمل أن يكون أمهات ممن أى اللاتى تتراوح أعمارهن من سن ١٦ و ٤٥ نحو ٨ ر ٨٥. وأن نسبة اللاتى فى سن ١١ سنة فأكثر كانت أقل النسب نحو ٨٤ ر ٠.

وقد عرض بحث نزيلات السجون في مصر لنتائج هامة في العلاقة بين السن ونوع الواقعة، والوصف القانونى للواقعة، ونوع الحكم، ومدة الحكم، والحالة الزوجية، وعدد الأشخاص المعولين، والمهنة والحالة الصحية.

ثالثا - السن

يمر الإنسان في مراحل نموه الطبيعي بفترات متدرجة من إدراكه الأمور حتى يكتمل له هذا الإدراك ، فهو بعد مولده تكون حركاته غريزية . ثم يبدأ إدراكه لما حوله في النمو . وكلما أمتدت به السن كلما ازداد تعرفا لها وأمكن له تقدير مختلف النتائج التي تترتب على تصرفاته . وهذا التدرج الطبيعي يتم بصورة غير محسوسة إلى أن يصل لمرحلة يكون نضجه العقلي قد اكتمل وتعين عليه تحمل كافة ما يسفر عنه نشاطه . ولا يقتصر الأمر خلال فترات العمر على نمو الإدراك ، بل تصيب الجسم بعض التغيرات الفسيولوجية التي تختلف في الذكر عن الأنثى

وتوجه أهمية بالغة وعناية خاصة — سواء في محيط شراح القانون أو علماء الاجتماع أو المجالات الدولية — إلى دراسة السلوك الإجرامي للأحداث وقواعد مساءلتهم من الناحية الجنائية والمعاملة التهديبية أو العقابية التي تتبع بالنسبة لهم ، هذا فضلا عن دراسة الأسباب التي تؤدي إلى انحرافهم للعمل على تلافيها . فسكما يقال دائما حدث اليوم هو رجل الغد ، كلما انصلح حاله كان فردا نافعا للجمتمع في مستقبل أيامه . فالصغير في الفترة المبكرة من منى حياته يكون في حاجة إلى أسلوب خاص في معاملته وتربيته تهدف كلها إلى إبعاده عن الاختلاط بغيره من المنحرفين والانسياق في تيار الجريمة مما قد يؤدي إلى فساد أخلاقه وانتقال عدوى الإجرام إليه .

ويرى علماء الإجرام أن الإنسان يمر في حياته بعدة مراحل تختلف فيما بينها من ناحية التكوين العضوي والنفسى بصورة قد تكون لها أثر في السلوك الإجرامي وكيفية مواجهة هذا السلوك . ولم يستقر الرأي بينهم على تقييم معين ، فالبعض

يقسم فترات العمر إلى أربع مراحل هي الطفولة والمراهقة والنضج والشبوخة، بينما يقسمها فريق آخر إلى خمسة أدوار، دور الطفولة ودور الصبا ودور المراهقة ودور الشبوية ودور الرجولة الكاملة. والذي نلاحظه على هذه التقسيمات أنها لا تختلف فيما بينها حول التطور العضوى أو النفسانى الذى يمر به الإنسان وكل ما فى الأمر هو اختلاف فى تحديد فترات العمر التى تظهر فيها تلك التطورات ولما كان المشاهد عملاً أن مظاهر تطورات العمر تختلف من حالة إلى أخرى وتبعاً يختلف تحديد العمر، فليس من اللازم الاعتماد بتقسيم معين يرتبط بالسن، ويسكنى للدراسة توافر علامات معينه. هذا ولا سيما وأن المشرع عادة يضع ضوابطاً تحكّم فترات السن التى تحدد المسؤولية الجنائية.

فى السنوات الأولى من عمر الإنسان يكون إدراكه للأمور قاصراً، ومن ثم ينبغى للبحث حول سلوكه الاجرامى، حتى أن كل التشريعات تحدد سناً معينة تبدأ عندها المسؤولية الجنائية، هى فى الغالب منها السابعة. وثبقى حالة الصغير من هذه السن حتى البلوغ - الذى تبدأ به المراهقة - وإدراكه للأمور التى تدور من حوله ينمو يوماً بعد يوم، وتكون له قابلية لأن تنطبع فى مخيلته كل الصور التى تمر بحياته، ومن ثم يتأثر بالتجارب التى تمر به وبحكم غريزة التقليد فى هذه السن يكون سلوكه فى الحياة. ولا شك فى خطورة هذه الفترة السابقة على البلوغ - لأن الصغير يتشكل وفقاً للوسط الذى يحيط به.

وتبدأ بعد هذا من عمر الإنسان فترة المراهقة بالبلوغ وتختلف مظاهره فى الصبى عنها فى الفتاة، وهى تبدأ عادة مبكرة فى الفتاة عنها فى الفتى، حيث تبدأ بالنسبة لها فى السن بين الحادية عشرة والثانية عشرة، وبالنسبة له فى السن

ما بين الثالثة عشرة والرابعة عشر . وقد تتأخر عن هذا قليلا وفقا لعوامل صحية مختلفة ، ومرحلة المراهقة هذه هي التي تشغل دائما بالباحثين ، وذلك لأنها بداية الرجولة بالنسبة إلى الأولاد ، وبداية الأنوثة بالنسبة للبنات ، فيبدأ كل منهم بالاعتزاز بشخصيته محاولا إظهارها في كافة المجالات ، ولذا تكون معاملتهم وتربيهم في غاية الصعوبة خشية من الانحراف أو الانزلاق في طريق الجريمة . وتستمر فترة المراهقة عادة لدى الصبيان إلى سن الثامنة عشرة ، وعند البنات إلى سن السابعة عشرة .

ورغم انتهاء فترة المراهقة فإن النضج الكامل للإنسان لم يتم بعد ، ولذا فهو يستمر في النمو ويزداد في خبراته : وتبدأ شخصيته في الظهور مستقلة ، وإن كان ينقصه كثير من التجارب في الحياة التي تكبح جماح عواطفه النشيطة ، فيندفع في الاستجابة لانفعالاته دون ترو . ومع مرور الوقت تبدأ مرحلة الرجولة أو الأنوثة الكاملة ، التي يختلف في بدايتها بين سن الخامسة والعشرين والثلاثين . وتستمر هذه الفترة حتى وقت الشيخوخة وفيها يدب الهزال في الجسم وتقل حيوية الفرد ونشاطه ويركن إلى الهدوء والدعة .

وإذا كانت قوانين العقوبات تضع قواعد المسؤولية الجنائية فإنها ترى لزوما وجوب تحديد فترات عمر الإنسان من حيث بداية المساءلة ومن حيث درجتها ، وإذا كنا سوف نعتمد فيما يلي على الإحصاءات الجنائية فإنه من الواجب بيان كيفية تحديد القانون لتلك الفترات .

تبدأ سن المسؤولية الجنائية وفقا للقانون المصري في السابعة ، حيث تنص المادة ٦٤ من قانون العقوبات على أن لا تقام الدعوى على الصغير الذي لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة . ويقسم سن الجداثة بعد هذه إلى فترتين الأولى من

من السابعة حتى الثامنة عشرة والفترة الثانية من الثانية عشرة حتى الخامسة عشرة وتختلف معاملة المجرمين الاحداث في كل من الفترتين عن الاخرى ، كما أنها تختلف عن معاملة من جاوز الخامسة عشرة . هذا فيما عدا الأشخاص من الخامسة عشرة إلى السابعة عشرة فإنه لا يحكم عليهم بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

ولا شك أن كل فترة من فترات حياة الانسان لها أثرها في حجم الاجرام ونوعه ، ومن المفيد في هذا الصدد أن نورد ما تكشف عنه الاحصائيات الجنائية .

وتبين من الجدولين التاليين أن أكبر فترة للاجرام من عمر الانسان تتمثل بين سن العشرين والأربعين بالنسبة للجنايات ، أو يختلف الامر بالنسبة لجنح السرقة من المساكن والمتاجر وسرقة السيارات حيث تتمثل النسبة الكبرى لسن ٢٠ إلى ٣٠ سنة ، وتليها مباشرة من سن الخامسة عشرة إلى أبل من عشرين سنة . ويمكن تعميل هذه النتيجة بأر الجنايات جرائم خطيرة تحتاج إلى مرحلة الرجولة أو بالاقل إلى المرحلة القريبة منها . أما جنح السرقة فلا تنها جرائم أبسط نجد احتمال اتجاه اجرام الاحداث إليها كبير ، هذا فضلا عن أن جريمة السرقة تمثل جانباً كبيراً من نشاط الاحداث على ما سنرى فيما بعد .

ويتضح مما تقدم أيضاً أنه كلما زاد السن على أربعين سنة كلما قل عدد الجرائم . يستوى في هذا أن تكون الجرائم من نوع الجنايات أو الجنح . أي أن عدد الجرائم يتناسب تناسباً عكسياً مع تقدم السن . ولقد سبق أن لاحظنا هذه الظاهرة مع تقدم السن ، وعدم الاقدام على المخاطر بنفس اندفاع الشباب .

إحصاء الأمن العام ١٩٧١

الجموع	لم يبين	من تزيد سنهم ٦٠ على	من أقل ٦٠ إلى ٥٠	من أقل ٥٠ إلى ٤٠	من أقل ٤٠ إلى ٣٠	من أقل ٣٠ إلى ٢٠	من أقل ٢٠ إلى ١٥	أقل من ١٥ سنة	الجرائم
٥٣٧٩	٨٤	١٤٥	٣٨٣	٩٢٩	١٦٩٢	١٦٤٧	٤٥٣	٤٦	المتهمون بارتكاب جنايات القتل
٢٢٤٨	٣٠	٧٢	١٧٩	٤٥٩	٧٥٣	٦١٤	١٣٦	٥	المتهمون بارتكاب جنايات القتل
٤٥١	١٩	١	١٤	٣٥	١٢١	٢٠١	٥٥	٥	المتهمون بارتكاب جنايات السرقة
٢٧	١	—	١	٢	٧	١٤	٢	—	المتهمون بارتكاب جنايات الخطف
٢٧	—	—	٢	—	٩	١٥	١	—	المتهمون بارتكاب جنايات الحريق العمد

الجمهور	لم يبين	أقل من ١٥ سنة						الجمهور
		١٥ إلى أقل	٢٠ إلى أقل	٢٠ إلى أقل	٢٠ إلى أقل	٢٠ إلى أقل	٢٠ إلى أقل	
٩٨٥٩	٥٥٦	٩٦	٢٢٢	٥٩٣	١٣٢٦	٣٤٢٧	٢٤١٩	١١٩٩
٦٤٤٨	٣٩٦	٥٣	١٣٥	٢٦٣	٨٦٤	٢٢٠٣	١٤٩٩	٢٦٤ متاجر
٣٤١١	١٦٠	٤٣	٩٨	٢٣٠	٤٦٢	١٠٣٤	٩٢٠	٨٢٥ مساكن
١٠٦٤	٥٢	١١	٣٤	١٥٦	٣٠١	٣٧٠	١٠٧	٢٣
١٩٢	٥	—	٩	١٠	٢١	٦١	٦١	٢

الجمهور

المتهمون بارتكاب جنح السرقات
 من المساكن والمتاجر
 المتهمون بارتكاب جنح
 سرقات الماشية
 المتهمون بارتكاب جنح
 سرقات السيارات

وإذا رجعنا إلى تقرير مصلحة السجون لعام ١٩٦٨ لوجدنا نفس الظاهرة ،
فن بين المودعين بالسجن البالغ قدرهم ١٤٢٧١ سجيناً ، نجد ١١٩١ (٢٠ سنة
فأقل) ، ٧٩٩٠ (من ٢١ - ٣٠ سنة) ، ١٨١٦ (من ٣١ - ٤٠ سنة) ، ٢٥١٤
(من ٤١ - ٥٠ سنة) ، ١١٢٢ (من ٥١ - ٦٠ سنة) ، ٦٣٤ (أكثر من
٦٠ سنة) .

وبالرجوع إلى الإحصاء القضائي لوزارة العدل لسنة ١٩٧٥ يبين أن عدد
الجنايات الحقيقية العامة هو ١٢٨٨٥ ، وبالنسبة للأحداث ٨٠ جنائية ، وعدد
الجنح الحقيقية العامة هو ٩٠٦١٨ ، وبالنسبة للأحداث ١٥٩٤٩ جنحة ، وعدد
المخالفات الحقيقية العامة ٢٣٢٢٧٢٢ ، وبالنسبة للأحداث ٣٩٩٧ ومن
جدول المحكوم عليهم في قضايا الجنح ٦١٩٧٦ من الرجال و ٣٠٩٦٨ من النساء
و ١٦٩٠٦ من الأحداث ، ومن جدول العقوبات المحكوم بها في مخاكم الجنايات
تحكم بإدانة ٧٨٦٣ رجلاً ، و ٤٠٢ من النساء ، و ٢٧ من الأحداث وكلهم من
الذكور . وبين من هذه الإحصائيات أن حجم الإجرام بالنسبة للأحداث أقل
كثيراً منه بالنسبة إلى الرجال أو النساء ، هذا مع مراعاة أن المصنفة بالحديث هنا
الصغير بين السابعة والخامسة عشرة .

ويمكن القول بأن هناك تدرج نحو الزيادة في عدد المجرمين كلما تقدمت
السن ، فتبدأ من سن أقل من عشرين سنة ثم ترتفع مع بين العشرين والثلاثين ،
وتزيد إلى ارتفاعها بين الثلاثين والأربعين . وهذا يدل بوضوح على أن الفترة
السابقة على سن العشرين هي أخطر فترات العمر وينبغي أن يراعى فيها سلوك الأفراد
حتى لا يندفع في تيار الجريمة ، فكثيراً ما إذا سار في طريقه إلى نهايته .
وهذا لما يدعو إلى إفراد دراسة خاصة بالإجرام الأحداث .

المبحث الثالث

العوامل الاجتماعية

أولا - الحالة الاقتصادية

إن من أدق المشاكل التي تواجه الباحث في علم الإجرام هي دراسة الحالة الاقتصادية لتعرف ما إذا كانت لها علاقة وأثر بحجم الإجرام ونوعه . وأهمية هذا الموضوع تأتي من أنه إذا قيل بوجود تلك العلاقة فإن الجهد يوجه إذن للعمل على إزالة الأسباب التي تؤدي إلى الإجرام . وهناك خلاف أساسي حيق في الأسس الاقتصادية بين الأنظمة الاشتراكية والأنظمة الرأسمالية ، ينعكس أثره على الجريمة في رأي مؤيدي النظامين . لقد سبق أن أشرنا إلى المدرسة الاشتراكية التي ربطت الظاهرة الاجرامية بالظروف الاقتصادية واعتبرت الجريمة حصيلة هذه الظروف، وأن عدم المساواة الاقتصادية هو العامل الأساسي في الجريمة التي تمثل رد فعل لانعدام العدالة الاجتماعية .

ودراسة العلاقة بين العوامل الاقتصادية والاجرام يثير مشاكل عديدة ليس من السهل إيجاد حل لها ، فهي تتطلب تحديد بعض المفاهيم ، ثم إن أدوات الدراسة فيها قاصرة .

فينبغي أولاً تحديد المراد بالعوامل الاقتصادية ، هل ينظر إليها بالنسبة إلى الموضوع الذي تتعلق به أو بالنسبة إلى وقت حدوثها ، وبمعنى آخر هل ينظر إلى العوامل الاقتصادية باعتبارها متعلقة بالفرد الذي يحرم ، أم بالنسبة إلى الوسط الصنعي الذي يعيش فيه أم البيئة التي تحويه . أم بالنسبة إلى ظروف

الدولة كلها . وكذلك في تقدير الظروف الاقتصادية هل يعتد بوقت وقوع الجريمة ، أم تقدر خلال فترة طويلة ومناسبة . ثم أخيراً هل ينظر إلا تلك العوامل في الأوقات العادية أم يكون الاعتبار لفترات الأزمات وأوقات الرخاء .

ويجب أيضاً تحديد نوع الإجرام الذي تكون له علاقة بالعوامل الاقتصادية فالجرائم تقسم من حيث نوعها إلى أقسام عدة حسب موضوعها ، منها ما يرتكب ضد الأشخاص ومنها ما يرتكب ضد الأموال ، وهناك جرائم مضرّة بالمصلحة العامة . فإذا قيل أن البحث يدور حول جرائم الأموال لوجدنا أن هذه الجرائم عديدة ، فمنها السرقة والنصب وخيانة الأمانة ، ولكن منها كذلك جرائم الحريق والاتلاف وهذه قد لا تكون لها أية علاقة بالنواحي الاقتصادية . ثم إن هناك من الجرائم التي ترتكب ضد الأشخاص ما يكون الهدف منها الحصول على المال ، كالقتل طمعاً في الحصول على ميراث ، والحطّاف لابتغاء إقتضاء فدية . ومن جرائم الاعتبار ماله صلة بالناحية الاقتصادية ومن هذا القبيل جرائم ممارسة الدعارة ، بل إننا لو تعمنا في كل الجرائم لوجدنا فيها مساحة من جانب إقتصادي .

وتقتصر أدوات الدراسة في هذا الصدد عن المساعدة في تقديم نتائج لاثم العوامل الاقتصادية على الإجرام . ونتم هذه الأدوات هي الإحصاءات . وإذا كان قد سبق لنا بيان عيوب الإحصاءات بوجه عام ، فإنها أكثر بروزاً وأشدّ قصوراً بالنسبة إلى النواحي الاقتصادية . وأول صعوباتها الأساس الذي تعتمد عليه الإحصاءات كقياس للدراسة . فنقد سبق أن بينا تعدد العوامل الاقتصادية ، فأى تلك العوامل يعتبر فعالاً في بيان العلاقة بين الحالة الاقتصادية والإجرام ؟ وإذا اتخذنا نوع الجريمة أساساً للإحصاء ، فأى جريمة تختار ، وهل كل الجرائم

التي من نوع واحد تصلح لتكون موضوعاً للدراسة ألا تختلف جريمة عن أخرى وفق الباحث عليها ، ثم كيف يتحدد هذا الباحث ، وفي العادة لاتعني الإحصاءات إلا بيان الباحث على جريمة القتل . ولقد سبق أن أشرنا إلى أن هناك جانباً من الإحصاءات يطلق عليه في العادة عبارة الأرقام المظلمة ، وقلنا أنه يدخل فيها ما يسمى بجرائم ذوى الباقات البيضاء أو جرائم الخاصة ، وهذه هي أبرز الجرائم التي تنطوي عليها الأرقام المظلمة وتكاد تكون كلها من الجرائم ذات الدوافع الاقتصادية ، ومعنى هذا أن جانباً كبيراً من الجرائم سوف يمتحن من الإحصاءات عند المقارنة . وفي خصوص مصر بالذات يدخل تحت بند الأرقام المظلمة كثير من السرقات البسيطة التي لا يبلغ عنها الجنى عليه لقلة قيمة المسروق أو ضارب وقتها أو إيماناً بعدم جدوى التبليغ في إرجاع المسروقات ، كما أنه قد يسكت عن الإبلاغ أحياناً رافة بالسارق .

ورغم كل هذا فسوف نعتد بقدر الإمكان على الإحصائيات المختلفة المتوافرة لدينا ، وعلى بعض الدراسات الخاصة التي يمكن الاستفادة منها في هذا الموضوع ، ولا محل للاعتماد على الإحصاءات الأجنبية لما هو مسلم به من اختلاف الظروف الاقتصادية بالنسبة لكل بلد عن الآخر .

طرق البحث في أثر العوامل الاقتصادية في الجرام :

إذا أريد الوصول إلى نتائج محددة عن أثر العوامل الاقتصادية في الجرام فإنه لابد من إتباع منهج معين يهدف إلى تحقيق تلك الغاية . والسبيل إلى هذا قد يكون باتباع واحد من طرق ثلاثة ، إما ربط معدل الجريمة بمسائل اقتصادية معينة ؛ أو عقد مقارنة بين الحالات في بلاد أو مناطق مختلفة ، وأخيراً مقارنة حالة الجرمين بحالة الأفراد العاديين في نفس المنطقة .

والطريق الأول وهو ربط معدل الجريمة بمسائل اقتصادية معينة يتم باختبار ظرف اقتصادى معين قد يتغير من وقت لآخر ، ويقارن هذا الظرف فى كل حالة بمعدل الإجرام . وعلى سبيل المثال بحث العلاقة بين الجريمة وإرتفاع أسعار سلعة من السلع ، أو بمدى واردات الدولة أو صادراتها . وكان هذا أقدم الطرق وقد أتبعه جبرى وكاتليه اللذين سبقت الإشارة إليهما . ويعيب هذه الطريقة إنتفاء الدليل على قيام الارتباط بين إرتفاع سعر السلعة وعدد الجرائم . فإذا إزدادت الجرائم مثلاً فى فترة الارتفاع فإنه ينبغى التحقق من قدر هذه الزيادة وأنها بنسبة تفوق المعدل العادى وأنه يمكن إسنادها إلى ظرف جديد ، ويكون هذا الظرف اقتصادياً .

والطريق الثانى هو عقد مقارنة للحالة الاقتصادية وحجم الجريمة بين بلدين مختلفين أو فى منطقتين مختلفتين ، بمعنى أن تبحث العوامل الاقتصادية لبلد معين لبيان مدى ارتباطها بالإجرام فيها ، ثم يبحث الأمر فى بلد لا تتوفر فيها تلك العوامل مع بيان قدر الإجرام فيها ، والوصول إلى نتيجة المقارنة عن أثر العوامل الاقتصادية . وعيب هذه الطريقة واضح ، ذلك أنها تقتضى تطابق البلدين فى مختلف النواحي سواء النظم القانونية أو الاجتماعية أو الاقتصادية ، ثم قصر الخلاف بينهما على عامل اقتصادى معين حتى يمكن القول بوجود رابطة بينه وبين حجم الجريمة . وهذا أمر لا يمكن تحقيقه .

والطريق الثالث والآخر هو مقارنة حالة المجرمين بحالة الأفراد العاديين فى نفس المنطقة . والغاية من هذا هو الاطمئنان إلى وحدة الظروف التى يوجد فيها أفراد كل من الفريقين . وهذا أيضاً بدوره لا يوصل إلى نتيجة لانتفاء التطابق الكامل بين الظروف الاقتصادية لكل الأفراد ، ولأن الجريمة قد تختلف وفق الطبيعة الاجتماعية التى ينتمى إليها كل من الفريقين .

ويكشف ما تقدم عن صعوبة رسم طريق للوصول إلى العلاقة بين الاجرام والحالة الاقتصادية ، ولقد قال بعض العلماء بحق إن هذه المشكلة الهامة مازالت بعيدة عن الحل .

أثر العوامل الاقتصادية الفردية في السلوك الإجرامي :

لقد أصبح من الشائع ربط الجريمة من الناحية الاقتصادية بالفقر ، ولا سيما بعض أنواعها وهي السرقة والنصب وخيانة الأمانة ، حتى لقد أصبح تفسير ارتكاب شخص بئس الجريمة سرقة يرجع لفقره . ولقد رأينا أفلاطون في كتابه الجمهورية يذهب إلى أن الفقر سبب كثير للجرائم ، وقال أرسطو إن الفقر يولد الثورة والجريمة . وقال علي بن أبي طالب رضى الله عنه لو كان المقر رجلاً لقتلته .

ولسكن هل الفقر يؤدي حقيقة إلى الجريمة ، ثم ما هو المقصود بالفقر؟ ونشير لابتداء إلى احتمال أن يكون ربط الفقر بالجريمة مرجعه إلى أن غالبية المجرمين من الطبقات الفقيرة على أننا لانسى أن هناك جرائم دافعا للحصول على المال ومع ذلك لا تمتد إليها يد العدالة بسبب نفوذ مرتكبها ، وهي جرائم الخاصة أو ذوى الياقات البيضاء . وأنه كما قيل لا يطبق القانون إلا على الضعفاء ، إذ هو ليس إلا من عمل السلطة الأقوى التي تهتم أولا بالحفاظ على نفسها .

ليس من السهولة وضع تعريف للفقر ، فالمسألة أكثر تعقيداً من أن يوضع لها تعريف محدد فالمعنى المتعارف عليه في الخارج أن الفقير هو الشخص الذى لا يجد مايسد به ضرورات العيش . وفي اعتقادى أن مفهوم الفقر عندنا فى مصر مغاير لهذا . فيكاد لا يوجد فى المجتمع المصرى من لا يجد قوت يومه ، وذلك بسبب علاقات التعاطف الاجتماعى الموجودة لدى الشعب المصرى ، ولسكن

الإنسان الفقير في مفهومنا لم يحرم من قوت يومه وإنما هو يرثق به يوماً بيوم، وينطبق هذا على وجه الخصوص بالنسبة إلى طبقة معينة من العمال . وإذا نظرنا إلى سواد الشعب المصري لوجدناه من الفلاحين ، وهم فقراء ، ومع ذلك فإنهم لا يقعون في طريق الجريمة . فإذا قيل بأن الإنسان الفقير هو من لا يوجد لديه ما يفي باحتياجاته ، لمكانت المسألة نسبية تختلف من حالة إلى أخرى ، ومن ثم لا يمكن اتخاذ الفقر أساساً ، لأنه على الأساس السابق من لا يملك قوت يومه يعد فقيراً ، ومن يفقد ألفاً من خمسة آلاف جنيه يملكها قد يعد نفسه فقيراً إذ قد تنزل من مستواه الاجتماعي في نظره . ثم إن إحتياجات الإنسان تتزايد مع التقدم السريع في تطوير وسائل المعيشة والمتعة في الحياة ، كاشتناء السيارة والراديو والتليفزيون وغير ذلك من الأدوات التي قد تعد أحياناً من الضرورات وفي أحيان أخرى من وسائل الرفاهية ، فإن عدم الحصول على تلك الأشياء قد يجعل الإنسان فقيراً .

ولكن بما كان تحديد معنى الفقر هل هناك من دليل على وجود رابطة بينه وبين الجريمة ؟ وفي رأي أنه من الخطورة التسليم بهذه النتيجة لأن مؤداهما إعتبار جميع الفقراء مجرمين ، وهم إن كانوا لم يدخلوا السجون بعد فإنهم في طريقهم إليه . حقيقة بعض المجرمين من الفقراء ولكن كم من غير الفقراء مجرمين وإن لم يدخلوا السجون . وإذا قيل إن الفقر يؤدي إلى مقارفة الجرائم ضد المال لمكان لدينا في مصر ما ينفى هذا القول ، لأن سواد الفلاحين من الفقراء ومع ذلك لا يرتكبون جرائم من أي نوع كانت ومن ناحية أخرى فإن جنایات الإختلاس للأموال العامة - وهي من أخطر الجرائم - أخذت في الارتفاع المضطرد بما يجعل خطورة على الاقتصاد القومي ، وما قال أحد بأن يرتكبها من الفقراء .

ولقد حاول البعض ربط الفقر بالجرائم إذ من شأنه أن يوصل إلى عوامل أخرى كثيرة متداخلة في التكوين الاجتماعي وهي التي توصل إلى الجرائم ، وفي هذا الصدد لا يمكن تجاهلها بجرائم الأموال وجدها . فالفقر قد تكوّن له مصاحبات أكثر من الحاجات الاقتصادية التي تؤدي إلى السلوك الإجرامي . والفقر في المدينة الحديثة يعني عادة انفصال مناطق الأحياء المنخفض حيث يعزل الناس - إلى درجة يعتقد بها - عن النماذج المعادية للجرائم ويجبرون على الاتصال بكثير من نماذج السلوك الإجرامي . والفقر بوجه عام يعني مركزا اجتماعيا ضيالا ليس فيه ما يبعث على الاحترام أو ما يخشى عليه من الضياع أو ما يشجع على بذل الجهد لتحقيق حياة أفضل . وهو يعني بوجه عام ظروفًا منزلية سيئة وصحة ضعيفة ، ومقارنة تأثير الحقد بالنسبة لغيرها من الظروف المادية والصحية . وقد يعني أن الوالدين يبعدان عن المنزل خلال أغلب الساعات التي يستيقظ فيها الأطفال ويعودان إليه وهما متعبان ومتوتران . وهو يعني بوجه عام أن الطفل يؤخذ من المدرسة في سن مبكرة لا تسمح له إلا بالالتحاق بعمل لا يتطلب مهارة ، بل غير مهني وغير مجزٍ ولا يمنحه فرصة التقدم الاقتصادي . وقد يصحب الفقر في المدينة الصغيرة قليل من هذه المصاحبات .

وبمبنى الدراسات التي أجريتها بالنسبة إلى علاقة الفقر كمعامل اقتصادي بالجريمة - رغم ما فيها من قصور وما قد يوجه إليها من انتقادات - قد وصلت إلى نتائج متضاربة في إحدى الدراسات وجد أن معدل نسبة انحراف مجموعة من الأطفال في مكان معين منخفض جدا مع أنهم من أسر كانت في فقر أشد من فقر المكان في المناطق المحيطة بهم والذين كان لأطفالهم معدل نسبة انحراف عالية . وفي دراسة أخرى اكتشف عدم وجود علاقة وثيقة بين المركز الاقتصادي

ولاجرام الأحداث عندما تبقى العوامل الأخرى ثابتة ، بينما وجدت علاقة واضحة بين عدم التنظيم الاجتماعى وانحراف الأحداث عندما تبقى العوامل الاقتصادية ثابتة .

وفى مجتمعنا المصرى - لا سيما المجتمع الريفى - لا يمكن القول بأن الفقر يعد عاملا فى ارتكاب الجريمة ، لأن البناء الاجتماعى والثقافى يقف عائقا ضد ارتكاب الجريمة فى هذه الحالة . وفى اعتقادنا أن تقاليد أهل الريف تمنع من مقارفة الجرائم مهما كانت الحالة الاقتصادية ، وذلك سواء فى مصر أو غيرها ، حتى أنه لقد ثبت فى دراسة بأمریکا أن سكان بعض المناطق الريفية يقل ميلهم نحو الجريمة مع أنهم قد يكونون فى فقر مدقع .

ومن ظريف ما يذكر أن أفراد الجماعات التى تعيش فى فقر شديد قد يجوزون حتى الموت ولا يخالفون القانون ، فقد ورد فى تقرير عن فترة المجاعة التى حدثت بالهند عام ١٩٤٣ أنه خلال أشهر المجاعة كانت ماشية براهمن البيضاء تهيم بالآت خلال شوارع كلكتا ، كما هى دائما ، تسير بهدوء على أجسام الموتي أو المشرفين على الموت تحك أردافها الثقيلة فى حواجز السيارات وتستمع بالشمس على سلاسل البنوك فى شارع كليف الكبير واسكن أحدا لم يأكل البقرة ولا حتى حلم بذلك . فلم يسمع عن بنجالى هندي لا يفضل الهلاك مع أسرته على أن يأكل اللحم ولم يكن هناك أى عنف ، ولم يسرق دكان بقال أو مخزن أرز ، كما أن واحدا من النوادي الثرية أو المطاعم الكبيرة لم تهدده الجموع الجائعة . فالبنجاليون يموتون بهذه السهولة العميقة التى تعتبر من أكثر ما يثير الدهشة فى الهند .

وكما حاول بعض العلماء الربط بين الفقر والجريمة . فقد درست حالة

البطالة وعلاقتها بالجريمة . ولقد كانت لهذه الدراسة أهمية بالغة في الدول الأوروبية كأثر للتقدم العلمى ، الذى أسفر عن حلول الآلة محل الإنسان ، والاستغناء تبعاً لهذا عن كثير من الأيدي العاملة ، الذين سهل وقوعهم في جرائم النسول والتشرد . وقد كان من نتيجة التصنيع أيضاً والمكاسب التى تدرها على العمال ولا تتناسب مع الأجور التى يحصلون عليها من العمل الزراعى ، وأن هجر كثير من العمال العمل الأخير وتوجهوا نحو المدينة حيث المصانع وبريق المال . ولكن ذلك الأمل لم يتحقق للكثيرين لأن الصناعة ما كانت تحتاج إلى كل تلك الأيدي العاملة المهاجرة ومن ثم نشأت البطالة . ولا تعنى البطالة في هذا المقام تعطل بعض الأيدي العاملة ، وإنما وجود أفواج من العمال بلا عمل ، وبلا مورد على مشارف المدن . ومن ثم كان من الملاحظ لزيادة دوجة الإجرام لاسببها ما كان منها موجهاً ضد المال . وتزداد خطورة الأمر إذا ما استمرت فترة البطالة لمدة طويلة . واقد سبق أن قال تارد إن العمل عدو الجريمة . ويمكن أن ينظر إلى البطالة من وجهتين ، إما بصفتها عامل فردى أو باعتبارها من العوامل العامة .

وفي مجتمعنا المصرى لا توجد بطالة بالصورة آتفة البيان ، وإن كان هناك تعطل عن العمل بصورة أو أخرى في بعض الأحوال ، وهى حالات فردية لا يمكن أن تؤخذ كظاهرة عامة . وإن وجد التعطل فهو لا يمكن سبباً لربط الحالة الإقتصادية بالإجرام ، فقد دلت الإحصاءات على أن كثيراً من الجرائم التى يرتكبها العاطلون ليست من جرائم الاعداء على المال .

أثر العوامل الاقتصادية العامة في السلوك الإجرامى

نقصد في هذا المقام التساؤل عما إذا كان للحالة الاقتصادية العامة في الدولة من أثر على السلوك الإجرامى ، وفي عبارة أخرى إذا كانت الدولة تمر في

دورات إقتصادية ، أحيانا تتمثل فى أزمت وفى أوقات أخرى حالة من الرواج ، فكل لهذه أو تلك علاقة بحجم الجرائم ونوعها . والمسألة ليست من البساطة بمكان ، لأن الأمر يقتضى أولا تحديد الحالة الاقتصادية ونوعها . ثم بيان ما إذا كانت قاصرة على البلاد أم أنها تمتد إلى غيرها من بلاد العالم ، ومعرفة الفترة التى تمتد خلالها 'الحالة الاقتصادية أزمة أو رواج' ، وبعد هذا ينبغى الاطمئنان إلى معرفة وقت ظهور نتائج تلك الحالة ، إذ قد لا يأتى أثرها فى الإجرام زيادة أو انكماشاً فور حدوثها .

ولقد كانت هذه المسألة بدورها موضوعاً لدراسات عديدة لا سيما بالنسبة للآزمات الاقتصادية العالمية . وكانت نتائج دراسة علاقتها بالإجرام متضاربة . فقد قيل إن الآزمات الاقتصادية ترتب عايتها زيادة فى الإجرام ، ولعل من المناسب هنا أن نعيد القول بأن الآزمة قد تسبب البطالة ، وهذه بدورها قد تؤدى إلى الإجرام . كما أن اشباع حاجات الأفراد قد يؤدى إلى ارتكاب الجرائم لاسيما ما كان منها موجهاً ضد المال .

على أن هذه النتيجة لا يمكن التسليم بها بسهولة ، ذلك أنه ينبغى التثبت إبتداءً من أن هناك علاقة ثابتة بين الآزمة الاقتصادية وزيادة معدل الإجرام رغم ثبوت العوامل الأخرى ، وليس من الميسور عزل العوامل الاقتصادية عن غيرها لبيان أثرها فى الإجرام . ثم أى الجرائم هى التى يعتمد بها فى المقارنة ، الجرائم ضد المال وحدها أم هى وغيرها من الجرائم . فإن قيل بأنها جرائم المال ، لكان الرد أن هناك من الجرائم التى تمس الأشخاص ما يكون سببها الضيق الاقتصادى الذى يشعر به الفرد وإن قبل بإضافة بعض جرائم الأشخاص فإنه يجب وضع قواعد للاختبار من بينها ماله علاقة بالآزمة الاقتصادية ، وهذه أمور ليس من الميسور حلها .

ومع هذا فإن الازمات الاقتصادية وحدها لا تسبب إزدياداً في الاجرام ، بل قد يزيد معدل الجريمة في فترات الزواج الاقتصادي ، ذلك أنه بتزايد الاموال مع الأفراد تزايد حاجاتهم ولا سيما ما كان منها متعلقه بالرعاية ، وبحكم التقليد القائم في المجتمعات الراحنة يسعى من ليس لديه مال للحصول عليه فينزاق إلى ارتكاب الجريمة . وكذلك فإن ضخامة الثروات تغري كثيراً من الأفراد في انتهاز الفرصة وسلوك سبيل الجريمة في سبيل الغنى ، كما أنها تدفع ببعض الأذكيا إلى تصيد الفرص للحصول على المال ، فتكثر جرائم النصب . ولقد لاحظ جاروقا لون أن زيادة الأجور في فرنسا ساهرتها زيادة في الاجرام ، وخلق صور جديدة في ميدان الاجرام لا سيما فيما يتعلق بجريمة النصب ، وزيادة الجرائم التي يرتكبها ذى الياقات البيضاء أو جرائم الخاصة .

وفضلاً عما تقدم فإن هناك أنواعاً من الاجرام لا يتأثر بالحالة الاقتصادية بشكل ملحوظ ، فالجرم العائد مثلاً لن يقعه عن ارتكاب جريمة السرقة أزمة أو رواج . وقد يتأثر المجرم المحترف بالحالة الاقتصادية من ناحية واحدة فقط ، وهي التي تتعلق بما يمكن أن يختاره موضوعاً لجريمة السرقة .

وهناك ظاهرة قد ترتبط إلى حد ما بالحالة الاقتصادية ، وهي ارتكاب الجرائم التي يراد بها الحصول على مال التأمين ، وأن كان هذا قد يأتي أيضاً بالنسبة إلى الحالة الفردية ، فقد يرتكب الفرد جريمة حريق في متجربة لإخفاء افساس بالتدليس إبتغاء الحصول على مبلغ التأمين .

الدراسات المصرية لاثـر العوامل الاقتصادية في الاجرام

لم تخل الدراسات المصرية من أبحاث تتناول العلاقة بين الحالة الاقتصادية

والاجرام ، وانها وإن كانت قليلة فإنه ينبغي بيان اتجاهاتها . وأهل السبب في قلة تلك الدراسات هو أن الصفة الغالبة للجرائم الخطيرة في مصر هي وقوعها على النفس لدوافع معينة وأن جرائم المال ليست بالصورة التي يستشف منها ما يمكن ربطه بحالة إقتصادية معينة .

والدراسات التي أجريت في مصر كانت مبكرة وتناولت السنوات الأولى من القرن الحالى ، حين كانت توجد حالة من الزواج الإقتصادى . وقد اتجه فيها الرأى إلى فريقين الأول منها جعل تلك الحالة سبباً لازدياد عدد الجرائم سواء ما كان منها ضد النفس أو المال ، فى حين ذهب الفريق الآخر إلى الرأى العكسى وهو أن حالة الكساد من شأنها أن تؤدى إلى ازدياد الاجرام . وقد اتبع الفريقان طريق الدراسة بمتابعة أحد العناصر الإقتصادية و ربطه بمعدل الاجرام وهى الطريقة الأولى التى سبقت لنا الإشارة إليها . فأتخذ الرأى الأول أساساً للمقارنة حركة شحن البضائع ، بالسكك الحديدية والتصدير والاستيراد بالمحارك المصرية . بينما اعتمد أصحاب الرأى الثانى على أسعار القطن باعتباره عماد ثروة البلاد .

والرأى الأول - الذى يرجع ازدياد الاجرام إلى الزواج الإقتصادى - من أشهر من قال به اللورد كرومر فى تقريره الصادر عن سنة ١٩٠٤ ، وجرائمه ولان فى كتابه عن قانون العقوبات الأسمى المصرى . وقد استند هذا الرأى إلى عدة حجج خلاصتها أن الإقتصادى من شأنه إزدياد الفوارق فى الثروات بما من شأنه أن يشير الإحتقاد ويكون سبباً فى إرتكاب الجرائم سواء منها ما كان ضد الأشخاص أو ضد المال . وإن للمال من الاغراء ما يحفز على محاولة الحصول عليه ولو بطريق غير مشروع ، فتكثر الجرائم ضد المال . وحتى الجرائم

مضد الأشخاص يشجع عليها كثرة المال ، إذ يمكن من الحصول على الأسلحة التي تستخدم في الجريمة أو استئجار الاشقياء ، أو العمل على التخلص من الأعداء والمال يجتذب الأهلالي نحو المدن جرياً وراء اللهب والكاليات فيزداد الاحتكاك بين الناس وتبعاً موجة الإجرام

وقيل رداً على هذا الرأي أن طبيعة الفلاح القانعة لا يمكن أن تثير حقهده ضد المال ، ومن ثم لا يمكن أن يعتبر ثراء الغير سبباً لإرتكاب الجرائم ضده . وأن الاحصاءات التي اعتمد عليها ، فضلاً عما فيها من قصور شديد — توصل إلى عكس هذا الرأي . فالتقول بأن الاجرام في الوجه البحري زاد عن الوجه القبلي لما هو معروف بأن الثروات به أكبر أمر غير صحيح ، لأن تعداد الوجه البحري أكبر بكثير من سكان الوجه القبلي ، والبرة في قياس الحالة الاقتصادية ليست بالثروة العامة في البلاد وإنما بتوزيع هذه الثروة على الأفراد . ثم أن حركة نقل البضائع بالسكك الحديدية تعتبر مقياساً قاصراً ، لأن من البضائع ما ينقل بطريق البر أو النيل . والاحصائيات عن الجنح لا تؤدي الرأي السابق ، فإن جنح السرقة لا تسير مضطردة مع حالة الرخاء ، بل انها قد تسير في اتجاه مضاد ، والجنح ضد المال التي يكون الباعث عليها الانتقام تتمشى مع حالة الرخاء ، أما جنح النصب والتبديد فإنها لا تتخذ اتجاهاً معيناً يمكن ربطه بحالة الراج والاقتصادى . وما ينبغي التنبيه إليه أن هناك عاملاً تشريعياً هاماً حدث في تلك الفترة هو صدور قانون العقوبات سنة ١٩٠٤ الذي رفع بعض الجنح إلى مرتبة الجنايات مما كان له أثره في زيادة رقم الأخيرة .

والرأى الثانى — الذى يربط ازدياد الاجرام بالكساد الاقتصادى — من مؤيديه ح ن نشأت في مجازاته عن قانون العقوبات المصري سنة ١٩١٩ ،

ومحمود فهمى القيسى فى تقريره عن الأمن العام لسنة ١٩٢٧ . ويرى هذا رأى أن الكساد الاقتصادى من شأنه أن يربك حالة الفلاح المالية ، فلا يستطيع أن يرتب معاشه أو يسدد ديونه ويولد فى قلبه الحقد ضد الأغنياء بما يدفعه الى المدوان سواء على أشخاصهم أو على أموالهم . وفضلا عن هذا فإن الكساد يؤدى الى قلة الأجور أى الى الفقر فضلا عن البطالة ، وربما يؤدى الى التشرد ثم الوقوع فى طريق الجريمة . ولستند هذا الفريق الى إرتفاع أرقام الجنايات فى السنين اللاحقة على السنوات التى عرفت بالآزمات الاقتصادية . مثل ١٩١٧ و ١٩١٨ و ١٩٢١ .

وقد قيل ردا على هذا رأى إن اعتماده كان على خط سير الجنايات ، مع أن المعروف أن جناح الاعتماد على المال هى أقرب اتصالا بالظروف الاقتصادية ثم إن الاحصاءات لا تؤيد هذا رأى حيث ثبت أن أرقام الجناح قد هبطت فى السنوات التى تعرف بسنى الآزمات مثل سنة ١٩٠٧ وسنة ١٩٢١ . ويمكن أن تضيق الى ما تقدم أنه قد ثبت نقص فى جنايات السرقة خلال الآزمة المالية العالمية التى اجتاحت البلاد منذ سنة ١٩٣٠ ، مما يدل على أنه لم يكن لها أى أثر فى ارتكاب تلك الجرائم .

ومن الدراسات الحديثة فى مجالنا بحث عن حجم مشكلة جناح الاحداث وإتجاهاتها وعواملها فى مصر إذ جاء به أنه من المؤكد أن المستوى الاقتصادى الذى تعيش فيه أسرة الحدث يؤثر بشكل فعال ، بل أنه يكاد يسيطر على كل العوامل الأخرى التى تشارك فى توجيه الحدث الى السلوك الجانح . فان المستوى الاقتصادى هو الذى يحدد المستوى التعليمى والمهنى والمستوى المعيشى للأسرة ، ويحدد كذلك المسكن الذى تتخذة الأسرة مأوى لها وبالتالي الحى الذى تقطنه ، كما يحدد المستوى الاقتصادى والمستوى الاجتماعى والبنى الذى تنتمى اليه أسرة

الحدث بحكم مقدرته الاقتصادية . وكل هذه العوامل مجتمعة هي التي تؤدي الى سلوك الحدث سلوكا جانحا أو تكيفه مع المجتمع الذي يعيش فيه . وقد ظهر ذلك من نتائج البحوث التي أجريت في هذا المجال ففي دراسة عن أثر العوامل الاجتماعية في تشرد الأحداث وضحت الفروق بين متوسط أفراد مجموعة الأحداث بجائمي الأعقاب المشردين ومجموعة الأحداث الأسوياء من الدخل الشهري للأسرة ومن باقي المصروفات المخصصة للحاجات الضرورية للاتفاق على الأسرة . وقد تأكد أن هذه الفروق لها دلالة احصائية ، فقد كان متوسط النسبة منخفضا بين المجموعة الاولى عنها بين المجموعة الثانية . وفي بحث السرقة عند الأحداث الذي أجراه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية ثبت أن الحالة الاقتصادية لأسر الأحداث المتهمين بالسرقة في مستوى منخفض جداً .

الدلالات الاحصائية في مصر :

أشرنا أكثر من مرة الى قصور الاحصائيات الجنائية في بلادنا ، وهي أشد نصوراً وغوضاً عند محاولة استخلاص علاقة الحالة الاقتصادية بدير الإجرام ، وذلك لأن معرفة هذه العلاقة تقتضي تعرف الباحث على الجريمة وهو أمر لا يمكن تمييزه في إحصاءات عامة ، وإنما يحتاج الى دراسات خاصة . ومع هذا فإننا نستعرض الاحصاءات لنرى ما إذا كان فيها ما قد يستأفت النظر من عدمه .

١ - من واقع تقرير الأمن العام لسنة ١٩٧١ ، نجد أن الجدول الخاص بالجنايات المباشرة من سنة ٩٣١ الى سنة ١٩٧١ يكشف لما عن أمرين ، ولأخذ في اعتبارنا جنائية السرقة باعتبارها تمثل الصورة المتعارف عليها للجرائم التي يكون الهدف منها الكسب وأول الأمرين أن جنائيات السرقة ارتفعت إرتفاعاً

مفاجئا وشديداً منذ سنة ١٩٤٢ حتى عام ١٩٤٧ حيث أخذت في الانخفاض التدريجي . ويلاحظ أنه في جزء من هذه الفترة كانت تيران الحرب العالمية الثانية مشتملة ، ولما كانت آثار الحرب من الناحية الاقتصادية لا تظهر في البلاد غير المشتركة مباشرة في الحرب إلا بعد فترة من الوقت . فإنه لهذا يمكن الى حد ما ربط زيادة الجنايات بفيام الحرب وما صاحبها من رواج بسبب كثرة النقود المتداولة لوجود جنود الحلفاء على الأرض المصرية . والإمر الآخر أن جنايات السرقة انخفضت خلال الأربعين سنة الماضية الى أقل مستوى لها ، وهو أمر لا يمكن اسناده حالياً الى أسباب محددة ، وإن كان يمكن القول بأن القوانين الاشتراكية التي صدرت عام ١٩٦١ وما ترتب عليها من إعادة توزيع الثروات أوجد فترة من الهبوط الاقتصادي الى حين استقرار الأحوال . مع ملاحظة أنه في هذه الفترة تم اعتقال كثير من المجرمين بما أدى الى انخفاض عام في جميع الجنايات خلال تلك السنوات .

ومن الجدول الخاص بالمتهمين في جنايات سنة ١٩٧٧ الموزعين نسبياً حسب منهم في كل أنواع الجرائم ، نجد أن أعلى نسبة - بصدد جنائية السرقة - هي للمشتغلين بالأعمال الزراعية والصيد ، إذ تبلغ ٤٠.١٪ من مجموع الجنايات ، مع أن نسبتهم الى مجموع السكان هي ٢٤.٨٪ وإذا كان من المعلوم أن المشتغلين بالأعمال الزراعية لا يعملون من السرقة . مورداً للكسب ، فإنه لا يمكن إرجاع تلك النسبة الى أسباب اقتصادية ، لاسيما أن من بين جنائيات سرقة الماشية بعدد كبير وهذه غالباً ما يكون الباعث عليها الانتقام .

ومن الجدول الخاص بجنايات الخطف المبلغية خلال سنة ١٩٧١ وفقاً لدوافع ارتكابها ، نجد أن خمس من بين عشرين جنائية دافعها الحصول على فدية ، ومع

هذا فانه لا يمكن أخذ جناية الخطف تحت هذا الدافع لبيان علاقة اقتصادية بينها وبين الإجرام .

وفي خصوص الجنح وبصدد توزيع جنح السرقات حسب من المتهمين نجد أن أعلى نسبة لسرقات المساكن والمتاجر والماشية هي للعاطلين ، أما بالنسبة الى سرقات السيارات فأعلى نسبة هي للديكانيين والسكرائيين يابهم صف وجنود القوات المسلحة ، ثم من بعدهم العاطلين وهو ما يستشف منه أن التعطّل يدفع الى جرائم السرقات وهو ما يمكن معه القول بوجود نوع من العلاقة بينه وبين سير الإجرام .

وبما استلقت النظر في الجدول المقارن لجنايات سنة ١٩٣١ الى سنة ١٩٧١ أن جنابات الاختلاس أخذت في الارتفاع اعتباراً من سنة ١٩٥٥ حيث وصلت الى ضعف عددها في السنة السابقة عليها (من ٥٢ جنابة الى ١٠٣ جنابة) وأخذ يضطرد في زيادة حتى وصل في سنة ١٩٦٧ الى ١٧٤ جنابه وبعد هذا أخذت في التناقص إذ بلغت سنة ١٩٧١ ٣٠٢ جنابه . وهذه ظاهرة تدعو الى دراسة خاصة ، لا سيما وأن جنابات الاختلاس قد تركزت في محافظات القاهرة (٢٤٨ ٪) من مجموع الجنابات) والاسكندرية (١٦١ ٪) والجيزة (١٦٢ ٪) .

٢- وأما تقرير مصلحة السجون لعام ١٩٦٨ : فيبين منه أن الموجودين بالسجون حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٨ من مرتكبي الجرائم ضد المال يمثلون ٢٤ ٪ من مجموع الجرائم . ولوحظ ان أكبر عدد من الأمايين محبوس من أجل جريمة التسلول (٥١٨ سجيناً) . يليه السرقات المعدودة من الجنح (٤٨٠٣ سجيناً) . وهذا ما يحيل احتمال وجود رابطة بين جريمة التسلول والسرقة وحالة الأمية ، مع أن هاتين الجريمةين مما يتخذ عادة كقياس لحالة الاجرام حين ربطه بالحالة الاقتصادية .

٣- وليس في تقرير الإحصاء القضائي لوزارة العدل ما يستفاد منه لتعرف العلاقة بين الحالة الاقتصادية وخط سير الاجرام .

حقيقة مشكلة العوامل الاقتصادية :

إذا ما أردنا أن لا نجافي الوقائع فإنه يتعين علينا التسليم بأن للعوامل الاقتصادية دخلا في سير الاجرام سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة يستوى في ذلك النظر إلى العوامل الاقتصادية الفردية أو العوامل الاقتصادية العامة . على أن الذي لا يمكن تحديده هو مقدار تأثير سير الاجرام بالعوامل الاقتصادية ، ذلك لصعوبة فصل تلك العوامل وعزلها عن غيرها . وهي لا تعدو أن تكون نوعاً من العوامل الاجتماعية ، وهذه تحوى أنواعاً متداخلة ومتشابكة يؤثر بعضها في البعض الآخر ، وليس من السهل وضع ضوابط محددة لها كالشأن بالنسبة إلى العناصر المادية في العلوم الأساسية .

ومع هذا فإن الظروف الشخصية المحضة قد تؤثر بدورها في العوامل الاقتصادية ، بمعنى أنه إذا توافر عامل اقتصادي معين فإن هذا لا يعني أنه يؤدي بالضرورة إلى ارتكاب الجريمة ، وإنما يتعين أن يتوافر ظروف أخرى تهيئ لتأثيره في ارتكاب الجريمة . كما أنه ربما لهذا بعض أنواع الجرائم التي ترتكب ضد المال دون أن يكون للعوامل الاقتصادية دخل في ذلك .

فمثلا قد تحمل بالفرد ضائقة مالية ، ومع هذا فإنه ربما بلغت شدتها لا يتخذ من الجريمة سبيلا للتغلب عليها . وأظن أن هذا أمراً ملحوظاً في حياتنا العادية . وأنه يكون الجو العام الذي يحيط بالفرد دافعا له على ارتكاب الجريمة ، وعلى سبيل المثال كان من أثر الحرب العالمية الثانية في مصر أن قفرت بعض الثروات في وقت قصير إلى أرقام مذهلة ، مما أغرى البعض ، ويسمى الوصول إلى الشرافة بغير

من أى طريق . وكانت سبيله في هذا ارتكاب الجريمة . وكما نشاهد في أوقاتنا الحالية أن وجود مبالغ طائلة تحت يد الأفراد دون رقابة محكمة يشجع على الاستيلاء عليها . وقد سبق أن بينا كيف أن الاحصائيات تثبت تزايد جنایات الاختلاس في السنوات الأخيرة . ولذا ذهب البعض إلى القول بأن الأحوال الاقتصادية تأثير كبير في تحويل مجرى الاجرام . فبينما يدفع الفقر لارتكاب بعض الجرائم كالسرقة ، نرى الثروة — ومع الانحصر الثروة الفجائية — تدفع للجريمة أيضاً لأنها تفسد الاخلاق بالانغماس في الشهوات وفي الغلو في جمع المال . فالحوامل الاقتصادية كثيراً ما تكون كالسلاح ذى الحدين فتحدث في كلا الاتجاهين أزدیاداً في الاجرام . وكما أن المغامر مثلاً يزداد رغبة في المقامرة بدافع الخسارة والسكسب على السواء ، كذلك المجرم قد يتخذ من كلا الحالتين حالة الضيق والرخاء سبباً مشجعاً له على الانجرام ؛ ومن هذا القليل جرائم تزيف النقود والأوراق المالية وترويضهم والرشوة .

ويقال أحياناً أن جرائم التسول تعتبر من مظاهر الضيق الاقتصادي ولكن ينفي البعض هذه الفكرة وأن المسألة ترجع للاستعداد الشخصي للفرد ، وأن المتسولين المحترفين لا يستطيعون الإقلاع عن حرفتهم ولو عرض عليهم عمل شريف يرزقون منه . فقد قام أحد كبار رجال الداخلية الفرنسية يبحث في هذا الصدد ، إذ اتفق مع بعض رجال الأعمال على قبول توظيف عدد من المتسولين والمتشردين في أعمال مختلفة بأجور جيدة إذا تقدموا إليه بكتاب توصية منه ، ثم أذاع هذا الخبر وجمع لديه ٢٧ . متسولاً كانوا جميعاً يشكون من حالة البطالة ، وطلب إليهم الحضور عنده في اليوم التالي ليتسلموا كتب التوصية للعمل بأجر ، فتبين بعد ذلك أن ١٥ منهم أى أكثر من نصف عدد لم يحضروا أصلاً لاستلام كتاب التوصية ، وأن ١٣ حضر وأستلموا الكتاب ولكنهم لم يقدموا له لأرياب

العمل ، أما الباقيون فقد استلبوا أعمالهم لمدة نصف يوم واحد وقبضوا أجورهم ثم لم يعودوا بعد ذلك . وقد خرج الباحث من تجربته بالنتيجة الآتية : أو منسولا واحدا في كل أربعين يقبل أن يلحق بعمل مشروع في نظير أجر معقول .

ولقد وردت في هذه المناسبة - صورة إحصائية تستلفت النظر في تقرير مصلحة السجون لعام ١٩٦١ ، حيث تبين من الجدول الخاص بمن المحكوم عليهم قبل الإيداع بالنسبة إلى كل جريمة أن عدد المودعين لجريمة التسول هو ٢٩٦٢ بيانهم كالآتي : ١٤٤ تاجر ، ٨٥٥ بائع ، ٥ موظف حكومي ، ١٤ موظف أهلي ، ١٢ طالب ، ٩٧ عامل صناعي ، ٧١٥ عامل زراعي ، ٢٤١٢ عامل خدمات ، ١٠ مزارع ، ٢ مجند ، ٨ عسكري أو جند ، ١٠ من أخرى ، ٥ متقاعد .

ثانيا : إجرام الأحداث

لا ينزع أحد في أهمية الدراسات التي تتعلق بالأحداث ، وهي لم تلق العناية التي تلقاها حاليا - والتي تتزايد هزوز الأيام - إلا في مصر قريب ، وأهمية دراسة الأحداث أساسها أمران ، الأول منها العبارة التي أصبحت شائعة وهي أن حدث اليوم هو رجل الغد ، ورجال الغد هم عماد كل أمة ، فبقدر تنشئة الحدث تنشئة صالحة ، بقدر ما يفيد منه مجتمعه . وإذا ما أسست تربيته فإنه يكون وبالاً على المجتمع ، ولما قادة أمة من الأمم في الغد إلا أحداث اليوم . والامر الآخر أن الحدث في هذه السنوات المبكرة من عمره يخرج إلى الحياة المليئة بالمتناقضات ولا تكون مداركه قد اكتملت بعد ليتبين الطريق الذي يسلكه في مستقبل أيامه ، ومن ثم تدفعه غريزة التقليد إلى اختيار أيسر السبل بانتقاء النماذج السلوكية التي يحيط به ، فهو كالعجينة اللينة التي يسهل تشكيلها في أية صورة .

ولقد أخذت العناية بالأحداث مكانتها التي ينبغي أن تكون منها ، فما من أمة إلا تناولت شأن الأحداث في نظمها ، بقدر هو مهمها كبر أو قل يكشف عن مدى الاهتمام بأمورهم . فهناك التنظيمات التربوية والصحية والثقافية والقانونية والاجرائية وغيرها في كل نواحي حياة الحدث ، ولقد انعكس هذا على اهتمامات العلماء فتمددت التخصصات التي تناولت شؤونها ، وبدأت الأبحاث والمؤلفات عنها تزداد يوما بعد يوم ، رغم أنها مازالت تعتبر في بداية مراحلها . ولم يقف الامر في هذا الصدد على كل دولة بمفردها بل أخذت الدول تتعاون مع بعضها في هذا المضمار ، وأنشأت هيئة الأمم المتحدة بالنسبة إلى الأحداث أمر واضح للعيان ، من هو الحدث :

اعل السؤال الأول الذي يتبادر إلى الأذهان هو تحديد المراد بالحدث ، ذلك

لأن الإنسان - على ما سبق البيان عند الكلام على السن كعامل في الاجرام - يمر
بعدة مراحل في نموه العضوي والعقلي منذ مولده حتى مماته ، وهي مراحل وإن
كانت متصلة طبيعياً ، إلا أن الاجتهاد في تقسيمها لإقتضاه طبيعة البحث العلمي -
فإذا أردنا أن نعرف فترة العمر التي يعتبر الإنسان فيها حدثاً ، لوجب ربطها
بالحكمة من الاهتمام بأمر الأحداث . أى بأنه في مرحلة التطور للنضج وهي
المرحلة التي يسهل فيها التأثير عليه وتشكيله .

إن مرحلة الحداثة تقتضى تحديد بداية ونهاية لها . حقيقة إنه لا يمكن وضع
بداية محددة لها تصدق في كل الأحوال ، ولانهاية كذلك ، ولكن مقتضيات
البحث العلمي تستوجب هذا التحديد ويربط غالبية العلماء تحديد السن بأحكام
قانون العقوبات وهو أمر يختلف فيه دولة عن أخرى .

وتحديد السن الذي تنتهى به مرحلة الطفولة تبدأ به مرحلة الحداثة
يرتبط أساساً بتوافر التمييز لدى الصغير . وهذا العامل قد يختلف فيه فرد عن
آخر ، فإن جعل مقياساً لا يختلف الحكم باختلاف الأفراد دون فارق ملموس .
ولما كانت طبيعة الأحكام القانونية الانضباط . فإننا نجد المشرع عادة يتدخل
لتحديد سن الحداثة ، على أساس أنها السن التي تبدأ بها المساءلة الجنائية . وهذا
ما أشارت إليه المذكرة الايضاحية لمشروع قانون العقوبات الموحّد بقوله إن
هذه السن هي الحد الفاصل بين الطفولة الحالية من ملكى الادراك وإرادة وبين
العهد الذي تأخذ فيه هاتان الملكتان فى التكوين والنمو وبالتالي تبدأ مسؤولية
الحدث وأهليته للجزاء عقوبة كانت أم تديراً اصطلاحياً . والمفهوم من هذا الحكم
أن فقد الادراك والارادة قبل إتمام السابقة مفترض قانوناً افتراضاً قاطعاً لا مجال
بعده للبحث أو المناقشة فى قيام هاتين الملكتين لدى الطفل عند وقوع الفعل
المكون للجريمة . هذا وقد اختلفت التشريعات فى تحديد تلك السن .

وتنتهى مرحلة الجداثة ببلوغ الانسان درجة من النضج يمكن معه القول بأنه قد وصل إلى الحد الذي يجعل نتيجة تصرفاته ومسئوليتها في المجتمع كإنسان كامل لا يحتاج إلى معاملة خاصة ، ويستمر ذلك وضعه حتى وفاته . والصعوبة التي نشأت عند تحديد بداية سن الجداثة هي بذاتها التي تقوم عند تحديد نهاية المرحلة ؛ لأن مبنائها تقديري ، ولكن المشرع ضبطاً لأحكامه يحدد تلك السن ، وهو أيضاً أمر قد اختلفت التشريعات حوله .

ويتناول التشريع المصري الأحداث في موضنين ، الأول منها قانون العقوبات والآخر قانون الأحداث المشردين . هذا فضلاً عن الأحكام الخاصة التي وردت في قانون الإجراءات الجنائية . فقد حدد قانون العقوبات للسن التي تبدأ عندها المسؤولية الجنائية بأنها السابعة ، حيث نصت المادة ٦٤ منه على أن لا تقام الدعوى على الصغير الذي لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة وأما من هذا اقتراض انعدام التمييز قبل بلوغ هذه السن . وقد كان قانون العقوبات الصادر سنة ١٨٨٣ يعتبر الحدث من لم يبلغ الخامسة عشر من عمره ، ثم رفع هذا الحد في قانوني ١٩٠٤ ، ١٩٣٧ أما قانون الأحداث المشردين رقم ٢ لسنة ١٩٠٨ والذي ألغى وحل محله القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ ، فهو لا يتناول الأحداث إذا ما ارتكبوا جريمة ، وإنما يضع تدابير خاصة بالنسبة إلى حالات معينة يخشى منها أن تؤدي إلى إجرام الأحداث ولم يحدد المشرع الحد الأدنى لسن الحدث المشرّد ولم يعن بالرجوع إلى سن السابعة المحدد في قانون العقوبات . وحدد الحد الأقصى لسن الحدث المشرّد بثماني عشرة سنة ميلادية ، في حين أن القواعد الخاصة بالأحداث الواردة في قانون العقوبات تنتهي عند الخامسة عشرة أو السابعة عشرة إذا أدخلنا المرحلة الأخيرة في حسابنا .

وترجع الحكمة في الأمرين سالف الذكر إلى الخلاف بين طبيعة الأفعال التي

تقع من الحدث ، فقانون العقوبات يتناول الجرائم العادية . أما قانون الاحداث
المشردين فيتناول حالات قد توصل إلى ارتكاب جريمة ، وهذه من المحتمل أن
تتحقق قبل سن السابعة ، كما أنها تتوافر بعد سن الخامسة عشرة أو السابعة عشرة
فالمشروع المصرى لم يضع قاعدة موحدة في تشريعه فيما يتعلق بمن يعتبره حدثا .
ولما كانت المحكمة من أفراد الاحداث بقواعد خاصة سواء بالنسبة إلى العقوبات
التي توقع الجرائم يرتكبونها أم الاجرامات التي تتخذ في شأنهم إنما هي حمايتهم
بقدر الإمكان ، كانت واجب المشرع يتقضى عليه بان يوجد السن في مختلف
قوانينه ويضع قاعدة عامة مقتضاها أن الحدث هو من أتم السابعة من عمره ، ولم
يبلغ الثامنة عشرة .

وإذا رجعنا إلى الجداول الاحصائية المصرية لوجدنا أن الاحصاء القضائي
الصادر من وزارة العدل يشير إلى الاحداث دون بيان السن . أما تقرير الامن
العام فانه عند تقسيمه للمتهمين حسب فئات أعمارهم يبدأ بفئة السن أقل من ١٥
سنة وبعدها فئة السن من ١٥ إلى أقل من ٢٠ سنة . وفي بيان النسبة بين المتهمين
وقطاعات السكان يقسم المتهمين إلى أقل من سبع سنوات ؛ ثم تحت عنوان
أحداث وشبان وضع قسمين من ٧ إلى أقل من ١٥ سنة ومن ١٥ سنة إلى أقل
من ٢٠ سنة وقال إنه يقصد بالاحداث والشبان من لم يبلغوا عشرين سنة وذلك
حتى يمكن مسايرة بيانات الإحصاء العام عن السكان . أما تقرير مصلحة السجون
فقد بدأ تقسيماته بالنسبة إلى السن وقت الايداع بعشرين سنة فأقل .

مشكلة اجرام الاحداث وحجمها :

أمانا الآن وفقا لاحكام التشريع المصرى بالنسبة للأحداث بعض أفعال
تشكل جرائم في قانون العقوبات ، وأخرى يخشى منها أن توصل إلى السلوك
الاجرامي وهي الواردة في قانون الاحداث المشردين والجرائم أمرها معروف

أما أحوال التشرد كما جاءت في القانون فهي وجود الحادث في حالة من الأحوال الآتية : التسول ، ممارسة جمع أعقاب السجائر وغيرها من الفضلات والمهملات ، القيام بأعمال تتصل بالدعارة أو الفسق أو إفساد الاخلاق أو القمار أو خدمة من يقومون بهذه الأعمال ، مخاطبة المتشردين والمشتبه فيهم أو الذين إشتهر عنهم سوء السيرة وسوء السلوك والمرون من سلطة الآب أو من في حكمه عدم وجود محل إقامة مستقر والمبيت في الطرقات ، عدم وجود وسيلة مشروعة للتعيش أو عائل مؤتمن وكان أبواه متوفيين أو مسجونين أو فاقبين وعوامل تشرد الاحداث هي في أساسها دراسة اجتماعية - لا يتسع لها المجال هنا وإن كنا نسلم بأن التشرد قد يقود إلى طريق الجريمة .

وإذا كنا نقصر موضوعنا على عوامل الاجرام عند الاحداث ، فإنه ينبغي ابتداء أن نتعرف حجم المشكلة . إننا لو رجعنا إلى الاحصاءات التي تتناول جرائم الاحداث ، لوجدنا أن هذه الجرائم على نوعين أما عمدية أو غير عمدية والنوع الأخير ليس من الخطورة التي تدعو لبحثه ، وتلحق بها من الجرائم للعمدية جرائم المخالفات أما الجرائم العمدية فهي بدورها - بعد استبعاد المخالفات على نوعين الجنائيات والجناح . والجنايات لم تصل أرقامها بعد ما يجعلها مشكلة خطيرة ، ولا إنجازاتها تدل على ذلك . وقد سبق لنا لإيضاح هذا عند استعراض ما تكشف عنه الاحصاءات من عوامل الاجرام في مصر . أما الجناح فإن الكثرة العددية فيها لجرائم الضرب وتأتي بعدها جريمة السرقة . وجريمة الضرب في سن الاحداث أمر يتوقع دائما ، ويمكن اعتبارها من الجرائم التي ترتكب بطريق الصدفة وحتى ظروف الساعة . وهي جريمة طبيعية فيما بين صغار السن لما يشور إليهم من مخلفات صغيرة ثم تكبر ، حتى في مجتمع اللعب الخاص بهم . وعلى هذا الأساس فإن جريمة الضرب لا تشكل في نظرنا مشكلا تستحق الاستقلال بالبحث

ويبقى بعد هذا جريمة السرقة ، وهي في غاية الأهمية والتي تتطلب بحثاً خاصة في العناية بها . وتبدو أهميتها من السكثرة العددية التي تقع فيها جريمة السرقة ، ولأن هذه الجريمة إن بدأت في سن مبكرة ففيها احتمال العودة إلى الإجرام ، ثم إن هذه الجريمة قد يؤدي الحكم فيها إلى إيداع الصغير السجن ، حيث يحد مجتمع الجريمة بما قد لا يقوم به وإنما يخرج منه أشد إعتقانا للإجرام .

إذن تكاد تنحصر المشكلة الأساسية لإجرام الأحداث من حيث الحجم في جريمة السرقة . وإن كان هناك بعض الجرائم الأخرى ذات الأهمية ، ومن هذا القبيل الانحجار بالمخدرات وجرائم الدعارة . على أننا إذا كنا قد قصرنا المشكلة عند جريمة السرقة إستناداً إلى الإحصاءات الجنائية ، إلا أنه ينبغي التنبيه إلى أمرين .

١ - إن هناك نوعاً من الإجرام له ذاتية خاصة ولم يشكل أى مشكلة بعد ، وهو إجرام الأحداث في الريف . فطبيعة الحياة في القرية المصرية تبعد في غالبية الأحوال الأحداث عن طريق الجريمة . نظراً لأن ظروف الحياة التي توصل إلى الإجرام في المدينة تلتقي في القرية ، ونظراً للترابط العائلي بين سكانها . هذا فضلاً عن أن الجرائم التي تقع من الأحداث في الريف يجرى نظرها وتسوية ضررها وفقاً لمعادن وتقاليد مرعية ، ومن ثم لا يدرك شيء من أمر الجريمة .

٢ - وقد سبق لنا الإشارة إلى ما في الإحصاءات الجنائية من أرقام مظلمة أو أرقام مجحولة ، وهذه أشد ظهوراً بالنسبة لإجرام الأحداث فائزاً من الملاحظ في الأوساط الاجتماعية المصرية هو السكوت عن الإبلاغ لجانب كبير من جرائم الأحداث ، يدفع إلى ذلك أسباب عديدة ، ومن بينها سوء حالة الحدث ، رافة المجنى عليه ، قلة الضرر الناشئ عن الجريمة ، توقيع العقاب الفوري على الحدث ، تدخل الجمهور لتخفيض الحدث من قبضة المجنى عليه .

ومع هذا نستطيع القول بأن حجم مشكلة إجرام الأحداث لم تصل عندنا - ولا في بلاد الشرق - إلى الخطورة التي وصلت إليها في غيرنا من الدول .

تقسيم عوامل إجرام الأحداث :

إذا أردنا أن نقسم عوامل إجرام الأحداث إلى عدة أقسام فإننا نتبع في هذا التطور الطبيعي لوجود الحدث في المجتمع ، دون أن نتناول عوامل الإجرام المتصلة بشخصه كحالته الصحية أو العقاية ، لأنه يتصل فيها بغيره من المجرمين الكبار . وعوامل إجرام الأحداث قد توجد في الأسرة وهي المجتمع الأول الذي يوجد فيه عادة ، ومن بعدها المدرسة ، وقد ينتقل بعد المدرسة إلى مجتمع العمل ، أو قد يصله مباشرة . وهو في كل دور قد يؤثر فيه مجتمع الطريق .

١ - الأسرة :

لا يناع أحد في خطورة الدور الذي تلعبه الأسرة في تربية الحدث وتنشئته . فمنذ الخطوات الأولى التي يخطوها الطفل في الحياة يحدد نفسه كقاعدة عامة في مجتمع الأسرة الصغيرة . ويتأثر به بشكل قد يحدد طريق حياته في مستقبل أيامه . حتى إن التعديل في تلك الانطباعات لن يكون بالأمر اليسير . وهذه المسألة لا تحتاج إلى دليل أو بيان نلاحظها كل يوم إذا ما أدركنا البصر فيما حولنا .

هذا التأثير القوي للأسرة كما قد يكون في سبيل الإصلاح قد يكون في طريق الجناح ، ومن هذا نشأ التفكير في أن بعض عوامل جناح الأحداث قد يكون منشؤها دخل الأسرة وقد بدأت الدراسات تتجه إلى هذه الخلية الصغيرة للمجتمع ، تبحث في خلالها عما يعتبر من عوامل الجناح . ولكننا نبادر إلى القول بأنه رغم تعدد الدراسات الخاصة بجناح الأحداث في الدول الأجنبية وقلتها في مصر ، فإنها ليست قاطعة لسببين ، السبب الأول ما لاحظناه من أن العامل

الواحد الذى يدرس فى جناح الاحداث توصل دراسته الى نتائج متعارضة ،
فاذا كانت بعض الابحاث تعتمد بعادل معين وأنه ذو أثر فعال فى الجناح ، فهناك
من الابحاث ما لا يحدد لذلك العامل أى أثر . لعل المرجع فى هذا هو عدم الاتفاق
على الوسيلة التى تتخذ كقياس لاختبار عامل معين كمؤثر فى 'الجناح' . والسبب
الآخر هو أن المعلومات التى توصل اليها مختلف الدراسات لا يطمئن الى صحتها
من المصادر التى استبقت منها بسبب عدم التعاون مع الباحثين للخشية من كشف
الحقائق أمامهم أو استهانة بهم ، ولقد أشارت بعض الابحاث فى مصر الى أنها
قابلت فعلا تلك الصعوبات .

ورغم هذا فإنه لا يمكن أن نتوقف عن الدراسة والبحث ، فالدراسات التى
تتصل بالانسان والمجتمع الذى يعيش فيه تحتاج الى صبر وأناة ، ويحتاج الامر
أحيانا الى سنوات عديدة ، لاسيما مع حداثة البحث فى تلك المجالات ، فكل تقدم
على رهن بمتابعة الدراسة .

وهناك عوامل عديدة تتصل بالأسرة قد يكون لها دخل اذا ما تضافرت
مع غيرها من العوامل فى جناح الحدث تتناولها فيما يلى :

١ - الأسرة كنموذج للسلوك :

لكل أسرة تقاليدها وعاداتها وأنماط من السلوك تسيطر عليها فى داخلها .
وفى هذا قد تختلف أسرة عن أخرى مهما قربت المسافة بينهما . وهذا هو أحد
آثار المدنية الحديثة والفردية التى تسيطر عليها . أما فيما يخص - وهو الامر الذى
ما يزال ملحوظا فى القرى - فقد كانت هناك رابطة تجمع بين العائلات وتجعل
قيمها وتقاليدها واحدة ، وكل فرد فيها مسئول عن رعايتها والمحافظة عليها .
وأول نماذج السلوك التى يلقاها الطفل فى حياته هو ما يسيرون عليه الوالدان .
فالصغير الذى لم يتم نضجه أبى تكتمل مداركه اذا ما واجهته صعوبات الحياة

فليس أماده في طريق مواجهتها إلا مارآه من والديه . وهو من ناحية أخرى يحكم غريزة التقليد الفطرية يتحدى الطفل بالأمثلة التي يشاهدها . وعلى هذا إذا كانت النماذج السلوكية للوالدين من المواقف التي تعتبر معادية للجرام ، فإن الحدث سوف يقتدى بها وتتأصل فيه في غالب الأحوال ، إلا إذا تدخلت عوامل أخرى تغير هذا السير الطبيعي للأمور .

ولكن قد تكون المواقف السلوكية للوالدين من غير المواقف الحميدة ، ومن ثم فإنها سوف ينطبع في ذاكرة الحدث ويعتبرها من التصرفات الطبيعية فيما قد يواجهه من أمور الحياة . فالولد مثلاً في مثل هذه الأسرة قد يكون موقفه إزاء العمل الإجرامى في صورة من ثلاثة ، إما أن سلوكه هو إجرامياً ، أى أنه منغمس في الجريمة . ون ثم فهو قدوة للصغير . وقد يخلق هو السلوك الإجرامى في ولده ، وإن لم يرتكب هو الجريمة ، فيدفعه مثلاً إلى السرقة ، أو كما يحدث غالباً يتخذ أداة في توزيع المخدرات ، وهو في هذا يعتمد على صغر سن ابنه وما في قلوب الناس من عاطفة نحو الصغير والتغاضى عما يقع منه . والصورة الأخيرة فيها يقع من الحدث ما يعد سلوكاً إجرامياً فلا يتخذ الأب من جانبه موقفاً إيجابياً ، كما إذا شاهد معه ، إلا لا يعرف صدره ولم يكن يتجرى حقيقة الأمر ، أو علم بأنه قد سرقه فيسكت عن فعله .

على أنه من ناحية أخرى قد تصدر من الأب تصرفات لا أخلاقية ، فتكون نموذجاً للصغير ، ومن هذا القبيل معاقرة الخمر ، ولاب القمار ، وتسفيه المواقف الأخلاقية وعدم إحترام الفرائض الدينية سواء بعدم أدائها أو بإظهار السخرية من يلتزم بها .

ولقد كشف البحث الذى أجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايئة عن جرائم السرقة عن الأحدث عن الأمور التالية :-

(١) أن ٢٦٢ من آباء الأحداث المتهمين وبدليهم (٤٤٠/٥) يقومون بتأدية فريضة الصلاة بانتظام ، ٥٥ منهم (٩٠٣/٥) ضلاتهم غير منتظمة ، و ١٨٤ أبا وبديل أب لا يصلون (٢١٠/٣) ، وتعذر الحصول على بيانات من ٨٨ منهم (١٤٩/٥). وأن ٢ حدثا يؤدون فريضة الصلاة بانتظام (٣٠٤/٥) ، و ٢١ حدثا (٣٠٦/٥) يصلون بغير انتظام ، ٤٢٣ حدثا (١٧٠/٨) لا يصلون ، ولم يحصل على بيانات عن ١٢٥ حدثا (١٠٢/٥) .

(٢) أن ٣٢٧ أبا وبديل أب (٥٥٥/٥) يهتمون بأداء فريضة الصيام ، و ١٠١ منهم (٦٨٠/٣) لا يصومون ، و ٥ (٨٠٥/٥) يصومون أحيانا ، وتعذر الحصول على بيانات من (١٧٠/٧) منهم . أما الأحداث فان ٢٠٩ منهم (٥٢٠/٥) لا يؤدون فريضة الصيام ، و ٧٢ حدثا (١٢٠/٤) يؤدى هذه الفريضة و ٤٤ حدثا يصومون أحيانا (٥/٥) ولم يحصل على بيانات في شأن ٦ حدثا (٢٧٠/٦) .

(٣) أن ٣٠٧ من آباء الأحداث وبدليهم (٥٢٠/١) لا يعاقبون أبناءهم على عدم تأدية الفرائض الدينية ، حين أن ١٩ منهم (٢٠٥/٣) يعاقبون أبناءهم على ذلك . ولم يدل ٢٦٣ منهم (٤٤٠/٧) بهذا البيان .

(٤) وبالنسبة لموقف أولياء الأمور من ارتكاب الأحداث لجرائمهم تبين أن ٧٥٧ أبا (٣٠٢/٥) و ١٧٦ أما (٢٤٠/٥) ينكرون صلة الحدث بالجريمة . كما اتضح أن ٩٣ أبا (١٧٠/٩) و ٩٣ أما (١٧٠/٢) يبدون أسفهم وإستنكارهم لارتكاب الجريمة ، وأن . أبا (١٣٠/٥) و ٥١ أما (١٠/٥) كانوا غير مكترئين ، وأن خمسة آباء (٩٠/٥) وثلاث أمهات (٦٠/٥) كانوا يشجعون على ارتكاب الجريمة .

ب - السلوك التربوي للأسرة :

ونعني بهذا ما يسير عليه الوالدان من قواعد في تربية الصغير ، لما قد يسفر عنه السبيل المتبع من احتمال للانحراف . إننا لو نظرنا إلى الأسرة المصرية لوجدنا أن تربية الصغير تكاد تسير على تقاليد يتلقاها الخلف عن السلف ، وهي إن دخل عليها بعض التعديل فهو الذي يقتضيه تطور الحياة المدنية . ويرجع هذا إلى قلة الكتب التي تتناول أسلوب معاملة الطفل ، ثم قلة من يقرأ هذه الكتب ، ثم ندرة من يتبع ما جاء بها . والتصرف بإزاء الصغير يكون دائماً وحى الساعة .

ومن أهم العوامل المؤثرة في السلوك التربوي هو جهل أحد الوالدين ، ولا نعني بهذا الجهل بالقراءة والكتابة - أي الأمية - وإنما عدم العلم والاحساس بأن من شأن بعض التصرفات - التي منعرض لها فيما بعد - أن تكون عاملاً في الانحراف . فالأمية في حد ذاتها لا تصم أي الوالدين بعيب الجهل بأصول التربية ، ويكفي للتدليل على هذا القول بأن مصر أنجبت كثيراً من رجالاتها على مر التاريخ آباء وأمهاً ولو أنهم من الآمين إلا أن فيهم من السلفية والخبرة المتوارثة وغيرة الأبوة والأمومة ما يجعلهم يحسنون تربية أبنائهم أي احسان .

وصور الجهل في السلوك التربوي عديدة ، فإما من القسوة الشديدة ، واللين المتناهي والإهمال وعدم التسوية بين الأبناء .

فالقسوة الشديدة التي لا مبرر لها من بين عوامل الانحراف ، فالصغير في سنه المبكر كالعجينة اللينة التي يسهل تشكيكها وتنقصه تجارب الحياة ، ولذا فاحتمال وقوع الخطأ منه كبير . وهنا يتحدد موقف الأب أو الأم منه . ويكون بالارشاد والتوجيه ، فإن قوبل بالقسوة فإن يكون هذا سبيل لإصلاحه ، وهو يعمل على التخلص منها بإخفاء أخطائه التي قد تؤدي إلى انحرافه ، وقد تؤدي إلى هروبه

من المنزل . ويستوى في مصدر تلك القسوة الائب أو الام . وملفات المحاكم
تحتوى نماذج عديدة لما نقول .

واللين المتناهى يقابل القسوة الشديدة ، فالتربية بالنسبة إلى الصغير تحتاج
إلى نوع من الحزم ، فالتغاضى عن أخطائه أو التهور من أمرها قد يكون من
شأنه استمرار الصغير فى سلوك يودى إلى انحرافه ، إذ لم يستشير يوماً بما فيه
من مخالفة لنواميس المجتمع . وقد يرجع اللين لأسباب عديدة ، كالطفل الذى
يولد لأبوين فى سن متأخرة أو يكون إبناً وحيداً ، أو يفقد أحد والديه أو كليهما
فى ظروف أليمة .

وقد يكون الإهمال بدوره من عوامل الانحراف ، لأن معناه إفتقاد الصغير
للعناية والتوجيه ، فهو يسفر عن انعدام الرقابة على السلوك . يستوى فى هذا
ما يجرى داخل المنزل ، أو العلم بما يتعلق بحياة الصغير خارجة . وإهمال الصغير
يحدث فى حالات تقصر الام فيها اهتمامها بنفسها وبمهتمها ، كما لا يفكر الائب الا
فى حياته الخاصة . وقد يودى انصراف الائب والام عن تربية الصغير الى تركه
فى أيدي الخدم ، حيث يتلقى صوراً من السلوك اللا أخلاقى نتيجة لما هم فيه
من جهل بما يودى الى انحراف الصغير .

وهناك صورة أخرى تنشج عن الجهل التربوى هى التفرقة بين الأبناء اذا
ما تعددوا . ففى بعض الأحيان قد يودى اختلاف معاملة الأبناء الى حقد من
جانب بعضهم تجاه البعض الآخر ، وهو شعور اذا ما عززته عوامل أخرى قد
تودى بالحدث الى الانحراف . وكلما كانت التفرقة صارخة كان احتمال الانحراف
أكبر . والتفرقة بين الأبناء قد تحدث بتفضيل الابن الاول أو الابن الاخير ،
أو الابن الوحيد مع أخوات بنات أو البنات الوحيدة مع أخوة بنين . وقد
يصل هذا التفضيل الى مرحلة من التدليل خطيرة ، وفيها تستجاب رغبات الابن

المفضل بصفة دائمة بما يصور له سهولة الوصول إلى كل أمر يبتغيه في شئون الحياة ، فإذا ما ووجه بحقائقها صدمته ولم يستطع مجابهتها فينحرف عن الطريق السوى وهو أيضا ما يحصل بالنسبة إلى الإبن الوحيد .

وفيما يلي بيان للأسلوب العام للأب والام في تربية الاحداث . حسبما جاء في بحث السرقة عند الاحداث ، والذي يبين منه أن أكبر نسبة بين الاحداث في معاملتهم هي للتدليل واللين ، ثم الرعاية العادية ، ثم الإهمال .

الام		الأب		أسلوب التربية
عدد	نسبة مئوية	عدد	نسبة مئوية	
٢	٤٠	١٣٣	٢٥٠٦	تدليل ولين
١٢٢	٢٣٠٩	١٠٢	٢١٠٥	رعاية عادية
٤٧	٩٠٢	٨٦	١٦٠٥	حزم وشدة
٦٣	٢٠٣	٧٠	١٣٠٥	إهمال
١٧	٣٠٣	٢٠	٥٠٢	تذبذب بين الشدة واللين
٥٧	١١٠٠	٩٢	١٧٠٧	غير معين

وأما الإحصاء الآخر مصر فقد كان في سنة ١٩٥١ عن دراسة مقارنة لحالات ٨٠٠ حدث جانح ومشرد من الجنسين ، وحالات ٨٠٠ حدث آخرين من غير الجانحين والمشردين كمجموعة ضابطة .

أسلوب الاب في التربية

أسر غير الجانحين		أسر الجانحين		طبيعة الاسلوب
النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
٤٤٢٦	٣٥٩	٣٩٢٨	٣١٨	متساهل
٧٢٨	٦٢	٢٦٢١	٢٠٩	قاس
٢٧٢٦	٣٠١	٢٥٢٩	١٩١	عادي
٩٢٨	٧٨	١٠٢١	٨٢	غير مبدن

أسلوب الام في التربية

أسر غير الجانحين		أسر الجانحين		طبيعة الاسلوب
النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
٧١٢١	٥٦٩	٥١٢١	٤٠٩	متساهل
٢٢٩	٢٣	١٠٢١	٨١	قاس
٠٢٣	١٦٢	٢٦٢٣	٢١٠	عادي
٥٢٧	٤١	١٢٢٥	٠٠	غير مبدن

ويعين من الجدولين آنفي البيان أن أهل نسبة في أسر الجانحين هي لأسلوب التساهل يليها الاب القاسي ثم الام العادية .

أما بالنسبة للمستوى السلوكي الأسرة ، فإن البحث آنف البيان عن ٨٠٠ من الجانحين و ٨٠٠ من غير الجانحين قد أورد جدولاً عن صلة بعض العادات التي يأخذ بها الآباء باتجاه الأبناء إلى الجريمة ، وبين منه أن نسبة الجلوس بأنماهي

وتعاطى الحشيش والافيون وشرب الخمر أعلى في أسر الجانحين عنها في أسر غير الجانحين .

المادات						الطائفة
التدخين	المفاهى	الحشيش	الافيون	الخمر	غير مبين	والنسبة المئوية
٦٢٢	٥٩٠	٦٥	٢٧	٢٤	١٠٠	العدد
٧٧٨	٣٧٧	٨١	٣٤	٣	١٢٠	النسبة المئوية
٦٠٣	٥١٧	٣١	١٤	١٤	١١٧	العدد
٧٥٤	٦٤٦	٤	١٨	١٨	١٤٦	النسبة المئوية
						أسر غير الجانحين

(٥) الظروف الاقتصادية :

سبق أن عرضنا للظروف الاقتصادية بوجه عام باعتبارها عاملا من عوامل الاجرام ، ونحن نعرض لها بالنسبة إلى الأسرة على وجه الخصوص . فلا شك في أن القدرة الاقتصادية للأسرة تكون سببا في تجديد كثير من العوامل المؤثرة والتي قد تؤدي إلى إجرام الأحداث .

وأول ما يتأثر بالظروف الاقتصادية هو المسكن الذى يقيم فيه الحدث ، ذلك أن رب البيت يتخير المسكن فى الحى الذى تتماشى إقتصادياته مع موارده . فهناك من الاحياء ما يحتاج - لطبيعته الخاصة - إلى مستوى معين من الدخل ، وكلما انخفضت مقدرة الاب المالية كلما بعد عن مثل تلك الاحياء . ولهذا فإننا نجد كثيرا من تجمعات المساكن التى يقطنها أفراد مهنة واحدة كالباعة الجائلين لاسيما ما يكون منها فى أطراف المدن .

ولا تقتصر المقدرة الاقتصادية على التحكم في إختيار الحى، بل فى مدى صلاحية المكان للسكنى من ناحية ضيقه وإتساعه وكونه صحيا من عدمه . وهذا له أكبر الأثر فى إستقرار الصغير داخل المسكن أو الثورة عليه والهرب منه إلى الطريق، لاسيما فى أوقات الفراغ . ولعلنا نلاحظ هذا فى إنطلاق الأحداث فى كثير من الأحياء إلى الشوارع فى تجمعات لقتل الوقت، وهى فى ذاتها قد تكون بؤرة لتكوين جرائم الإجرام . وقد يزيد من خطورة مسألة السن هذه إزدحام المنزل بكثير من الأولاد، لاسيما إن كان فيهم إخوة غير أشقاء، أو من غير الإخوة .

هذا والضييق الاقتصادى نفسه قد يكون عاملا من عوامل الجناح، فالأسرة الصغيرة حينما تكون محدودة الاحتياجات، وقد يكون لها من إيراداتها ما يكفيا، ولكنها بمرور الوقت ووجود الأولاد قد يقتصر الإيراد عن الوفاء بالضرورات، ويشعر الأولاد بالحرمان الذى تزداد وطأته برؤية ما هم محرومين منه بأيدى غيرهم . لاسيما مع ما تؤدى إليه المدنية الحديثة من تطلعات إلى مختلف أنواع المتعة . هذا الحرمان قد يسوق أحيانا - ولا نقول دوما - إلى محاولة تعويضه بتصرفات منحرفة أبرزها السرقة .

ومن البحث الخاص بجرائم السرقة عند الأحداث تبينت الحقائق التالية :

١ - أعلى نسبة من أسر الأحداث المتهمين تعيش فى غرفة واحدة، ١٧١ أسرة (٤٦ ٪)، وتقل هذه النسبة كلما زاد عدد الغرف. ولا تزيد نسبة أسر الأحداث التى تشغل أربع غرف فأكثر على (٢٧ ٪) .

٢ - أن غالبية مساكن الأحداث المتهمين تضاء بالكبروسين ٦٠ (٦١ ٪)

بينما توجد نسبة أقل تضاء بالكهرباء ٦٩ (٢٨ ٪)

٣ - أن ٢٥٤ أسرة (٤١ ٪) تستخدم فى حصولها على الماء اللازم لها حنفيات خاصة، وأن ٢٤٢ أسرة (٤١ ٪) تستخدم الحنفيات العامة . وأن ٢٩ أسرة (٤٩ ٪) تستخدم الطلمبات .

٤ - أن ٢٦١ مسكنا (٤٤,٣ ٪) تعتمد في تصريف المياه الزائدة عن حاجتها على المجارى العمومية ، وأن ٢٢٠ أسرة (٢٧,١ ٪) تعتمد على الخزانات الخاصة ، وأن ٥٥ مسكنا (٩,٢) لا تعتمد في تصريف المياه على المجارى العمومية ولا توجد بها خزانات خاصة .

٥ - أن ٢٧٢ مسكنا (٤٦,٢ ٪) غير صالحة للسكنى أى آيلة للسقوط و ٢٠٣ مسكنا تعتبر صالحة للسكنى (٣٤,٤ ٪) .

٦ - أن الحالة الاقتصادية لأسر الأحداث المتهمين فى مستوى منخفض جدا .

(د) الحالة الأسرية .

نقصد بالحالة الأسرية العلاقات بين الزوجين من ناحية التفاهم أو سيطرة أحدهما على الآخر ، بما يدخل فى هذا من أثر التعليم ، وكذلك مدى استقرار الزوجين فى المنزل نتيجة للبحث عن مورد للمعيشة ، ثم أخيرا الحالة الزوجية للأب والأم .

الأصل فى الزواج أنه يبنى على أساس من التفاهم والمشاركة الوجدانية ، فيتعاون الزوجان فى بناء الأسرة وتربية الأولاد تربية صالحة . وفى بعض الأحيان يدب الخلاف بين الزوجين ويشتد ، وهو أمر لابد أن ينعكس أثره على الصغار ، وأشد أثاره خطورة هو ميل أحد الأبناء بعاطفته نحو أحد الطرفين الأب أو الأم ، وقد لا يستطيع أن يكشف عن مشاعره هذه بصورة صريحة ، فتنعكس فى صورة أعمال تمثل انحرافا يقود إلى الجريمة . وكلما اشتد الخلاف بين الزوجين كلما فقد المسكن هدوءه ، بما يجعله غير صالح لتربية الأبناء فيلجأون إلى الطريق المتأسف للهدوء وبهذا عن المشا كل بما يترتب على هذا من مخاطر . وقد يرجع إنتفاء الهدوء فى المسكن إلى ضعف أحد الزوجين إزاء الآخر . على أن أحد الطرفين - لاسيما إذا كان الأب - يعطى أمثلة للأولاد فتطبعهم بأحد الصورتين

الضعف أو التحكم ، هو أمر لا تحمل عواقبه ولا شك أن للتعليم أثره في أن يسود الاستقرار والهدوء في المنزل ، على أن هذا لا يعنى أن الجهل من أسباب الشقاء العاملى ، إنما المراد هو أن التعليم يساعد على التغلب على المصاعب والمشاكل لاستفحال أمرها . وهذا لا ينفى وجود الخلافات الخطيرة حتى مع أعلى درجات التعليم .

وقد تبين من بحث جرائم السرقة عند الاحداث أن أكثر الآباء . والامهات أميون ، فقد تبين أن ٢٢١ أبا (٤٢٥ ٪) أميا وأن ٢٨٠ أبا (١٣ ٪) أمية . كما تبين أن ١٠٣ أبا (١٩٨ ٪) يعرفون مبادئ القراءة والكتابة ، في حين أن ٢٢ أبا (٤٣ ٪) تعرفن القراءة والكتابة . أما في حالة من يجيد القراءة والكتابة فقد اتضح أن ١٢ أبا (٢٣ ٪) يجيدون القراءة والكتابة ، وأن أميين فقط (٤ ٪) يجيدان القراءة والكتابة . كما اتضح أن نسبة الاميين في حالة بدلى الاب وبديلات الام أعلى بكثير من نسبة من يعرفون مبادئ القراءة والكتابة ، ومن يجيدون القراءة والكتابة .

ومن الأمور الملحوظة في حياتنا أن الحياة الاقتصادية اضطرت كلا من الاب والام إلى الانطلاق في سبيل الحياة كسبا للعيش . ويترتب على هذا أن يفقد الطفل الرعاية الأسرية له ويترك في بعض الأحيان في مجتمع الطريق لدى بعض الجيرة وهذا ما يحدث غالبا في الطبقات الفقيرة وفي المناطق السكنية للعمال . بل حتى بعد عودة الوالدين من العمل لا يكون لديهما من الجهد أو الوقت الكافى الذى يرعيان فيه الصغير وهذه المسألة وإن لم تكن - في علمنا - موضوعا لدراسة خاصة في مصر ، فإنها بدأت في الظهور لاسيما في المدن الكبيرة التى يتركز فيها اجرام الاحداث . وما يلحق بهذا غياب أحد الوالدين أو كليهما لفترة طويلة في سبيل العيش .

وأخيراً فإن الحالة الزوجية هي من بين مشاكلنا الاجتماعية غير المنسكورة ،
وتشهد محاكم الأحوال الشخصية صوراً عديدة منها ، وهي المشاكل التي تنشأ إما
من وفاة أحد الوالدين أو هما معاً ، أو الانفصال بينهما بالطلاق ، ثم حياة أحد
الزوجين مع بديل للأب والام . ولا يحتاج الأمر للإفاضة فيما قد يترتب على
الحالة الزوجية في الصور آنفة البيان من أن اضطراب في حياة الأحداث يقوِّدهم
بطريق أو بآخر إلى مسالك الاجرام . ونقتصر هنا على إيراد ثلاثة جداول من
بحث السرقة عن الأحداث .

توزيع الأب والام ونسبهم المئوية حسب الحالة الزوجية

الام		الأب		الحالة الزوجية
نسبة مئوية	عدد	نسبة مئوية	عدد	
٥٦ر٨	٢٩٠	٥٥ر٧	٢٩٨	متزوج
١١	٥٦	١٠ر٧	٥٦	مطلق
٨ر٦	٤٤	٧ر٢	٣٧	ارمل
٢٣ر٦	١٢٠	٢٦ر٤	١٣٧	غير معين

توزيع آباء الأحداث ونسبهم المئوية حسب عدد الزوجات

الأب		عدد مرات الزواج
النسبة المئوية	العدد	
٧ر٧	٤٠	لا يوجد
٧ر٧	١٠	زوجة واحدة
٥ر٨	٢٠	زوجتان
٤ر	٢	ثلاث زوجات
٧ر٢	٣٨	غير معين

توزيع الأب والام ونسبهم المئوية حسب مرات زواجهم

عدد مرات الزواج		الأب		الام	
عدد	نسبة مئوية	عدد	نسبة مئوية	عدد	نسبة مئوية
مرة واحدة	٢٨٩	٥٥٠٦	١٤٦	٦٧٠٨	٢٣٠٥
مرتان	١٤٠	٢٦٠٩	٢٢	٤٠٥	—
ثلاث مرات	٤٣	٨٠٣	—	—	١٨
أربع مرات	٢٢	٤١٢	—	—	—
خمس مرات	٦	١٠٢	٤	—	—
ست مرات فأكثر	٩	١٠٧	—	—	—
غير مبين	١	٢٠١	١٧	١٤	—

٢ - المدرسة :

إن من الامور البديهية حاليا أن للتعليم أثره البالغ في الإرتفاع بالمستوى الفكري والثقافي للإنسان ، ويساعد على تكوين شخصيته المستقلة وعلى حسن تقديره للامور . فالجهل يقصر في مدارك الإنسان ويجعله أسلس قيادا لانفعالاته الغريزية دون نظر متمعن إلى عواقب الامور . ولسنا في حاجة إلى تأييد ذلك بالإحصاءات الجنائية - سواء في مصر أو في الخارج - تكشف من أن النسبة الغالبة من المجرمين - أحداثا وبالغين - هي للاميين ولما لا يحسنون القراءة والكتابة . والتعليم له دوره الهام في خط سير الإجرام فمن شأنه خلق نماذج للسلوك المعادي للإجرام ، وعلى الأقل توفير الجو العام نحو إحترام القانون والإحساس بأن الالتزام بأحكامه فيه خير المجتمع . وعلى العكس من هذا نرى في مناطق الجهل نماذج من السلوك الإجرامى تخلق شعورا في الجماعة بعدم إحترام القانون ،

ما لم يكن هذا بمخالفة أحكامه فبالاقل عدم الاهتمام بها وإتخاذ موقف سلبي بازائها .

وفي بحث السرقة عند الأحداث تبين أن ١٦٧ حدثا (٢٨,٣ ٪) تلقوا تعالما أوليا ، و ٣٥ حدثا (٦ ٪) تعالما لابتدائيا ، و ٣١ حدثا (٥,٣ ٪) تعالما لإعداديا ، و ٣٥٢ حدثا (٦٠ ٪) لم يتعلم ، ٣ أحداث (٥ ٪) لم يتبين حالتهم . وهو أمر يكشف بجملة عن أن لاعداد التعليم له ارتباط وثيق بالإجرام ، وأنه كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما قلت نسبة الإجرام .

ومن أولى الجماعات المنظمة التي ينضم إليها الطفل في خارج منزله في السنوات الأولى من حياته هي المدرسية . وإذا كان الصغير يجد في المنزل نماذج سلوكية محدودة ، فإنه في مجتمع المدرسة الجديد يلتقى بنماذج عديدة متآلفة أو متنافرة ، وهو في حد ذاته يجد نفسه بازاء تلك النماذج ولا بد أن يختار بعضها منها سواء بمجرد دافع التقليد أو إنسياقا في تيار الجماعة . ومع هذا قد يعينه غيره في عملية الاختيار . وتأتي إثر هذا أهم مشا كل التربية السلوكية وهي تحديد دور كل من البيت والمدرسة في تربية الصغير فهل يقع العبء كله على البيت على أساس أنه أكثر التصاقا بالصغير وتبعاً أكبر لمكانية في تهذيبه وتعوده على نماذج سلوكية قويمه ، لا سيما وأن مجتمع الأسرة أصغر بعد مجتمع المدرسة ، أو يقع العبء كله على المدرسة ، حيث يمضى فيها الطفل وقتا طويلا من يومه ونشاطه ويكون محلا لمراقبة سلوكه وتقويمه عند الضرورة .

وهذه المشكلة ليست في الواقع من المشاكل الحديثة ، بل إنها تزداد تعقيدا بسبب ظروف عديدة ، وليس هذا مجال البحث فيها ، وإنما ما يمكن أن يقال في هذا الصدد هو أن قصر الواجب على البيت وحده أو على المدرسة وحدها أمر غير مقبول ، وإنما الخير في المعاونة يتيما في تعرف عيوب الصغير التي يحتمل أن تؤدي

إلى انحرافه والعمل معا على تنأيته عنها .

وإذا انتقلنا إلى الواقع في مصر نجد أن هذه المسألة قد استألفت أنظار المسئولين والباحثين، وكانت محلا لدراسات عديدة . واعلمنا بدأت بتعرف أسباب ضعف المستوى العلمى بين طلاب المدارس ، ولكن تلك الأسباب تحمل فى طياتها بعض عوامل الانحراف ، ولقد سبق أن أشرنا إلى مدى ارتباط درجة التعليم بالمستوى السلوكى للفرد .

ونحن ننتقى أبرز المشاكل المدرسية التى قد يكون لها بعض الأثر فى ظهور العوامل المساعدة على الإجرام وأول هذه المشاكل هو الازدحام الشديد لقاعات الدرس حيث أصبحت تحوى أكثر من ضعف العدد المفروض لها ، بما أسفر عن إنعدام رقابة المدرس وإشرافه على كل التلاميذ ، وتبعها صعوبة تقدير المستوى العلمى أو معرفة أسبابه لإمكان العمل على ملاحظتها فى وقت مبكر . ونكاد نجد أن إنتباه المدرس ينصرف إلى القلة النابهة وحدها .

ومن الحقائق الماثلة فى المجتمع الراهن فقدان العلاقة الأبرية التى يفترض أن تقوم عادة بين المدرس والتلميذ . ومن أجلها أطلق على المدرس الالب الروحى . فالمدرس بما يفتحه أمام التلميذ ومن آفاق العلم والمعرفة يحتل فى نفسه مكانة خاصة ، تبقى قائمة مشبعة بالتوقير والإحترام مهما إمتد الزمن . وينظر التلميذ إلى مدرسة وكأنه يملك مفاتيح أسرار السكون كلها ، فيكون محلا لثقتة ، ويحاول أن يحتذيه فى كثير من تصرفاته السلوكية . هذه الرابطة الأدبية العميقة لا نكون مبالغين إذا قلنا إننا قد إفتقدناها ، وخطورة الأمر أنها تترك الصغير فى فراغ يحاول هو أن يملأه بنماذج سلوكية قد تكون غير قويمه .

وإل هذه الظاهرة هى التى بعثت فكرة إيجاد المشرفين الإجتماعيين بالمدارس ليكنوا أقرب صلة بالأولاد لتعرف مشاكلهم ومحاولة حلها ، ولو إقتضى الأمر

دراسة إجتماعية خاصة لحالة الاسرة . وهذه التجربة لم يقيس تقويمها بعد . ولعل المرجع في هذا قلة عدد المشرفين الإجتماعيين المدربين ، ثم عدم توافر الثقة الكافية بين التلميذ والمشرف إلى الدرجة التي تمكن الأخير من النجاح في مهمته ، ومن هنا يتضح مدى أهمية الدور الذي يتعين أن يباشره المنزل في مراقبة الحدث وتوجيهه . . .

ومشكلة أوقات الفراغ وكيفية شغلها وان بدت مشكلة إجتماعية إلا أنها في الحقيقة الأمر قد تؤدي إلى كثير من عوامل الانحراف ، سواء في هذا وقت الفراغ في المدرسة أو بعد الدراسة ، لأن هناك واجبا يقع أيضاً جزء منه على المدرسة في الصورة الأخيرة . فبحكم غريزة الجماعة الموجودة في كل فرد ، إن لم يكن هناك ما يشغله شخصيا ، فإنه ينضم إلى غيره من الأفراد ، وتتكون الجماعات الصغيرة التي قد تحوى فيما بينها نماذج سلوكية منحرفة . وهذه النماذج سريعة الانتقال بالعدوى لاسيما بسبب ما قد تحتويه من عنصر المجازفة والتشويق . ومع مرور الوقت يأتلف الصغير مع الجماعة التي انضم إليها ويجد نفسه مرتبطا بها إرتباطا وثيقا لا يستطيع منه فككا . وتبدأ مظاهر الانحراف في العادة بعدم المواظبة على الدراسة ، ثم تأتي بعد هذا مرحلة الهرب من المدرسة ، والنتيجة الطبيعية لهذا هو الفشل في الدراسة . وبعد هذا لا طريق إلا الانحراف والجريمة .

وفي بحث السرقة عند الأحداث تبين أن ٣ ، ٢ حدثا ألحقوا بالمدارس : لم يستقر منهم بالمدرسة سواء بتركها أو بالهرب منها ١٥٩ حدثا أي نحو ٦٤ ٪ . وأن من بين ٨٠ حدثا لا يتضح أن ٥٤ حدثا (٦٧,٥ ٪) منهم كانوا يتغيبون كثيراً من المدرسة ، وأن ١٥ حدثا (١٨,٧ ٪) كانوا مواظبين على الدراسة ، وأن ١١ حدثا (١٣,٧ ٪) كانوا يتأخرون دائماً في الصباح . ومن

بين ٢٦ حدثا إلتضح أن ثمانية أحداث (٢٢٪) كانت مشكلتهم موجهة إلى مدرس المدرسة ، وأن ١٨ حدثا (٨٧٪) لم تكن لديهم هذه المشكلات . وأن من بين ٥٥ حدثا ، إلتضح أن ٢٩ حدثا (٥٢،٧٪) كان لديهم مشكلات واضحة مع زملائهم التلاميذ بالمدرسة ، وأن ٢٦ حدثا (٤٧،٣٪) لم تتضح هذه المشكلات لديهم .

وهناك من نواحي النقص الأخرى في المدرسة ما له دخل من قريب أو بعيد في عوامل الانحراف إلى الاجرام منها ضعف شخصية الطالب ، وعدم توافر إمكانيات الحياة الاجتماعية بالمدرسة ، والنقص في الهوايات اللازمة ، ولانعدام التكيف النفسى والاجتماعى للتلميذ مع المدرسة ، وعدم ملائمة المناهج الدراسية .

٣ - مجتمع العمل

قد لا يمر الصغير بمرحلة المدرسة وإنما ينتقل من البيت إلى العمل مباشرة لاسيما في الأسرة التي تحتاج إقتصاديا إلى دخل الصغير . وقد يمضى الحدث فترة في المدرسة ثم لا يتم تعليمه لسبب أو آخر ويلحق بأحد الأعمال وفي مقر العمل يلتقى الحدث بأفراد عديدين ، لهم نماذج سلوكية متنوعة ومجتمع العمل يختلف في ظروفه عن مجتمع المدرسة ، فالأخير يحوى أفرادا متقاربى السن والسلوك ، أما في العمل فيلتقى الصغير والكبير والنموذج الحسن إلى جواره السوء . وإذا كانت المدرسة تهتم بالناحية السلوكية ، فإن رب العمل لا يعنى إلا بالناحية النظامية ، ولا يعنيه بالسلوك إلا ماله تأثير في سير العمل .

والتجمعات المنتظمة التي تفرضها طبيعة مجتمع العمل لها أثر كبير في النماذج السلوكية التي يتخيرها الفرد ، سواء أكانت إجرامية أو معادية للاجرام ، فهناك المراهلة في الذهاب إلى العمل والعودة منه ، وفي قضاء أوقات الراحة والتخيل

في فترات العمل ذاتها . وقد تفرض ظروف العمل على الحدث أن يكون على صلة بأفراد معينين لا خيار لهم في انتقائهم . ومن هنا قد تبدأ بذور الجريمة في الإثبات ويتصل بها الحدث متأثراً بغريزة الجماعة ، دون أن توجد نماذج أخرى معادية للأجرام تساعد على عوامل الاجرام .

ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى أن رب العمل في التجمعات العمالية الصغيرة - كورش إصلاح السيارات - يعتبر بمثابة الأب في رعاية الصغير وتعليمه ولذلك فإن من تصرفاته ما قد يكون لها من الأثر العميق في نفس الصغير ما يدفع به إلى سلوك سبيل الجريمة ، فالقسوة الشديدة التي لا مبرر لها قد تدفع بالحدث إلى السرقة بوصفها نوعاً من العدوان يقابل الإيذاء الذي يقع عليه .

ولعلنا نجد مصداقاً لهذا في بحث السرقة عند الأحداث في جدول توزيعهم ونسبتهم المئوية حسب المهنة الملتحق بها الحدث قبل اتهامه ، وأخذنا في تصورها الواقع العملي الحقيقة هذه الممن . فلقد كان بيان الأحداث تنازلياً على الوجه التالي : لا يعمل ١١٨ (٢٠ ٪) ، تلميذ ٨ (١٤.٥ ٪) ، خدمة بالمنازل (٩.٧ ٪) ، صبي ميكانيكي ٣ (١٥ ٪) صبي أحذية ١ (٣.٥ ٪) ، صبي مكوجي ١٧ (٢.٩ ٪) ، جامع مهملات ١٧ (٢.٩ ٪) ، صبي قهوجي ٦ (٢.٧ ٪) .

٤ - مجتمع الطريق :

يقصد بمجتمع الطريق كل مكان لتجمع الأحداث خارج نطاق المنزل أو المدرسة أو محل العمل ، ومن هذا القبيل الشارع والسينما والمقاهي والحدائق العامة . واجتماع الحدث مع غيره من الرفقاء أمر تدفع إليه الغريزة على أن الدوافع إليه تختلف من حالة إلى أخرى ، فهي ترجع إلى المنزل أو إلى المدرسة أو لقضاء أوقات الفراغ . فلقد سبق أن عرضنا للنزل وقلنا إن الظروف الاقتصادية للأسرة قد تضطرها إلى الإقامة في مسكن ضيق أو غير صحي يدفع

بالأولاد إلى قضاء أكبر فترة ممكنة من الوقت في خارجه . وكذلك فإن هدم الاستقرار النفسى أو العاطفى للحدث يوصل إلى تلك النتيجة ، لآى سبب من الأسباب التى سبق بيانها كقسوة الأب ، أو الخلافات الزوجية ، أو ما يحدث بين الأبناء لاسيما إن كانوا غير أشقاء . ووقت الفراغ بدوره مالم ينظم تنظيما اجتماعيا لا محل لشغله إلا بالبقاء فى الطريق مع بعض الرفاق .

ويؤدى انطلاق الحدث إلى الطريق إلى اجتماعه بغيره سواء من كان فى سنه أو يكبره أو يصغره ، فتتكون الجماعات القصيرة ، وتشكيل أفراد هذه الجماعات يفرضها الواقع لأن أفرادها من المساكن القريبة ، وإذن تكاد تكون من التجمعات الحتمية بحكم الجيرة ولاشك فى أن أفراد تلك الجماعات تحوى نماذج سلوكية مختلفة تتقارب حتى لتكاد تتحد مع مرور الوقت . والحدث فى المجموعة يتأثر أو يؤثر فيها حسب قوة شخصيته ومدى الاستعداد الممىء له . ولما كان السلوك المعادى للقانون يشجع عليه التجمع فضلا عن بريقه فإن احتمال انزلاق بعض جماعات مجتمع الطريق إلى الجريمة أمر متوقع . وقد لوحظ فى دراسات وحالات عديدة أن أغلب الجرائم التى يرتكبها الأحداث يشارك فيها أكثر من واحد .

وقد إلتضح من بحث السرعة عند الأحداث أن ٤٤ حدثا (٧٥,٧ ٪) لهم رفاق من الأحداث ، وأن ٥٨ حدثا (٩,٨ ٪) ليس لهم رفاق ، وتعذر الحصول على بيانات من ٩١ حدثا (١٥٠,٥ ٪) كما تبين أن ٤٢٠ حدثا (٩٥,٠ ٪) كانوا يتخذون رفاقهم من نفس الجنس ، وأو خمسة أحداث (١,١ ٪) كان أصدقائهم من الجنس الآخر . كما إلتضح أن ٢٨٦ حدثا (٤٢,٣ ٪) كانوا يصادقون رفاقا أكبر منهم سنا ، وأن ١٨٠ حدثا (٤٠,١ ٪) كان رفاقهم من نفس السن . وأن ٧٤ حدثا (١٦,٨ ٪) كان رفاقهم أصغر منهم سنا . وقد تبين أيضا أن أكثر

الاماكن التى يقضى فيها الاحداث اوقات الفراغ هى الشارع أو الحارة (٥٦،٩٪) ، ثم السينما (١،٨٪) . وأخيرا فان ٦٨ حادما كانوا يدخنون السجائر ، و ٨٥ حادما كانوا يمارسون لعب القمار .

وهناك نوع من تجمعات الطريق أطلق عليه لفظ العصابة ، وهو ما يعنى فى مفهوم مجتمعات ارتباط بين عدة أشخاص على نوع من السلوك الإجرامى . ويقال إن منشأ العصابة يقع غالبا على نواصى الطرق حيث يتجمع اللاولاد لقضاء أوقات الفراغ ، وفيها يتبادل الأفراد الأحاديث بما قد ينقل صورا من النماذج الإجرامية يتأثر بها البعض ، لاسيما وأن التجمع فى حد ذاته يولد الشعور بالقوة الذى يغرى بارتكاب بعض الاعتداءات البسيطة التى تكبر مع الزمن . والاحساس بالقوة يولد شعور المباهاة الذى يؤدي إلى الاحتكاك بين مختلف تجمعات الطريق ، ويصل الأمر أحيانا إلى اعتداءات خطيرة .

وقد يقف الأمر عند هذا الحد ، أو يتطور تحت تأثير تجمع عوامل مختلفة إلى ارتكاب أفعال إجرامية . فيبدأ الاحداث فى الظهور بمظهر الرجال ، فيقلدونهم فى التدخين ثم تناول الخور وأخيرا تعاطى المواد المخدرة ، فاذا ما إنزلقوا إلى هذا الطريق وأعوزتهم النقود أخذوا فى البحث عنها ولو عن طريق الجريمة . وهم أحيانا يتأثرون بما يرونه من وسائل الترفيه ، وما تغريهم به صور المتعة . وظاهرة عصابة الاحداث وإن وصلت إلى درجة خطيرة فى بعض البلاد الأجنبية لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية - فهى رغم ظهور بوادر لها فى مصر ، إلا أنه لم يستفحل أمرها بعد ، مما يوجب الالتفات إليها مبكرا لمواجهة .

ثالثا

عوامل الاجرام في البيئة

يتناول علماء الاجرام دراسة البيئة وأثرها على الفرد ولاسيما في توافر بعض عوامل الاجرام وهذا أمر منطقي لأن الانسان في المجتمع الذي يوجد فيه لا يستطيع أن يعيش، متعزلاً، فهو بحكم القرينة الاجتماعية فيه يتصل بغيره — ولاسيما من هم على شاكلته — وتتكون من تلك الصلات السمات والتقاليد التي تسيطر على المجتمع. وكما أن لكل مجتمع نواحيته وتقاليده، فتكذلك الشأن بالنسبة إلى الجريمة فلما تجتمعها وتقاليدها .

والقد بحث علماء الاجرام الاجانب علاقة البيئة بالاجرام في أبحاث مستفيضة لاشك في أنها تفتح كثير من الآفاق ونقاط البحث، ولستهم يحكم طبيعة الأمور تناولوا الأمر وأمام باصرتهم يهتتم الخاصة، وحتى من ضمن بحثه دراسات مقارنة بين أوروبا وأمريكا. فان مجال البحث ليس غريباً للفقارب بين طبيعة تلك البيئات، فالجريمة عبارة عن نتيجة تفاعل عوامل عديدة تختلف مكاناً إلى آخر باختلاف المجتمعات، وتعرف حقيقةً ودراسةً لمكانتها يقتضي الاعتداد بواقع الأمر في الجماعة، ومحاولة إعمال نتائج أبحاث معينة لبلد معين دون إعتداد بالقوارق الأساسية بين البلدين، يكون بمثابة زرع بذرة في تربة غير صالحة لها. وشملت دراسات علماء العرب حول البيئة صورة الاجرام في الريف وفي الحضر، مع العناية بتحديد مواقع تلك الأماكن من الدولة وبيان صور الاجرام فيها ووجه الاختلاف، وعوامل هذا الاختلاف، وحجم الاجرام وخطورته في المدن الصغيرة منها والكبيرة وبيان الفارق بين الإثنين. وكان تركيز الدراسات يدور حول نسبة الاجرام بالنسبة إلى تعداد السكان. أما مشكلة الاجرام في المدن الكبيرة فكانت معقدة، حيث لوحظ وجود مناطق خاصة ذات كثافة

لإجرامية عالية ، لاسيما في أطراف المدن ، وبالقرب من المناطق الصناعية وحيث يستقر المهاجرون . كما تبين وجود تنوع في صور الاجرام حسب موقعه من المدينة .

هذا عن البلاد الأجنبية ، أما عن مصر فالأمر في نظرنا جد مختلف ، فهناك فارق كبير بين البيئة عندها وعندهم . فنحن ما نزال - رغم تعدد بعض الصناعات نعتمد أساسا على الثروة الزراعية في حين أن الصناعات متقدمة لديهم بدرجة مذهلة . ومشاكل البيئة عندنا تغير تلك التي عندهم . وإذا رجعنا إلى تقدير السكان عندنا حتى نهاية عام ١٩٧١ بأرقام تقريبية لوجدنا أن القاهرة تزيد على خمسة ملايين ، كما تزيد الاسكندرية على المليونين ، وبعد هذا لا توجد مدن كبيرة بهذه الضخامة . فليس لدينا إلا المدن الصغيرة والقرى في الريف ، ولكل تقاليده وطبيعته الخاصة ، ولذا ففي رأينا أن دراسة علاقة البيئة بالاجرام بالنسبة إلى مصر ، تقتضى التعرض للاجرام في الريف والاجرام في المدن .

ويقول علماء الاجرام في الغرب إن الفوارق بين الاجرام في الريف والاجرام في الحضر ، سوف تقل بمرور الأيام ، وذلك بسبب تقدم المدنية في الحياة الحديثة ، فسهولة المواصلات بين البلاد وإنتشار وسائل الاعلام ، كل هذا له أثره في العلاقات بين الناس ، وتبعا في الاجرام . على أن هذا إن كان فيه بعض الحقيقة ، إلا أن هذا التغير الذي يراد به أن يصل إلى التقارب ، يحتاج - في مصر بالذات - إلى أجيال عدة . ويرجع هذا إلى أن العماد الأساسي لغالبية الشعب في عمله هو الزراعة ، وهذه مسألة خلقها الطبيعة وإن تغيرها الأيام . والفلاحون نشأوا وتربوا على تقاليد جذورها تمتد إلى آلاف السنين وليس من اليسير تغييرها ، ومما إمتدت وسائل المدنية إلى أقصى القرى فإن تغير النفس البشرية هو المألوف . هذا ولا ينبغي لنا أن ننسى حقيقة الجهل المتفشى بين الفلاحين والذي هو من بين عوامل عيوبنا الاجتماعية .

وآية ما نذهب إليه هو ما كشفت عنه الاحصاءات الجنائية بوضوح ، حيث تبين أن الجرائم الدموية التي يعتمدى فيها على الأشخاص تتمثل فى الريف فى العشرينات والثلاثينيات والاربعينيات والستينيات ، والجرائم التي يكون موضوعها المال ويراد منها الكسب هى سمة لجرائم المدينة ، وهذا ما نتعرض له فيما يأتى .

سمات الاجرام فى الريف والمدن :

إن الحياة فى القرية المصرية تختلف عن الحياة فى المدينة لاختلاف كلياً ، ويرجع هذا فى أساسه إلى اختلاف تكوين كل منهما . فالقرية المصرية مازالت إلى اليوم يسيطر على العلاقات بين أفرادها مبدأ التعاون وذلك بسبب الترابط الوثيق بين عائلاتها والمصالح المشتركة التي تجمعهم وطبيعة الحياة التي يعيشونها . ولعلنا نلاحظ هذا فى تضافر أبناء القرية نحو أى خطب يقع بواحد منهم . أما فى المدينة فالامر على خلاف ذلك ، حيث تسيطر النزعة الفردية على العلاقات بين أفرادها ، وتقل الصلات حتى بين أفراد العائلة الواحدة ، وكلما اتسع العمران وزادت مشاغل الناس فى المدينة كلما وهنت العلاقات والاتصالات . هذا من ناحية ، وإلى جوارها يقوم الجاهل أو التعليم كعامل هام فى التفرقة ، فملا شك فى أن نسبة الجاهل التي تسود مجتمع القرية أكبر بكثير من نسبتها فى المدينة . ومن أجل هذا كانت هناك سمات تميز لجرائم الريف عن لجرائم المدن .

١ - إن طبيعة الإجرام فى الريف تختلف عنه فى المدينة ، فالأول تحركه العلاقات الشخصية بينما الآخر تدفعه العوامل المادية . ففى القرية نادراً ما يكون الدافع إلى الإجرام هو الكسب المادى ، وذلك بسبب التضامن بين أفرادها بما لا يجعل للحاجة الملحة وجود ، ولأن الفلاح بطبيعته قانع صابر يرضيه أقل القليل . وعلى هذا فان الإجرام فى الريف تدفعه عوامل أخرى تجعل موضوعه

دائماً الأشخاص، كالقتل والضرب، وهو وإن وقع في بعض الأحوال على المال فلا يكون الهدف منه الكشف المادي.

وفي المدينة - حيث لا روابط ولا تقاليد - يكون الصراع على كسب العيش ولا يجد قوت يومه من لا يعمل، فإن أهوزه المال فقد يلجأ إلى الجريمة وهدفه الحصول عليه. وتدفعه المغريات الشديدة في المدينة وسائر وسائل المتعة إلى طلب المزيد من المال، ولهذا تكثر الجرائم ضد الآداب والنظام.

وإذا كانت عواصم المحافظات في مصر تدخل في حدود المدينة ويطلق عليها البندر أو القسم، وكانت البلاد الريفية المحيطة بها يطلق عليها بلاد المركز، فإن الإحصاءات تبين لنا سمة طبيعة الإجرام في الريف والمدن.

ويبين من الجداول التالية أن جنایات القتل والشروع فيه هي في المركز دائماً - سواء في الوجه البحري أم في الوجه القبلي - أعلى منها في البندر، مع ملاحظة أن الإحصاء الأول خاص بالسنوات من ١٩٢٧ إلى ١٩٣٣، بل إن الحد الأدنى دائماً للنسبة في المركز أعلى من الحد الأقصى للنسبة في البندر.

وهذه النتيجة ذاتها لم تتغير في الدراسة التي أجريت عن توزيع الجنایات والجنح في المناطق الحضرية وغير الحضرية لسنة ١٩٤٧.

وهو أيضاً ما تبين من بعض الجنایات ومن الجنح في البندر والمركز من سنة ١٩٧٠ حسبما ورد في تقرير وزارة العدل، وما ورد في تقرير الأمن العام عن بعض الجنایات في البندر والمركز لسنة ١٩٧١.

وهذا ما يكشف لنا بجملة أن غلبة سمة الإجرام ضد الأشخاص في الريف، وغلبة سمة الإجرام المنادي في المدن ما زالت قائمة، ورغم اختلاف سنوات الجداول المشار إليها.

عدد جنایات القتل والتشروع فيه في بعض الجبلات
منذ ١٩٢٧ إلى ١٩٢٢ والنسبة لكل مائة الف نفس

النسبة	١٩٢٣	١٩٢٢	١٩٢١	١٩٢٠	١٩٢٩	١٩٢٨	١٩٢٧	اسم الجهة
٠١٦ - ٢٠٤	٧	٤	٦	٦	٦	١٥	٨	بنسلف طنطا
٢٢٨ - ٢٢٢	٦٣	٥١	٥٢	٥٠	٥٠	٥١	٤٩	مركز طنطا
٢٢٣ - ٢٠٧	٩	٦	٩	٦	١٢	٤	٨	بندر الفيوم
٢٠٩ - ٢٢١	٥١	٥١	٤٨	٥٢	٢٨	١٥	٢٦	مركز الفيوم
٢١٩ - ٢١٢	١٠	٧	١٢	٦	١١	٦	٧	بنسلف أسبوط
٢٤٢ - ٢٢٢	٢١	٢٢	٢٥	٤١	٢١	٢٤	٢٥	مركز أسبوط

جدول يبين ما يخص كل مائة من السكان من جرائم الجنايات
موزعة حسب المناطق الحضرية والمناطق غير الحضرية في مصر

سنة ١٩٤٧

نوع الجرائم	المناطق الحضرية	المناطق غير الحضرية	القطر كله
قتل وشروع	١١٠٢٨	١٧٠٥٠	٣ ١٥٠
ضرب لموت	٠٠٩٦	١٠٦١	١٠٢٩
ضرب لعمامة	٧٠٥٠	٨٠٥٠	٧٠٩٥
سرقة وشروع	٨٠٨٦	٦٠٢٠	٦٠٦٥
حريق وإتلاف وتسمم ماشية	٢٠٨٣	٥٠٩٢	٤٠٩٤
فسق وهتك عرض	٣٠٧٢	٠٠٦٥	١٠٤٠
رشوة وتزوير واختلاس	٩٠٣٤	١٠٩٥	٣٠٧٣
عود	٨٠٧٠	١٠٤٧	٣٠٢٣

جدول ببيان ما يخص كل مائة ألف من السكان من جرائم الجناح
موزعة حسب المناطق الحضرية والمناطق غير الحضرية في مصر سنة ١٩٤٧

نوع الجرائم	المناطق الحضرية	المناطق غير الحضرية	القطر كله
تزوير	٣٠٨٦	٢٠٨٠	٢٠٩٧
هتك عرض وفعل فاضح	٠٥٦	٠٣٧	١٠٢٨
سرقة	١٠٢٤٠٥٦	١٩٩٠٧	٣٩٨٠٤١
نصب وخيانة أمانة	١٢٩٠٢٦	٧٠٠٥٩	١٥٠٢٥
تسميم مواشى	٠٥٠	١٠١١	٠٩٢
إتلاف مزروعات	١٠٩٤	١٧٠٤٣	١٢٠٩٤
رشوة	١٤٥٠٧٢	١٥٠٥٨	٤٧٠٥٦
تشرد	٤٠٤٦	٠٠٧٥	١٠٦٥

بيان بيمض جنايات البنادر والمراكز عام ١٩٧٠

المركز أو البندر	قتل ضرب ضرب سرقة			فسق			حريق رشوة وهتك اخلاص هود مخدرات		
	وشروع لموت	لماة وشروع	عرض	عرض	عرض	عرض	عرض	عرض	عرض
بندر دمنهور	٧	—	٦	١	—	—	٣	١١	٤
مركز »	٧	٢	٤	٣	—	—	—	٣	—
بندر بنها	١	—	٤	٢	—	—	٢	٨	١٠
مركز »	٧	—	١	٢	٣	—	—	١	٧
بندر طنطا	٦	٤	١١	٣	—	—	١	٦	٤٨
مركز »	٩	٤	١٥	٢	١	—	—	٤	٢٨
بندر شبين الكوم	—	١	—	—	—	—	—	٣	١١
مركز »	٣	—	٦	—	١	—	—	١	٦
بندر كفر الشيخ	٥	—	١	—	—	—	—	—	١١
مركز »	٢	٣	٤	—	١	١	١	٢	٣
بندر الزقازيق	٤	١	٧	١	١	٢	٢	١٧	٦١
مركز »	٤	—	٧	٤	٢	—	—	١	٤٠
بندر المنصورة	٢	١	—	٣	١	١	١	٣	٤٤
مركز »	٢	٢	٧	—	—	—	—	—	٢٦
بندر دمياط	—	١	٢	١	—	—	—	٧	٢٦
مركز »	٣	١	١	١	٥	—	—	٥	٢٦
بندر بنى سويف	٦	—	٦	—	—	—	—	—	٧
مركز »	٤	—	٢	—	—	—	—	—	٢
بندر الفيوم	٦	—	٢	—	١	—	—	٢	٢٦
مركز »	١١	—	٦	٢	—	—	—	—	٤
بندر المنيا	٩	٣	٦	٢	—	—	٤	١٧	٢٩
مركز »	١٢	٤	٦	—	—	—	—	٢	١٥
بندر أسيوط	١٠	٥	١٠	—	—	—	١	٤	٣٩
مركز »	٣٣	٥	٣	٢	—	—	—	—	١٠٢
بندر سوهاج	١	—	٣	—	—	—	—	٢	١٩
مركز »	١٠	٦	١٩	٢	—	—	—	—	٢١
بندر قنا	٦	—	١٠	—	—	—	—	—	١١
مركز »	٨	—	٨	١	—	—	—	—	٦
البنادر	٦٣	١٦	٦٨	١٣	٣	٩	٧	٨٠	٤٠٥
المراكز	١١٥	٢٧	٨٩	١٩	١٣	٢	٩	١٣	٢٠٠

بيان بعض الجنح بالبنادر والمراكز سنة ١٩٧٠

المركز أو البندر	بتزوير	نصب وخيانة أمانة	هتك عرض وفعل فاضح	سرقة	تسليم اتلاف		أشهر
					ماشية	مزروعات	
بندر دمنهور	٣	١٠٢	١٠	٣٩٨	٦	١٤	١٤
مركز دمنهور	١	١٠٧٠	٣	١٧٨	١٣	٦	٦
بندر بنها	٤	٧٠	٧	٣٢٤	٧	١٢	١٢
مركز بنها	—	٦٣	٧	١٦٠	٢٩	—	—
بندر طنطا	—	٤٧٠	—	١٠٧١	٣	١	٧١
مركز طنطا	—	١٦٩	—	١٢٤	١	٢٠	٥٢
بندر شبين الكوم	٨	٧٥	٢	١٠٨	—	٥	٥
مركز شبين الكوم	—	١٠٧	١	٥٩	٤٧	١٢	١٢
بندر كفر الشيخ	٣	١٨١	—	١٧١	٢٥	٣٨	٣٨
مركز كفر الشيخ	—	٢١٣٠	٣	١٠٢	—	٤	٤
بندر الزقازيق	١٦	٣٢٣	٣٥١	٨٩١	١	٧	٧
مركز الزقازيق	—	٢٠٠	١	٢٠٨	٢٧	٢٨	٢٨
بندر المنصورة	٢٢	٩٦٠	١	٤٨١	٢	٣٩	٣٩
مركز المنصورة	١	٧٨٨	—	٦٢	—	١٦	١٦
بندر دمياط	—	٨٢٢	١	٢٧١	١	٤٤	٤٤
مركز دمياط	—	٢١٢	١	١٨٠	٢٣	١٢٠	١٢٠
بندر بني سويف	٥	١٥٧	١٥	١٢٢	١	—	—
مركز بني سويف	—	٤٢٢	—	٣٩	—	٢٦	٢٦
بندر الفيوم	١٢	٣٨٣	—	٢٥٥	—	١٢٠	١٢٠
مركز الفيوم	١	٨١٩	—	١٣٢	١٦	١٠٥	١٠٥
بندر المنيا	٨	٢٢٨	١٠	٤٢٦	—	١٠٨	١٠٨
مركز المنيا	—	٢١٠٠	—	٧٩	—	١٠٦	١٠٦
بندر أسيوط	١١	٣٤٢	٩	٤١٦	٧	١٢١	١٢١
مركز أسيوط	١	١٢٣٥	—	٦٦	١٣	—	—
بندر سوهاج	١٨	٢٠٧	—	٢٢٩	—	٥	٥
مركز سوهاج	١	٢٠٤٩	١	٩٠	١	٣	٣
بندر قنا	—	١٥٥	—	١٢٨	—	٢	٢
مركز قنا	—	١٧٨٩	—	٦٤	—	—	—

يلاحظ بالنسبة لهذا الجدول أن جريمة خيانة الأمانة تدخل فيها جريمة تبديد المحجوزات المنتشرة في الريف ، ولعل هذا ما يبرر ارتفاع أرقام جرائم النصب وخيانة الأمانة في المراكز .

جدول بعض الجنايات التي وقعت في الأقسام والمراكز

لبعض المحافظات سنة ١٩٧١

المركز أو البندر	قتل وشروع	سرقة وشروع	حريق عمد
مركز دمياط	١	—	٣
قسم دمياط	١	—	—
مركز بنها	٦	—	١
قسم بنها	—	١	—
مركز المنصورة	٤	١	—
قسم المنصورة	١	—	٣
مركز الزقازيق	٦	—	—
قسم الزقازيق	٤	١	—
مركز دمنهور	٦	٢	١
قسم دمنهور	١	—	١
مركز طنطا	٣	٢	٢
قسم طنطا	٣	٢	—
مركز كفر الشيخ	٤	—	—
قسم كفر الشيخ	—	—	—
مركز شين الكوم	٦	—	—
قسم شين الكوم	—	—	—
مركز الجيزة	٥	—	—
قسم الجيزة	٧	٥	٢
مركز بني سويف	٢	١	—
قسم بني سويف	١٠	—	١
مركز الفيوم	١٣	—	—
قسم الفيوم	٥	١	—
مركز المنيا	٩	١	—
قسم المنيا	٢	—	—
مركز أسيوط	٤٠	٢	—
قسم أسيوط	٦	—	—
مركز سوهاج	٧	—	—
قسم سوهاج	١	—	—
مركز قنا	١٦	١	—
قسم قنا	٣	—	—
المركز	١٢٤	١١	٧
القسم	٤٣	١١	٤

٢ - ويبين الجدول التالى ما يتميز به إجرام المدن الكبيرة من الطابع المادى عن غيره من المدن أو الريف ، ويتضمن جناسيات تزيف المسكوكات وتزوير الأوراق المالية (بنسكنوت) والرشوة والاختلاس سنة ١٩٧١ . وسوف نضم محافظات الوجه البحرى في مجموعة ، ومحافظات الوجه القبلى في مجموعة .

الجهات	التزيف	تزوير أوراق مالية	ت.ج.	اختلاس
القاهرة	١	٧	٤٩	١٥٧
الاسكندرية	١	١	١٧	٤٥
الوجه البحرى	—	١	٢٩	٨٦
الوجه القبلى	١	١	٣٣	٦٥

هذا وتكشف الإحصاءات - بسبب المادية التى تطفئ في حياة المدينة - والامكانيات المتاحة لذلك عن إزدیاد مضطرد في جناسيات الرشوة والاختلاس .

٣ - وكذلك الشأن بالنسبة للجرائم التى تتعلق بالآداب العامة . فالحياة في المدينة الكبيرة بما فيها من مغريات تجعل هذه الجرائم أكثر وقوعا فيها ، أما في الريف فنظرا للتقاليد المرعية يكاد يكون وقوع تلك الجرائم قاصرا على عواصم المحافظات ، وهو في الوجه القبلى أقل عدداً منه في الوجه البحرى . كما يبين في الجدول التالى من إحصاء الأمن العام لسنة ١٩٥٢

المتسولون	٢٠١ ١٧ ٢٢٥ ١٩١
الفعل العلى الفاضح	٢١ ١ ١ ٢
الزنا	٢ ١ ١ ١
مطبوعات مختلطة بالآداب	١ ١ ١ ١
مراهنات سباق الخيل	٢٣ ١٠ ١ ١
العلماء والفكر	١٢٠ ١٠ ٢٢ ٢٣
جرائم معال عامة	٧٣ ٥١ ٨ ٧
جرائم فساد وبفسادات	٨٦ ٣٥ ٢ ١
القوادون	٤٩ ٧ ١ ١
معاكسة بالطريق من العيان	١٢٢٢ ١ ٢ ١
تحرير على الفسق من النساء	٣٧٦ ١٢٩٦ ١٦٦ ٥٩
منازل الدعارة السرية	١٢٣ ٢١ ٩ ١٢
الجماعات	القمامة الاصحكندرية الوجه البحرى القبيل

٤ - ونظرا للتقاليد الخلقية الموجودة في الريف نجد أن نسبة قتل الاطفال
مجمولى النسب إلى مجموع جنائيات القتل لكل محافظة مرتفعة في القاهرة
والاسكندرية ودمياط والجيزة ومنخفضة في باقى المحافظات . فالنسبة في القاهرة
سنة ١٩٧١ هي ٣٣٪ / والاسكندرية ١٤٪ / ودمياط ١٣٪ / والجيزة ١١٪ /
والبحيرة ٩٣٪ / والغربية ٥٦٪ / ، والدقهلية ٢٨٪ / والقليوبية وأسيوط
٢٢٪ / ، وبني سويف ١٨٪ / ، وقنا ٩٪ / وقد لوحظ أن أسوان ٥٤٪ /
ولكن يرجع هذا إلى قلة جنائيات القتل ذاتها أذ هي ١١ ، وجنائيات قتل الاطفال
إثنان فقط .

٥ - ويترتب على التضامن الاسرى الموجود في الريف أن هناك بعض
الجرائم توجد في القرية إلا نادراً ، وتتركز في المدينة - وبين هذا من قضايا
التشرد ومن إجرام الاحداث .

فالشخص المتشرد قانوناً هو من ليست لديه وسيلة مشروعة للعيش ، وفي
الريف لا تتصور جريمة التشرد إلا فيما ندر ، فالاعمال الزراعية كثيرة وتستوعب
كل الأيدي العاملة لاسيما بعد هجرة الكثير منها إلى المدينة . أما التشرد في المدن
- لاسيما الكبيرة منها - فهو أمر عادي ، وقد يكون هذا نتيجة للهجرة إلى المدينة
جريا وراء كسب أكبر وعيش أفضل ثم مواجهة صعوبات البحث عن العمل
فالتعطل فالتشرد . وآية ما نقول الجدول التالي :

قضايا التشرد لسنة ١٩٧١

عدد القضايا	المحافظة	عدد القضايا	المحافظة	عدد القضايا	المحافظة
٢٥٣٠	القاهرة	٤٥	البحيرة	٢٠٤٠	الاسكندرية
٢	دمياط	٨	الغربية	٢	المنيا
١٨	الدقهلية	٢	كفر الشيخ	١٨	السيوط
١	الشرقية	٥٨٢	الجيزة	١٨	الفيوم
		٢٣	بنى سويف	٢	أسيوط
					أسوان

وكذلك الشأن بالنسبة الاجرام الاحداث ، فالروابط العائلية في الريف تجعل انحراف الحدث وسيره في تيار الجريمة أمرا بعيد الاحتمال لأن شئون الحياة يتولاها الكبار الذين يعملون تصرفات الصغار تحت إشرافهم . ريبين هذا أيضا من الجدول المقارن التالي :

بعض جنح الاحداث التي وقعت سنة ١٩٧١

ضرب	الوقوع	سرقة	القسم أو المركز
٧٢	١	٣٦	قسم المنصورة
٢٨	—	—	مركز
١٦	٧	١٣	قسم الجيزة
	١	٦	مركز
٢٢	—	٢٥	قسم المنيا
٩	—	٢	مركز

وأخيرا نورد ما جاء بتقرير الأمن العام لسنة ١٩٦٢ عن ظاهرة الاجرام في مصر .

١ — إن محافظات المدن تتميز عن غيرها بانحصار الظواهر الإجرامية في جنائيات التهديد والإختلاس والرشوة وتزوير الأوراق الرسمية وتزييف المسكوكات وتزوير الأوراق المالية ومهتك العرض .

٢ — إن محافظات الوجه البحري تنحصر الظواهر الإجرامية التي تتميز بها في جنائيات الضرب المحدث عاهة والحريق العمد وإتلاف المزروعات ، يضاف إليها جنائيات القتل في محافظتى الشرقية والقليوبية وجنائيات السرقة في محافظة الشرقية وحدها .

٣ — إن محافظات الوجه القبلي تنحصر الظواهر الإجرامية التي تتميز بها في جنائيات القتل العمد والضرب المحدث عامة والسرقة والخطف .

وإذا كان تقرير الأمن العام لسنة ١٩٦٢ يشير إلى خطورة جرائم القتل في الوجه القبلي ، فالحال لم تتغير في تقرير سنة ١٩٧١ ، وقد كان كذلك في السنوات ١٩٢٧ ، ١٩٣٢ ، ١٩٣٣ ، كما يتبين من الجندول التالى ، وهذا من أكبر الأدلة على ما يتميز به الإجرام في الريف عنه في المدن ببلادنا ، لما هو معروف من بطء التقدم الحضارى في بلاد الوجه القبلي والتسك بالتقاليد .

نسبة جنایات القتل والشروع فيه لكل عشرة آلاف نسبة
في السنوات ١٩٢٧ ، ١٩٣٢ ، ١٩٣٣ في بعض مديريات مصر

أسم المديرية	١٩٢٧	١٩٣٢	١٩٣٣
القليوبية	٢٠٠٤	٢٠٦٠	٢٠٦٥
البحيرة	١٠٤٢	١٠٤٧	١٠٢٢
الغربية	١٠٤٨	١٠٦٨	١٠٥٩
المنوفية	٢٠٢٣	١٠٣٥	١٠٤٦
الشرقية	١٠٠٧	١٠٤٠	١٠٧٧
الدقهلية	٠٨٧	٠٨٨	٠٨٣
بنى سويف	٢٠٦٧	٣٠٣٤	٢٠٨٦
الفيوم	٣٠١٢	٢٠٦٢	٤٠٠٢
المنيا	٢٠٨	٢٠٠٩	٢٠٥٩
أسيوط	٤٠٤٣	٣٠٠٥	٣٠٥٥
جرجا	١٠٦٠	١٠٠٢	٢٠٢٢
قنا	٠٨٨	١٠٧٧	١٠٤٥

٤ - إذا كان إختلاف بيئة القرية عن بيئة المدينة أدى إلى تمييز الأول بالجرائم ضد الاشخاص ، والاخرى بالجرائم التي تكون غايتها الكسب المادى ، فان هناك تفرقة اخرى مرتبة على ذلك هي إختيار الوسيلة المستخدمة في ارتكاب الجريمة . فجرائم القرية يجرى تنفيذها بوسائل تقسم بالعنف والقسوة وتمثل إنعكاسا لغريزة العدوان البدائية ، فالقتل يتم بالاسلحة النارية على إختلاف

أنواعها ، أر بالآلات الحادة التي يستخدمها الفلاحون أساسا في أعمالهم اليومية كالقأس وما إليها . وهي أيضا تم غدرا وغيلة دون أن يشته إليها المجنى عليه سلفا ولا يستطيع لها دفعا . أما الجرائم التي ترتكب في المدينة فلا تحتاج إلى استخدام العنف ، إنها وسيلتها ذكاء المجرم الذي يستغل مختلف الظروف للوصول إلى المال فلا يصدر منه اعتداء على الأشخاص إلا إذا أوصلته وقائع الحال إلى ذلك . وتكشف الإحصاءات الجنائية عن أن غالبية جرائم القتل والشروع فيه تستخدم فيها الأسلحة النارية والآلات الحادة ، وفي حين أن جرائم القتل تنتشر في المدن والأماكن المزدحمة ، والسرقات من الممتلكات في غالبيتها جرح ولان لا يستلزم بعضها الظروف المشددة كالسكن والتمسك .

عوامل الاجرام في الزيف :

إن معرفة عوامل الإجرام في الزيف تلزم بيان الجرائم الغالبة الوقوع فيه ، ومنها يمكن تحديد الدفاع وتبعها للعوامل . لقد أشرنا أكثر من مرة إلى أن أكثر الجرائم وقوعا في الزيف هو ما كان موجها ضد الأشخاص ، وهي القتل والشروع فيه والقتوب المفهتي إلى الموت والضرر الذي يتسبب عنه عاهة مستديمة ، وتأتي بعدها جرائم إتلاف الممتلكات والحريق . ويمكن لنا القول بأن أهم عاملين الاجرام في الزيف هما الجهل وسوء الاحوال الاقتصادية .

١ - الجهل :

لا نكون مبالغين إذا قلنا إن الجهل هو العامل الأساسي للاجرام في الزيف ، فقد تبين من الإحصاءات أنه يكاد يكون كل المتهمين تقريبا من الأميين . ولا نغني بهذا أن الجهل يؤدي حتما إلى الاجرام ، إنما المراد هو أنه لا يساعد على وجود النماذج المعادية للاجرام . فالفلاح في الزيف نتيجة لجهله يعيش أحيين

التقاليد والمعتقدات التي أصبحت راسخة في نفسه ولها قوة أعلى من القانون . وأخطر التقاليد هي عادة الأخذ بالنار ، وأساس المعتقدات هو هوة الثقة بين الفلاح والأجهزة الحكومية .

ولقد سبق لنا - عند الكلام على السلالة - أن تنازلنا عادة الأخذ بالنار ، وقلنا إنها مما توارثه المصريون عن العرب . والنار وإن كان أصلا من عادات العرب إلا أنه أصبح من تقاليد الفلاحين التي يحافظون عليها ولعل من الأسباب التي ساعدت على تأصل هذه العادة قصص البطولة الأخذ بالنار التي تحكى في مختلف المناسبات ، وتصور الأمر على أنه واجب مقدس ، يعتبر القعود عنه تقصيرا يتسم بالجهن . ويبقى واجب الأخذ بالنار قائما مهما امتد الوقت ، ولو بعد سنوات عديدة ، وله قواعد معروفة فينبى يجب عليه أن ينفذ النار ومن يكون ضحية ذلك النار . وهم يعتقدون أن روح المجنى عليه لا يستقر لها قرار إلا إذا أريق دم الجاني ، ويكون ذلك على يد أهل القتل ، ومن ثم فلا ينبغي للحكومة أن تتدخل في الأمر ، لأن الواجب يقع على عاتقهم .

ولهذا فأن من المسائل التي تستلفت نظر المحققين في الريف بصدد جرائم القتل والشروع فيه هو إخفاء كل دليل قد يشير إلى الجاني . فالمحقق يؤمن بأن أهل المجنى عليه وباقي أفراد البلدة يعلمون جميعا من القاتل ، ولكن لا يوجه الأولون الاتهام إلى أحد ، ولا يتقدم فرد الادلاء بشهادته أو معلوماته ، والكل يتستر على الجاني ، ولا تمضى فترة من الوقت إلا ويسقط أحد أفراد عائلة الجاني المعلوم للاهالي والمجهول من المحقق - قتيلا . وحتى لو فرض أن استطاعت السلطات وضع يدها على الجاني ، فإن أهل القتل يتربصون الفرصة المناسبة للانتقام منه أو من أحد ذويه .

وقد ترتب على تمكن عادة الثأر لدى الفلاحين أن وجد فريق من المجرمين الذين إحترفوا الإجرام الإنتقامى ، وعلى وجه الخصوص جرائم القتل . فقد لا يوجد من أفراد أسرة القتييل من يتمكن من الأخذ بالثأر ، لصغر السن مثلا ، فتلجأ الأسرة إلى من يقوم عنها بهذا الواجب فى مقابل مبلغ من المال . وهذا بخير جدال أخطر أنواع الإجرام . ولا شك فى أن الجهل هو الذى يوصل إلى هذه الحال ، إذ أبقى كثيرا من المعتقدات سائدة فى أوساط الفلاحين ، الذين يرون أن القتل لأجزاء له إلا القتل ، أما أحكام المحاكم دون الأعدام - ولو بالاشتغال الشاقة المؤبدة - فإنها لا ترضى مشاعر أهل المجنى عليه . ومن ناحية أخرى فإن إستخدام الأشقياء يبعد أهل المجنى عليه عن فرص الاتهام ، إذ يستطيعون إعداد دفاعهم سلفا ، كما أن الأشقياء أنفسهم يحترفون إعداد الأدلة المزورة قبل إقدامهم على الجريمة . وآية هذا أن نسبة كبيرة من جنايات القتل والشروع فيه ينتهى فيها الأمر بإصدار قرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى .

٢ - سوء الأحوال الاقتصادية :

لا نقصد بسوء الأحوال الاقتصادية أن الحاجة تدفع الفلاح إلى ارتكاب الجريمة فى سبيل الحصول على المال ، إنما نعى هنا أن إرتباط الفلاح بقطعة الأرض التى يزرعها وإعتبارها المصدر الوحيد لرزقه والتى تتوقف عليها حياته ، فإنه فى سبيل تلك الأرض والزراعة التى عليها ان يتورع عن ارتكاب أية جريمة ، وفى رأينا أنه لو لم يوجد ذلك التضام على الأرض الزراعية المحدودة لقل عدد الجرائم التى تقع فى الريف إلى درجة كبيرة .

ولا تدمشنا الإحصاءات إذا كشفت لنا عن أن عددا كبيرا من جرائم القتل والشروع فيه والضرب المفضى إلى الموت أو إلى عاهة ، بل بعض جرائم الأموال

ترجع إلى أسباب انتقامية . فضيق أفق الفلاح وقصر إدراكه للمسائل على حقيقة قتلها ، تجعله يلجأ إلى الجريمة على خطورتها مهما كان السبب تافها . ولهذا نرى أخطر الجرائم ترتكب بسبب الخلاف حول الأجر أو حدود الأراضي الزراعية أو تقسيم محصول الأرض الزراعية ، أو دورات الري .

عوامل الاجرام في المدينة :

إن تحديد عوامل الإجرام في المدينة يقتضى تعرف النوع الغالب من الجرائم الى تقع فيها ، ويعيننا على وجه الخصوص الجرائم العمدية . لأن الجرائم غير العمدية كالقتل والإصابة الخطأ والحريق باهمال لا تعتبر من صور الإجرام التي تحتاج لدراسة خاصة لتعرف أسبابها في سبيل مكافحتها . وكذلك من الجرائم العمدية التي تمس الإنسان ما يقع بصفة عارضة لأسباب وقتية ، وهي جرائم الضرب ، وهذه لا يمكن التنبؤ بوقوعها سلفاً ، وليس نتيجة لسلوك إجرامي ، وإنما هي نتيجة للاحتكاك اليومي بين الأفراد صغيرهم وكبيرهم . وإذا راجعنا الإحصاءات الجنائية وجدنا أن أكثر الجرائم وقوعاً من الأحداث هي السرقة والتشرد والتسول ، وغالبية الجرائم التي تقع من البالغين هي من أنواع السرقات وجرائم المخدرات . وبناء على هذا يمكننا أن نحدد أهم عوامل الإجرام في المدينة : إهمال تربية النشء ، الهجرة والبطالة ، مغريات السيرة ، وسائل الاعلام .

١ - إهمال تربية النشء :

هذا العامل من عوامل الإجرام الخاص بالأحداث قد سبق أن عرضنا له حين الكلام على عوامل إجرام الأحداث . والواقع أن نظرة إلى الإحصاءات الجنائية تكشف عن ضخامة أعداد الأحداث المتهمين في السرقة - ولا سيما النشل والتشرد

والسول ، وهو ما يمثل ظاهرة إجرامية خطيرة لسببين ، الأول منهما أن هؤلاء الأحداث هم رجال في الغد وهم من القوى البشرية في الدولة التي تنبغي المحافظة عليها ، فإذا انشاقوا في تيسار الجريمة في هذه السن الصغيرة فليس من السهل عودتهم منه . والسبب الآخر أن الأحداث الذين يرتكبون جرائم السرقة هم نواة لعصابات السرقة ، وهم من أخطر المجرمين العائدين في مستقبل الأيام . فلقد دلت دراسات عديدة لفئة من المجرمين العائدين على أنهم قد بدأوا إجرامهم في سن مبكرة .

وإذا كان إهمال تربية النشء يعتبر عاملا من عوامل الإجرام ، فإن هذا يعني أنه لا الأسرة ولا المدرسة ولا الدولة ولا المجتمع يقوم بواجبه إزاء العدد الكبير من المنحرفين على أن أكبر قدر من المسؤولية يلقى على كاهل الأسرة ، ذلك أن عليها يقع واجب التنشئة والتوجيه . ولا يمكن أن تكون مشاغل الحياة هذا مقبولا عن القيام بذلك الواجب . فالرقابة والإشراف هما من أهم الواجبات التي يتوقف على طريق إتخاذها تكوين السلوك لدى الصغير يستوى في هذا الإجرام أو المعادى للإجرام . وليس هنا مجال الأفاضة في واجبات الأسرة في تنشئة الصغير .

وأما دور المدرسة فهو محدود بحكم الازدحام الشديد في المدارس على ما سبق لنا بيانه . ولعل واجب الدولة والمجتمع على جانب من الأهمية حيث يقوم الالتزام بتهيئة الجو الصالح للصغير ، لا سيما من ناحية رعايته حينما يفتقد هذه الرعاية ، أو من ناحية شغل وقت فراغه بالمفيد من الأمور .

٢ - الهجرة والبطالة :

المدينة دائما لها جاذبية في مواجهة أهل الريف ، حيث يفترض فيها حياة سهلة

ملؤها المتعة والترف إذا ما قورنت بحياة القرية، التي يخيم عليها الفقر والجهل والتأخر، ويبقى فيها الفلاح في انتظار ما تجود به الأرض، فإن أصابت زراعته آفة فهذا يعنى بالنسبة له أيام كلها شقاء. ولهذا تبقى المدينة في نظر بعض أهل الريف الأمل المرتقب، وهو إذ يتناهى إلى علمه ما في أعمالها من راتب منتظم في فترات دورية غير معقدة على ظروف خارجة عن الإرادة، لا يضيع الفرصة التي تواتيه للهجرة إلى المدينة. ولذا بدأت الهجرة من القرى إلى المدن، وإن كانت لم تصل إلى درجة الخطورة، وذلك لقلة الأعداد ونهايتها على المدن الكبيرة، ولأن الأرياف فيها نوع من البطالة المستمرة الناشئة عن صغر مساحة الأرض الزراعية بالنسبة إلى اليد العاملة فيها. وخطورة الهجرة تبدو في بلاد أخرى حيث الصناعة المتقدمة تستوعب أعدادا غفيرة من الأيدي العاملة.

فإذا ما انتقل الفرد من الريف إلى المدينة فإنه لا يجد الأبواب مفتوحة أمامه على ما كان يرجوه والبحث عن العمل يحتاج إلى جهد كبير، وقد يمتد به الوقت وتشرف تقوده التي إدخرها على النفاذ، فلا يجد مفرًا من قبول أي عمل مهما قل أجره في سبيل في مواجهة ضرورات المعيشة. وتشمل الخطورة هنا في صورتين حيث قد تقوده إلى الجريمة. فهو إن لم يجد قوت يومه أو كان إيراده لا يكفيه فتضطره ظروف الحياة إلى الحصول على المال بأي طريق ولو كان غير مشروع. وإن يعدم بعض من يتصيدون هذه الفرص لإستخدام أولئك الأفراد في مقارفة الجريمة كتوزيع المخدرات أو إخفاء المسروقات وتوزيعها.

على أننا نستطيع القول بأن حالة الهجرة إلى يومنا هذا وإن أوجدت بعض المشاكل الاجتماعية، فإنها لم تصل بعد إلى الخطورة التي تجعل منها عاملا مهما

للاجرام وإن كانت تدعو لليقظة إزائها .

٣ - مغريات المدنية :

إن من الأمور الملحوظة والتي لا تحتاج إلى بيان أن المدنية الحديثة تتطور بسرعة مذهلة لا يكاد يلاحقها العقل . فالتقدم العلى فاق حد التصور ووضع الإنسان قدميه على سطح القمر ، كما استطاع العلم أن يقدم للإنسان خدمات الحياة اليومية . ولكن هذا التطور قابله من ناحية أخرى تقديم صور عديدة من المفريات ، والمتع ، فأصبحت إحتياجات الإنسان متزايدة يوما بعد يوم سواء في هذا ضروراته أم الأمور الكمالية ، بل إن كثيرا من الأشياء التى ينظر إليها على أنها من النوع الأخير أصبحت ضرورية .

وقد لا يستطيع الإنسان أن يقاوم إغراء المادة ولا تيار المدنية الحديثة ، ولا تكون له من الموارد ما يعينه على ذلك . فيسمى بكل وسيلة للحصول على المال ، وتتحطم أمامه القيم الأخلاقية ، ومن أجل هذا وجدنا أنواعا جديدة من الإجرام تنشأ أو تزايد فى المجتمع ، كالإتجار غير المشروع فى بعض السلع أو إزدباد جرائم إختلاس الأموال العامة ، ونشير هنا أيضا إلى جرائم المخدرات على وجه الخصوص باغرائها الشديد بسبب المبالغ فائقة الحد التى تجنى من ورائها .

٤ - وسائل الاعلام :

تلعب وسائل الاعلام المختلفة - من كتب وصحف وإذاعة وتليفزيون - دورا خطيرا فى الحياة الثقافية لأفراد الشعب ، فإذا قدمت نماذج صالحة كان لهذا أثره فى المستوى السلوكى ، أما إن عرضت لصور من الاجرام بشكل مثير الغرائز الكامنة فى الانسان ، فانها بهذا تشجع السلوك الاجرامى . ولقد تناول كثير من

الباحثين دور وسائل الاعلام في نشر الجريمة أو مكافحتها ، حيث يسمى بعضها إلى مجرد الكسب المادى دون نظر إلى ما قد يسفر عن ذلك من نتائج . فتصوير المجرمين في صور البطولة ، وجلب عطف الأفراد عليهم ، وإيضاح سبل ارتكاب الجريمة والحرب من أدلتها وإعداد نتائجها سلقا ، كل هذا قد يكون من العوامل المساعدة على السلوك الإجرامى .

ونستطيع القول بأن الآثار الخطرة التى ظهرت لوسائل الاعلام فى بعض البلاد الأجنبية ، لم تصل إلينا بعد ، وذلك للصورة المعتدلة التى ينشر بها عن الجريمة . وإن كانت هناك بعض الوقائع التى اعترف فيها المتهمون بأنهم قد رسموا طريقهم فى ارتكاب الجريمة وفقا لما شاهدوه فى بعض الأفلام ، إلا أن تلك الوقائع مازالت فردية لا تمثل خطورة .

رابعاً

العوامل التشريعية

قد يكون من الغريب الحديث عن التشريع باعتباره من العوامل ذات الأثر في الاجرام ، ونقصد به القانون الجنائي على وجه الخصوص . فهذا القانون على ما هو معروف يبين الاحكام العامة في التجريم والمسئولية والعقاب ، ويحدد الجرائم والعقوبات المقررة لكل منها ، ويرسم الطريق الذي يوصل إلى معرفة مرتكب الجريمة لابتغاء تقديره للمحاكمة لتوقيع الجزاء الذي يستحقه أو القضاء ببراءته إن لم يثبت قبله الفعل المسند إليه . على أنه رغم هذا قد يكون القانون الجنائي في أى مرحلة من المراحل السابقة عاملاً مساعداً للاجرام . فالمفهوم العام للقانون الجنائي أنه وسيلة من بين الطرق التي يواجه بها المجتمع ظاهرة الجريمة ، وأن العقوبة في ذاتها غايتها الردع بصورتيه العام والخاص . فهو يهدد من تسوله نفسه بارتكاب الجريمة ليقعد عن ذلك ، وهو يمنع الجاني من معارضة مقارفة فعلته الاجرامية ، ولكن بين تحديد الافعال المجرمة والعقاب المحدد لها وتنفيذ العقوبة التي توقع على الجاني قد يوجد العيب التشريعي الذي يساعد على الاجرام .

ولإيضاح هذه المسألة نعرض في عجلة لبعض النقاط - قبل تناولها بالتفصيل - وأرلها وأهمها هو إجراءات الضبط والمحاكمة للأحداث فإنها قد تكون بداية لإنحرافه يصعب علاجها ، والثانية هي سياسة العقاب التي ينتهجها القضاء فقد توصل إلى أخطر المجرمين المعتادين . والثالثة قسوة العقوبات في جرائم المخدرات لا تساعد على مكافحتها وإنما الانسياق في تيارها ، والرابعة إعتبار الانسان على صورة من اثنتين إما كامل المسئولية أو تعدم مسئوليته لعيب في عقله . مع أن هناك فئة من المجرمين الشواذ أشد خطورة . والامر يحتاج إلى تفصيل .

(١) الأحداث

لقد سبقتنا الإشارة في أكثر من مناسبة إلى أن الأحداث يحفظون على مختلف أطوار حياتهم ونواحيها بعناية خاصة ، وأن حدث اليوم هو رجل الغد ، وبقدر الاهتمام بأمره وتنشئته تنشئة صالحة بقدر ما تفيد منه دولته . ومن الموضوعات التي لاقت عناية كبيرة لإنحراف الأحداث فرغم أن تحديد معنى الانحراف بشكل دقيق لم يستقر بعد في دوائر البحث ، إلا أنه يمكن القول بأن المراد هو مخالفة قواعد السلوك في مجتمع بما قد تصل في بعض الأحيان إلى اعتبار الفعل جريمة في نظر القانون ، أو تمثيله لخطورة لا ترقى إلى مرحلة التجريم وإن كان يخشى أن توصل إليها . وهذا الانحراف يقتضى معاملة الصغير معاملة خاصة خلال تلك الفترة من سنى حياته ، لحاجته إلى أسلوب متميز يهدف إلى إبعاده عن الانسياق في تيار الجريمة أو الاختلاط بغيره من المنحرفين مما يؤدي إلى إفساد أخلاقه وانتقال عدوى الإجرام إليه . فكل ما يلزم تقريره من تدابير تباشر قبل الحدث يجب أن يراعى فيها ذلك الاعتبار ، ومتى انصلح حاله أصبح فردا نافعا للمجتمع في مستقبل أيامه .

وتحدد التشريعات الجنائية الأفعال التي تعد من الجرائم والعقوبات المقررة لها . والجريمة كما تقع من شخص بالغ قد يرتكبها حدث ، والفرق بين الاثنين هو فيما ينص عليه المشرع من اجرامات أو تدابير . فالغاية التي يبغي تحقيقها من العقاب لا تتوافر بالنسبة للحدث ، وإنما يكون الأوفق أن تباشر قبله تدابير خاصة يقصد بها إصلاحه والبعاد به عن مخالطة غيره من المجرمين كبارهم وصغارهم دفعا لفساده وفقدان المجتمع لأحد أعضائه ، على أن هذا لا يمنع في بعض الأحوال من تطبيق العقوبات العادية ، بيد أن هناك أفعالا تقع من الأحداث أو ظروفها يوجدون فيها تكون على درجة من الخطورة التي إن لم يتخذ المجتمع حيالها اجراما مناسبة

فقد يتطور الامر بالحدث الى أن يقترب من الافعال ما ينقله الى دائرة التجريم، هذا الحدث يطلق عليه الحدث المتشرد .

ولا شك في أن الحدث - بجر ما كان أم متشردا - ينبغي أن يعامل معاملة خاصة في فترتي التحقيق والمحاكمة لتحديد أصلح السبل التي تتخذ في سبيل تقويمه واصلاحه . والاجراءات التي تباشر وتطبق بالنسبة الى الاحداث عامة - بجرميهم ومتشرديهم - يقوم عليها أفراد السلطة القضائية ومن يتولى معاونتهم في تنفيذ أحكام القانون . وتقضى غالبية تشريعات الاحداث باتباع القواعد المبينة في قانون الاجراءات الجنائية إلا ما ينص عليه إستثناء . وتطبق الاجراءات الخاصة بالمتهم البالغ بالنسبة للاحداث من شأنه أن يؤدي الى نتائج خطيرة . فتصورنا لما يتخذ بالنسبة الى تلك النفس الحساسة يمكن أن يكشف عن مدى الاضرار التي تلحق بها ، لما لمباشرتها من طابع الرهبة والخشونة أحيانا بما يوقع الإضطراب والخشية في النفس ، مع أن تشريعات الاحداث الغاية منها تفادي تلك المساخذ .

ونبين فيما يلي ما يمكن أن توصل اليه الاجراءات التي تباشر قبل الحدث من مضار قد تؤدي به الى الانسياق في تيار الجريمة .

تباشر اجراءات الضبط الاولى العادية قبل الحدث ، مع أنها وضعت أساسا لتعمل بصدد الجرائم التي تقع من الاشخاص البالغين . وتبدأ رجال الشرطة عادة في مباشرة الاجراءات الجنائية ، وهؤلاء - وقد مارسوا معاملة المتهمين البالغين بشيء من الحزم أحيانا أخرى - لن يكون من الميسور لهم تضييق تصرفهم إذا كان المائل أمامهم من الاحداث . هذا مع أن المسلم به حاليا يوجب ابعاد الحدث بقدر الامكان عن مظاهر السلطة وكل الاجراءات التي من شأنها أن

ترفع الرهبة من نفسه مخافة تركها لآثار عميقة تعمس من علاجها ، هذا إن لم
تزد من سيره في طريق الجريمة .

وليس من العسير أن تتمثل أمام مخيلتنا حال أحد الأحداث وقت التبليغ
عن أمره وتسليمه الى أحد رجال الشرطة ثم إقتياده بصورة مزرية بالكرامة
أمام الجماهير حتى يصل الى مقر الشرطة والإلقاء به جانبا الى جوار غيره من
متهمين ومجرمين الى أن يتفرغ لشأنه من يقوم بمباشرة الإجراءات بالنسبة اليه
وحينئذ يتخذها خلال زحام العمل المختلف الانواع الذى يحتاج الى سرعة
الانجاز ثم يلقى بالحدث جانبا مرة ثانية الى أن يرسل للنيابة العامة وسط المظهر
غير اللائق آنف البيان فى اليوم التالى ما لم يكن الذى يليه للتصرف فى شأنه .
وتعاقب أمام الحدث وهو فى فترة الانتظار صور عديدة بما فى حياة الجريمة
يختار منها ما يتفق وميوله وما ينطبع فى نفسه ، وكأننا بهذا نضع بين يديه عناصر
عديدة يختار منها ما تعلق بالجريمة ، نقمة من نفسه الصغيرة على هذه الظروف
التي أحاطت به وألقته فى هذا المكان .

ولا يجدى فى هذا تخصيص شرطة للأحداث ، ولقد أنشئت فى مصر عام
١٩٥٧ هيئة شرطة لحماية الأحداث تتبع قسم حماية الآداب بإدارة الامن العام
وأطلق عليها قسم حماية الآداب والأحداث . ومن مهمتها معاونة الجهات المختصة
فى تنفيذ جميع القوانين واللوائح الخاصة بالأحداث . نقول إن هذا لا يجدى لأن
العيب ما يزال قائما فى أمرين ، الاول منهما أن التخصيص لا يمنع من أن من
يقوم على أمر الضبط هم رجال الشرطة ، وهى مسألة غير مرغوبة فى شأن معاملة
الأحداث ، والامر الآخر أن التخصيص يقتضى الإعداد لهذه المهمة وعدم
تركها الى غيرها من مهام الشرطة الأخرى ، وهذا الاستقرار وذلك الإعداد
من غير الميسور تحقيقهما أبدا .

فاذا انتقلنا إلى فترة التحقيق وجدنا أن القواعد العامة في الإجراءات الجنائية هي المطبقة ، فيقوم بالتحقيق أى من رجال النيابة العامة ، مع أن دراسة انحراف الأحداث تستوجب التعمق في نفس لم تنضج بعد ، لتعرف أسبابه العديدة وبواعثه المختلفة ، والكشف عن هذا ليس بالامر اليسور إلا لمن كان على دراية نفسية الحدث وكيفية معاملته في اين ورفق وملاحظة تصرفاته أثناء مثوله أمامه لمعرفة ما تم به عما بداخله ، والاثار الذي تركته الظروف المحيطة بالحدث .

وإذا كانت قضايا الأحداث هي في أساسها مسائل إجتماعية أكثر منها وقائع جنائية فانه من الطبيعي أن يكون القاضى الذى ينظرها ملما بالمسائل الاجتماعية والنفسية والصحية والعلاجية الخاصة بالأحداث ، وان يكون بمقدوره تقرير أفضل التدابير الواجبة إلا بتعرفه لحالة الحدث الذى يأمر باتخاذها قبله، وكذلك بأمرها إذا ما قررها ، وهو الامر الذى لم يتوافر بعد .

هذا وقد أوصت اللجنة الاجتماعية للأحداث التابعة لهيئة الأمم المتحدة المنعقدة بالقاهرة عام ١٩٥٣ بأن توضع سياسة طويلة المدى لإعداد الباحثين الاجتماعيين والمشتغلين في شئون الأحداث ، كالقضاة ورجال النيابة والشرطة إعدادا نظريا وعمليا . على أن لا يكلف بهذا العمل إلا من كانت مؤهلاته العلمية والخلقية والعملية تمكن من القيام به، إذ أن النجاح في معالجة هذه المشكلة الخطيرة يتوقف على معدن الاشخاص المشتغلين بها وكفائتهم ، وأن يراعى بقدر الإمكان استقرار المشتغلين بشئون الأحداث في وظائفهم ، وعلى الاخص رجال القضاء والفنيين ، مع حفظ حقوقهم في الترقية للمراتب العليا وهم في وظائفهم ذاتها .

وإن للقانون لرهبة ولوقوف الاتهام لخشية وللمحكمة لتوقيرا ، وتلك من أسس إحترام القانون ، وما دام الإنسان بعيدا عن موقف الاتهام والمثول أمام

المحكمة فانه يخشى القانون ويعمل له حسابا في كل تصرفاته - ويوم أن لا يقيم الفرد وزنا لذلك الموقف فلن يحترم القانون - وقد يتحقق هذا الامر لو إعتاد جو المحاكمة ، ومثل أمام المحكمة مرات . ولذلك فبكل وسيلة ممكنة ينبغي أن نحفظ الحدث من أن يعتاد جو المحكمة ، وإلا كان مصيره أن يمثل أمامها حينما يبلغ مرحلة الرجولة . فيجب إبعاده عن الجو المشبع بالإجراءات الرسمية والمحاميات ذات القواعد المنظمة والمظاهر التي توقع الرهبة أحيانا في النفوس فيكون نظر الدعوى ضد الحدث في حجرة خاصة بعيدة عن كل مظاهر المحاكم لا في تأيئها ولا في ترتيب جلوس أعضائها بل ولا تحدد جلساتها في أيام الجلسات العادية ولا يسمح للجماهير بالدخول اليها ، فلا يكون موجودا بها إلا القاضى ومعاونوه وأهل الحدث الأقربين .

ولسنا في حاجة إلى القول بأن هذه الامور غير متوافرة في محاكمنا ، فالحدث قبل مثوله أمام المحقق أو أمام القاضى على حصة بكل النماذج الاجتماعية التي يراد إبعاده عنها ، من أهل ومعارف وبل وجرمين ممن يتصيدون الأحداث للاستعانة بهم في ارتكاب جرائمهم . هذا رغم وجود بعض النصوص القانونية الخاصة بالأحداث .

فقانون الإجراءات الجنائية يوجب عقد جلسات محاكم الأحداث في غرفة المشورة - أى حجرة المداولة - ولا يجوز أن يحضر المحاكمة سوى أقارب المتهم ومندوب وزارة الشؤون الاجتماعية والجمعيات الخيرية المشتغلة بشئون الأحداث . والغاية التي ابتغاها المشرع من هذا هى إبعاد الحدث على قدر الامكان عن جو المحاكمة وما يتبعه من رهبة قد تؤثر في تسميته أو قد تجعله يعتاد جو المحاكمة فلا يتأثر بمثوله أمام القضاء بعد ذلك والمحاكمة في الحدث تتبع القواعد العامة في الإجراءات، على أنه يجوز لها أن تسمع الشهود في غير مواجهة المتهم،

على أن لا يجوز الحكم بالادانة إلا بعد افهامه بمؤدى شهادتهم عليه .
هذا وقد أوجب القانون فى مراد الجرح والجنايات قبل الحكم على المتهم الصغير التحقق من حالته الإجتماعية والبيئة التى نشأ فيها والأسباب التى دفعته إلى ارتكاب الجريمة . ويجوز الاستعانة فى ذلك بموظفى وزارة الشؤون الإجتماعية وغيرهم من الأطباء والخبراء . على أن هذا الأمر مترك لتقدير المحكمة فإن هى حصلت بنفسها مافاط الشارع بها تحصيله من التحقيق الذى تجريه بنفسها أو أوراق الدعوى ، كان لها أن تكفى بذلك دون معقب عليها . وهذا ما يجعل أعمال حكم القانون شكلياً ولن تتحقق الغاية التى تغياها المشرع .

(٢) العود إلى الإجرام

العود معناها ارتكاب الشخص لجريمة بعد سبق الحكم عليه نهائياً من أجل جريمة أخرى . ويترتب على توافره فى حق شخص معين أن يشدد القانون العقاب على الجريمة المدة إليه . والحكمة فى هذا أن ذلك الشخص لم يرتدع بالحكم السابق صدوره عليه ، حتى أنه سلك طريق الجريمة من جديد ، ومن أجل هذا حقت معاقبته بعقوبة أشد من الشخص العادى الذى يرتكب الجريمة للمرة الأولى .

ويأخذ القانون المصرى بقاعدة إعتبار العود سبباً لتشديد العقاب، ويترتب على توافره فى بعض الصور رفع العقاب المقرر للجريمة إلى ما لا يزيد على ضعف الحد الأقصى المقرر قانوناً للجريمة ، مع مراعاة أن تشديد العقاب فى هذه الحالة مسألة إختيارية للقاضى وفق ظروف كل دعوى ، فالقانون لم يوجب عليه ذلك . وهناك نوع من العود يسمى بالعود الخاص أو العود المتكرر قد يرفع القاضى عند توافره عقوبة الجناية مع أن الواقعة المسندة إلى المتهم هى فى أساسها

جنيحة . وعليه نصت المادة ٥١ من قانون العقوبات بقولها د إذا سبق الحكم على العائد بعقوبتين مقيدتين للحرية كلتاهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداها على الأقل لمدة سنة أو أكثر، وذلك لسرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع معاقب عليه في هذه الجرائم بعد الحكم عليه بآخر تلك العقوبات فللقاضي أن يحكم عليه بالاشتغال الشاقة من سنتين إلى خمس سنين بدلا من تطبيق أحكام المادة السابقة ، . وبمثل هذا تنص المادة ٥٤ في شأن جرائم قتل الحيوانات واتلاف المزروعات . وبموجب المادة ٥٢ عقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ د إذا توافر العود طبقا لأحكام المادة السابقة ، جاز للمحكمة ، بدلا من توقيع العقوبة المبينة في تلك المادة أن تقرر اعتبار العائد مجرما اعتاد الاجرام ، متى تبين لها من ظروف الجريمة ومن أحوال المتهم وماضييه أن هناك احتمالا جديا لإقدامه على إقتراف جريمة جديدة ، وفي هذه الحالة تحكم المحكمة بإيداعه إحدى مؤسسات العمل التي يصدر بإنشائها وتنظيمها وكيفية معاملته من يودعون بها قرار من رئيس الجمهورية ، وذلك إلى أن يأمر وزير العدل بالافراج عنه بناء على إقترح ادارة المؤسسة وموافقة النيابة العامة . ولا يجوز أن تزيد مدة الايداع في المؤسسة على ست سنوات .

ذلك هو موقف المشرع بالنسبة الى المتهم العائد سواء أكان العود عاما أو خاصا . وموضع البحث هو النوع الأخير ، ولقد تناولته دراسات ومؤتمرات عديدة ، ولم تقتسمت حوله الآراء ، وليس هنا مجال بحثها ، وإنما في إشارة بحلة ذهب البعض إلى الاكتفاء بتوقيع العقوبة المشددة ، ورأى آخرون اتخاذ تدبير من التدابير الاحترازية ، وذهب فريق ثالث إلى الجمع بين العقوبة المشددة والتدبير الاحترازي الذي يطبق بعد تنفيذها .

والعود إلى الاجرام من أدق المسائل التى يبحثها علم الاجرام ، وهو الظاهرة الواضحة التى استلقت أنظار الباحثين . ويكفى أن نلقى نظرة سريعة على الإحصائيات الجنائية لنرى أن نسبة كبيرة من المحكوم عليهم لاسيما بالنسبة إلى مجرائم المال — لهم سوابق . بل لقد أشرنا إلى أن العود المتكرر قد عنى المشرع عندنا بالنص عليه بالنسبة إلى جرائم المال وجرائم قتل الحيوانات وإتلاف المزروعات . والمشاهد عملاً أنه لا يكون حالها إلا بالنسبة إلى جرائم المال .

فالشخص قد يقدم على ارتكاب جريمة سرقة ويمثل بعد هذا أمام المحكمة التى تقضى بعقابه ، وبعد انتهاء مدة العقوبة والإفراج عنه من السجن ، لا تمضى فترة طويلة إلا ويكون السجن قد استقبله مرة أخرى من أجل جريمة سرقة . فإذا كان العود يعتبر ظاهرة إجرامية فإن موضع البحث لا يكون حول ما ينبغى اتخاذ به عدد المتهم العائد ، بل هناك مسألة تأتى سابقة على ارتكاب المجرم لجريمته من جديد التى تجعل منه عائداً ، وبمعنى آخر ينبغى بحث العوامل التى أدت بالمجرم إلى العودة لطريق الاجرام ، ثم مواجهة تلك العوامل لمقاومة ظاهرة العود .

والعوامل المختلفة التى قد تودى لسلوك الاجرامى — أى بالنسبة للواقعة الأولى التى تسند للشخص — سبق الكلام عليها ، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بالأحداث لأنها الماهم معرفة ما إذا كانت هناك عوامل خاصة تقوم بعد ارتكاب الشخص لجريمته الأولى والحكم عليه من عدمه . وفى رأينا أن هناك عاملين لهما أكبر الأثر فى عودة الشخص إلى طريق الجريمة ، وأولهما طبيعة الحكم الذى يصدر بالنسبة للواقعة الأولى ، والآخر هو الأثر العملى الذى يمكن أن يترتب عليه ذلك الحكم .

وهناك ظاهرة ملحوظة في أحكامنا القضائية التي تصدر في جرائم السرقات ،
فالحكم الذي يصدر قبل من يرتكب الجريمة للمرة الأولى يكون الحبس لمدة
شهر ، وفي المرة الثانية هو ثلاثة أشهر ، والثالثة ستة أشهر ، وفي الرابعة سنة ،
وإذا ارتكب الجريمة لخامس مرة إنتقل الاختصاص في محاكمته لمحكمة
الجنايات ، وقد يتم هذا عند ارتكابه الجريمة لاربع مرة . والمهم بصدد ما نحن
فيه هو الحكم الأول الذي يكون في الغالب لمدة شهر واحد ، وأحيانا ثلاثة
أشهر ، وهو على أى صورتين يعتبر من نوع الحبس قصير المدة . وهذا الحبس
أثار أبحاثا عديدة وتناولته المؤتمرات بسبب أضراره الواضحة . فإذا اعتبرنا
أن عقوبة الحبس تهدف إلى الإصلاح حال المحكوم عليه ، فإن قصر المدة لن يوصل
إلى تلك الغاية ، ولهذا سوف يقف الحبس عند مجرد سلب حرية المحكوم عليه .
وهذا فضلا عن أن السجين سوف يختلط بغيره من المساجين وتنشأ له صداقات
تؤدي إلى انتقال عدوى الإجرام إليه بدلا من إصلاحه .

فإذا انتهت مدة العقوبة وأفرج عن المحكوم عليه وأراد كالأفد مارج في
المجتمع ليكسب عيشه فسوف يجد الأبواب موصدة في وجهه ، ويطلبه الحكم
الذي صدر ضده في كل طريق يلجأ إليه . وتدفع به ضرورات العيش إلى السير في
طريق الجريمة مستهدفا في ذلك بأصنفائه الجديد في السجن ، وهنا يصبح عائدا .
وهل أباغ تصوير لهذه الحالة ما أراده أئمة المساجين الأمر يكتفين في
مذكراته بحيث يقول : « إن الشعور الفردي والمغامر بالسجين والذي أستمع
خلال فترة الحكم بل وبعدها هو شعور التحقير والإذلال ، هذه هي حقيقة السجن
إنه أشد من كل شيء ، القسوة والوحشية وتعذيب بعض موظفي السجن ، إنه
أقبح من شعور الجحيم في طريق الأول المرسوم للإصلاح . وأنا أعتقد أنه لا شيء .

يشير السجين ويثبط همته أكثر من التحقير وعدم الاحترام الذى يجده من نصيبه منذ اللحظة الاولى التى يوضع فيها بين يدى سلطات السجن . وفى كل مكان أوجد فيه أنا منبوذ إجتماعى ، وأنا فريسة مشروعة لآى ضابط من ضباط القساون . كل علاقاتى مع المجتمع تشعرنى بواقع وجودى خارج حدود الاحترام ، واللهجة والاخلاق وتصرفات الذين يتعاملون معى كلها تنادى فى إلتهام وحيد وعلى وتيرة واحدة أنت رجل شرير نحن نسكركمك ، لقد صفعتنى المجتمع على خدى ، وأنا لست من البشر إذن إذا لم أرد هذه الصفعة .

وازاء العيوب والآثار التى للحبس قصير المدة - والتى أخطرها على ما رأينا دفع الشخص إلى الإجرام من جديد - حاولت بعض الآراء معالجة تلك العيوب منها تحديد حد أدنى لعقوبة الحبس التى ينطق بها القانون أو ينص عليها القانون ، فلا تقل عن ثلاثة شهور تأسيسا على أنها أقل فترة يمكن فيها لإصلاح سلوك المحكوم عليه . ومنها كذلك إيجاد بعض صور بديلة للحبس قصير المدة ، كالاختبار القضائى ، أو الأمر بوقف تنفيذ العقوبة ، بل لقد ذهب البعض إلى إحلال العقاب البدنى محل الحبس قصير المدة - وهى آراء تواجه انتقادات عديدة لأنها لا توصل إلى حل قاطع لمشكلة العود للجرام ، ولأنها إن صلتحت فى بعض البلاد والظروف قد لا تؤدى إلى نتيجة فى بلاد أخرى .

وكان من بين محاولات التغلب على آثار الحكم الصادر ضد المتهم لأول مرة حتى لا يسد طريق العيش فى وجهه هو عدم إثبات ذلك الحكم فى صحيفة الحالة الجنائية الخاصة بالشخص . وقد أخذ المشرع المصرى بهذا الإنجاء . فقد صدر فى ٥ مايو سنة ١٩٥٥ قرار من وزير العدل عرف حين صدوره باسم قرار إلغاء السابقة الأولى ، وهى تسمية لا تصدق عليه لأنها أوسع منه نطاقا ، فالسابقة

الوحيدة لم تلغ فعلا على وجه مطلق ، وإنما منح لمن أدين للمرة الأولى حق الحصول على صحيفة بيضاء لا يسودها الحكم الصادر ضده بقيود معينة ، أهمها قدر العقوبة ونوعها - وقد أوضح بيان وزير العدل أن غاية القرار توقي عودة الشخص إلى الجريمة والغنم منها .

وبموجب قرار وزير العدل المشار إليه لا تثبت في الشهادة التي يطلبها المحكوم عليه الأحكام الآتية : (١) الأحكام التي رد إعتباره عنها قضاء (٢) الحكم الصادر في أية جريمة بالغرامة أو بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بالوضع تحت مراقبة البوليس أو بإصدار المحكوم عليه بوصفه متشردا أو مشتتيا فيه . وذلك بشرط عدم صدور حكم آخر بأية عقوبة عما يحفظ عنه صحيفة وفيش بقلم السوابق بإدارة تحقيق الشخصية . وأن تكون العقوبة قد نفذت مالم تكن قد سقطت بمضى المدة أو بالعفو عنها .

وفي صدد ما يمكن أن يكون بدلا للحبس قصير المدة تلافيا لعيوبه يوجد في تشريعنا المصرى نظام وقف تنفيذ العقوبة ونظام رد الاعتبار ، ووقف تنفيذ العقوبة في إجماله عبارة عن النطاق بالعقوبة مع إرجاء تنفيذها لفترة من الوقت ، إن إستقام أمر المحكوم عليه خلالها أسقطت ركاتما لم تكن . وأما إن مال عن سبيل الرشاد جاز أن تنفذ عليه تلك العقوبة . ولقد سعت تفاصيل أعمال هذا النظام ، ولكنها جميعا تتفق في أنها تهدف إلى غاية واحدة هي إبعاد المحكوم عليه عن مفاصل السجن . وفي سبيل فتح باب المستقبل للعمل الشريف أمام المحكوم عليه قام نظام رد الاعتبار ، ومقتضاه أنه متى مرت فترة معينة من الوقت بعد تنفيذ العقوبة المقضى بها دون أن يقع من المحكوم عليه فعل يبنىء عن أنه لم يخلف طريق الاجرام وراء ظهره ، فإن الحكم الصادر ضده يمحى سواء بقوة القانون أو بحكم من القضاء على اختلاف في التفاصيل .

وانكشأ لو وضعنا كلا النظامين على ميزان الصلاحية لرعاية مستقبل المحكوم عليهم حتى لا يعودوا إلى الجريمة من جديد لما وجدناهما قد نجحا في تحقيق هذا الامر. فإن كان أولهما حقا قد أبعد المحكوم عليه عن مفاصل السجن وأعادة الثاني إلى حظيرة المجتمع إلا أن صحيفة السوابق ما زالت تكشف عن حكم الإدانة في أي من الصورتين حتى تنقضي مدة إيقاف التنفيذ أو يحصل رد الاعتبار قانونا أو قضاء وفي خلال تلك الفترة التي ليست بالقصيرة، ماذا يكون حال المحكوم عليه إن تقدم ببعض أعماله وفي يده صحيفة بها سابقة له ؟ فلقد إعتاد المجتمع أن ينظر إلى خريج السجن على أنه منبوذ ينفر منه الجميع فيتحاشونه الأفراد في حياتهم الخاصة ويرفضون قبوله في دوائر أعمالهم .

ولقد كانت فكرة إلغاء السابقة الوحيدة من آثار تلك النتيجة ، وإن كانت قد أحيطت وقت التفكير فيها بشكوك كثيرة في جدارها حيث قامت الخشية من إضرارها بضالحي الجماعة وهي أولى بالحماية من بعض أفرادها الذين تنكبوا الطريق السوي إلى مواطن الجريمة . وبعد دراسات عديدة انتهت إلى الصورة التي سلف لنا بيانها . ومع هذا فإن قرار وزير العدل تعييه عدة أمور .

فهو قد سوى بين الجنائيات والجنح في عدم إدراجها في تذكرة سوابق المحكوم عليه ، بيد أنه قيد الجنائيات بأن لا تجاوز العقوبة الصادرة فيها الستة أشهر حبسا . مع أن من الجنائيات وإن قضى فيها بمثل هذه العقوبة تجعل من المحكوم عليه فردا غير صالح للالتحاق بنوع معين من الوظائف كجنائية هتك العرض المنصوص عليها في المادة ١٦٩ من قانون العقوبات . فعند أعمال المادة ١٧ من ذلك القانون يجوز النزول بالعقوبة إلى ستة شهور حبس ، ومثل هذا الشخص لا يصح إشتغاله بعمل فراش في مدرسة للبنات . ومن الجنائيات وإن

قضى فيها بعقوبة الجناية ، إلا أنها لا تذل على خطورة في تركبها وهدم
صلاحيته للائتماع بالأعمال كجناية إخراج سلاح أو إحراق مخدوات .

وتحدد مدة الحبس بما لا يزيد على ستة أشهر هو تحديد تحكني ، وتختلف
فيه مصائر الناس ، فمن القضاء من يقتل في واقعة معينة بالحبس ستة شهور ، حين
أنه لو طرعت على غيره ، لكان الحكم الصادر فيها بالحبس التسعة أشهر أو سنة ،
وذلك وفقاً إذا كان القاصي يميل إلى الرحمة أو هو قريب من الشدة ، وتلك
مسألة غير منكورة . فضلاً عن هذا فإن بعض الجرائم يعد من تركبها خطراً حتى
ولو كان الحكم الصادر فيها بالحبس لمدة أقل من ستة أشهر ، كالسرقات التي تقع
من الخدم على أموال مخدومهم .

هذا هو اختيارنا في تقييد هذه الميزة بعدم صدور حكم آخر بأية عقوبة مما يحفظ
رحمة ضليعة سرفيس بقلم السوابق بإدارة تحقيق الشخصية فيه ، بحفاة للعدالة ، فتند
يرتكب الشخص بجرمتين ، وفي كل مرة تدخلت ظروف لا تدل على الخطورة ،
ولا يكون من العدالة حينئذ أن تقف الجريمتين في تمييز العيش الشريف .
والصورة العمالية لهذا هي جرائم تبديد الحجوزات الإدارية التي تقع من المزارعين
على أموالهم المحجوز عليها إدارياً والتي تعدد على مروج السين .

وفي رأينا أن مسألة إدراج أو عدم إدراج الأحكام الصادرة ضد الشخص
في صحيفة سوابقه يمتد في بنظرية تفريد العقاب عند إيقاعه . ولما كانت هذه
النظرية توجب بحث حالة كل متهم على إنفراد ونظر ظروف كل دعوى على
حده فإنه يتعين إذن إعمالها فيما نحن بصدد . ففي كل قضية يصدر فيها حكم
بالإدانة نبحث ملابساتها وظروف المحكوم عليه فيها لتعرف ما إذا كان من
اللاوفق أن لا تدرج السابقة في تذكرته ، فتكون بذلك قد حققنا له مصلحة في
أن تبقى الصحيفة خالية من ذلك الحكم ، أم يحسن إلباتها في تذكرة السوابق ،

مع مراعاة أن يكون أمام عين الاعتبار في ذلك لوقت صالح الجماعة الذي يجب أن لا يتأثر بعدم إدراج السابقة في تذكرة سوابق المحكوم عليه.

والقول يبحث كل قضية على حدة يبين لنا سبيل تقرير عدم إدراج الحكم بتذكرة السوابق ، ولرأى من يرجع في ذلك . فأقدر من يزن مثل هذا الأمر بغير شك هو القاضى الذي يصدر حكم الإدانة ، لأنه عندئذ يكون قد درس جميع ظروف الواقعة وبواعثها وشخصية المحكوم عليه فيها ومدى الأمل في تقويمه بالحكم وعدم ترديه في مهاوى الجريمة بعد ذلك وفتح باب العيش الشريف أمامه . والقاضى حين يقرر إدراج أو عدم إثبات حكم الإدانة في تذكرة سوابق المحكوم عليه لا يتقيد بماضيه أو سوابقه ، ولكنه يستمدى بها فقط عند إصدار حكمه ، بمعنى أنه ليس ثمة ما يمنع القاضى من أن يقرر عدم إدراج حكم الإدانة في تذكرة سوابق المحكوم عليه بالرغم من وجود سوابق له ، لاحتمال أن يحدث ما يزيل تلك السوابق ، وعندئذ لن يكون هناك أى معنى لبقاء أثر الحكم الأخير الذى لو كان قائما من الأصل بمفرده لقرر القاضى عدم إدراجه في الصحيفة ، والشأن في هذا شأن الحكم بإيقاف التنفيذ ، إذ ليس ثمة ما يمنع من إيقاف تنفيذ أحكام متعددة بالنسبة لشخص واحد .

ونرى أنه يرد على تلك القاعدة قيدان ، الأول منهما حق المشرع في أن ينص صراحة على حرمان القاضى حق منع المحكوم عليه ميزة عدم إدراج السابقة بتذكرة سوابقه بالنسبة لجرائم مسماة على وجه الحصر ، يرى أنه ليس من صالح الجماعة إخفاء الأحكام الصادرة بالإدانة فيها . ولا يشترط أن تكون على قدر معين من الجساماة ، كأن تكون من نوع الجنايات بل قد تكون معدودة من الجنح . كما أنه لا يصح أن يكون الحرمان عاما بالنسبة لجرائم الجنايات جميعا ، وإنما

يكون ذلك بصورة محددة وعن كل جريمة تسمى إستقلالاً .

والقيد الآخر خاص بصفة طالب تذكرة السوابق ، فإن كان هو المحكوم عليه بذاته تعين أن تسلم اليه بيضاء متى كان الحكم أو الأحكام الصادرة ضده قد منتهته ميزة عدم إدراجها في التذكرة . وأما إن كان غير المحكوم عليه هو الذى يبنى تعرف ماضى الفرد فعندئذ لا يحق تسليمها إلا لأحدى جهتين فقط ، يختلف الحكم بالنسبة لواحدة منهما عن الأخرى . فإن كانت الجهة طالبة التذكرة سلطة قضائية تعين أن تثبت فيها جميع الأحكام الصادرة ضد المحكوم عليه بشرف النظر عما إذا كانت مشمولة بميزة عدم إدراجها صحيفة السوابق من عدمه ، ذلك لأن الغرض من النظام الذى نحن بصددده هو فتح باب العمل والإندماج فى المجتمع للمحكوم عليه ، ولا ينبغى أن تؤثر تلك الغاية فيما يجب أن يحاط القضاء به علما عن ماضى المتهم لما قد يترتب على ذلك من آثار قانونية كتشديد العقاب عند العود الى ارتكاب الجريمة .

وأما إن كانت الجهة طالبة تذكرة السوابق سلطة حكومية أخرى كصلحة يريد المحكوم عليه أن يلتحق بالعمل لديها ، وكان منذ صدر ضده حكم أو أكثر مشمول بميزة عدم الإدراج فى التذكرة ، فإنه عندئذ يحق لتلك الجهة أن تعرف حقيقة ماضى الفرد ، ولكن فى حدود معينة وبغير إطلاق ، ويكون ذلك عن الجرائم التى نرى أن من حكم عليه فى واحدة منها لا يصلح لأن يلتحق بالعمل ، وهى جرائم يرتبها القانون بالنسبة لكل جهة على حدة فمثلا من حكم عليه بالحبس لمدة سنة فى قضية قتل خطأ لا مانع من التحاقه بوظيفة ساع فى مدرسة ولكن من الخطورة إلحاقه بعمل سائق سيارة حكومية . ومن قضى بادانتهم بالحبس شهرا لحريق بإهمال تصلح لأن تعمل فراشة بمدرسة للبنات ، بعكس ما لو كان ذلك الحكم قد صدر فى قضية تخريب على الفسق والفجور .

(٣) : جرائم المخدرات

المخدرات هي شر الآفات التي تصيب أبناء الأمة ، لما تحدثه لدى الفرد من شعور مؤقت بالسرور وطرح أعباء الحياة ومشاكلها جانبا ، فتصيب متعاطيها باحساس الاستهانة بالمسئولية والاستمتاع بأقل ما في الحياة من مباحج ، ولكنها من بعد هذا تتركه بحطم الصحة خائر الإرادة بليد الشعور ، وتستهلك من إقتصادياته جانبا هو بحاجة إليه لضرورات العيش فتتهار حياته الاجتماعية من مختلف أواحيها ، وقد تسوقه تبعاً إلى طريق الجريمة ، والمخدرات كعامل في الإضرار أمرها معروف باعتبارها من مضار المدنية الحديثة . فالأرباح الطائلة التي تحققها أغرت بالالتجار بها ، وما يقلل عن آثارها سهل تعاطيها . وكان من بين الوسائل التي جالبت بها الدولة هذه الآفة الخطيرة سلاحها التشريعي ، ويكشف التطور القانوني عن مدى إستفحال الداء ووسيلة الدولة لمعالجه ومقدار نجاحها أو فشلها فيه . وقد تدرجت العقوبات فيها إلى الشدة كلما إستفحل الداء ولانتشر فبعده أن كانت العقوبة المقررة هي الغرامة وصلت شدتها إلى عقوبة الإعدام منذ صدور القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

ففي ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ صدر أمر عال بحرم استيراد الحشيش وأوجب على السلطات الجركية مصادرة ما يستورد منه ، كما منع زراعة الحشيش ، وقرر لهذه الجريمة الغرامة التي لا تزيد على مائتي قرش . وفي ١٠ مارس سنة ١٨٨٢ صدر أمر عال جرمت بموجبه زراعة الحشيش في مصر وقررت لها عقوبة الغرامة التي حددت بخمسين جنيه عن كل فدان أو جزء من فدان تزداد إلى مائة جنيه في حالة العود ، ومنع إدخال الحشيش في البلاد أو الشروع في إدخاله وبيعه وبمجرد إحرازه وكانت العقوبة المقررة عن غرامة قدرها عشرة جنيهات عن كل كيلو

جرائم على الأقل بأى حال عن جنين . وفى ١٤ يناير سنة ١٨٩٥ صدر قرار من وزير الداخلية يحرم على أصحاب المحلات العمومية تقديم الحشيش فى محلاتهم أو السماح بتعاطيه . وجعل العقوبة من ٢٥ إلى ١٠٥ قرش فضلا عن الغلق إذا صدرت ثلاث عقوبات خلال ستة شهور ، ورفعت العقوبة بموجب قرار وزير الداخلية فى ٢٩ مايو سنة ١٩٠٠ . وقد ألغى القراران السابقان بموجب قانون المحلات العمومية الصادر فى ٩ يناير سنة ١٩٠٤ بمنع أصحاب المحلات العمومية من تقديم الحشيش أو السماح بتعاطيه فى محلاتهم ومتضمنتا نفس العقوبة التى كانت مقررة فى القرار الصادر سنة ١٩٠٠ .

وكانت زراعة الأفيون مباحة ولم تحرم إلا فترة قصيرة من ١١/١٠/١٩١٨ حتى ١/١٠/١٩٢٠ لأسباب تتعلق بالرغبة فى زيادة الأراضى المنزوعة حبيوبا . أما إحراز الأفيون فقد اعتبر جريمة من نوع الخنص بموجب المرسوم بقانون الصادر بتاريخ ١١/٣/١٩٢٥ ، على أنه لم يكن يقع تحت طائلة العقاب من ثبت أن الأفيون المضبوط لديه قد نتج من زراعته وإزاء هذا العيب صدر المرسوم بقانون الرقيم ٢١ مارس ١٩٢٦ بمنع زراعة الحشيش (أبو التوم) منعاً تاماً فى جميع الأراضى المصرية ، وجعلت العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو إحدى مائتين العقوبتين . وأشار المرسوم إلى أسباب صدوره من أنه قد تحقق أن الأفيون الخام الناتج من الزراعة المحلية بدل أن يصدر إلى الخارج أو يستعمل فى المستحضرات إلا قرباً ذبينة ، يباع سراً داخل القطر كمنها يتعاطاه الناس للتخدير ، وذلك يؤدى إلى ضرر يبلغ بالصحة العامة .

والى عام ١٩٢٨ حين صدر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ كانت عقوبة إحراز المخدرات بقصد استعمالها أو تعاطيها هى عقوبة المخالفة . أى أن أقصاها

الحبس لمدة أسبوع وفقاً لما نصت عليه المادة ٢٣ من المرسوم بقانون الصادر سنة ١٩٢٥ من توقيع عقوبة المخالفة لكل جريمة لم ينص التشريع المذكور على عقوبة لها - وهو لم يتناول الاحراز بقصد الاستعمال أو التعاطى . وفي ١٩ من ابريل سنة ١٩٣٨ صدر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بوضع نظام الاتجار بالمخدرات واستعمالها ، وبموجبه ألغى المرسومان الصادران في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ و ٢١ من مارس سنة ١٩٢٥ . وأصبحت جريمة احراز المواد المخدرة بقصد الاستعمال أو التعاطى من نوع الجنح .

ولما كانت القوانين سالفه الذكر لم تمنع من إنتشار المخدرات فقد لجأ المشرع إلى تشريع جديد شدد فيه العقوبات المقررة لجرائم المخدرات ، هو المرسوم بقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ ، ثم أخيراً القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٤ .

ويبين بما تقدم أن السياسة التي إتبعها المشرع في مكافحة المخدرات تقوم في أساسها على تشديد العقوبات - هذا عدا التدابير الاحترازية التي تقررت بموجب القانون الأخير . وموضع البحث هو تعرف ما إذا كانت السياسة التشريعية التي إتبعها المشرع توصل إلى الغاية منها ، أم أنها قد تكون في بعض الصور عاملاً لاقتراف جرائم المخدرات لاسيما الخطيرة منها .

لم تعد النظرة إلى العقوبة اليوم تمثل إنتقاماً من المجتمع ضد أحد الخارجين عليه ، وإنما أصبحت لها أهداف عديدة من بينها إصلاح الجاني الذي انحرف إلى طريق الجريمة . وللعقوبة غاية ليس من اليسير التخلي عنها تحت أي نظرية هي الردع ، سواء أكان الردع الخاص الذي يمنع المجرم من معاودة ارتكاب الجريمة أو الردع العام الذي يمنع الفرد من أن يفكر في السير بطريق الجريمة وإذا كان ذلك هو شأن العقوبة ، فهل يتحقق الأمر بالنسبة إلى السياسة التي يسير عليها

المشرع من التشديد في عقاب جرائم المخدرات . ولعل الذي حدا بالمشرع إلى رفع العقاب هو الزيادة المضطردة في إنتشار المخدرات ، وهو أمر ملموس من تقارير الأمن العام . هذا وإن كانت الإحصائيات لا تعطى صورة دقيقة لحجم سير الاتجار في المخدرات ، لأنه يقوم على التستر والخفاء ، فكما تدل زيادة عدد المتهمين في قضايا المخدرات على إنتشارها فانه قد تفيد بذلك رجال الشرطة لنشاط أكبر في مكافحتها ، وكما أن النقص قد يدل على أثر الردع لعقوبات جرائم المخدرات فانه قد يتضمن ضعف نشاط رجال الشرطة أو زيادة تفنن المهربين في إخفاء المخدرات . وفضلا عما تقدم فانه يجب دائما الأخذ في الاعتبار نسبة إزدیاد عدد السكان والعوامل الخارجية التي تؤثر في إنتشار المخدرات .

وتقدير السياسة التشريعية في جرائم المخدرات تقتضى في رأينا تقسيم هذه الجرائم إلى قسمين ، الأول منهما الاتجار والآخر التعاطي .

والاتجار بالمواد المخدرة يحقق أرباحا طائلة ، تصل درجة الإغراء فيها إلى الإقدام على ارتكاب الجريمة رغم شدة العقوبة المنتظرة . وكبار تجار المخدرات - على ما هو معروف - لا يجعلون أنفسهم عرضة لأن تمتد اليهم يد الشرطة ، وإنما يديرون هذه التجارة المحرمة وهم يعيدون عن المساس بموضوعها فإذا ضبط أحد أتباعهم فهم يتكفلون بكل احتياجاته سواء القضائية أو الأسرية ، هذا فضلا عن تفننهم في توزيع المخدرات ، وهو ما لا محل لعرضه هنا . وتبذل الدولة من جانبها جهودا كبيرة في سبيل مقاومة تلك التجارة غير المشروعة ، على أن مرتكبي جرائم المخدرات لا يقفون مكتوفي الأيدي إزاء مطاردة الدولة لهم ، وهم في هذا ونظرا لتلك الأرباح الطائلة يستخدمون كل وسائل المقاومة .

ولذا يرجعنا إلى العقوبات المقررة في قانون المخدرات نجد أن المادة ٣٣ تعاقب بالاعدام وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه على تصدير وحلب المواد المخدرة أو إنتاجها وما في حكمه لا إنتاج إذا كان ذلك بقصد الاتجار . وتعاقب المادة ٣٤ بالاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه عن الحيازة وما في حكمها بقصد الاتجار ، وزراعة النباتات وما في حكمها بقصد الاتجار وإستهال المخدر في غير الغرض المخصص له ، وتبيته مكان التعاطي المخدرات . وهكذا نفرض أن المشرع وصل بالعقوبة في جرائم الاتجار بالمولد المخدرة إلى عقوبة الإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة ، وهي العقوبة المقررة قانون الجزية القتل العمد مع سبق الإصرار أو التردد ، أو القتل العمد البسيط . والنتيجة المنطقية لهذا أن تاجر المخدرات حينما يلقي مقاومة سوف يلجأ إلى القتل ، لأنه معرض لعقوبة - هي عقوبة القتل - إذا ما ضبط ، وقد يكون في قتل من يحاول ضبطه فراره هو . ولا يمكن أن تكون هذه سياسة تشريعية سليمة ، فقد تحقق الفرض المطروح عملاً ، الأمر الذي رأى المشرع معه أن الأحكام العامة الواردة في قانون العقوبات لا تكفي لردع أولئك الأفراد عن الاتجاه إلى العدوان ، فغلظ العقاب على جرائم التعدي وجعلها من نوع الجنايات وتصل العقوبة أحياناً إلى الإعدام إن أسفرت المقاومة عن الوفاة (راجع م ٤٠ ، ١ من قانون المخدرات المعدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٤)

فاذا انتقلنا إلى الشق الثاني من جرائم المخدرات أي الإحراز للتعاطي ، وجدنا أن التشريع قد تدرج من عدم العقاب عليه إلى أن وصل به في التجريم إلى مرتبة الجناية . هل أن القانون الأخير قد بدأ يتجه اتجاهها جديداً بالنسبة إلى مدمني المواد المخدرة ، حيث رأى أنه لا جدوى من عقابهم وإذن فلا

ينبغي الإحراجهم . ونصت المادة ١٧ من قانون المخدرات على أنه يجوز المحكمة بدلا من توقيع العقوبة المنصوص عليها في هذه المادة أن تأمر بما يندفع من يثبت إدمانه على تعاطي المخدرات إحدى المصحات التي تنشأ لهذا الغرض ليعالج فيها إلى أن تقرر اللجنة المختصة ببحث حالة المودعين بالمصحات المذكورة الإفراج عنه ، ولا يجوز أن تقل مدة البقاء بالمصحة عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة ، كما نص على أن لا تقام الدعوى الجنائية على من يتقدم من متعاطي المواد المخدرة من تلقاد نفسه للعلاج .

ولا يتبقى بعد هذا إلا ضرورة إحراز المواد المخدرة بقصد تعاطيها ، على أن لا يصل هذا إلى مرحلة الإدمان . لقد كان القانون السابق يجعل من مجرد الإحراز سببا للقضاء بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة والتي يمتنع معها تطبيق أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات الخاصة بالظروف المخففة . وكان المتهم إذا أراد أن يفيد من العقوبة المخففة أن يقيم الدليل على الإحراز كان بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، وإذا ما فشل فإنه يكون عرضة للحكم عليه بالعقوبة المغلظة ، مما قد لا يستريح معه ضمير العدالة ، ولذا وجدنا بعض المحاكم في مثل هذه الصور تتلبس بأسبابا للبراءة الموضوعية ، أما القانون الراهن فإنه يقرر عقوبة السجن والغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه عن الحيازة للمواد المخدرة وما في حكمها إذا كان ذلك بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، ولا يجوز أن تنقص مدة الحبس عن ستة أشهر في حالة تطبيق المادة ١ من قانون العقوبات .

فهل صلح التشريع كعامل في مكافحة جرائم المخدرات ؟ لا تعطينا الإحصاءات نتائج دقيقة عن أثر تشديد العقاب ، لما سبق أن أشرنا إليه ، ومع

هذا فإن كمية المخدرات المضبوطة في السنوات الأخيرة والزيادة المضطردة في عدد القضايا التي رفعت بشأنها والمتهمين المحكوم بادانتهم تكشف بصورة صادقة عن حقيقة تؤدي إلى القول بأن الأثر الذي إبتغاه المشرع من تشديد العقوبة لم يتحقق بعد . بل على العكس أدى الأمر إلى ارتفاع في أسعار المواد المخدرة نظرا للمخاطر التي تنشأ عن الإبتجار بها ، والتجأ تجار المخدرات إلى مقاومة رجال الشرطة بكل عنف بعد أن أصبحت العقوبة المقررة كعقوبة القتل العمد

وفي رأينا أن استخدام التشريع كأداة في مكافحة المخدرات لا يأتي بالنتيجة المرجوة منه ، بل انه على العكس قد يؤدي إلى إزدياد إنتشارها . فجرائم المخدرات ليست لها طبيعة غيرها من الجرائم من ناحية إحساس الجمهور بما فيها من إثم ، وهي مسألة ينظر في علاجها إلى أنها ذات طبيعة اجتماعية تحتاج إلى اجراءات لا يعتبر العقاب فيها العمود الفقري ، وتقوم على دراسة الاسباب المؤدية إلى إنتشارها ، والعمل الدعاية لما في المخدرات من آثار مختلفة سواء في النواحي الصحية أو النفسية أو الجنسية هو من أهم الدافع إليها . ولقد عمد تجار المخدرات إلى نشر دعاية واسعة النطاق يزعمون فيها أن تعاطي المخدرات لا يجرمه الدين على العكس من الخمر ، حتى لقد اعتنق هذه الفكرة ودافع عنها بعض المثقفين . وقد دعا الأمر مكتب مكافحة المخدرات بالقاهرة إلى استيضاح المفتي عن حكم الدين في المخدرات ، فأجاب بأنها محرمة تعاطيا واتجارا ، الشأن فيها شأن الخمر ، وأورد الأدلة على ما انتهى إليه من رأى القرآن والسنة وأقوال الفقهاء .

(٤) المجرمون الشواذ

أساس المسؤولية الجنائية في التشريع المصري هو المسؤولية الادبية ، أى توافر الإدراك والإرادة ، فكل شخص عادى بلغ سنا معينة تتوافر له ملكة التمييز بين الخير والشر وإرادة يوجهها للقيام بالعمل أو الامتناع عنه ، وهذا الشخص هو الذى يوجه المشرع اليه أوامره ونواهيه فإن خالفها عندما وقع منه جريمة واستوجبت مسؤوليته جنائيا . ومن ثم حيث يتفق الإدراك أو انعدام الإرادة ترتفع أحكام المسؤولية الجنائية ، وعلى هذا لا يمكن محاسبة المجنون على تصرفاته ، فهما كانت أفعاله ضارة بالمجتمع وأفراده ، إلا أنه — لا انتفاء عنصر الإدراك لديه — لا يمكن مؤاخذته عليه، وكل ما للجهاة قليل المجنون هو اتخاذ إجراء تحفظى بإبداءه لإحدى المستشفيات العقلية . والقانون المصرى فى هذا شأنه شأن القوانين التى وضعت فى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .

ولكن التطبيق العملى للأحكام المقررة فى التشريعات التى أخذت بالقواعد التقليدية كشف عن عيوب جديدة ، فالقانون وإن رفع المسؤولية الجنائية إذا كان الفاعل مجنونا ، إلا أنه لم يحدد معنى المجنون ، فضلا عن أن تقدم الطب العقل والنفس أوجد حالات مرضية عديدة لا يعتبر المصاب بها مجنونا ، وإن كانت تؤثر فى إدراكه وإرادته . فإذا كان هناك الإنسان الكامل الإدراك والإرادة والإنسان المجنون الفاقد للإدراك والإرادة ، فهناك نوع ثالث بين الفريقين مدرك لأفعاله لكن حريته فى الاختيار لتوجيه إرادته غير مطلقة .

ورأى القضاء ازاء تلك الحالات ، وعملا على تحقيق العدالة فيما يوقعه من

جزاء أن يعمل بالنسبة إلى أولئك المتهمين الرخصة المنصوص عليها قانونا وهي تطبيق الظروف المخففة والنزول بالعقوبة أحيانا إلى حد ما الأدنى . وكان هذا المخرج نتيجة لتطبيق القواعد التقليدية في المسؤولية الجنائية . وهذا الموقف من جانب القضاء وإن كان يحمي له إلا أنه لم يحقق مصلحة الجماعة ، فلم تكن العقوبات المخففة لتحمي المجتمع من أن يعود أولئك الأفراد إلى مقارفة جرائمهم من جديد ، أي أنه إذا كانت العقوبة تؤدي أثرها في الرجوع بالنسبة إلى المجرم العادي ، فإنها ما كانت تحقق الغاية منها بالنسبة للمجرم الشاذ ، ومن ثم فقدت أحد أغراضها لاسيما وأنها لم تصبح مجرد جزاء يتمثل في رد فعل المجتمع ، وإنما الغاية منها كذلك تهذيب الجاني والعمل على إصلاحه حتى يعود عضوا نافعا فيه . ومع هذا لم يرض هذا العمل من جانب القضاء علما الاجرام ، كما لم يلق قبولا من رجال الطب العقلي لأن السجن لن يؤدي إلى علاج الميسل الاجرامى فتد الشخص الشاذ ، بل قد يزيد حالته سوءا وتبعات خطورته على الجماعة حيث لا توجد في السجون وسائل علاج أو تقويم . أما رجال القانون فقد رموه أن تلك النتيجة لا تناسب مع الجريمة المرتكبة للغاية من العقاب ، فضلا عن الأضرار المختلفة للسجن قصير المدة .

وقد كان من أثر هذا أن درج القضاء على التوسع في تفسير معنى الجنون لتدخل تحته حالات من الاضطراب العقلي الخطير وتقدم تبعا لذلك المسؤولية الجنائية ، بيد أن هذا التوسع في التفسير لم يرض رجال الطب العقلي لما فيه من إهدار للببىء العلمية ، وأنكروا إدراج تلك الحالات المستحدثة تحت معنى الجنون .

وتحديد مسؤولية الشواذ ليست بالمسألة السهلة ، بل هي معقدة إلى حد كبير لإرتباطها في كثير من التشريعات بأساس المسؤولية الجنائية وهذا فضلا عما

تثيره من أبحاث عديدة لازالت موضع الدراسة كالعقوبات غير المحددة المدة ،
والعلاقة بين العقوبة وإجراء الأمن وحالة المجرم الخطرة ، والدفاع الاجتماعى
ضد الشواذ . فالصعوبة تتمثل فى إمكان مساواة المجرم الشاذ عن أفعاله عن عدمه
ومدى هذه المسؤولية إن تقرر . فهل يعتبر المجرم الشاذ فى حكم المجنون تنعدم
مسؤوليته عما يأتیه من أفعال توصف بأنها جرائم وتنبع بالنسبة إليه وسائل
العلاج وإجراءات الأمن . لو قيل بهذا فلن يرضى المجتمع الذى لا يستريح إلى
إعتبار المجرم الشاذ — وهو يبدو فى نظر الجميع إنسانا عاديا — مريضا أجدر
بالعلاج منه بتوقيع العقوبة عليه ، على أنه من ناحية أخرى لا يستريح ضمير
الجماعة لأن يعامل مثل هذا الفرد معاملة المجرم العادى ، بل يجب أن يتميز عنه
فيعامل بنوع من العقاب يتناسب والحالة التى فيها .

وبفضل الجهود المشتركة بين رجال الطب العقلى ورجال القانون — بالنسبة إلى
المجرمين الشواذ بعد أن كان الخلاف دائما بينهما بسبب التمسك بالمذهب التقليدى
فى المسؤولية الجنائية والتقدم المستمر فى العلوم العلمية — رأى أن يطبق بالنسبة إلى
أولئك المجرمين إجراءات تتمثل فى نظم تؤدى إلى علاجهم وتحويل معنى العقوبة ،
وذلك توفيقا بين ما يتطلبه الدفاع الاجتماعى وبين تربيته قواعد العدالة .

وبمنذ نهاية القرن الماضى اتجهت التشريعات إلى الاهتمام بإجراءات الأمن قبل
المجرمين ذوي الحالة الخطرة ، وبدأ هذا أكثر وضوحا فى القرن الحالى وفى
تشريعات ما بين الحربين . ومن أشهر القوانين القانون البروجى الصادر سنة
١٩٠٢ الذى يعنى بإجراءات الأمن التى تطبق بالنسبة إلى الشواذ والمجرمين
العائدين ، والقانون البلجيكي الخاص بالدفاع الاجتماعى بالنسبة للشواذ والمجرمين
العائدين الصادر فى ٩ أبريل سنة ١٩٣٠ .

ولكن من هو المجرم الشاذ ، وهل من الاوفق وضع تعريف محدد له أم يترك

مرنا لاحتمال التطورات المستقبلية للعلوم ؟ إن لكل من الوجيهين فائدته ، فتحديد من هو المجرم الشاذ على وجه دقيق من شأنه أن يؤدي إلى حماية الحريات الشخصية، فيطمئن المجتمع إلى أن كل فرد فيه إنما يؤخذ بالأجراء الذي يتفق وحالته، فلا تطبق العقوبات العادية على مجرم شاذ ولا تباشر الاجراءات الخاصة بالمجرمين الشواذ قبل مجرم عادى. ولكن يتقابل هذا من ناحية أخرى خطورة ضيق التعريف عن أن يشمل صوراً جديدة من المجرمين الشواذ يكشف عنها الطب العقلي والنفسي، فيقع الحرج الذي واجه القضاة قديماً حينما قصر التشريع النص على حالة الجنون، وفي رأينا أنه من الأوفق وضع حدود وضوابط للشذوذ مرنة بحيث يمكن أن تتماشى مع التقدم العلمى . وصعوبة التحديد ودقته تأتيان من أن بين الانسان المجنون والانسان العادى تقوم درجات غير محسوسة يوجد فيها الانسان الشاذ ، فكيف توضع فواصل صناعية تفرق الانسان العادى من الشاذ عن المجنون ؟ .

والعنصر المميز للمجرم الشاذ هو المقدرة على التحكم فى التصرفات ، فإن استطاع الشخص التحكم فى تصرفاته مدركاً لما فهو شخص عادى ، وإن انتفت لديه كلية مقدرة التحكم فى إرادته وإدراكه للأمور فهو شخص مجنون . وإن ضعفت لديه تلك المقدرة بقدر مقيد فهو شاذ . والمرجع فى هذا كله لما يقرره الطب العقلى ، فالشخص الشاذ من الناحية الطبية يجب أن يكون مريضاً عقلياً ، ومن الناحية القانونية غير قادر جزئياً على تقدير الفعل الخاطئ ، ومن الناحية الاجتماعية تتمثل خطورته على المجتمع .

والرأى الغالب هو أن تطبق بالنسبة للمجرم الشاذ عقوبة مناسبة لحالته وإجراء دفاع اجتماعى بهدف إلى إصلاحه ، ولكن الخلافثار حول ما يبدأ التنفيذ به العقوبة أم النظام العلاجى ، أو هل يجمع بين الإثنين ، وهى مسائل

ليس هنا ميدانها ولا الكلام في إجراءات الدفاع الإجتماعى بالنسبة إلى الشواذ من المجرمين .

ولاشك في أن لدينا فريقا من المجرمين الشواذ ، فإن لم تعط لهم العناية الواجبة واقتصر الأمر على توقيع العقاب عليهم ، فإن تكون النتيجة إلا أحد أمرين ، إما العودة إلى الجريمة من جديد وبصورة قد تكون أشد خطورة ، أو الوصول إلى حالة الجنون وقد استألفت نظرنا أن المسجونين الذى أرسلوا لمستشفى الأمراض العقلية خلال عام ١٩٦٨ بلغ ستة أفراد وهناك احتمال كبير أن يكون أولئك الأفراد من المجرمين الشواذ ثم شامت حالتهم حتى بلغت درجة الجنون

وقد بدأ إهتمام المشرع المصرى بالمجرمين الشواذ حيث ضمنهم فى مشروع قانون العقوبات المصادتين ٥٠ و ٥١ تحت عنوان الشواذ ، وتناول الخطورة الاجرامية فى المادة ٥٧ ، وهذا كله تحت عنوان الدفاع الإجتماعى . ويستألفت النظر فى مشروع القانون أنه تكلم مرتين على المجانين المصابين باختلال أو ضعف عقلى أو نفسى جسيم يفقدهم القدرة على التحكم فى تصرفاتهم ، الأولى حالة ارتكاب أى منهم لجريمة (م ٥٠ تحت عنوان الشواذ) ، والآخرى حالة عدم ارتكاب أية جريمة (م ١/٥٧ تحت عنوان الخطورة الإجتماعية) . وفى الصورة الأولى نص على إيداع الشخص بحكم من القاضى فى مأوى علاجى ، وفى الثانية يقرر أن يودع المصاب فى مأوى علاجى وفقا للاوضاع التى ينظمها القانون .

ولأنه إذا كان من المقبول أن ترد الصورة الأولى والحكم فى شأنها بين نصوص قوانين العقوبات لأنها تتعرض لإرتكاب الشخص لجريمة وقانون العقوبات هو الذى يختص أساسا بكل ما يعد جريمة ، إذا كان هذا مقبولا فإن الصورة الأخرى غير متسقة مع طابع قانون العقوبات ، بل هى لا تنسجم أبدا مع الحالة الثانية التى وردت بذات النص (م ٢/٥٧) ، وهى الخاصة بالمتشردين والمشتبه فيهم وذوى

السلوك المنحرف ، ذلك لأن هؤلاء أفراد لا يشكلون خطورة إجتماعية فقط بل خطورة إجرامية كذلك ، ويستشف هذا من أن المشروع نص على أن يحكم القاضي في هذه الحالة إما بإيداع الشخص إحدى مؤسسات العمل ، وإما بوضعه تحت المراقبة ، وإما بإلزامه بالإقامة في الموطن الأصلي ، وهذه جميعا من صور التدابير الجنائية (م ٧٧ من المشروع) .

وفضلا عن هذا فإن المشروع قد جاء قاصرا بالنسبة إلى من اعتبره ذا خطورة إجرامية من المجانين ومن في حكمهم ، ذلك لأنه كما سبق القول نص في نهاية الفقرة الأولى من المادة ٥٧ على أنه في هذه الحالة يودع المصاب مأوى علاجيا وفقا للأوضاع التي يقررها القانون ، وإذا راجعنا مشروع قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية لا نجد تنظيما لهذه الحالة - أي الاجراء الذي يتخذ لإيداع المساب المأوى العلاجي - وبالفرض في هذه الحالة أنه لم يرمكب أية جريمة .

القسم الثاني
العقاب في مصر

الباب الأول

الفكر العقابي

المبحث الأول

تطور الفكر العقابي

يعتبر القانون الجنائي في مفهومه الواسع من أقدم القوانين، فهو قرين البشرية منذ وجودها، ذلك أنه يتصل بالغرائز التي ركبها الله في الإنسان، فغريزة البقاء دفعت الإنسان في بعض الأحيان إلى المبادرة بالعدوان على غيره، وهي بذاتها التي تدفع المعتدى لرد العدوان. فالإعتداء ورد الإعتداء وجدا من قديم، والفارق بين القديم والحديث يرجع إلى مرور الزمان واختلاف الأطوار التي مرت بها البشرية، فتغيرت الصور وتنوعت ولكن بقي الأصل واحدا ثابتاً لا يتغير وهو من الطبيعي أن تقوم بين أفراد الجماعة الواحدة منافسة على الحياة تستتبع وجود المنازعات التي تؤدي بدورها إلى الخل والاضطراب فيها إن لم يكن إلى فنائها. ولكن بمرور الزمان أحل الإنسان السلم مكان الحرب وانتهت تجاربه إلى أن تتممه بحريته يوجب عليه التنازل عن شيء من إطلاقها والسماح للآخرين بالتمتع بحرياتهم بذات الشروط. وكان تحديد الحريات المختلفة في شكل قواعد إلزام كل فرد باتباعها في علاقته مع الآخرين ومنها تكون القانون. ولهذا فإن الحديث عن تطور الفكر العقابي يتناول تطور الجماعات ذاتها وكذلك الأفكار والآراء والمعتقدات التي صاحبت ذلك التطور. وتطور الفكر العقابي يشمل في دفتيه تطور فكرة الجريمة ذاتها ورد الفعل في مواجهتها المتمثل في العقاب.

ويمكن تقسيم المراحل التي مر بها الفكر العقابي — أخذا بالرأى الغالب في
الفقه — إلى أربع مراحل : عصر الانتقام الفردي ، عصر الانتقام الإلهي والعام ،
العصر الإنساني الحديث .

أولا — عصر الانتقام الفردي

كانت القوة هي القانون في المصور القديمة ، فأى عمل يقع على الفرد ويعتبره
عدوانا عليه يهب لدفعه ولرد عليه ، وكانت الغلبة للقوى ، لا لمن كان الحق في
جانبه . والفرد بذاته هو الذي يقرر ما اذا كان الفعل ماسا به من عدمه ، ومقدار
الرد الذي يواجه به المعتدى . ومن الطبيعي أن لا يكون معنى الجويمة والعقاب
معروفا ، وإنما كانت الغرائز هي المحركة لتختلف التصرفات .

وقد وهب الإنسان الحياة ودفعته غريزة البقاء إلى المحافظة عليها ، فأخضع
الطبيعة لقوته وسلطانها ، ثم قادته غريزته الاجتماعية إلى الاندماج مع غيره من
الأفراد ، حيث تعذر عليه العيش بمفرده ، ومن ثم تكونت الأسرة . وقد اقتضى
واجب المحافظة على هذه الجماعة الصغيرة أن يقوم فيها رئيس يباشر شؤونها ،
فإن رفع إعتداء من أحد أفرادها على فرد آخر لإوقع المجنى عليه تحت إشراف
رئيس الأسرة لإعتداء مماثل . ومن هنا كانت القاعدة عين بعين وسن بسن . وفي
سبيل المحافظة على النظام داخل الأسرة بدأ الرئيس في توقيع بعض العقوبات
التي كانوا قد تعارفوا عليها ، مثل القتل والضرب والطرده من الأسرة الذي يترتب
عليه حرمان الفرد من حمايتها وأمداد دمه . ولما انضمت الأسرة إلى بعضها
وتكونت العشائر كانت القواعد ذاتها مطبقة . وكان هذا الأمر قاصرا في البداية
على الأفعال الخبيثة التي تهدد كيان العشيرة واعتبرت نوعا من الخيانة ، أما
الجرائم الصغيرة فكانت تخضع لمبدأ الانتقام الفردي ، الذي أخذت تضيق دائرته

بمرور الزمن ، فتعمل محلة القصاص ، ووجدت بعض القيود التي تحوم في مناسبات تتصل بالمعتقدات السائدة .

على أن الاعتداء قد يقع من فرد في أسرة أو عشيرة على أخرى في أسرة أو عشيرة أخرى ، ولم تكن هناك سلطة عليا يخضع لها أفراد الأسرتين أو العشيرتين حتى تستطيع أن تجازي الفاعل على ما قدمت به ، وكان الأمر في هذه الحالة يسفر عن أن يستنصر المجنى عليه أفراد عشيرته للتأثر من الجاني وعشيرته ، فيقوم النزال والعراك بل والحرب بين العشيرتين إلى درجة لا يعرف مداها . ولا شك في أن هذا الوضع بدوره أساسه الفرائض الموجودة في كل فرد من أفراد الجماعة وكما هو الحال بالنسبة إلى الأفراد كانت العاقبة للقوى ، ومن ثم لم يكن الحق في جانب المنتصر دائماً ، بل إن القوة هي الأساس في انتصاره .

ولما كانت سنة الحياة هي البقاء وكان استمرار الحال على الصورة آنفة البيان قد يؤدي إلى فناء الجماعات ، وبالأقل لإيقاع الإضطراب والإختلال فيها ، فإننا نجد تطوراً يطرأ على معاملة الجناة إبتغاء المحافظة على الجماعة ، فظهر نظام الدية والقصاص . والأصل في الدية أنها مبلغ من المال يتحدد بين الطرفين المتنازعين أو العشيرتين أو القبيلتين يعتبر مقابلاً لما لحق المجنى عليه من ضرر وبمساواة الصلح الذي يؤدي إلى إنهاء النزاع بينهما ، ومن الطبيعي أن يختلف مقدارها وفق ما إذا كانت ثمناً لفقد الحياة أو أحد الأعضاء . أما القصاص ففيه يوقع المجنى عليه أو عشيرته ضرراً مماثلاً لما حدث له بذات الجاني . ويعتبر كل من النظامين مظهرًا من مظاهر العقاب الخاص ، إذ يقتصر على العلاقة بين الجاني والمجنى عليه أو عائلتيهما دون أن يكون للجماعة حق عام مباشره . وقد أريد به السيطرة

على غريزة الانتقام والحد منها ، حتى لا يستمر العدوان بسببها في حلقة مفرغة لانهاية لها إلا بفناء الجماعة ذاتها .

على أن الأخذ بأحد النظامين كان إختياريا ، إن شئت إرتضته قبيلة المجنى عليه وإن أرادت رفضته . ومع مرور الزمان رسخت التقاليد وإنقلب نظام القصاص والدية إلى إعتباره إلزاميا ، يفرض على الطرفين وفقا لقواعد ثابتة . وكان هذا المصور الأول لتكوين الدول وظهور سلطانها .

وواضح أنه في العصر الإنتقامي لم يكن الهدف من الجزاء مكافحة الجريمة سواء بما يحدثه من ردع خاص أو عام ، ولكنه كان نتيجة طبيعية لمجتمع المقاتلين حيث كانت القوة أمرا عاديا . ولم تكن فكرة الخطيئة معروفة ، وكان للجزاء صفة آلية ، بل إن المسئولية عن الفعل الخاطئ تقع على عاتق باقى أفراد الجماعة من أقرباء الفاعل .

ثانيا - عصر الانتقام الإلهي والعام

أخذ سلطان الدولة يقوى بمرور الزمن ، وفي سبيل تثبيت وجودها واستمرارها أخذت على عاتقها مؤخذة المجرم عن الجريمة التي يرتكبها منتزعة بهذا سلطان رؤساء القبائل . وقد إستندت الدولة فى هذا إلى أن الجريمة تعد مخالفة لأوامر الله وفيها إزعاج للمجتمع . ففي العقاب تكفير من الجانى عن ارتكاب الجريمة وردع له عن أن تساوره نفسه لمقارفة جرم آخر ، فضلا عما فى هذا من ردع للغير . فلقد كانت المعتقدات الدينية التى تؤمن بها المجتمعات الأولى هى من بين أسس الارتباط بينها ، ومن بين ما إعتمدت عليه فى سبيل المحافظة على كيانها . ولهذا فإنها نظرت إلى الجريمة باعتبارها عملا يثير غضب

الآلهة ، وأن ما صدر عن الجاني كان بسبب الأرواح الشريرة التي تقيمه . وعلا على استجلاب رضا الآلهة يتعين تطهير الجاني من تلك الأرواح وذلك بانزال أقصى العقوبات به ، التي كان يحاط تنفيذها بطقوس دينية متعارف عليها ومن ثم نشأت فكرة التكفير عن الذنب .

وكان من الطبيعي والدولة في بدء نشأتها أن توجه كل قوتها وساطاتها للانتقام من الجاني ، الأمر الذي يتمثل في عدم تحديد الجرائم وفي قسوة العقوبات والفرقة بين الأفراد في المعاملة ، فلم تكن الجرائم محدودة ولا معروفة سلفا ، وإنما كان تحديد الفعل وما إذا كان يعد جريمة من عدمه متروكا لتقدير القاضى . والعقوبات كذلك لم تكن محدودة الأنواع أو مضبوطة الحدود والعقوبة الغالبة هي الإعدام . وكان تنفيذ العقوبات يتسم بالقسوة والشدة ، فدقوبة الإعدام تنفذ بعد تعذيب المحكوم عليه ، وتتم بصورة علنية يقشع منها البدن ، أما عقوبة السجن فكانت تنفذ في أماكن خالية من كل رعاية صحية ، بل كان المحكوم عليهم يساقون إلى السجون تحت رحمة القائمين عليها . وأسفر هذا عن تحويلها إلى بؤرات للجرام ، فلم يعد السجن مكانا للإصلاح وإنما أداة للفساد . ولم تكن قاعدة المساواة بين الأفراد مطبقة أو معمولا بها ، بل كانت هناك طبقة النبلاء ورجال الجيش وطبقة الشعب وتعامل الأولى خاصة لمركزها الخاص في المجتمع .

وهذه الفترة من فترات القانون الجنائي من أسوأ العصور في تطور العدالة وأعلننا نجد تبريرا لهذا في رغبة الملوك والحكام في فرض السيطرة على الدولة بعد نشأتها ، ولم يكن احترام القيود التي تفرض على حرية الأفراد نتيجة لذلك بالأمر الميسور لهم بعد الحرية المطلقة التي كانوا يتمتعون بها . فأول ما عانيت به الدولة في بدء نشأتها هو المحافظة على سيادتها وكيانها من العدوان وذلك بمقاومة الجرائم الماسة

بسلطانها كالميلادنة والتجسس والحرب من الجنسية... وأخذت الدولة تريد في الجرائم التي تعاقب عليها إلى كل ما يمس بالمصلحة العامة ولو بطريق غير مباشر، وفرضت لها أشد العقوبات أي الإعدام. وإستندت الأحكام إلى نظرية التفويض الإلهي وتوسيع نطاقها في سبيل تدعيم سلطاتهم، والتخلص من خصومهم السياسيين والمناوئين لحكمهم.

ولما أصبحت الجريمة ظاهرة إجتماعية وفيها تهديد للنظام العام، لم يعد الهدف من العقاب قاصرا على الإلتقام من الجاني - حلولا محل المجنى عليه - وإنما إتجه نحو إتخاذ الوسائل الضرورية لمنع الجرائم في المستقبل، وتلك الوسائل - كما كان في القديم - تعتمد على القوة... على أن استخدام القوة قد تغير لغاياته والغاياته، فالأساس هو تعظيم نفس الجاني الذي وقع منه خطأ بارتكاب الجريمة، ويستوجب جزاء يوقعه الملك الذي يستمد سلطاته من تفويض إلهي، وكانت الغاية هي حماية النظام العام باعتبار الجزاء حين توقعه الدولة. مثالا من شأنه أن يمنع الجاني من معاودة ارتكاب الجريمة، ويمنع الغير من الإقدام عليها. فكان القانون الجنائي الفرنسي القديم منذ القرن السابع عشر يقسم على كلمتين التفكير والردع.

وخلاصة القول إنه في هذه المرحلة تحولت فكرة القصاص والدية إلى العقوبة، فأخذت السلطة الحاكمة لنفسها حق العقاب العام الذي حل مكان المقلب الخاص وأصبحت هي وحدها المختصة بتوقيع الجزاء على الجاني نتيجة لما أحدثه فعله من مساس وإضطراب في أنظمة المجتمع. كما وأنها إحتجرت لنفسها قدرا من الدية التي يحكم بها كمقاتل لما شاركت به سلطاتها من إجراءات تحصيلها من الجاني، ثم نشأت فكرة الغرامة الجنائية التي تطورت حتى أصبحت عقوبة مستقلة نقد يحكم بها وحدها عن الجريمة التي تقع من الجاني، وبقي حق المضرور من الجريمة

متمثلة في التعويض الذي يقتضيه باعتباره مجرد حق مدني له ، وعلى أساس ما تقدم يمكن القول بأن الإلتقام الخاص قد تأثر بظهور الدولة التي أخذت حق العقاب ينتقص منه تدريجيا إلى أن وصل إلى صورته الراهنة.

ثالثا — العصر الانساني

تناول الفلاسفة دراسة الأساس الذي تبنى عليه مسؤولية الفرد جنائيا وإنقسموا إلى فريقين أساسيين ، الأول منهما رأى أن الإنسان متى اكتملت مداركه العقلية أصبح حرا في تصرفاته يوجه إرادته حيث يشاء ويكون مسؤولا عن كل أفعاله ، فأمامه طريقى الخير والشر ، حسبما يوجه إرادته يتحمل مسؤولية تصرفه وعلى هذا الجريمة وليدة إرادة الفرد الحرة ، وحيث تنعدم الإرادة والاختيار تنتفى مسؤوليته ، أى أن أساس المسؤولية الجنائية هو المسؤولية الادبية أو الاخلاقية ، أما الفريق الآخر فقد نظر إلى المسألة من وجهة مغايرة مقررًا أن تصرفات الإنسان مقدرة عليه ليس لإرادته فيها دخل كبير ، وإنما هي نتيجة لعوامل وظروف مختلفة طبيعية وشخصية وعائلية تضافرت جميعها فدفت به إلى طريق الجريمة ، ومن ثم فلم يكن له قبلها أية قوة أو مقاومة . وكان من نتيجة الرأى الأول أن أصبحت العقوبة جزاء لتصرفات الشخص ضد المجتمع ، ويتوافق لها معنى تحقيق العدالة بين أفراد . أما الرأى الآخر - ويعتبر الجريمة ولا إرادة للفرد فيها فإن أساس العقوبة عنده دفاع المجتمع عن نفسه قبل الأفعال الضارة التي تؤثر في كيانه . ولقد كانت الأفكار السابقة - أى حرية الاختيار والجبرية - محورا للفلسفة الجنائية منذ أواخر القرن السابع عشر ، ذلك أن أخذ الدولة لنفسها حق العقاب وعملها منها على إستقرار الأمن فيها أدى إلى القسوة في العقوبات ، مما أبعد السياسة الجنائية عن العدالة ، وبدأت الأذهان تنبه إلى ما بالعقوبات من ظلم

والى ما فى تنفيذها من قسوة لا مبرر لها ، مما حمل رجال الكنيسة على مناهضتها ،
والفلاسفة على مهاجمتها وتأصيلها لابتغاء وضع الضوابط لها .

فقد أخذت الكنيسة تشييع مبادئ الرحمة والمغفرة والاخوة ، تحاول مساعدة
المجرم على النهوض من عثرته . وكان من أثر هذا إلغاء عقوبة الإعدام وتخفيض
العقوبات الأخرى وتطبيق الكفارات الدينية . وأهم حدث هو إصلاح السجون
حتى يعامل فيها المسجونون معاملة تقسم بالإنسانية وتعمل على إصلاح حالهم .
وقد كان لهذا التطور أثرا بالغا فى إصلاح السجون فى أوروبا لاسيما بعد حملة
الإصلاح التى جعل لواءها د. هوارد ، الانجليزى .

ومن الناحية الأخرى قام الفلاسفة بحملة ينكرون فيها قسوة العقوبات التى
لا مبرر لها راسمين الأساس فى توقيعها والهدف الذى يرجى تحقيقه منها حماية
للجماعة . ومن هؤلاء الفلاسفة مونتسكيو وروسو وبكاريا وبنقام ، على ما سبق
أن أشرنا إليه عند الكلام على تاريخ علم الإجرام فى القرن الثامن عشر .

فأخرج مونتسكيو كتابه روح القوانين وحمل فيه قسوة العقوبات لاسيما ما كان
منها مهينا ، واستبعد نظريات العقبات التى تقوم على فكرة التكفير والردع ، وموضحا
أن القانون الجنائى يختلف باختلاف الوقت والإقليم ، فهو نسبى فى أعماله ومن
بعده جاء جان جاك روسو الذى أصدر كتابه العقد الاجتماعى حاملا فيه على قسوة
العقوبات التى لا مبرر لها ، قائلا إن الأفراد قد تنازلوا عن بعض حرياتهم
وحقوقهم للجماعة فى سبيل المحافظة على الباقي منها ، ومن ثم فإن جزاء الخروج على
الجماعة إنما يكون إلى القدر اللازم فقط لحمايتها . ثم نشر بكاريا كتابه عن الجرائم
والعقوبات . وكان له أكبر الأثر فى حركة الإصلاح . وقد حمل بدوره على
الوسائل العقابية القاسية مبينا أن الغاية من العقوبة هى النفع الذى يتوصل إليه
عن طريقها وهو يتمثل فى منع المجرم من العودة إلى ارتكاب الجريمة .

وردع غيره من الاقتداء به ، ومتى تحققت هذه الغاية فلا محل لتعذيب المجرم أو التنكيل به . والعقوبة الرادعة في نظره ليست العقوبة الشديدة في قدرها ، بل العقوبة الموثوق من إعمالها ، فتطبيق القانون هو الذى يتمثل فيه عامل الردع ، ومن ثم فلا محل للعقوبات الشديدة ، وإنما ينبغى أن تقسم بالعدالة ، ويحدد قدرها فلا يترك أمرها لمرى القضاة أو تحكمهم . وبعد هذا نشر بتمام مؤلفه مدخل إلى مبادئ الأخلاق والتشريع واعتنق فيه مبدأ المنفعة الذى نادى به بكاريا ، أى الغاية من العقوبة هى المصلحة الاجتماعية ، ومن ثم يجب أن تكون رادعة ، ويتحقق الردع بأن يكون الضرر الذى يحقق بالمجرم نتيجة له أكبر من النفع الذى يحصل عليه من الجريمة .

وأثرت كتابات أولئك الفلاسفة فى التشريعات السابقة على الثورة الفرنسية ، فقد ألغى التعذيب فى فرنسا عام ١٨٧٠ . وكان أبرز آثارها فى تشريع الثورة الفرنسية ، فقد صدر إعلان حقوق الإنسان سنة ١٧٨٩ مقررًا مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ، أى لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص . ولما صدر قانون العقوبات الفرنسى سنة ١١٩١ أخذ بكثير من المبادئ التى نادى بها أولئك الفلاسفة ، فتقررت شخصية العقوبات وقلت الجرائم التى يحكم من أجلها بالاعدام إلى درجة كبيرة ، وألغيت عقوبات التعذيب وبت الأعضاء والجلد ومحاكمة جثث الموتى . بيد أن العقوبات كانت ذات حد واحد بمعنى أن القاضى متى تحقق من الادانة ينطق بالعقوبة التى ينص عليها القانون دون تقدير لظروف الواقعة أو الجانى ، ولعل هذا مرجعه إلى الحالة النفسية للتخلص من آثار عسف القضاة فى العهود السابقة على الثورة . على أن هذا كان من عيوب ذلك التشريع ، فليست ظروف الجريمة جميعا واحدة ، ولا ظروف الجرائم ذاتها بقدر واحد .

وأقام نابليون امبراطوريته وحماية للمجتمع الفرنسى وضع قانون عقوبات

سنة ١٨٤٠ متأثرا بمذهب المنفعة ، وأعيدت بعض العقوبات التي كانت قد ألغيت كعقوبة قطع يد قاتل أبيه قبل تنفيذ حكم الإعدام وعقوبة المصادرة العسامة للأموال ، فضلا عن تشديد العقوبات في بعض الجرائم ، وزيادة الجرائم التي يحكم من أجلها بالإعدام ، ولكن هذا القانون يتميز عن سابقه بأنه حدد حدودا دنيا وقصوى للعقوبات ، وبهذا جعل للقاضي فرصة لتقدير العقوبة التي تناسب مع حالة الجاني وظروف كل جريمة .

وكانت آراء الفيلسوف الألماني كانت ، قد بدأت في الانتشار ، ومن مقتضاها أن ما يبرر العقوبة هو تحقيق العدالة في حد ذاتها دون النظر إلى أي اعتبار آخر ، والعدالة أمر نسبي ينظر فيه إلى ظروف الجريمة وحالة كل مجرم ولا محل بعد هذا للاعتداد بمنفعة العقوبة للمجتمع . وقام رأي يوفق بين فكرة العدالة وفكرة المنفعة قائلا إن العقاب يجب ألا يوقع بسبب فعل معين إلا إذا أوجبته الضرورة الاجتماعية من ناحية قضى العدل بتوقيعها من ناحية أخرى . وإذا فالعقاب ينحصر بين جدتين الضرورية الاجتماعية والعدالة . وقد كان لهذا المذهب الوسيط أثرا كبيرا في التعديلات التي أدخلت على قانون العقوبات الفرنسي سنة ١٨٣٢ ، حيث ألغيت العقوبات القاسية وخففت كثير من العقوبات ووضعت التفرقة بين الجرائم السياسية والجرائم العادية ، فما كان يحكم بالإعدام من أجل الأولى ، وأصبحت الظروف المخففة تطبق على الجنح والجنايات .

رابعاً — العصر الحديث

بالرغم من الأثر الذي أحدثته النظريات السابقة في التشريعات ، ومن وضعها لمبادئ تعتبر من أسس السياسة الجنائية ، إلا أن مشكلة الاجرام في المجتمع لم تحل ، فأساس المسؤولية هو الإرادة ، فإن إنتفعت لا توقع أية عقوبة على الجاني كحال المجنون والمسكره رغم ما في فعلهما بل ما فيهما من خطورة على المجتمع وحتى

بالنسبة إلى الأشخاص الذين يتوافر لديهم الإدراك والإرادة ، كانت العقوبات تطبق بصورة متشابهة دون مراعاة لمختلف الظروف الخاصة بكل جان . وما لبثت القضاة إلى توقيع العقوبات قصيرة المدة ، وهي أسوأ العقوبات أمرا على المجرمين ، ذلك أنها لم تكن تكفى لإصلاحهم بل أدت إلى إفسادهم ونقل عدوى الاجرام إليهم .

واذا أفلست النظريات السابقة في مكافحة الجريمة ، نشأت المدرسة الحديثة - وهي المدرسة الإيطالية أو الواقعية - ومن أنصارها لومبروزو وجاروفالو وفري . وقد بنيت هذه المدرسة مبادئها على أساس دراسة الواقع ثم إستقراء النتائج التي تسفر عنها تلك الدراسة الواقعية ، ولقد وجهت إهتمامها إلى شخص المجرم دون الفعل المسند إليه ، ذلك لأن الجريمة بمجرد وقوعها ينتهي أمرها ويبقى شخص الجاني وآثار الجريمة ، ولهذا فالعناية يجب أن توجه إلى المجرم . ولقد ردوا الجريمة إلى أسباب تتعلق بشخص المجرم ذاته أو بالوسط الإجتماعي الذي يعيش فيه ، بمعنى أنها لا ترجع - كما يذهب الفقه التقليدي - إلى إرادة الشخص ، وإنما إلى مختلف الظروف الشخصية والاجتماعية التي تحيط به . والإجراءات التي تتخذ بالنسبة إلى المتهم ليست عقوبات بالمعنى المفهوم إنما هي نوع من التدابير يقتضيها المجتمع حماية له من الاجرام ، ولهذا فأنها تطبق بالنسبة إلى كل فرد . أي يستوى فيها المجنون والعاقل كل بما يناسبه ، ولا يشترط أن تكون متناسبة مع درجة مسئوليته وخطئه . وبجانب إهتمام هذه المدرسة بالجانب الشخصي للمجرم ، فإنها قد دعت لمكافحة الجريمة عن طريق مكافحة الأسباب الداعية لها ، كملاج البطالة والتشرد وتعاطى المخدرات والمسكرات ونشر التعليم ودور التربية .

على أن هذه النظرية رغم بنائها على الواقع وإستقراء النتائج ورغم ما لها

من آثار في التشريعات الحديثة أخذ عليها أنها ركزت الإهتمام كله حول شخص الجاني مغفلة الجانب المادى وهو الجريمة ذات الأثر المباشر على المجتمع ، والتي أخلت بأممه وتبقى آثارها ظاهرة فيه ثم إن أساس العدالة الجنائية هو شعور الجماعة وتجاوبها مع الاجراءات التي تبشر قبل الجناة فلن يقبل المجتمع لاعداد شخص أو نفيه لمجرد بعض المميزات الطبيعية والخلقية التي به ، كما لا يقبل عدم توقيع العقوبة على مرتكب جريمة القتل مثلا لمجرد أنها وقعت منه تحت تأثير العاطفة . وإلى جانب هذا فإن الدليل العلمى على تفرقة طوائف المجرمين لم يتحقق بعد ، فكثير من الأشخاص الذين بدت فيهم العلامات العضوية المميزة للمجرم بفطرته لم تقع منهم جرائم ، كما وقعت أخطر الجرائم من أشخاص لم تكن مثل تلك العلامات .

ومع ذلك فإن فضل هذه المدرسة كان في توجيه العناية إلى شخص الجاني ، وأوجدت بعض المبادئ الحديثة في القانون الجنائى ، فوضعت التدابير الاحترازية والافراج الشرطى ووقف تنفيذ العقوبة حين يرجى لإصلاح الجاني والعقوبة غير المحددة المدة وإبعاد المجرمين العائدين .

حركة الدفاع الاجتماعى :

إن مصطلح الدفاع الاجتماعى ليس من مستحدثات القرن العشرين ، بل لأنه قديم قدم الجريمة ذاتها ، وكل ما فى الأمر أن مفهومه يتغير من وقت لآخر وفقا لتطور المجتمعات البشرية ذاتها . فالدفاع الاجتماعى قديما كان يقصد به حماية المجتمع من العناصر الضارة به . ومن ثم كان يوجه ضد المجرم فيضحي به فى سبيل المصلحة العامة دون أية محاولة لمساعدته فى العودة إلى المجتمع . ولقد وجد هذا التمييز عند افلاطون الذى حمل للعقوبة غاية بعيدة هى الوقاية من الجريمة فى المستقبل ، سواء من جانب المجرم الذى توقع عليه أو من جانب الغير .

فأساس استخدام مصطلح الدفاع الإجتماعى هو بيان الغاية التى تباشر قبيل مرتكب الجريمة ، والتى اختلفت من عصر إلى عصر وحسب وجهة النظر التى يعتنقها القائل بها ، وتلك الغاية هى حماية المجتمع من الأفعال الضارة به عن طريق العقاب . وفى بداية القرن العشرين كان مفهوم الدفاع الاجتماعى فى نظرية هو الدفاع النفعى للجماعة ضد الجريمة التى تمس النظام العام . ويعتبر جراماتيكاً أول من وضع أفكاراً محددة حول الدفاع الاجتماعى ، وتبعه عالم فرنسى آخر هو مارك أفسل الذى قاد حركة الدفاع الاجتماعى الحديث .

وقد رأى جراماتيكاً أن أساس المسؤولية هو العنصر الذى يدمغ الفرد بأنه مناهض للمجتمع ، أى عنصر الإرادة عنده مع تضمين كلمة الإرادة أوسع معانيها - وليس كما هو الحال بالنسبة إلى الجريمة من وجهتها الموضوعية ، فالفاعل هو مركز الثقل فى النظام العقابى وليست الحماية الموضوعية للممتلكات والمصالح . ويتربى على هذا نفى فكرة الجريمة ذاتها لأنها تبنى أساساً على تقدير موضوعى أو مادى للخطر أو الضرر الذى حصل للجماعة نتيجة للفعل المادى . وهكذا ظهرت ضرورة إلغاء فكرة المسؤولية الجنائية المرتبطة بالفعل وإبدالها بفكرة أخرى أقرب إلى الواقع الإنسانى والاجتماعى ، هى فكرة مناهضة المجتمع من جانب الفاعل ، وبناء على هذا تنتفى فكرة المجرم لأنها فكرة نسبية وإصطناعية .

ويتحتم تبعاً لما تقدم تغيير النظام المقابل للجزاءات الواجب توقيعها على ذات الفاعل ومقياس تطبيقها فالدفاع عن المجتمع منسوباً للفرد ككائن بشرى واجتماعى ينبغى أن يستهدف إصلاح الفاعل وإعادةه إلى الطريق السوى ، وبوجه خاص القضاء على الأسباب التى جعلت الفرد مناهضاً للمجتمع . وعلى هذا تطبق بالنسبة إلى الشخص الذى يثبت أنه مناهض للمجتمع إجراءات دفاع

اجتماعى ، وهى إجراءات تناسب كل شخص ويتم اختيارها له على أن تكون مواءمة لحالته الخاصة وتكون غايتها الوحيدة هى إصلاح الفرد . ولا يقتصر تطبيق تلك الإجراءات على من ارتكب فعلا دل على أنه مناهض للمجتمع ، بل كذلك بالنسبة إلى كل فرد آخر قبل وقوع الفعل . ويؤدى تفكير جرائمنا إلى تغيير كامل فى نظم قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية والنظم العقابية . وقد أنكر القانون الجنائى بكل محتوياته واستبعد من حديثه فكرة الجريمة والمجرم والمسئولية والعقوبة .

وتقوم حركة الدفاع الاجتماعى الحديث التى يترعها مارك أنسل على أساس أفكار إنسانية للسياسة الجنائية فى محاولة لتجديد النظم العقابية بهدف تنظيم الكفاح ضد الجريمة بطريقة علمية وعقلية ، أى مع الاستفادة من تقدم ومكتشفات العلوم الإنسانية فالدفاع الاجتماعى يبدو كرابطة بين القانون الجنائى بمفهومه العادى بوصفه نظاما مبنيا على قواعد معينة وبين علم الاجرام الذى يتضمن فى ذاته اجتماع عدة علوم إنسانية كالطب وعلم التشريح وعلم الاجتماع وعلم العقاب .

وقد أخذ أنسل من المبادئ التقليدية قواعد ثلاث ، مبدأ الشرعية فى الجرائم والعقوبات وحرية الإرادة كأساس للمساءلة الجنائية وإعتبار العقاب جزاءا على قدر الخطأ . ويرتكز الدفاع الاجتماعى الحديث على دراسة شخصية المجرم ، سواء من الناحية البيولوجية أو الاجتماعية للاستفادة بها فى مختلف مراحل الدعوى الجنائية ، ولذا فهو يتطلب دوما إيجاد ملف الشخصية الذى يحوى البحوث العلمية عن شخص المتهم عن طريق مجموعة من الفنين ، إذ لما كانت الجريمة عملا صادرا من إنسان تعين الاهتمام بالدراسة الكاملة لشخصيته ، وبهذا تسكمل الناحية الموضوعية بالناحية الشخصية .

ويجب أن نوجه العقوبة نحو معاملة المذنب معاملة تدخل فى سياسة جنائية

مبنية على حماية اجتماعية لا على الردع ، أى لا ينبغي أن يكون مجرد الضرب على يد المتهم ، إنما تطبق وسائل معاملة كفيلة بإعادته إلى المجتمع مع الأخذ في الاعتبار بالجريمة المرتكبة وحالة المتهم الشخصية ومختلف الاعتبارات الاجتماعية والأخلاقية والنفسية . ويترك للقاضي الحرية الكاملة في تقدير الاجراء الذي يراه مناسباً بالنسبة الى كل حالة على حدة مستعيناً بملف الشخصية . وقد يكون سبيل القاضي إلى هذا إحدى العقوبات التقليدية أو إجراء أمن ، بل يستطيع القاضي أن يجمع بين الاثنين أو يقرر تطبيق أيهما قبل الآخر .

المبحث الثاني

التعريف بالعقوبة وتقسيماتها

أولاً — تعريف العقوبة

العقوبة عبارة عن جزاء يوقعه المجتمع قبل الخارجين عليه بارتكابهم لما يعد جريمة في نظر القانون الجنائي فالمرجع حينما يصنع نصوص التجريم يأخذ في اعتباره التصرفات التي تشكل خطورة على المجتمع وتدعو إلى تدخله بتقرير العقاب عليها . ومن ثم يعتبر النص على العقوبة بمثابة تهديد لكل من تسول نفسه لمقارنة الجرم ، وهي جزاء على تصرفه إن خالف أحكام القانون . على أنه ليست كل الجزاءات التي تتقرر عند مخالفة أحكام القانون تعد من العقوبات الجنائية الأمر الذي يدعو إلى تمييز العقوبة عن ما قد يشابهها من الإجراءات .

تمييز العقوبة عن التعويض المدني :

التعويض المدني هو مبلغ من المال يلتزم الشخص بأدائه إلى آخر لحقه ضرر من تصرف الأول ، عملاً بالمادة ١٥١ من القانون المدني . ومن ثم فالتعويض

المدنى رهين بمطالبة المضرور من التصرف ، فإن تنازل عن حقه أو سكت عن المطالبة به لا يحل أحد مكانه فى ذلك ، فى حين أن العقوبة الجنائية تطالب النيابة العامة بتوقيعها على الجانى بوصفها بمثابة للجمعية ، ولا تستطيع التنازل عن الدعوى الجنائية . والتعويض المدنى يقدر بقيمة الضرر الذى يصيب المدعى وهو قد يختلف من فعل لآخر ، فى حين أن العقوبة مقررة على صورة واحدة فى نظر القانون ، وإن كان للقاضى أن يوقع منها ما يتناسب مع الجريمة والجانى . والتعويض المدنى يمثل ضررا لحق شخصا معينا ، فى حين أن العقوبة جزاء جريمة قد لا يكون من جرائم أى ضرر يصيب الافراد ، كجريمة التشرد . والحكم بالتعويض المدنى يكون بصفة أصلية للمحاكم المدنية ، أما الحكم بالعقوبة فيكون للمحاكم الجنائية .

تمييز العقوبة عن الجزاء التأديبى :

لكل هيئة من الهيئات أنظمة معينة يسير على مقتضاها العاملون فيها ، فإذا وقعت من أحدهم مخالفة لتلك الأنظمة رفعت عليه دعوى تسمى بالدعوى التأديبية وتوقع عليه عقوبات من نوع خاص تسمى بالعقوبات التأديبية ، ومثالها التوبيخ الشفوى والكتابى والانذار والخصم والفصل . ومن هذا التعريف يبدو الفارق بين العقوبة الجنائية والعقوبة التأديبية ، فالأولى مقررة لمخالفة أنظمة جهة معينة يتبعها الشخص ، وتوقع العقوبات التأديبية يكون لهيئة مشكاة على نحو خاص فى الجهة التى يتبعها الشخص . والعقوبة الجنائية مقررة لمخالفة أوامر المشرع الجنائى ونواهيه وتسرى فى حق جميع الافراد . وتختص بمحاكم القانون العام وحدها بتوقيع العقوبات الجنائية .

ويترتب على تمييز العقوبة عن التعويض المدنى وعن الجزاء التأديبى أن الدعوى التى ترفع عن الجريمة تسمى بالدعوى الجنائية والدعوى التى ترفع للمطالبة بالتعويض تسمى بالدعوى المدنية ، والدعوى التى يطلب فيها الجزاء التأديبى

هى الدعوة التأديبية. وإستقلال كل دعوى من هذه الدعاوى الثلاث عن الأخرى
يؤدى إلى أن لا تتأثر واحدة منها بالأخرى ، فتسير كل دعوى طريقها مستقلة ،
إلا حيث يجعل القانون أمرا للإجراءات فى واحدة منها على الأخرى .

تمييز العقوبة التدابير الاحترازية :

هناك أحوال تعرض فى الحياة العملية بقتضى الأمر معها التحرز قبل بعض
الأفراد إما بعد ارتكابهم لجريمة أو قبل ذلك ، كما هو الحال بالنسبة إلى المجنون ،
سواء أكان جنونا طارئا بعد وقوع الجريمة أم ناشئا قبل ذلك ، فتبشأر قبله
تدابير احترازية أو إجراءات أمن . وهى تعتبر نوعا من وسائل الدفاع الاجتماعى
قبل ما يظهر من خطورة الفرد على المجتمع ، حتى فى الأحوال التى لا تقع منه أية
جريمة . ولقد أخذت هذه التدابير دورا هاما فى السياسة الجنائية الحديثة .

ويعامل المشرع الأشخاص معاملة خاصة رغبة منه فى إصلاح شأنهم ، وهو
أحيانا يوجب على القاضى وأحيانا أخرى يحيز له ، بدلا من أن يوقع عليهم العقوبات
العادية، أن يأمر باتخاذ تدابير تقويمية ، كالتسليم إلى الوالدين أو إلى معهد خيرى .
وهذه الإجراءات وإن كانت تعتبر بمثابة العقوبات إلا أن الغاية منها مختلفة إذ تهدف
إلى إصلاح الجانى والبعد به عن مفاصد السجن وإن لم تخل من معنى العقاب .

اغراض العقوبة

عندما تكلمنا على تطور الفكر العقابى بصفة عامة تعرضنا للغاية من العقاب ،
ورأينا أنها تطورت على مدى العصور المختلفة من عصر الانتقام الفرى إلى عصر
التكفير والردع إلى العصر الإنسانى ثم العصر الحديث ، ومع كل دور كان للعقوبة
غرضا معيناً ، ولا محل لمعاودة الكلام عليه ثانية . على أن الغاية من العقاب حاليا
تتمثل فى تحقيقها لأمرين الأول منها عدالتهما والآخر نفعيتهما .

فعدالة العقوبة يقصد بها أن تتسم بقدر من الألم يصيب المحكوم عليه فى شخصه

أو ماله أو حريته بالقدر الذى يقر المجتمع أنه يقابل الإخلال الذى حدث فيه نتيجة لتصرف الجانى . ويستتبع هذا ألا تكون التقوية مبالغا فى شدتها ، وإلا نفر المجتمع منها ، وألا تكون على درجة كبيرة من التساهل بشكل يجعل المجتمع لا يحفل بها . فعندئذ لا يتحقق بكونها تقابل على وجه التقريب قدر خطورة الجرم على المجتمع مع مراعاة مختلف الظروف التى تحيط بمرتكبه .

ويقصد بنفعية العقاب أثره فى الوقاية من الاجرام والعمل على منع الجريمة بالتهديد بالعقوبة وإيقاعها بالفعل . فالتقوية إيجابية نحو مقارنة الجريمة سواء بالنسبة لمن سبق له أن ارتكبها أو بالنسبة لمن لم يسبق له ذلك . ويعبر عن هذا بالمنع الخاص والمنع العام أو الوقاية الخاصة والوقاية العامة فالمنع الخاص يراد به أن تكون العقوبة ذات أثر فى شخص من وقعت عليه إلى الدرجة التى تمنعه من مقارنة الجريمة مرة ثانية . والمنع العام يهدف إلى تهديد أى فرد بالعقاب إذا ساءت له نفسه ارتكاب الجرم . وبلا شك تتصل النفعية بهذه الصورة بعدالة العقوبة على الوجه الذى سبق لنا بيانه .

خصائص العقوبة :

العقوبة الجنائية بالتعريف الذى ذكرناه وبالتفرقة عن غيرها على ما أوضحناه لها مميزات ثلاث أولها شرعيتها وثانيها المساواة فيها والآخرى شخصيتها على ما يأتى بيانه .

١ — شرعية العقوبة : القاعدة المسلم بها فى التشريعات الحديثة هى شرعية الجرائم والعقوبات ، أى ، أنه لا توجد جريمة ولا عقوبة بغیر نص عليها ، لما فى هذا من رعاية للحريات ، فالعقوبة ينبغى أن تتسم بالشرعية . ومعنى هذا أن ينص عليها صراحة فى القانون ، أو أن تكون صادرة بناء على قانون .

٢ - المساواة في العقوبة : مما يتصل بمقالة العقوبة إتساعها بالمساواة ومعنى هذا إمكان توقيفها على الأفراد دون تفرقة . فقد مضى العصر الذي يختص فيه بعض الأفراد بمقصورات توقع عليهم دون غيرهم ، ولا تعنى المساواة هنا أن تطبق ذات العقوبة على كل مرتكب للجريمة ، وإتاما المقصود مريان النص القانوني في حق كل الأفراد ، وبعد هذا يترك للقاضي تقدير المناسب لكل منهم حسب جرمه وظروفه الخاصة . ومن أجل هذا نجد أن المشرع ينص على عقوبة في غالبية الجرائم تراوح بين حدين أدنى وأقصى يتخير القاضي ما يراه مناسبا ويحكم به . وتؤدي خاصية المساواة في العقوبة إلى وجوب أن يكون نوعها بحيث يمكن توقيفها في حق جميع الأفراد ، ويتحقق هذا إذا كان محلها الحياة أو الحرية أو المال . كما ينبغي أن تكون العقوبة من نوع يمكن تجزئته حتى يمكن القاضي من الحكم بما يتناسب مع كل واقعة على حدة وكل مرتكب لها . وجماع هذا كله يؤدي النظرية الحديثة المعروفة بنظرية تفريد العقوبات ، أي تكون العقوبة مناسبة لكل جريمة وكل مجرم وفقا لظروفه .

٣ - شخصية العقوبة : لما كانت العقوبة تعد جزاء لإجرام الجاني فإنه ينبغي أن تلحق به وحده . وهذا هو المقصود بشخصية العقوبة ، أي لا تصيب سوى الجاني سواء في حياته أو حريته أو ماله . ولا توقع على غيره ما دام لم تسند له يد في ارتكاب الجريمة سواء بصفته فاعلا أو شريكا . ولقد مرت في تاريخنا فترة كان العقاب يوقع فيها على شيخ المنطقة إن لم يعرف الجاني .

والمقصود بشخصية العقوبة هو قصر آثارها المباشرة على شخص الجاني ، وقد يضرب الغير بآثارها غير المباشرة ، على أن هذا لا يخل بالقاعدة : فعقوبة الحبيب التي توقع على الجاني تصيبه في حريته ، ومع هذا يضرب منها أفراد أسرته لما تفقده من كسب كان يحصل عليه عائلها .

وهناك صورة قد تبدو في ظاهرها إستثناء من شخصية العقوبة إذ تصيب غير مرتكب الجريمة . ومثال هذا مسئولية صاحب المحل عما يقع فيه من جرائم من أحد تابعيه ، أو مسئولية الأب عن الحدث بعد تسليمه اليه عن الجرائم التي يرتكبها . وهذه قد تبدو إستثناء في الظاهر لأن مسئولية صاحب المحل ومسئولية الأب لا تقوم على ما وقع من غيرهما ، إنما يفترض في جانبهما وقوع إهمال في واجب الرقابة والرعاية الذي وضعه المشرع على عاتقهما .

ثانياً — تقسيمات العقوبة

يقسم الشراح العقوبات إلى عدة أقسام تستند إلى الأساس الذي يتخذ مقياساً وهو إما جسامتها أو أصلاتها وتبعيةها أو مدتها أو موضوعها .

١ - تقسيم العقوبات من حيث جسامتها

تنقسم الجرائم من حيث جسامتها إلى جنايات وجنح ومخالفات ، وأساس هذا التقسيم هو العقوبة المقررة لكل جريمة من الجرائم . فالعقوبات المقررة للجنايات هي الإعدام والأشغال الشاقة بنوعيهما المؤبدة والمؤقتة والسجن ، والعقوبات المقررة للجنح والمخالفات هي الحبس والغرامة . والفرق بين هذين النوعين من الجرائم هو في الحد الأقصى المقرر قانوناً لعقاب الجريمة ، فإذا زاد الحبس على أسبوع أو الغرامة على جنيه كانت الواقعة جنحة ، فإن قل عن ذلك كانت الواقعة مخالفة ، والعقوبة عقوبة جنحة في الحالة الأولى وعقوبة مخالفة في الأخرى .

ولا شك في أن العقوبات المقررة للجنايات أشد من العقاب المقرر للجنح والمخالفات ، وكذلك عقوبة الجنحة تعتبر أشد جساماً من عقوبة المخالفة بصرف النظر عن اشتراكهما في نوع العقوبة .

٢ - تقسيم العقوبات من حيث أصالتها وتبعيةها :

جاء الباب الثالث من الكتاب الأول من قانون العقوبات بعنوان العقوبات وقسم إلى قسمين الأول تحت عنوان العقوبات الأصلية والقسم الثاني تحت عنوان العقوبات التبعية . ومن أجل هذا تقسم العقوبات إلى أصلية وتبعية .

والعقوبة الأصلية تستمد وصفها من أنها تكون العقاب الأصلي أو الاساسى المباشر للجريمة ، والتي توقع منفردة بغير أن يكون القضاء بهما متعلقا على الحكم بعقوبة أخرى (١) . والعقوبات الأصلية التي أشير إليها في القسم الأول المشار إليه آنفا هي الإعدام والأشغال الشاقة بنوعيهما والحبس والغرامة . على أنه في خصوص الغرامة فإنها قد تكون عقوبة أصلية بحسب الأصل ، وقد تكون لها صفة العقوبة التكميلية إذا كان الحكم بها تابعا لعقوبة أصلية . فالغرامة التي نص عليها في المادة ٤٦ من قانون العقوبات تخيرية مع السجن أو الحبس كعقوبة أصلية للشروع في جناية عقوبتها إذا تمت السجن ، في هذه الحالة تكون الغرامة في الجنايات عقوبة أصلية ، أما إذا قضى بها بالإضافة إلى عقوبة أخرى فعندئذ تكون العقوبة الأخيرة هي الأصلية وتعتبر الغرامة مكملتها (٢) .

على أن هناك عقوبة أصلية أخرى هي الوضع تحت مراقبة الشرطة ، إذ قد بها وحدها في جرائم التشرد والإشتباه .

والعقوبة التبعية على خلاف العقوبة الأصلية ، لا يقضى بها بمفردها إنما يلحق بعقوبة أصلية سواء بنص في القانون أو بحكم من القاضي ، ولذلك هي تقسم إلى عقوبات تبعية وعقوبات تكميلية . فالعقوبة التبعية هي التي تلحق بالحكم بعقوبة

(١) تقض ١٩٥٩/٢/١٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٧٣ .

(٢) راجع حكم النقض المشار إليه في الهامش السابق .

أصلية دون أن ينص عليها القلضى فى الحكم . وللعقوبة التكميلية هى التى تلاحق الحكم بعقوبة أصلية بحكم من القاضى سواء أوجب عليه القانون ذلك أو ترك الأمر لتقديره .

ومن أمثلة العقوبات التبعية الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها فى المادة ٢٥ من قانون العقوبات ووضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة فى الحالة المنصوص عليها فى المادة ٢٨ من قانون العقوبات . ومن أمثلة العقوبات التكميلية الوجوبية المصادرة فى الحالة المنصوص عليها فى الفترة الثانية من المادة ٣٠ عقوبات . ومن أمثلة العقوبات التكميلية الجوارية الوضع تحت مراقبة الشرطة المنصوص عليها فى المادة ٣٢٠ من قانون العقوبات فى حالة السرقة .

٣- تقسيم العقوبات من حيث مدتها

إذا تناولنا الكلام على تقسيم العقوبات من حيث مدتها ، فإن هذا لا ينصرف فى صدد العقوبات الأصلية إلا للعقوبات السالبة الحرية أو المقيدة للحرية ، ومن ثم فلا محل له بالنسبة إلى عقوبة الإعدام أو العقوبات المالية .

والعقوبات السالبة للحرية هى الحبس والسجن والأشغال الشاقة بنوعيهما المؤبدة والمؤقتة . وهذه وحدها التى تنقسم إلى قسمين من بين العقوبات الأصلية أما السجن أو الحبس فكلاهما عقوبة مؤقتة ، فالسجن يقع بين حدين ثلاث وخمس عشرة سنة ، والحبس بين حدين أربع وعشرين ساعة وثلاث سنوات . العقوبة المقيدة للحرية كعقوبة أصلية هى الوضع تحت مراقبة الشرطة وتعبد عقوبة مؤقتة .

ويتبع هذا التقسيم بالنسبة إلى العقوبات التبعية ، فيعبر من العقوبات المؤبدة الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها فى البنود أولا وثانيا وسادسا من

المادة ٢. عقوبات ، ومن العقوبات المؤقتة ما نص عليه في البنود ثانيا ورابعا وخامسا من المادة آتفة الذكر .

وهناك نوع من العقوبات يطلق عليه عبارة العقوبة غير المحددة المدة ، والفكرة في هذا النوع من العقوبة ترجع أساسا إلى ما يراد من العقاب تحقيقه ، فمن بين غاياته إصلاح المجرم حتى لا يعود إلى الجريمة . والقاعدة العامة هي أن القاضى يحدد القدر من العقاب الذى يقع على الجانى ، وبانتهاء تنفيذ ذلك القدر ينحلى سبيل الجانى . ولكن تحدث أحيانا أن تكون المدة التى يبقاها المحكوم عليه فى السجن غير متناسبة مع الفترة اللازمة لإصلاحه بمعنى أنها قد تزيد أو تنقص عنها . ومن أجل هذا وعملا على إصلاح الجانى رؤى أن يكون حكم القاضى يوضع المحكوم عليه فى السجن دون تحديد لمدة العقوبة . على أن يكون الإفراج عنه فى الوقت الذى يتحقق فيه إصلاحه ، وذلك بوضعه تحت الرعاية ، وتختص جهة معينة ينص عليها القانون بتحديد تاريخ الإفراج عن المحكوم عليه .

وكان النقد الذى وجه إلى هذه الطريقة هو أن عدم تحديد مدة الوضع فى السجن يخالف القواعد العامة التى توجب تحديد العقوبات سلفا على أساس أنها تعتبر ضمانا للحرية الفردية ، ومن ناحية أخرى فإن منح جهة أخرى قضائية سلطة الإفراج عن المحكوم عليه فيه مساس بسلطة القضاء التى تمثل بدورها ضمانا للحرية الفردية . على أن هذا النقد لم يمنع من التمسك بهذا الاتجاه وإصلاح العيوب التى توجه إليه ، ففى الإمكان وضع حد أقصى للحبس لا يتجاوز بأى حال ، ومنع الملق فى إخلاء سبيل المحكوم عليه لجهة قضائية أو جهة يمثل فيها العنصر القضائى . وقد أخذت هذه النظرية تدخل فى تشريعات كثير من الدول على اختلاف فى تفاصيل تطبيقها . ومن الأمثلة على هذه الفكرة فى التشريع المصرى بالنسبة للأحداث المشردين جواز الإفراج عن الحدث المشرد فى أى وقت حسبما يظهر من حالته

بشرط تمضيه سنتين على الأقل لدى الشخص المؤمن أو الممهد المخصص لرعاية الأحداث ، وبشرط الإفراج عن الحدث حتما بعد بلوغه سن الواحد والعشرين .

٤ - تقسيم العقوبات من حيث محلها :

تنقسم العقوبات من حيث محلها - أو ما تصيبه من المحكوم عليه - إلى عقوبات بدنية وسالبة للحرية ومقيدة للحرية وسالبة للحقوق ومالية وأخيراً ماسة بالإعتبار .

(أ) العقوبات البدنية : العقوبات البدنية هي التي تصيب جسم المحكوم عليه بصفة أساسية . وكانت هذه العقوبات أكثر تطبيقاً في العصور الوسطى ، كقطع اليد والكي بالنار وما إليها . وفي التشريع المصري كان يوجد إلى سنة ١٩٠٤ التأديب الجسدي بالضرب ولم يبق من العقوبات البدنية في التشريعات الحديثة سوى عقوبة الإعدام التي تزهد فيها روح المحكوم عليه . ومع وجودها فإنها ما زالت تثير كثيراً من النقاش حول جدواها والفائدة منها .

(ب) العقوبات السالبة للحرية : يقصد بالعقوبات السالبة للحرية ما يؤدي منها إلى وضع المحكوم عليه في مكان مخصص للحبس ، وهذه العقوبات في التشريع المصري هي الأشغال الشاقة بنوعيتها المؤبدة والمؤقتة والسجن والحبس . وقد أخذت هذه العقوبات في الحلول محل العقوبات البدنية التي كانت سائدة في العصور الوسطى .

(ج) العقوبات المقيدة للحرية : هذا النوع من العقوبات لا يؤدي إلى وضع المحكوم عليه في السجن وإنما تقيده حتى الفرد في الحركة والتنقل ومن هذه العقوبات الوضع تحت مراقبة الشرطة ، إذ من شأنه عدم مباحة المحكوم عليه بالإقامة منذ غروب الشمس إلى شروقها في اليوم التالي ، أو إلزام المحكوم عليه بالإقامة في

محل معين . أو عدم إرتياد مكان معين .

د - العقوبات السالبة للحقوق : تؤدي هذه العقوبات إلى حرمان الفرد من مباشرة بعض الأعمال التي يتوافر فيه شروط مباشرتها لولا الحكم الصادر ضده ، ومثالها الحرمان من مزاوله مهنة من المهن .

هـ - العقوبات المالية : تصيب العقوبات المالية مال المحكوم عليه ، وهي الغرامه والمصادرة ، ففي هاتين العقوبتين تضاف ملكية مال المحكوم عليه إلى الدولة .
و - العقوبات الماسة بالإعتبار : هذه العقوبات تنقص من قيمة الشخص الأدبية في نظر مواطنيه وتحط من قدره ومثالها الأمر بنشر الحكم في الصحف .

الباب الثاني

العقوبات في مصر

المبحث الأول

العقوبات الأصلية

أولا - الإعدام

الإعدام هو إزهاق روح المحكوم عليه ، ومعنى هذا أنه يستأصل من المجتمع ، الأمر الذي أثار - وما يزال إلى اليوم - النقاش حول جدوى هذه العقوبة والإبقاء عليها أو إلغائها في التشريعات الوضعية . على أنه إذا كان هذا الجدل يشور في العصور الحديثة إلا أن عقوبة الإعدام تعتبر من أقدم العقوبات وكانت السائدة في العصور السابقة ومقررة لكثير من الجرائم .

وقد ذهب أنصار الرأي القائل بوجوب إلغاء عقوبة الإعدام إلى إسناد وجهة نظرهم بأسباب عديدة . فقالوا إن المجتمع لا يوهب الحياة للإنسان حتى يكون من حقه أن يسلبها منه . وعقوبة الإعدام تتسم بالطابع الوحشي وهي بالغة القسوة تتنافى مع الإنسانية ، ومع التقدم الحديث ينبغي أن يعدل عنها مراعاة لشعور الناس في الجماعة ، ذلك أنها تمثل نوعا من الانتقام الذي يجب على الجماعة أن تنأى عنه . وهذه العقوبة في كثير من الجرائم التي تقرر من أجلها لا تتناسب مع خطورتها ، بل إن الجريمة في طبيعتها قد لا تصل في أهميتها إلى درجة إزهاق روح مرتكبها . وأخطر ما في هذه العقوبة أنه إذا شاب توقيعها أي خطأ فلن يتيسر إصلاحه أبداً خلافاً للعقوبات الأخرى . وأخيراً فإنه في كثير من البلاد

التي ألغت عقوبة الإعدام لم يحدث أن زاد عدد الجرائم التي ارتكبت وكانت هذه العقوبة مقررة من أجلها .

أما أنصار الإبقاء على عقوبة الإعدام فقد قاموا بالرد على الحجج السابقة وقالوا إن المجتمع لم يمنح الحياة للفرد فعلاً ولكنه كذلك لم يمنحه الحرية فقد وجدت معه بولادته ومع ذلك فهو يسلبها أو يقيدوها ولم يعترض على ذلك . وليس في عقوبة الإعدام أية قسوة ، لأننا بهذا ننظر إلى جانب واحد دون مراعاة للجريمة التي وقعت من المحكوم عليه وقد تكون متضمنة إزهاق روح إنسان آخر . أما عن عدم تناسبها مع الجريمة ، فهو أمر متروك لتقدير القاضي عند النطق بالعقاب ولا يقتصر على عقوبة الإعدام وحدها بل يسرى بالنسبة إلى العقوبات جميعاً . والخطأ في توقيع هذه العقوبة وإن كان حقاً لا يمكن إصلاحه إلا أن هذا الخطأ من النادر . ثم إنه من النادر أيضاً أن توقع عقوبة الإعدام لو قيست بالعقوبات الأخرى . وفضلاً عن هذا فإن احتمال الخطأ يتمثل في كل العقوبات والأضرار التي تترتب عليه قد لا يمكن إصلاحها ، فإخلاء المحكوم عليه بالحبس لا يعني إطلاقاً تفادي الأضرار التي لحقت به من جراء وضعه في السجن . وأخيراً فإنه ولأنه لم تزد الجرائم في البلاد التي ألغت عقوبة الإعدام ، فإن هذا لا يفيد شيئاً إلا إذا توصلنا بطريقة عملية إلى معرفة كم من الجرائم لم ترتكب بسبب الخشية من توقيع عقوبة الإعدام .

ولقد كان للحركة المناهضة لعقوبة الإعدام أثر كبير في كثير من التشريعات فقررت إلغاؤها ، على أن بعض هذه الدول قد عادت إلى تقريرها إزاء تزايد موجة الإجرام . وهناك شبه إجماع على تطبيق عقوبة الإعدام في الجرائم العسكرية ، وكذلك في الجرائم التي تمس أمن الدولة ، كما أن هناك إتجاهاً قوياً نحو عدم تطبيق هذه العقوبة بالنسبة إلى الجرائم السياسية .

وكان تنفيذ عقوبة الإعدام في العصور السابقة يتسم بطابع من القسوة والوحشية . ويتم علانية لتكون أجدى في الردع والإرهاب . ولكن مع التطور الإنساني الحديث يجرى تنفيذ عقوبة الإعدام في مكان مستور ، ثم إنه يقتصر على مجرد إزهاق روح المحكوم عليه دون تعذيب وبأسر السبل ، فبعض البلاد تنفذ الإعدام بطريق الشنق ومنها مصر ، وبعضها بالمقصلة ومثلها فرنسا ، أما في الجرائم العسكرية بالنسبة إلى العسكريين . فتنفذ بطريق الرمي بالرصاص .

عقوبة الأعدام في التشريع المصري :

يقرر التشريع المصري عقوبة الإعدام لعدد من الجرائم نذكر منها على سبيل المثال جنايات المساس باستقلال البلاد أو سلامة أراضيها والإلتحاق بالقوات المسلحة لدولة في حالة حرب مع مصر والتخابر مع دولة أجنبية والتدخل لمصاحبة العدو في تدبير لزغزعة إخلاص القوات المسلحة أو إضعاف روحها وتحريض الجند على الانخراط في خدمة أية دولة أجنبية وتسهيل دخول العدو في البلاد وإفشاء أسرار الدفاع وهذه الجرائم جميعاً تمس أمن الدولة من جهة الخارج . كما تقررت عقوبة الإعدام لجنايات تأليف عصابة لقلب نظام الحكم بالقوة أو لمهاجمة طائفة من السكان ، وقيادة فرقة أو قسم من الجيش لغرض إجرامي . وبالنسبة إلى الجرائم العادية جنائيات القتل العمد مع سبق الإصرار أو مع التردد أو باستعمال مواد سامة ، وتعطيل المواصلات إذا نشأ عنه موت شخص ، والجريق عمداً إذا نشأ عنه موت شخص .

اجراءات الحكم بعقوبة الأعدام :

نظراً لخطورة عقوبة الإعدام وما تؤدي إليه من إزهاق روح المحكوم عليه نجد المشرع قد أولاهم عناية خاصة عند الحكم بها ، فنصت المادة ٣٨١ من

قانون الإجراءات الجنائية على أنه «لا يجوز لمحكمة الجنايات أن تصدر حكماً بالإعدام إلا باجماع آراء أعضائها . ويجب عليها قبل أن تصدر هذا الحكم أن تأخذ رأى مفتى الجمهورية، ويجب إرسال أوراق القضية إليه . فإذا لم يصل رأيه خلال عشرة الأيام التالية لإرسال الأوراق إليه حكمت المحكمة في الدعوى» .

وفي هذا الصدد تقول محكمة النقض إن القانون إذ أوجب على المحكمة أخذ رأى المفتى في عقوبة الإعدام قبل توقيعها إنما قصد أن يكون القاضى على بينة عما إذا كانت أحكام الشريعة تبيح الإعدام في الواقعة الجنائية المطلوب فيها الفتوى قبل الحكم بهذه العقوبة دون أن يكون ملزماً بالأخذ بمقتضى الفتوى، فليس المقصود من الاستفتاء تعرف رأى المفتى في تكييف الفعل المسند الى الجاني وإعطائه الوصف القانوني (١) .

وتنص المادة ٤٦ من القانون الخاص بحالات واجراءات الطعن بالنقض على أنه إذا كان الحكم صادراً حضورياً بعقوبة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم والغاية من هذا النص أن يطمئن الى صحة الحكم حتى آخر مراحل الدعوى الجنائية، ولو لم يطعن المحكوم عليه في الحكم الصادر ضده .

اجراءات تنفيذ حكم الاعدام :

نظم قانون الإجراءات الجنائية في المواد ٤٧٠ الى ٤٧٧ منه . وقانون السجون في المواد من ٦٥ الى ٧٢ منه الاجراءات الخاصة بتنفيذ عقوبة الإعدام . هذا وتنص المادة ١٣ من قانون العقوبات على أن كل محكوم عليه بالإعدام يشق ولا يعيب الحكم القاضى بالإعدام عدم نصه على طريقة ذلك الإعدام (٢)

(١) تقي ١١٣٩/١/٩ المحاماة س ١٩ ق ٤٢٥ .

(٢) تقي ٩٣٤/١٠/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ح ٣ ق ٢٨٤ .

١ — متى صار الحكم بالإعدام نهائياً وجب رفع الدعوى فوراً إلى رئيس الجمهورية بواسطة وزير العدل . وينفذ الحكم إذا لم يصدر أمر بالعفو أو بإبدال العقوبة في ظرف أربعة عشر يوماً / (م ٤٧٠ . ج) ، والغاية من هذا النص هي إستنفاد جميع الوسائل الممكنة في سبيل الاطمئنان إلى أن حكم الإعدام قد صادف حمله .

٢ — وبعد أن يصدر الحكم يودع المحكوم عليه بالإعدام في السجن بناء على أمر تصدره النيابة العامة على النموذج الذي يقرره وزير العدل إلى أن ينفذ فيه الحكم . ولأقارب المحكوم عليه بالإعدام أن يقابلوه في اليوم الذي يعين لتنفيذ الحكم ، على أن يكون ذلك بعيداً عن محل التنفيذ . وإذا كانت ديانة المحكوم عليه تفرض عليه الاعتراف أو غيره من الواجبات الدينية ، وجب إجراء التسهيلات اللازمة لتمكين أحد رجال الدين من مقابلته (م ٧١ و ١٤٧٢ . ج) .

٣ — وتنفذ عقوبة الإعدام داخل السجن أو في مكان آخر مستور بناء على طلب بالكتابة من النائب العام يبين فيه استيفاء الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٤٧٠ . ج . ويجب أن يكون تنفيذ عقوبة الإعدام بحضور أحد وكلاء النائب العام ومأمور السجن وطبيب آخر تندبه النيابة العامة . ولا يجوز لغير من ذكروا أن يحضروا التنفيذ إلا باذن خاص من النيابة . ويجب دائماً أن يؤذن للمدافع عن المحكوم عليه بالحضور . ويجب أن يتلى من الحكم الصادر بالإعدام منظوقه والتهمة المحكوم من أجلها على المحكوم عليه وذلك في مكان التنفيذ بمسمع من الجائزين . وإذا رغب المحكوم عليه في ابداء أقوال حرر و كيل النائب العام محضراً بها ، وعند تمام التنفيذ يحضر وكيل النائب العام محضراً بذلك ويثبت فيه شهادة الطبيب بالوفاة وساعة حصولها (م ٤٧٢ ، و ٤٧٤ . ج) .

٤ — ولا يجوز تنفيذ عقوبة الإعدام في الأعياد الرسمية أو الأعياد الخاصة

بديانة المحكوم عليه . ويوقف تنفيذ عقوبة الإعدام في الحبلى الى ما بعد شهرين من وضعها (م ٤٧٥ و ٤٧٦ ا.ج) .

٥ - تدفن الحكومة على نفقتها جثث من حكم عليه بالإعدام ، ما لم يكن له أقارب يطلبون القيام بذلك (م ٤٧٧ ا.ج) .

ثانياً - الأشغال الشاقة

عقوبة الأشغال الشاقة تأتي في المرتبة التالية لعقوبة الإعدام . وقد عرفت المادة ١٤/١ من قانون العقوبات بأنها تشغيل المحكوم عليه في أشق الأشغال التي تعينها الحكومة مدة حياته ان كانت مؤبدة أو المدة المحكوم بها ان كانت مؤقتة . ولقد أثارت عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة على وجه الخصوص عدة اعتراضات ، ذلك أنها تؤدي الى وضع المحكوم عليه في السجن لمدة الحياة ، أى هي من هذه الناحية قريبة من عقوبة الإعدام ، فضلاً عن أنها بعد فترة تفقد الإنسان معنى الحياة . فان أخلى سبيله بعد مدة طويلة فلن يكون من السهل عليه التمشي مع ظروف الحياة . ورغم هذا فلا زالت تلك العقوبة باقية في كثير من التشريعات ليقضى بها في الجرائم الخطيرة التي لا تستوجب عقوبة الإعدام . هذا مع مراعاة حق القاضي في استعمال ظروف الرأفة والنزول بهذه العقوبة . فضلاً عن حق السلطة التنفيذية في العفو .

ولم تحدد المادة ١٤ عقوبات الأشغال الشاقة التي يؤديها المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة وإنما أبانها القرار الصادر عن وزير الداخلية في ٢٧/٦/١٩٥٩ .
تنفيذ العقوبة :

تنفذ الأحكام الصادرة بعقوبة الأشغال الشاقة على الرجال في الليمان وفقاً لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ . واستثناء من هذا الحكم تنص

المادة ٥ من قانون العقوبات على أن « يقضى من يحكم عليه بعقوبة الأشغال الشاقة من الرجال الذين جاوزوا الستين من عمرهم ومن النساء مطلقا مدة عقوبته في أحد السجون العمومية » ، وذلك رحمة بالرجال بعد الستين ، ولأن طبيعة المرأة لا تتحمل تنفيذ العقوبة في اللبانات وما فيها من نظام شديد . ومن ناحية أخرى ينقل المحكوم عليه بالأشغال الشاقة إلى سجن عمومي إذا تبين عجزه عن العمل في اللبانات ، وذلك بناء على فحص حالته بمعرفة مدير القسم الطبي للسجون والطبيب الشرعي ، وينفذ القرار بعد اعتماد مدير عام السجون وموافقة النائب العام ، فإذا زالت الأسباب الصحية أعيد المحكوم عليه إلى اللبانات بأمر النائب العام (م ٣٤ من قانون السجون) .

وكل من يقضى في اللبانات نصف المدة المحكوم بها عليه أو ثلاث سنوات - أي المدتين أقل - ينقل إلى سجن عمومي إذا كان سلوكه حسنا ، وذلك حتى يؤخذ بيد المسجون تدريجيا تشجيعا له على تحسين حاله وسلوكه في السجن وتقريرا له من الحياة الشريفة ، لتدريبه على مواجهتها بالتدرج حتى لا تكون هناك هوة سحيقة تفصل بين حياته في السجن وبين الحياة عندما يغادره (م ٣ من قانون السجون) .

وكان نص المادة ١٤ من قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٠٤ ينص على تشغيل المحكوم عليه مقيدا بالحديد ، وفي سنة ١٩٢٧ ألغى هذا القيد على اعتبار أنه من إجراءات التنفيذ التي تشملها لائحة السجون . وقد نصت لائحة السجون الصادرة سنة ١٩٤٩ على أن يقضى كل رجل محكوم عليه بالأشغال الشاقة عقوبته باللبان مقيدا بالحديد في قدميه ، وذلك نظرا لخطورة هؤلاء الأشخاص في الغالب سواء أكانوا خارج السجن أو في داخله إذ أنه يسهل عليهم الهرب إذا كانوا مطلقا القيد وهم خارج السجن كما يخشى أن يعمدوا إلى الإخلال بالنظام

دأخل السجن إذا كانوا غير مقيدين ، على أن النقد قد وجه إلى هذه الطريقة نظرا لأنها لا تتفق مع الاعتبارات الإنسانية ولعدم ضرورتها ، فألغى هذا القيد كقاعدة عامة بالتانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٤ ، ونص على ذلك صراحة في قانون السجون الراهن ، فلا يجوز وضع القيد الحديدي في قدمي المحكوم عليه داخل الليمان أو خارجه إلا إذا خيف هربه وكان لهذا الخوف أسباب معقولة وذلك بناء على أمر يصدر من مدير عام السجون .

نوع الأشغال الشاقة :

تنقسم عقوبة الأشغال الشاقة بالنسبة لمدتها إلى نوعين ، الأشغال الشاقة المؤبدة والأشغال الشاقة المؤقتة .

وعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ، كما يؤخذ من إسمها ومن نص المادة ١٤ من قانون العقوبات ، تؤدي إلى وضع المحكوم عليه في السجن المدة الباقية من حياته . على أنه وفقا للمادة ٥٢ من قانون السجون يجوز الافراج تحت شرط عن المحكوم عليه بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا مضت عشرين سنة على الأقل ، ومن ثم فانه من الناحية العملية لا يبقى المحكوم عليه بها في السجن إلى حين وفاته . أما الأشغال الشاقة المؤقتة فقد نص على مدتها في المادة ١٤/٢ من قانون العقوبات بقولها « ولا يجوز أن تنقص مدة العقوبة بالأشغال الشاقة المؤقتة عن ثلاث سنين ولا أن تزيد على خمس عشرة سنة إلا في الأحوال المخصوصة المنصوص عليها قانونا » فقد يصل الجدل الأدنى إلى أقل من ثلاث سنوات ، كما في حالة العود المنصوص عليه في المادة ٥١ عقوبات حيث العقوبة سنتان فقط . وقد يزيد الحد الأقصى على خمس عشرة سنة ، كما في حالة العود المنصوص عليها في المادة ٥٥ عقوبات حيث يجوز الحكم بضعف العقوبة المقررة أصلا للجريمة على أن لا تزيد العقوبة إذا كانت الأشغال الشاقة على عشرين سنة .

ثالثاً - السجن

عقوبة السجن هي ثاني العقوبات السالبة للحرية ، وتأتى فى الدور بعد عقوبة الأشغال الشاقة بنوعيتها ، وتعتبر من العقوبات المقررة فى مواد الجنايات . وقد نص المشرع عليها فى المادة ١٦ من قانون العقوبات بقوله « عقوبة السجن هي وضع المحكوم عليه فى أحد السجون العمومية وتشغيله داخل السجن أو خارجه فى الأعمال التى تعينها الحكومة المدة المحكوم بها عليه . ولا يجوز أن تنقص هذه المدة عن ثلاث سنوات ولا تزيد على خمس عشرة سنة إلا فى الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً » . والأشغال التى يقوم بها المحكوم عليه بالسجن قد بينها قرار وزير الداخلية الصادر فى ١٩٠٩/١/٢٧ . ومن بينها النسيج والطباعة والتجليد وصناعة الصابون والتنجيد والأكلية وأشغال الجلود وأعمال الورش الصناعية والنظافة الداخلية والمعاونة فى مكافحة الأمية وأشغال الطبخ والمخبز والشحن والتفريغ والأعمال الزراعية والبساتين .

وقد حددت مدة عقوبة السجن بين حدين أدنى هو ثلاث سنوات وأقصى هو خمس عشرة سنة ، ومن ثم فهى من بين العقوبات المؤقتة . وقد ينص القانون على حد أدنى أقل من ثلاث سنوات أو حد أقصى يجاوز خمس عشرة سنة ، كما هو الشأن فى حالة العود المنصوص عليها فى المادة ٥٠ عقوبات ، فلا يجوز أن تزيد المدة على عشرين سنة .

رابعاً - الحبس

أخف العقوبات السالبة للحرية هي الحبس ، وهي ثالث تلك العقوبات ، وتطبق أساساً في مواد الجنح والمخالفات ، وأحياناً في مواد الجنايات إذا وجدت أعذار قانونية أو أسباب تدعو لاستعمال الرأفة وقد عرفت المادة ١/٢٧ من قانون العقوبات بأنها « وضع المحكوم عليه في أحد السجون المركزية أو العمومية المدة المحكوم بها عليه ، ولا يجوز أن تنقص هذه المدة عن أربع وعشرين ساعة ولا تزيد على ثلاث سنين إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً » .

والحد الأدنى لعقوبة الحبس هي أربع وعشرين ساعة ، ولا يتصور عملاً أن تكون أقل من هذه المدة . أما الحد الأقصى للحبس فهو ثلاث سنوات ، على أنه يجوز أن يزيد أو ينقص عن هذا القدر وفق نص القانون . فإذا أطلق لفظ الحبس مجرداً انصرف إلى الحدين المنصوص عليهما قانوناً . وقد يزيد الحد الأدنى المقرر قانوناً على أربع وعشرين ساعة كما في حالة استبدال عقوبة السجن إذا وجدت أسباب الرأفة بوضع الحبس مكانها لمدة لا تنقص عن ثلاثة شهور (م ١٧ عقوبات) . وقد ينقص الحد الأقصى عن ثلاث سنوات كما هو الشأن في السرقات البسيطة (م ٣١٨ عقوبات) . وقد يزيد على ثلاث سنوات كما في حالة العود البسيط المنصوص عليه في المادة ٥٠ عقوبات .

نوعا الحبس :

تنص المادة ١/١٩ من قانون العقوبات على أن عقوبة الحبس نوعان : الحبس مع الشغل والحبس البسيط . والحبس مع الشغل يعتبر أشد من الحبس البسيط . ويشغل المحكوم عليه بالحبس مع الشغل داخل السجون أو خارجها

في الأعمال التي تعينها الحكومة (م ١٩/٢ عقوبات) ، وهذه الأشغال هي ذات الأشغال الخاصة بالمحكوم عليه بالسجن ، وذلك وفقا لتحديد إدارة السجن .

أما الحبس البسيط فلا يباشر المسجون فيه أى عمل . هذا وتنص المادة ٢٤ من قانون السجون على أنها لا يجوز تشغيل المحبوسين لإحتياطيا والمحكوم عليهم بالحبس البسيط إلا إذا التعموا في ذلك . وتنص المادة ١٨/٢ عقوبات على أن لكل محكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور أن يطلب بدلا من تنفيذ عقوبة الحبس عليه تشغيله خارج السجن طبقا لما تقرر من قيود بقانون تحقيق الجبايات إلا إذا نص الحكم على حرمانه من هذا الخيار . وبمثل هذا تنص المادة ٧٩ أ . ج بقولها « لكل محكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أن طلب بدل تنفيذ عقوبة الحبس عليه تشغيله خارج السجن وفقا لما هو مقرر بالمواد ٢٥٠ وما بعدها . وذلك ما لم ينص الحكم على حرمانه من هذا الخيار » . وهذا تفاديا للأضرار التي تنشأ عن الحبس القصير المدة .

ويجب الحكم دائما بالحبس البسيط في مواد المخالفات (م ٣٠/٢ عقوبات) . ويجب الحكم بالحبس مع الشغل كلما كانت مدة العقوبة المحكوم بها سنة فأكثر ، وكذلك في الأحوال الأخرى المعينة قانونا (م ٢٠/١ عقوبات) . ومن هذه الأمثلة جرائم السرقة والشروع فيها وإخفاء الأشياء المتحصلة من السرقة أو من جنابة أو جنحة . أما في الأحوال الأخرى - أى في مواد الجنيح التي يحكم فيها بأقل من سنة حبس - فإنه يجوز الحكم بالحبس البسيط أو مع الشغل (م ٢٠/٢ عقوبات) . وقد قضى بأن المحكمة في حل من الحكم بأى نوع تراه من نوع الحبس البسيط أو مع الشغل ما دامت الواقعة جنحة (١) .

خامساً - الغرامة

الغرامة هي العقوبة الأصلية التي تطبق في مواد الجنايات والجناح والمخالفات وقد تكون الغرامة عقوبة تكميلية ولكنها لا تكون أبداً عقوبة تبعية .
وتتميز الغرامة بكونها تصيب مال المحكوم عليه مروراً بشخصه أو حريته ؛ ويسهل على القاضى تحديدها بما يتناسب مع كل مجرم وإكل جريمة على حدة، ثم إنه لا ضرر منها لو وقعت خطأ فيسهل ردها إلى من قام بسدادها، وهى تصادف مكانها فى كل محكوم عليه إذ يتألم بسبب ما يخرج من ذمته من مال قل أم كثر؛ فى حين أن العقوبات السالبة للحرية قد يعتادها المجرم ولا تكون مؤثرة فيه. وتعد الغرامة جزاءاً رادعاً بالنسبة إلى نوع معين من الجرائم ، وهو ما يستهدف الجانى منه الكسب .

على أن الغرامة كعقوبة جنائية لم تخل من إعتراض عليها ، ذلك بأن أثرها لا يتساوى لدى الأشخاص جميعاً وإنما يختلف وفق ثروة الشخص وحاجته إلى المال . ولا يقف أثر الحكم بالغرامة عند المحكوم عليه بل يتعدى إلى من حوله بحرمانه من هذا المال الذى قد يفقدون منه . وفى بعض الأحيان يستحيل تنفيذها بسبب عدم وجود مال لدى المحكوم عليه . على أن هذه الاعتراضات لم تقلل من شأن الغرامة باعتبارها جزاءاً فعالاً فى كثير من الجرائم . أما عن اختلاف أثرها حسب ثروة الشخص ففى مقدور القاضى أن يحكم بالقدر الذى يتناسب مع ثروة المحكوم عليه ليصل إلى درجة المساواة فى الأثر لدى الأفراد جميعاً . وتعدى أثر الغرامة إلى غير المحكوم عليه هو نقد يمكن توجيهه إلى مختلف العقوبات وذلك بسبب الصلات التى تقوم دائماً بين المحكوم عليه والغير . وإستحالة تنفيذها لا يعنى إهدار الفوائد التى يحصل عليها منها ، فضلاً عن إمكان تأجيل التنفيذ حتى يوجد لدى المحكوم عليه من المال ما تقتضى منه .

وتتجه التشريعات في تحديدها للغرامة إلى عدة صور . الأولى أن تحدد بقدر معين من المال ، وعيب هذه الطريقة أنها تفقد العقوبة المرونة التي تحقق مساواتها في الأثر . الطريقة الأخرى هي جعل الغرامة بين حدين متباعدين إلى درجة تسمح للقاضي بتخير القدر الذي يراه مناسبا لما وقع من المتهم ومركزه المالي . وقد يحكم بالغرامة وحدها أو مع عقوبة أخرى . أو بالتخير مع عقوبة أخرى ، أي أن يختار القاضي مثلا عقوبة الحبس أو عقوبة الغرامة .

وقد نصت المادة ٢٢ عقوبات على أن العقوبة بالغرامة هي إلزام المحكوم عليه بأن يدفع إلى خزينة المحكمة المبلغ المقدر في الحكم ، ولا يجوز أن ينقص هذا المبلغ عن خمسة قروش مصرية في أى حال من الأحوال . وبهذا يكون المشرع قد وضع أدنى حد يمكن أن يحكم به في الغرامة ، ولكنه لم يحدد الحد الأقصى تاركا هذا لكل جريمة على حدة وتحديد الحد الأدنى لا يعنى عدم جواز رفعه عن خمسة قروش ، بل للمشرع مطلق الحرية في تقدير الحدين بالقدر الذي يراه مناسبا ، وبين الحدين ينطق القاضي وفقا لتقديره بالعقاب المناسب .

والغرامة المشار إليها في المادة ٢٢ عقوبات هي الغرامة الجنائية ، التي يقصد بها الإيلاء كالشأن في باقي العقوبات . وآية هذا ورودها في قانون العقوبات الذي أشار إليها في صدر الكلام على عقوبات الجنح والمخالفات فضلا عن مجيئها تحت القسم الأول من الباب الثالث من الكتاب الأول من قانون العقوبات الخاص بالعقوبات الأصلية . وبهذا تختلف الغرامة الجنائية عن الغرامة التأديبية عن التعويض .

فالغرامة المدنية هي التي يحكم بها نتيجة للاخلال بأحكام القوانين المدنية،

فهى نوع من الجزاء ، ومثلها الغرامة التى يحكم بها على مدعى التزوير إذا رفض طلبه (المادة ٢٨٨ عقوبات) . والغرامة التأديبية هى التى توقعها هيئة تأديبية على أحد الأشخاص المخاضعين لأحكامها جزاء الإخلال بواجباته نحو الهيئة . ومن هذا القبيل الغرامات المقررة بموجب قانون إنشاء نقابات واتحاد نقابات المهن الطبية . وأما التعويض فانه مبلغ من المال يحكم به لمن أصابه ضرر من آخر ، وذلك نتيجة لما لحقه من خسارة وما فاته من كسب .

وهناك نوع من الغرامات حدث خلاف فى شأنه يطلق عليه عبارة الغرامات المالية التى تقررها القوانين المالية ، من ذلك ما ينص عليه قانون الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية من زيادة مالم يدفع من الضريبة جزاء الإخلال ببعض الواجبات التى نص عليها فى القانون . فقد ذهبت بعض الآراء إلى إعتبار هذه الغرامات نوعا من الغرامات المدنية وتختلط بالتعويض . واعتبرها البعض الآخر غرامات جنائية لها كل صفات وآثار الغرامة الجنائية . وذهبت محكمة النقض إلى أنها ذات طبيعة مزدوجة . فهى عقوبة لأنها جزاء مخالفة أحكام القانون ، وهى فى ذات الوقت نوع من التعويض للخزانة العامة عما لحقها من ضرر .

وأهمية معرفة نوع الغرامة وما إذا كانت جنائية من عدمه يرجع إلى الأحكام التى تطبق فى شأنها ، لاسيما تنفيذها بطريق الإكراه البدنى ، ولا شك أن هناك أنواع من الغرامات لا تختلف فى طبيعتها إن كانت جنائية أو مدنية ، ولكن الأنواع الأخرى يجب التحرز فى تقرير نوعها نظرا لخطورة الآثار التى تترتب على كل من النوعين .

الغرامة النسبية :

الغرامة — على ماسبق القول — عقوبة أصلية يحكم بها وحدها ، ومع هذا قد تكون عقوبة تكميلية ، أى يحكم بها مع عقوبة أصلية غيرها . على أن هناك نوعاً من الغرامة كعقوبة تكميلية تسمى بالغرامة النسبية ، وهذه لا يحدد مقدارها سلفاً بين حدين أقصى وأدنى ، وإنما يقوم القاضى بتحديددها وفقاً لعناصر يضعها المشرع وغالباً ما يتقرر هذا النوع من الغرامات في الجرائم التى تستهدف الكسب فبقدر الضرر الحاصل من الجريمة تحسب الغرامة . وكما تقول محكمة النقض أن أساس الغرامة النسبية فى الواقع الصحيح فكرة التعويض المختلط بفكرة الجزاء (١) .

ومن أمثلة الغرامات النسبية ما تنص عليه المادة ١٠٣ عقوبات من أن كل موظف عمومي طلب لنفسه أو غيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية لاداء عمل من أعمال وظيفته يعد مرتشياً ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدية وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به . وفي جرائم اختلاس الأموال الأُميرية والغدر يحكم على الجاني فضلاً عن العقوبات المقررة للجرائم المذكورة بالعزل والرد وبغرامة مساوية لقيمة ما اختلسه أو استولى عليه من مال أو منفعة أو ربح على ألا تقل الغرامة عن خمسمائة جنيه (م ١٨ عقوبات) . ويلاحظ فى هذين المثالين أن المشرع قد حدد الحد الأدنى للغرامة النسبية .

هذا وأنه وإن كان الأصل هو تعدد الغرامات بقدر تعدد المحكوم عليهم إلا أن المشرع قد استثنى الغرامات النسبية بموجب المادة ٤٤ عقوبات ، فانه إذا حكم بها على جملة متهمين بحكم واحد لجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء

(١) نقض ١٧/٢/١٩٥٩ . أحكام النقض س ١٠ ق ٢٣ .

فإنهم يكونون متضامنين في الإلزام بها ما لم ينص الحكم على خلاف ذلك . وقد حكم بأن أعمال نص المادة ٤٤ عقوبات يوجب الحكم على المتهمين بالغرامة النسبية متضامنين ، ولا يستطاع التنفيذ عليهم جميعاً بأكثر من مقدارها المحدد في الحكم سواء في ذلك أن يلزمهم الحكم بهذا المقدار متضامنين أو يخص كل منهم بنصيب (١) .

المبحث الثاني

تنفيذ العقوبات الأصلية

سبق لنا الكلام على تنفيذ عقوبة الاعدام ونقصر البحث هنا على تنفيذ العقوبات السالبة للحرية وعقوبة الغرامة . على أنه ينبغي ابتداءً أن نتناول بإيجاز إمكانية تنفيذ العقوبات السالبة للحرية ، أي السجون .

أنظمة السجون :

لم تلق السجون في الأنظمة القديمة نفس العناية التي تلقاها اليوم إذ كان المحكوم عليه الذي يودع السجن ينظر إليه على اعتبار أنه طريد المجتمع . وكان المساجين يودعون السجون معاً ويجتمعون في مكان واحد أثناء الشغل ووقت النوم مع مراعاة فصل النساء عن الرجال ، هذا فضلاً عن انتفاء أى رعاية سواء صحية أو تعليمية أو إصلاحية . وأسفر هذا النظام عن مضار الاختلاط ، وأبرزها انتقال عدوى الاجرام بين المسجونين لاسيما حديثي العهد منهم بالجريمة .

ولما بدت مساوئ النظام السابق طبق نظام آخر عرف باسم نظام بنسلفانيا ، وبموجبه يعمل المساجين على انفراد بالنهار ويمضون الليل كل في حجرة خاصة

(١) نقض ١٩٥٦/٦/٥ أحكام النقض س ٧ ق ٢٣٦ .

به، وكان عيب هذا النظام هو تحقق مضار الحبس الانفرادي، ذلك أنه يسفر عن تحطيم نفسية المسجون وإصابته بالأمراض النفسية والعصبية، إن لم يؤد به إلى الجنون. ومن المعلوم أن أشد أنظمة السجون قسوة هو الحبس الانفرادي.

ثم طبق النظام المسمى بنظام أو برن وبموجبه يشتغل المساجين معاً في النهار وينفصلون عن بعضهم في الليل كل في حجرة خاصة، على أن يفرض عليهم عدم الحديث أثناء العمل.

وأخيراً وجد النظام المتدرج في السجن ومن مقتضاه أن ينفذ على المحكوم عليه نظام الحبس الانفرادي في الفترة الأولى من عقوبته، ثم يتدرج إلى العمل مع الآخرين داخل السجن، ثم السماح له بالخروج والعمل خارج السجن على أن يعود إليه ليلاً.

وواضح أن هذا التطور في أنظمة السجون يرجع إلى تطور النظرة إلى العقاب في ذاته والغاية منه، ولهذا ربط التطور بحركة التشريع الجنائي ذاته. فبعد أن كان المساجين لا يلقون أية عناية داخل السجون الأمر الذي وصل إلى تحويلها إلى بؤرة للفساد والجرائم، قامت أقلام المصلحين ورجال الدين تهاجم الأوضاع القائمة في السجون وتحديد الغاية من عقاب المجرم بالسجن وأنه ينبغي أن يكون الإصلاح من بينها. وعلى هذا تعين أن يمهّد الطريق إلى المحكوم عليه ليعود إلى المجتمع ولا يشعر بنفسه غريباً عليه، كما لا يشعر المجتمع بالنفور منه. وقد أسفرت هذه الحركة عن تطور الحالة في السجون وأتت بطيئة ولكنها حقت فوائد جمة، وعقدت المؤتمرات من أجلها وتكونت في مختلف البلاد الجمعيات المختصة بالأنظمة العقابية وبالسجون.

وقد وصل التطور إلى أحدث نظم السجون وهي السجون المفتوحة، وتطلق عليها

عبارة السجون بلا أسوار ، وبمقتضاها يوضع الشخص في السجن الذي أعد على صورة خاصة دون أى حراسة أو قيود ، ويباح له أن يخرج من السجن في الوقت الذي يشاء في سبيل مباشرته لأعماله على أن يعود إليه في الموعد المقرر ، ويستمر الحال هكذا إلى أن يخلى سبيله . وهذا النظام يودى إلى عدم إحساس المجرم بانعزاله عن المجتمع أو أنه أصبح طريداً منه غير مرغوب فيه . ومن الطبيعي أن توضع القواعد الخاصة بهذا السجن ، سواء فيما يتعلق بمن يودع هذا السجن أو بالنسبة إلى من يقوم على إدارته .

وعلى أية حال فإن الزمن يسير قدماً إلى طريق معاملة المحكوم عليه لا على أنه عدو للمجتمع ، بل على أنه شخص أخطأ الطريق ويحتاج إلى من يأخذ بيده حتى يسير في الطريق القويم ، وكل سبيل توصل إلى هذه الغاية تحقق فائدة للمجتمع . إذاً هذا يمنع المجرم من معاودة طريق الجريمة ، بل الاندماج في المجتمع وتأدية وظيفته بالنسبة إليه ولا شك أن مرور الزمن سوف ينتج تقدماً أكثر لتحقيق هذا الهدف . كل هذا مع عدم الالتفات عن فكرة الجزاء في العقوبة التي توقع على المحكوم عليه .

السجون في مصر :

كانت السجون في مصر عبارة عن أماكن يودع فيها المحكوم عليهم دون أية رعاية من جانب الدولة حتى بالنسبة إلى الضرورات الغذائية . ولكن لما وجدت المحاكم النظامية منذ سنة ١٨٨٣ بدأت النظرة تتجه إلى السجون . وصدرت عدة قرارات تنظمها ، بدائية في موضوعاتها . ثم صدرت أول لائحة للسجون سنة ١٩٠١ ، وأدخل عليها التعديل عدة مرات ، إلى أن وصلنا إلى

القانون المنظم للسجون حالياً وهو رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ . وقد توخى هذا القانون - على ما جاء بمذكرته الإيضاحية - إحترام شخصية المحكوم عليه وحثه على الطاعة ودفعه إلى سواء السبيل والبعد به عن الشعور بالمدلة ، وشغل وقته في السجون بما يعود عليه وعلى المجتمع بالنفع . ومحاولة جعل تنفيذ العقوبة ملائمة لحالة كل مجرم وظروفه الخاصة تطبيقاً للنظريات الحديثة في تفريد العقاب ، والتدرج بالمسجون قبل الإفراج عنه ، وعلى الأخص في حالة الحكم عليه بعقوبة طويلة الأجل . بحيث تقل القيود المفروضة عليه شيئاً فشيئاً كلما أنتقل من مرحلة إلى أخرى حتى إذا خرج إلى الحياة الحرة استطاع مواجهتها في غير مشقة ولا حرج .

والكلام على نظام السجون في مصر يقتضي دراسة عدة نقاط نتناول منها مايلي :

١ - أنواع السجون :

السجون في مصر على أربعة أنواع ، ليمانات وسجون عمرمية وسجون مركزية وسجون خاصة تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية تعين فيها فئات المسجونين الذين يودعون بها وكيفية معاملتهم وشروط الإفراج عنهم (م ١ من القانون) .

وتنفذ الأحكام الصادرة بعقوبة الأشغال الشاقة على الرجال في الليمان (م ٢) . وتنفذ في السجن العمومي الأحكام الصادرة ضد المحكوم عليهم بعقوبة السجن ، والنساء المحكوم عليهم بعقوبة الأشغال الشاقة ، والرجال المحكوم عليهم بعقوبة الأشغال الشاقة الذين ينقلون من الليمان لأسباب صحية أو لبلوغهم سن الستين أو لقضاءتهم فيها نصف المدة المحكوم بها عليهم أو ثلاث سنوات أى المدين أقل وكان سلوكه حسناً خلالها . والمحكوم عليهم بالسجن لمدة تزيد على ثلاثة أشهر إلا

إذا كانت المدة الباقية وقت صدور الحكم عليهم أقل من ذلك ولم يكونوا مودعين من قبل في سجن عمومي (م ٣) ، وتنفذ العقوبة في سجن مركزي على الأشخاص الذين لم يرد ذكرهم في المادتين السابقتين وعلى الأشخاص الذين يكونوا محلاً للاكراه البدني تنفيذاً لأحكام مالية ، على أنه يجوز وضعهم في سجن عمومي إذا كان أقرب إلى النياحة أو إذا ضايق بهم السجن المركزي (م ٤) . ولم تنشأ سجون خاصة مما أشير إليه في المادة الأولى حتي الآن .

٢ - تقسيم المجرمين ومعاملتهم :

يقسم المحكوم عليهم إلى درجات لا تقل عن ثلاث ، وتبين كيفية المعاملة والمعيشة لكل درجة بقرار من وزير الداخلية بناء على اقتراح مدير عام السجون وموافقة النائب العام (م ١٣) .

ولما كانت القاعدة أن المتهم يعتبر بريئاً حتى تثبت إدانته وكان مقتضى هذا أن يبقى طليقاً ، إلا أنه وقد أجاز الحبس الاحتياطي فإنه يطبق على المحبوس نظام خاص يراعى فيه إتفاقه والحكمة من هذا الاجراء بأن يكون حال المحبوس في السجن أقرب إلى الحياة العادية إلا ما تقتضيه ضرورات التحقيق والنظام في السجن .

وتعامل المسجوننة الحامل ابتداء من الشهر السادس للحمل معاملة طبية خاصة ويبدل للأم وطفلها العناية الصحية اللازمة مع الغذاء والملبس المناسب والراحة . ويبقى مع المسجوننة طفلها حتى يبلغ من العمر سنتين .

٣ - تشغيل المسجونين :

كان تشغيل السجين في أقسى الأعمال هو العقوبة التي يتحملها ، حتى لقد قيل إن سلب الحرية في البداية لم يكن هو القصد من العقاب ، ولكنه كان يلزم

تأبعا للعمل الذى يلزم به السجين باعتباره الغاية الحقيقية من العقوبة. ولما بدأت الأفكار الإنسانية تدخل فى نطاق الدراسات العقابية ، بدأت النظرة إلى العمل فى السجون تتغير ، ولم يعد تشغيل المسجون هدفا وإنما صار جزءا من العقوبة ، ومع التطور أصبحت البواعث عليه أسبابا عقابية واقتصادية وإجتماعية ، وفرض العمل على كل مسجون باستثناء فئات معينة تختلف باختلاف التشريعات ، وأوصت به المؤتمرات التى تناولت تشغيل المساجين .

وقد تناول قانون السجون الكلام على تشغيل المساجين فى المواد من ٢٥ إلى ٢٦ ، فأوجب ألا تنقص مدة الشغل فى اليوم عن ست ساعات ولا تؤبد على ثمان ساعات ولا يجوز التشغيل فى أيام الجمع والأعياد الرسمية إلا فى حالة الضرورة . وتقرر ألا أجر مقابل أعمال السجن ، ولا يجوز توقيع الحجز على هذا الأجر وإذا توفى المسجون يصرف الأجر إلى ورثته .

٤ - تثقيف المساجين :

أصبح التثقيف من بين السبل الموصلة إلى إصلاح المساجين ، ولذا تقوم إدارة السجن بتعليم المساجين وتيسير الدراسة والامتحان لمن يرغب فى متابعة الدراسة ثم هى تزود السجن بمكتبات تحتوى مختلف أنواع الثقافات التى يفيد منها السجين . ويخصص لكل سجن واعظ أو أكثر لترغيب المسجونين فى الفضيلة وحثهم على الفرائض الدينية .

أولاً - تنفيذ العقوبات السالبة للحرية

وردت أحكام تنفيذ العقوبات السالبة للحرية في الباب الثالث من الكتاب الرابع من قانون الإجراءات الجنائية تحت عنوان « في تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية » ولقد سبق أن أوضحنا التفرقة بين العقوبات السالبة للحرية وتلك المقيدة للحرية والتي يقصدها المشرع في هذا الباب هي النوع الأول. والكلام عليه يتناول ما يلي :
بدء تنفيذ العقوبة ونهايته :

تبتدئ مدة العقوبة المقيدة للحرية من يوم القبض على المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ (م ٤٨٢ أ . ج .) . ويحسب اليوم الذي يبدأ فيه التنفيذ من مدة العقوبة (م ٤٨٠ أ . ج .) .

ويفرج عن المحكوم عليه في اليوم التالي لبدء انتهاء العقوبة في الوقت المحدد للإفراج عن المسجونين (م ٤٨٠ أ . ج .) . وإذا كانت مدة عقوبة الحبس والمحكوم بها على المتهم أربع وعشرين ساعة ينتهى تنفيذها في اليوم التالي للقبض عليه في الوقت المحدد للإفراج عن المسجونين (م ٤٨١ أ . ج .) ولا يجوز في غير الأحوال المبينة في القانون إخلاء سبيل المسجون المحكوم عليه قبل أن يستوفى عقوبته (م ٤١٠ أ . ج .) .

خصم مدة الحبس الاحتياطي :

خصم المدة التي أمضاها المتهم محبوساً احتياطياً من العقوبة هو نوع من التعويض يختص به أولئك الذين حكم بإدانتهم سواء بسبب الجريمة التي حبسوا من أجلها احتياطياً أم غيرها . وقد وردت قواعد خصم مدة الحبس الاحتياطي في المواد ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، والمادة ٢١ من قانون العقوبات .

ويلاحظ أن المادة ٤٨٢ أ.ج. تحدد المدة التي تخصم من العقوبة بأنها مدة الحبس الاحتياطي ومدة القبض ، في حين أن المادة ٢١ من قانون العقوبات تقتصر على مراعاة إنقاص المدة المحكوم بها بمقدار مدة الحبس الاحتياطي ولما كان قانون الإجراءات الجنائية جاء لاحقاً لقانون العقوبات فإنه يعتد به وحده . فالقاعدة إذن هي خصم المدة التي أمضاها المتهم محبوساً بمقتضى أمر الحبس الاحتياطي من العقوبة المقيدة للحرية المحكوم بها ويضاف إليها مدة القبض وهي ٢٤ ساعة التي أوجب فيها القانون على مأمور الضبط القضائي إستجواب المتهم خلالها ، ومدة ٢٤ التي أوجب فيها ذلك الإستجواب على النيابة العامة .

ويعتبر الحبس الاحتياطي قائماً من وقت وضع المتهم في السجن وتسجيله بسجلاته ، فإذا كان مريضاً أو جريحاً وقت حبسه وأدخل المستشفى ، فإن مدة الحبس الاحتياطي تبدأ من وقت صدور الأمر بالإيداع أو الحبس والقبض عليه لا من وقت دخوله السجن ، فلا تأثير لتأخير إيداعه الحبس في هذه العبارة .

على أن المشرع رأى أن يراعى حالة من أمضى فترة في الحبس الاحتياطي ثم قضى ببراءته بنصبه على أنه « إذا حكم ببراءة المتهم من الجريمة التي حبس احتياطياً من أجلها وجب خصم مدة الحبس من المدة المحكوم بها في أية جريمة أخرى يكون قد ارتكبها أو حقق معه فيها أثناء الحبس الاحتياطي » . ونرى أنه كان الأجدر بالمشرع تمشياً مع الفكرة التي أوجت بوضع هذه القاعدة وهي تحقيق العدالة بالتعويض عن الحبس الاحتياطي أن يأمر بخصم مدته من العقوبة المحكوم بها عن أية جريمة سابقة على الحبس الاحتياطي أو وقعت خلاله سواء .

إتخذ فيها أى تحقيق أو لم يتخذ .

وقد نصت المادة ٤٨٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أن يكون إستنزال مدة الحبس الإحتياطى عند تعدد العتوبات المقيدة للحرية للمحكوم بها على المتهم من العقوبة الأخف أولاً . وقد وضعت هذه الملة لحكمة خاصة لأن الحبس الإحتياطى يخضع فيه المتهم لنظام مخفف فلمنعه من محاولة إطالة الإجراءات فى المحاكمة للاستفادة من هذا النظام لا سيما إذا تحققت الإدانة بعقوبة مثابة للحرية كما استجنى أو الأشغال الشاقة تقررت تلك القاعدة .

تأجيل التنفيذ :

أجاز المشرع للنياية العامة - وهى المختصة بطلب تنفيذ الأحكام الصادرة فى الدعوى الجنائية - أن تؤجل تنفيذ العقوبة على المحكوم عليه فى الأحوال محدودة ، وحينئذ يجوز لها أن تطلب من المحكوم عليه تقديم كفالة بأنه لا يفر من التنفيذ عند زوال سبب التأجيل ، ويقدر مبلغ الكفالة فى الأمر الصادر بالتأجيل ولها أيضاً أن تشترط لتأجيل التنفيذ ما تراه من الإحتياطات الكفيلة بمنع المحكوم عليه من الهرب (م ٤٨٩ أ.ج.) . أما الأحوال التى يجوز فيها تأجيل التنفيذ فقد وردت فى المواد من ٤٨٥ إلى ٤٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

فإذا كانت المحكوم عليها بعقوبة مقيدة للحرية حبلى فى الشهر السادس من الحمل جاز تأجيل التنفيذ عليها حتى تضع حملها وتمضى مدة شهرين على الوضع (م ٤٨٥ / ١ أ.ج.) . وإذا كان المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية مصاباً بمرض يهدد بذاته أو بسبب التنفيذ حياته للخطر ، جاز تأجيل تنفيذ العقوبة عليه (م ٤٨٦ أ.ج.) . وإذا أصيب المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية بجنون وجب تأجيل تنفيذ العقوبة حتى يبرأ (م ٤٨٧ أ.ج.) . وإذا كان محكوماً

على الرجل وزوجته بالحبس مدة لا تزيد على سنة ولو عن جرائم مختلفة ولم يكونا مسجونين من قبل ، جاز تأجيل تنفيذ العقوبة على أحدهما حتى يفرج عن الآخر وذلك إذا كانا يكفلان صغيراً لم يتجاوز خمس عشر سنة كاملة ، وكان لهما محل إقامة معروف بمصر (م. ٤٨٨ أ.ج.) .

ثانياً — الافراج تحت شرط

قلنا في أكثر من مناسبة إن من بين أهداف العقوبة العمل على إصلاح المجرم وإعادة تربيته إلى المجتمع من جديد ، ومن ثم بوشرت مختلف الإجراءات للتخفيف من قسوة العقاب وتأهيل المحكوم عليه لدخول المجتمع ، ومن بين الإجراءات التي اتخذت في هذا الصدد نظام الإفراج تحت شرط . ومقتضى هذا النظام أن يخلى سبيل المحكوم عليه قبل نهاية المدة المنصوص عليها في الحكم الموضوع بمواجهته في السجن ، هذا إذا كان حسن السير والسلوك خلال الفترة السابقة على أن يستمر في ذلك إلى وقت انتهاء المدة المقررة أصلاً لعقابه ، فإن ساء سلوكه جازت إعادته إلى السجن من جديد . وبهذا يحقق النظام أمرين الأول منهما تشجيع المحكوم عليه على أن يسلك سلوكاً حسناً داخل السجن ، والأمر الآخر دفع المحكوم عليه في طريق العيش السليم خلال فترة الإفراج المؤقت حتى يستفيد من هذه الميزة القانونية . وقد تناول المشرع الإفراج تحت شرط في المواد من ٦٠ إلى ٦٤ من قانون السجون .

شروط الافراج تحت شرط :

يطلب المشرع ثلاثة شروط لمنح الإفراج المؤقت للمحكوم عليه ، وهي :
 تتفق مع الحكمة في هذا النظام ، وتتعلق بقدر المدة السابقة من تنفيذ العقوبة ، وبسلوك المحكوم عليه وبوفائه بالالتزامات المالية المفروضة عليه .

(١) تنص المادة ٥٢ من قانون السجون في صدرها على أنه « يجوز الإفراج تحت شرط عن كل محكوم عليه نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية إذا أمضى في السجن ثلاثة أرباع مدة العقوبة ». وبهذا يرى المشرع أن ثلاثة أرباع المدة يمثل جزاءً كافياً ، لا سيما إذا كان الربع الباقي يؤدي إلى كسب كبير هو تحسين سلوك المحكوم عليه . ومن المنطقي أن يكون الحكم نهائياً مادام في مرحلة التنفيذ . وقد وضع المشرع عدة ضوابط في شأن تحديد المدة ، أولها أنه لا يجوز أن تنقضي المدة التي تقضى في السجن عن تسعة أشهر على أية حال وبهذا لا يمكن تطبيق نظام الإفراج الشرطي إلا إذا كانت العقوبة المحكوم بها سنة على الأقل ، ولعل المشرع قد راعى أن مدة الأشهر التسعة لازمة لإصلاح حال المحكوم عليه . ومن ناحية أخرى إذا كانت العقوبة هي الأشغال الشاقة المؤبدة فلا يجوز الإفراج إلا إذا قضى المحكوم عليه في السجن عشرين سنة على الأقل . وبهذا يكون المشرع قد خفف من شدة عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة فلم يجعلها تستغرق حياة المجرم كلها الأمر الذي أعطى هذه العقوبة صفة التوقيت من الناحية الواقعية .

فإذا تعددت العقوبات المحكوم بها لجرائم وقعت قبل دخول المحكوم عليه السجن يكون الإفراج على أساس مجموع مدد هذه العقوبات (م ١/٥٤ من قانون السجون) ويلزم هنا أن تكون الجرائم سابقة في وقوعها على دخول السجن ، ولا أهمية بعد هذا لتاريخ الحكم الصادر فيها . وقد يؤدي هذا إلى إمكان الإفراج تحت شرط عن المحكوم عليه ، في حين أنه لو حسبت كل عقوبة على حدة لا تمتنع تطبيق النص ، كصورة ما إذا كانت العقوبة عن كل فعل أقل من سنة حبس . وفي الصورة العكسية ، أي إذا ارتكب المحكوم عليه في السجن جريمة فيكون الإفراج على أساس المدة الباقية عليه وقت ارتكاب الجريمة مضافاً إليها

هذه العقوبة المحكوم بها عليه من أجل ارتكابها (م. ٥٤ / ٢) وفي هذه الصورة أن حسب المشرع ثلاثة أرباع المدة على الباقي ومدة العقوبة الجديدة ، إلا أنه لا يشترط أن يصل المجموع إلى سنة . مادامت هذه بالإضافة إلى تلك السابقة على ارتكاب الجريمة تصل إلى ذلك القدر :

وتنص المادة ١/٥٥ من قانون السجون في صدرها على أنه ، إذا كان المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية قد مضى في الحبس الإحتياطي مدة واجبا خصمها من مدة العقوبة فيكون الإفراج عنه تحت شرط على أساس كل المدة المحكوم بها . وهذه المادة تقابل نص المادة ١/٤٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية قبل إلغائه ، والذي كان معدلا بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٤ . وكان النص القديم يقضى بأن يكون الإفراج على أساس باقى المدة المحكوم بها عليه ، بمعنى أنه إذا حكم على المتهم بالحبس ثلاث سنوات وكان قد أمضى في الحبس الإحتياطي سنة كاملة فانها تخصم من مدة العقوبة المقررة بها ثم تحسب ثلاثة أرباع المدة على أساس طامين ، وبهذا يبدو أن التعديل لما فيه مصلحة المتهم .

وإذا صدر العفو بتخفيض مدة العقوبة فلا يدخل في حساب المدة الواجب قضاءؤها في السجن للإفراج المدة التي لا يصبح بمقتضى العفو التنفيذ بها (م. ٥٥ / ٣) . وهو أمر منطقي لأن المدة مادامت لم تدخل في التنفيذ الفعلي فلا موجب للاعتداد بها عند حساب ثلاثة أرباع المدة .

(٢) والشرط الثانى الذى تطلبه المشرع خاص بسلوك المحكوم عليه ، فأوجب أن يكون سلوكه أثناء وجوده في السجن يدعو إلى الثقة بتقويم نفسه . وهذه هى الحكمة من نظام الإفراج تحت شرط ، إذ من شأنه أن يحث المحكوم عليه على أن يسلك سلوكا قويا أثناء وجوده في السجن . ومن الطبيعى أن يكون

تقدير سلوك المجرم لإدارة السجن وفقاً لما يثبت لديها من الملف الخاص به :
على أن المشرع قد وضع حماية خاصة ضد أي تعسف من جانب هذه الإدارة ،
وذلك بما نص عليه في المادة ٦٧ من أن للنائب العام النظر في الشكاوى التي
تقدم بشأن الإفراج تحت شرط وفحصها ولا يتخاذ ما يراه كفيلاً برفع أسبابها .

على أنه يستثنى من القواعد السابقة الحالة التي يكون فيها الإفراج عن المحكوم
عليه تحت شرط محققاً لخطر على الأمن العام ، بمعنى أنه حتى ولو توافرت
الشروط الأخرى الخاصة بالمدة والوفاء بالالتزامات وحسن السير والسلوك ،
فإنه يجوز عدم الإفراج عن المحكوم عليه . والخطورة على الأمن العام تقدرها
إدارة السجن ، كما إذا كان للمحكوم عليه شركاء في الخارج يترقبون فرصة
خروجه المباشرة . نشاط إجرامي خطير ، أو كان هناك احتمال لأن يقع إعتداء
على ذلك المحكوم عليه انتقاماً منه . ومن ثم فإن الخطورة على الأمن العام
لا تعني خطورة المجرم وحده بل إطلاق العياره يؤدي إلى إنصرافها إلى كل
ما يوصل لخطورة .

(٣) والشرط الأخير للإفراج تضمنته المادة ٥٦ بقولها « لا يجوز منح
الإفراج تحت شرط إلا إذا وفي المحكوم عليه بالالتزامات المالية المحكوم بها
عليه من المحكمة الجنائية في الجريمة ، وذلك ما لم يكن من المستحيل عليه الوفاء
بها » ، وهذا إشتراط منطقي ، فما دام الإفراج في هذه الصورة يعتبر في حكم
المنحة لحسن سير وسلوك المحكوم عليه فإنها تستكمل بوفائه بالالتزامات المالية
المحكوم بها عليه . ولكن يشور التساؤل هنا عما إذا كان الأمر يقتصر على العقوبات
الجنائية المالية أم يسرى أيضاً بالنسبة إلى التعويضات التي قد يحكم بها للمدعى
المدني . وفي رأينا أن الأمر يتعلق بالعقوبات المالية ، ذلك لأنها هي التي

تتساوى في مفهومها مع العقوبة السالبة للحرية ، ثم إن هذا الرأي يرفع الفارقة بين حالة المدعى المدني الذي رفع دعواه المدنية تابعة للدعوى الجنائية ومن قام برفع دعواه المدنية أمام المحكمة المدنية المختصة أصلاً . وهذا التفسير يتفق مع باقي نصوص القانون لأن المختص بإصدار أمر الإفراج هو مدير عام السجون . وإستثناء من القاعدة سالفة الذكر رأى المشرع أن لا يحرم المحكوم عليه من الإفراج تحت شرط إذا لم يقم بدفع الالتزامات المالية ، وإنما تطلب وجود الاستحالة في الوفاء ، أي عدم وجود المال الذي يستطيع منه أداء المطلوب ، وهذا أمر يقدره أيضاً مدير عام السجون .

إجراءات الإفراج تحت شرط :

جعل المشرع الإفراج تحت شرط رهينا بأمر يصدر من مدير عام السجون طبقاً للاوضاع والإجراءات التي تقرها اللائحة الداخلية (م ٥٣) . وهذا الاختصاص يتفق مع واقع الأمور ، ذلك لأن عناصر تحقق شروط الإفراج توجد في ملفات السجن الموجودة بالسجن ، فقد حدد القانون تلك الشروط وتوافرها هو موضع البحث فالمدة المحكوم بها معروفة وحساب ثلاثة أرباعها أمر يسير ، ثم الشرط الأهم وهو حسن سير وسلوك السجن لا يستطيع أن يتعرفه إلا إدارة السجن ، والوفاء بالالتزامات المالية يبين من الحكم الصادر لا سيما إذا أخذنا بالتفسير الذي نراه وقصره على المسائل الجنائية .

وقد خول القانون وزير العدل إصدار قرار تبيين فيه الشروط التي يلزم المفرج عنهم تحت شرط بمراعاتها . على أنه في خصوص كل حالة على حدة أوجب المشرع أن يبين في الأمر الصادر بالإفراج تحت شرط الواجبات التي تفرض على المفرج عنه من حيث محل إقامته وطريقة تغيثه وضمان حسن سيره (م ٥٧) . وأهمية هذا البيان تبدو في أن مخالفة تلك الواجبات قد تؤدي إلى إلغاء الإفراج تحت شرط .

وتنص المادة ٥٨ من قانون السجون على أن يسلم المسجون إلى جهة الإدارة مع أمر الإفراج لتنفيذه مع تسليمه التذكرة المبين فيها اسمه والعقوبة المحكوم بها عليه ومدتها والتاريخ المقرر لإنقضائها وتاريخ الإفراج تحت شرط، وينبغي فيها الشروط التي وضعت للإفراج عنه والواجبات المفروضة عليه وينبذ عليه فيها إلى أنه إذا خالف الشروط والواجبات المذكورة أو إذا وقع منه ما يدل على سوء سلوكه ألغى الإفراج عنه ويعاد إلى السجن طبقاً لما هو مقرر في المادة ٥٩. ومن هذا يتضح أن المشرع قد عني بأن يبين للمفرج عنه مؤقلاً بموجب مستند يوجد في يده التزاماته عند الإفراج عنه والجزاء الذي يترتب على مخالفتها حتى لا يتعلل بعد هذا بجهله أحكام القانون، أو إعتقاده أن الإفراج عنه قد تم بصفة نهائية.

الغاء الإفراج تحت شرط :

منح الإفراج تحت شرط على أساس من حسن سير وسلوك المحكوم عليه في السجن وترجيح استمرار هذه الحالة بعد الإفراج فضلاً عن تأهيل هذا الشخص للحياة العادية، وكان منطقياً أنه إذا بدر من المفرج عنه ما يناهض هذه الغاية أن تنتهي حالة الإفراج ويعاد إلى السجن من جديد لتنفيذ المدة الباقية من العقوبة المحكوم بها عليه. وبهذا نصت المادة ٥٩، بقولها «إذا خالف المفرج عنه الشروط التي وضعت للإفراج ولم يقوم بالواجبات المفروضة عليه ألغى الإفراج عنه وأعيد إلى السجن ليستوفي المدة الباقية من العقوبة المحكوم بها عليه».

وقد رأينا فيما سبق أن المفرج له يسلم إليه عند الإفراج تذكرة تبين بها شروط الإفراج، وبها تنبيه له عند مخالفتها بالغاء ذلك الإفراج، ومن ثم فليس له أي يتضرر، وأما الشروط التي تفرض على المفرج عنه فإنها تكشف عن مدى حسن سيره وسلوكه أثناء فترة الإفراج.

ودرس القانون سبيل إلغاء الإفراج المؤقت ، وذلك بأن يقدم رئيس النيابة طلباً بذلك مبيناً فيه الأسباب الداعية لإلغاء الإفراج ، ومن الطبيعي أن تكون هذه الأسباب هي التي أشير إليها بالمادة ١/٥٩ ، أي مخالفة المفرج عنه الشروط التي وضعت للإفراج عنه أو عدم القيام بالواجبات المفروضة عليه . وبناء على الطلب المشار إليه يصدر أمر من مدير عام السجون بإلغاء الإفراج ، على أنه ليس ملزماً بإجابة طلب رئيس النيابة وإنما المسألة مرجعها إلى تقديره في توافر أسباب إلغاء الإفراج .

ولما كان إنتظار صدور أمر إلغاء الإفراج من مدير عام السجون قد يودي إلى هرب المفرج عنه أو تتمثل فيه خطورة ، فانه قد أجاز لرئيس النيابة العامة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المدير أو المحافظ إذا رُئي إلغاء الإفراج أن يأمر بالقبض على المفرج عنه وحبسه إلى أن يصدر مدير عام السجون قراراً بشأنه (م ١/٦٠) . ورعاية لشأن المفرج عنه أوجب القانون ألا تزيد مدة الحبس على خمسة عشر يوماً إلا إذا أذن بذلك النائب العام ، فإذا ألغى الإفراج خصمت المدة التي قضيت في الحبس من المدة الواجب التنفيذ بها بعد إلغاء الإفراج (م ٢/٦٠) .

اثر انتهاء مدة الافراج الشرطي :

إذا مضت مدة الإفراج تحت شرط ، وهي الفترة التي كانت باقية من مدة العقوبة السالبة للحرية ، إعتبر الإفراج نهائياً ولا يجوز إعادة المفرج عنه إلى السجن . على أنه بالنسبة إلى الأشغال الشاقة المؤبدة فإنه لما كانت لا يتصور فيها ربع المدة فقد حدد المشرع إعتبار الإفراج نهائياً بمضى خمس سنوات من تاريخ الإفراج المؤقت (م ١/٦١) .

هذا وقد نصت المادة ٢/٦١ من قانون السجون على أنه « ومع ذلك إذا حكم في أي وقت على المفرج عنه في جناية أو جنحة من نوع الجريمة السابق

الحكم عليه من أجلها يكون قد ارتكبها في المدة المبينة في الفقرة السابقة جاز إلغاء الإفراج إذا لم يكن قد مضى خمس سنوات من تاريخ الحكم الثاني .
والفرض في هذه الصبورة أن المفرج قد ارتكب جناية أو جنحة من نوع ما سبق أن حكم عليه من أجلها وتم عنها الإفراج المؤقت ، وذلك خلال فترة الإفراج تحت شرط ، ثم حكم عليه من أجلها بعد انتهاء الفترة السابقة ، فإنه في هذه الحالة يجوز تنفيذ المدة الباقية من العقوبة الأولى ، حتى بعد صبورة الإفراج نهائياً ، إذ هذا يدل على أن المحكوم عليه لم يكن يستحق الميزة التي منحت له ، ويشترط هنا ألا يكون قد مضى على الحكم الثاني خمس سنوات . على أن تطبيق هذا النص متروك للجنة المختصة بإلغاء الإفراج - والسابقة بالإشارة إليها - فليس إلزاماً وبقوة القانون يلغى الإفراج .

وقد رأى المشروع أن لا يجرم المحكوم عليه من فرصة أخرى في الاستفادة من أحكام الإفراج تحت شرط عن المدة الباقية من العقوبة التي أعيد للسجن من أجلها ، فنصت المادة ٢ من القانون على أنه « يجوز بعد إلغاء الإفراج أن يفرج عن المسجون مرة أخرى إذا توافرت شروط الإفراج السابق . الإشارة إليها وفي هذه الحالة تعتبر المدة الباقية من العقوبة بعد إلغاء الإفراج كأنها مدة عقوبة محكوم بها . فإذا كانت للعقوبة المحكوم بها الأشغال الشاقة المؤبدة فلا يجوز الإفراج قبل مضى خمس سنوات » .

وأخيراً فإنه رعاية للمفرج عنهم نصت المادة ٦٤ من القانون على أنه « على إدارة السجن إخطار وزارة الشؤون الاجتماعية بأسماء المحكوم عليهم قبل الإفراج عنهم بمدة كافية لا تقل عن شهرين لكي يتسنى في هذه المدة تأهيلهم اجتماعياً وإعدادهم للبيئة الخارجية مع بذل كل استئثار الرعاية والتوجيه اللازم لهم » .

ثالثاً - تنفيذ عقوبة الغرامة

خصل المشرع الغرامة بحكم خاص فيما يتعلق بتنفيذها ، ذلك أن القاعدة العامة في التنفيذ ألا ينفذ من الأحكام إلا ما صار نهائياً لاجتماع تعديل الحكم إذا ما طعن فيه سواء بالمعارضة أو بالاستئناف ، أما الغرامة فإنها دائماً واجبة التنفيذ فوراً (م ١٣٠ إجراءات جنائية) . وذلك أنها تصيب أموال المحكوم عليه ومن اليسير إعادة الحال إلى ما كانت عليه ببرد المال إذا ما ألغى الحكم الصادر بها أو عدل .

إجراءات التنفيذ :

أوجب القانون قبل تنفيذ عقوبة الغرامة - وغيرها من المبالغ المستحقة للحكومة - أن تقوم النياية العامة باعلان المحكوم عليه بمقدار هذه المبالغ ، ما لم تكن مقدورة في الحكم (م ٥٥ هـ أ . ج) ، أى أن الاعلان المشار إليه لا يلزم إذا كان الحكم قد قدر تلك المبالغ . ومثال الصورة التي لا يقدر فيها الحكم المبلغ أن يحكم بالغرامة والمصاريف الجنائية دون تحديد لقدر الأخيرة .

- فإذا تم الاعلان على الوجه السابق أو كانت المبالغ مقدرة في الحكم ، جرى تحصيل المبالغ المستحقة للحكومة بالطرق المقررة في قانون المزايدات في المواد المدنية والتجارية أو بالطرق الإدارية المقررة لتحصيل الأموال الأميرية (م ٥٠٦ أ . ج ٠) .

وقد تعرض المشرع لصورة يحكم فيها بالغرامة وما يجب رد ممتلكات التعويضات والمصاريف مع ولا تكون أموال المحكوم عليه تفنى بذلك له ، فأوجب توزيع ما يحصل من تلك الأموال بين ذوى الحقوق على الترتيب الآتى ، (أولاً) المصاريف المستحقة للحكومة (ثانياً) المبالغ المستحقة للمدعى المدني (ثالثاً)

الغرامة وما تستحقه الحكومة من الرد والتعويض (م ٥٠ أ . ج .) .

خصم الحبس الاحتياطي :

رأينا فيما سبق أن المشرع يعتد بالمدة التي يمضيها المتهم في الحبس الاحتياطي إذا حكم عليه بعقوبة سالبة للحرية فأوجب خصمها منها ، على أنه في بعض البصور قد يقتصر الحكم على الغرامة وحدها ويكون المتهم قد سبق حبسه لاحتياطيا من أجل الجريمة . أو يحكم عليه بعقوبة الغرامة والحبس معا فتكون مدة الحبس المحكوم بها أقل من مدة الحبس الاحتياطي . وتوجب العدالة أن يعرض المحكوم عليه عن مدة الحبس الاحتياطي في الصورتين

ومن أجل هذا تنص المادة ٥٠٩ أ . ج على أنه « إذا حبس شخص لاحتياطيا ولم يحكم عليه إلا بالغرامة وجب أن ينقص منها عند التنفيذ عشرة قروش عن كل يوم من أيام الحبس المذكور ، وإذا حكم عليه بالحبس والغرامة معا ، وكانت المدة التي قضها في الحبس الاحتياطي تزيد على مدة الحبس المحكوم بها ، وجب أن ينقص من الغرامة المبلغ المذكور عن كل يوم من أيام الزيادة المذكورة » ويتطابق هذا النص المادة ٢٣ من قانون العقوبات ، وورد عنه في تعليقات الحقانية أن ما يستنزل من الغرامة بسبب الحبس الاحتياطي يكون طبقا للقواعد المتبعة في الإكراه البدني مع بعض التغيير فيها .

تأجيل التنفيذ :

قد لا يكون للمحكوم عليه مال حال يستطيع أن يوفي منه الغرامة وغيرها من المبالغ المحكوم بها ، ويبدو أنه غير متعنت في عدم الوفاء وأن التزاماته الأخرى تقتطع جزاء كبيرا من دخله ، فعملا على التيسير له أجاز المشرع تأجيل التنفيذ الكلي مرة واحدة أو جعله يتم على عدة أقساط .

وعلى هذا نصت المادة ٥١٠ أ . ج . بقولها « أن لقاضي المحكمة الجزئية في الجهة التي يجري التنفيذ فيها ، أن يمنح المتهم في الأحوال الاستثنائية بناء على طلبه

وبعد أخذ رأى النيابة العامة أجلا لدفع المبالغ المستحقة للحكومة ، أو يأذن له بدفعها على أقساط ، بشرط أن لا تزيد المدة على تسعة أشهر . ولا يجوز الطعن في الأمر الذي يصدر بقبول الطلب أو رفضه . وإذا تأخر المتهم عن دفع قسط حلت باقى الأقساط ، ويجوز للقاضى الرجوع فى الأمر الصادر منه إذا وجد ما يدعو لذلك .

رابعاً - الاكراه البدنى

قد يقعد المحكوم عليه عن الوفاء بالمبالغ المستحقة للحكومة وحينئذ أعطى القانون للنيابة وسيلة فعالة فى حمله على الوفاء وذلك بإصدارها أمراً بالاكراه البدنى تطبق فى شأنه الأحكام المقررة فى المواد ٥١١ ، وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية (م ٥٠٧ أ . ج) ، ولم يعلق المشرع التنفيذ بطريق الاكراه البدنى على ثبوت مال للمحكوم عليه وإخفائه عن امكان التنفيذ ، بل أطلق العبارة بما يستفاد منه أن مجرد عدم الدفع يوجب عليها إصدار الأمر المباشر إليه وذلك تفادياً للسير فى تحقيقات بشأن يسار المحكوم عليه أو عدم يساره ، على أنه من ناحية أخرى إعتد بمثل هذا الاكراه فى ابراء ذمة المحكوم عليه وفق القواعد الذى سيأتى بيانها .

المبالغ التى يطبق الاكراه فى شأنها :

تنص المادة ٥١١ أ . ج . فى صدرها على أنه « يجوز الاكراه البدنى لتحصيل المبالغ الناشئة عن الجريمة المقضى بها للحكومة ضد مرتكب الجريمة » . وبهذا يجوز الالتجاء للاكراه البدنى لتحصيل التزامات الرد والمصاريف وكذلك التعويضات التى يحكم بها للحكومة بشرط أن يكون منشؤها الجريمة التى عرضت على المحكمة ، ويكون من مباشر الاكراه قبله هو مرتكب الجريمة المحكوم عليه .

ومع هذا أشار المشرع إلى جواز الالتجاء إلى طريق الاكراه البدني - على ما سنرى - بالنسبة إلى الأحكام الصادرة لغير الحكومة بالتعويضات .

قبل من مباشر الاكراه البدني :

لما كان الاكراه البدني ينفذ بطريق الحبس البسيط ، ومن ثم فإن كل من لا يمكن مباشرة الحبس البسيط عليه ينبغي أن لا ينفذ عليه بطريق الاكراه البدني . وتمشيا مع هذه الحكمة نصت المادة ٥١٢ أ . ح . على أنه « لا يجوز التنفيذ بطريق الاكراه البدني على المحكوم عليهم الذين لم يبلغوا خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكاب الجريمة ، ولا على المحكوم عليهم بعقوبة الحبس مع وقف التنفيذ » . وذلك لأنه بالنسبة إلى الأول تقوم الرغبة في إبعاده عن مفاسد السجن . وفي الحالة الثانية يتنافى وضع المتهم في السجن تنفيذا للاكراه البدني مع الحكم الصادر بوقف التنفيذ .

وبموجب نص المادة ٥١٣ أ ج ج . تسرى أحكام المواد ٤٨٥ إلى ٤٨٨ فيما يتعلق بالتنفيذ بطريق الاكراه البدني . وقد سبق الكلام على هذه المواد عند الكلام على تنفيذ العقوبات السالبة للحرية وهي الخاصة بالحامل والمصاب بمرض يهدد حياته للخطر ، والمصاب بجنون ، وحبس الزوجين ، وفي الصور التي لا يجوز فيها سلب الحرية لا محل للتنفيذ بطريق الاكراه البدني .

قواعد تطبيق الاكراه البدني :

إذا كان من شأن الاكراه البدني حبس المتهم حبسا بسيطا ، فإن المشرع لم يطلق مدته بغير قيود ولكنه وضع لها حدودا ، و فرق بين مواد المخالفات من جهة ومواد الجنح والجنايات من ناحية أخرى . فبالنسبة للمخالفات لا تزيد مدة الاكراه البدني على سبعة أيام للغرامة ولا على سبعة أيام للمصاريف وما يجبرده

والتعويضات : وبالنسبة إلى الجنح والجنايات لا تزيد مدة الإكراه على ثلاثة أشهر للغرامة وثلاثة أشهر للمصاريف وما يجب رده والتعويضات (م ٥١١ / ٣٤٢ أ. ج. ٠) .

وتعرض المشرع للصورة التي تتعدد فيها الأحكام بمبالغ للحكومة . سواء إتحدت في نوع الجرائم المحكوم بها أم اختلفت عن بعضها . فنصت المادة ٥١٤ على أنه « إذا تعددت الأحكام وكانت كلها في مخالفات أو جنح أو في جنایات ، يكون التنفيذ باعتبار مجموع المبالغ المحكوم بها . وفي هذه الحالة لا يجوز أن تزيد مدة الإكراه على ضعف الحد الأقصى في الجنح والجنايات ولا على واحد وعشرين يوماً في المخالفات . أما إذا كانت الجرائم مختلفة النوع ، يراعى الحد الأقصى المقرر لكل منها . ولا يجوز بأية حال أن تزيد مدة الإكراه على ستة أشهر للغرامات وستة أشهر للمصاريف وما يجب رده والتعويضات .

على أن هناك حداً منطقياً لانتهااء الإكراه البدني ولو كانت المدة أقل مما نص عليه فيما سبق . وذلك إذا صار المبلغ الموازي للمدة التي قضاه المحكوم عليه في الإكراه مساوياً للمبلغ المطلوب أصلاً بعد إستئزال ما يكون المحكوم عليه قد دفعه أو تحصل منه بالتنفيذ على ممتلكاته (م ٥١٧ أ. ج. ٠) .

وفي الصورة التي ينفذ فيها على أموال المحكوم عليه وكذلك بطريق الإكراه البدني عن المبلغ الباقي قد تتعدد الجرائم المحكوم فيها وتختلف في نوعها ، ومن الأهمية بمكان تعرف كيفية خصم مبلغ الإكراه البدني ومن أي الجرائم إذ قد تختلف مدته حسب نوع الجريمة . وقد تناول المشروع هذه الصورة في المادة ٥١٥ أ. ج. التي أوجبت الإستئزال على الترتيب التالي من الجنایات ثم الجنح ثم المخالفات فقالت « إذا كانت الجرائم المحكوم فيها مختلفة تستئزل المبالغ المدفوعة .

أو التي تخلصت بطريق التنفيذ على ممتلكات المحكوم عليه أولاً من المبالغ المحكوم بها في الجنايات ثم في الجنح ثم في المخالفات .

أجراءات الإكراه البدني .

رسم المشرع طريق تنفيذ الإكراه البدني، فأوجب أولاً أن يكون المحكوم عليه قد استوفى جميع مدد العقوبات المقررة للمخكمة المحكوم بها ثم بعد هذا يعان المتهم بالمبالغ المستحقة للحكومة ما لم تكن مقدرة بالحكم وفقاً للمادة ٥٠٥ أ.ج.، وتصدر النيابة أمرها بتنفيذ الإكراه البدني على النموذج الذي يقرره وزير العدل، ويجوز البدء فيه في أي وقت (م ٥١٦ أ.ج.) .

ويكون تنفيذ الإكراه البدني بطريق الحبس البسيط، أي الذي لا يعمل فيه المحكوم عليه على ما سبق أن أبدينا عند الكلام على هذه العقوبة (م ٥١١ أ.ج.) على أنه يجوز للمحكوم عليه أن يطالب القيام بالشغل قبل تنفيذ الإكراه البدني عليه على ما سنرى .

أثر الإكراه البدني :

أعتبر المشرع أن كل يوم من أيام الإكراه البدني يمثل مبلغ عشرة قروش (م ٥١١ أ.ج.) . وهذا المبلغ له أثر في الإبراء من الغرامة وحدها في الحدود التي سبق لنا الكلام عليها فيما يتعلق بمدة الإكراه البدني . ولا أثر له في إبراء ذمة المحكوم عليه من المصاريف وما يجب رده والتعويضات (م ٥١٨ أ.ج.) . ومؤدى هذا أنه قد يبقى المحكوم عليه موضوعاً تحت تنفيذ الإكراه البدني عليه رغم إنقضاء فترة تمثيل عقوبة الغرامة المقضى بها عليه طالما أن مدة الإكراه البدني وفقاً لنوع الجريمة لم تنته بعد . والسبب في هذا أن الإكراه كما يمثل استيفاء حق الحكومة فإن فيه معنى الإكراه على السداد .

الأكراه البدني عند الحكم بالتعويض :

إستثناء من قواعد التنفيذ العادية المنصوص عليها في قانون المرافعات للوصول إلى الحق تنص المادة ٥١٩ أ. ج. على أنه « إذا لم يقيم المحكوم عليه بتنفيذ الحكم الصادر لغير الحكومة بالتعويضات بعد التنبيه عليه بالدفع . جاز لمحكمة الجنج التي بدائرتها محله إذا ثبت لديها أنه قادر على الدفع ، وأمرته به فلم يمثل ، أن تحكم عليه بالإكراه البدني . ولا يجوز أن تزيد مدة هذا الإكراه على ثلاثة أشهر ، ولا يخضع شيء من التعويض نظير الإكراه في هذه الحالة ، وترفع الدعوى من المحكوم له بالطرق المعتادة .

وحكم هذا النص يشابه الحكم الخاص بجريمة الامتناع عن دفع النفقة مع المقدرة عليها . ويختلف الإكراه البدني هنا عما سبق الكلام عليه في أنه يرفع من المحكوم له إلى القاضي ويصدر الحكم به من المحكمة في حين أن الأول يصدر به الأمر من النيابة العامة ، هذا فضلا عن إختلاف المدة في الحالتين . والمفروض أن التعويضات قد حكم بها من محكمة جنائية أما إذا كان الحكم صادرا من محكمة مدنية فلا يعمل هذا النص . والواقع أنه لا توجد عادة مفهومة للفرقة ، بل لا محل لهذا النص إطلاقا في قانون الإجراءات الجنائية .

طلب الشغل بدلا من الأكراه البدني :

أجاز المشرع للمحكوم عليه بدلا من حبسه بسيطا تنفيذا للأكراه البدني ، أن يطلب في أي وقت من النيابة العامة قبل صدور الأمر بذلك إبداله بعمل يدوي أو صناعي يقوم به (م ٥٢٠ أ. ج.) . وهو يشغل في هذا العمل بلا مقابل لإحدى جهات الحكومة أو البلديات مدة من الزمن مساوية لمدة الأكراه التي كان يجب التنفيذ عليه بها (م ٥٢/١ أ. ج.) .

وإذا لم يحضر المحكوم عليه إلى المحل المعد لشغله أو يتغيب عن شغله أو لا يتم العمل المفروض عليه تأديته يومياً بلا عذر تراه جهات الإدارة مقبولا يرسل إلى السجن للتنفيذ عليه بطريق الإكراه البسدى الذى كان يستحق التنفيذ عليه بها ، ويخصم له من مدته الأيام التى يكون قد أتم فيها ما فرض عليه تأديته من الأعمال . (م ٥١٢ / أ.ج.) .

ويستنزل من المبالغ المستحقة للحكومة من الغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف مقابل شغل المحكوم عليه باعتبار مبلغ عشرة قروش عن كل يوم (م ٥٢٣ أ.ج.) .

المبحث الثالث

العقوبات التبعية والتكميلية

سبق لنا القول بأن العقوبة التبعية هي التي تلحق بعقوبة أصلية، ينص القانون دون حاجة إلى أن ينص عليها القاضي في حكمه، وأن العقوبة التكميلية توجب أن ينص عليها القاضي في حكمه إن كانت وجوبية، ويجوز له الحكم بها إن كانت جوازية. ودمع هذا فقد أورد المشرع العقوبات التبعية والتكميلية تحت اسم العقوبات التبعية. الواردة في القسم الثاني من الباب الثالث من الكتاب الأول من قانون العقوبات.

وقد نصت المادة ٢٤ من قانون العقوبات على أن « العقوبات التبعية هي أولاً - الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة ٢٥ - ثانياً - العزل من الوظائف الأميرية - ثالثاً - وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة. رابعاً - المصادرة ». وتكلم على كل من هذه العقوبات.

أولاً - الحرمان من الحقوق والمزايا

النصوص عليها بالمادة ٢٤ عقوبات

تنص المادة ٢٥ من قانون العقوبات في صدرها على أن « كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتماً حرمان المحكوم عليه من الحقوق والمزايا الآتية... ». وبين من هذا النص أنه يشترط أن يكون الحكم الصادر ضد المحكوم عليه بعقوبة جنائية، فإذا كان الحكم صادراً ضد المتهم بالحبس في جنائية لا ينطبق النص (١).

(١) نفذ ١٩٥٨/١١/٢ أحكام النقض س ٩ ق ٢٠٥.

وقد رأى المشرع أن جسامه العقوبة تستوجب الآثار المنصوص عليها في المادة ٢٥ عقوبات .

وتعتبر العقوبات الواردة في المادة ٢٥ من نوع العقوبات التبعية ، ذلك لأنها تترتب حتما على الحكم بغير حاجة لأن ينص عليها فيه . ونتكلم فيما يلي على كل عقوبة منها .

أولاً - القبول في أى خدمة في الحكومة مباشرة أو بصفة متعهد أو ملتزم أيا كانت أهمية الخدمة . ومؤدى هذا أنه لا يقبل إبتداء في أحد الأعمال المشار إليها ، وإن كان يباشرها فعلا إنتهت خدمته . ولفظ الحكومة هنا يتسع ليشمل كل الجهات التى تساهم فيها الدولة بقدر من سلطاتها أو من مالها . وقد رأى المشرع أنه من يحكم عليه بعقوبة جنائية يفقد الثقة لأن يكون فى خدمة الحكومة .

ثانياً - التجلى برتبة أو نيشان : وإذا كانت الرتب المدنية قد ألغيت فلا ينصرف النص إلا إلى الرتب العسكرية . أما النياشين فيستوى فيها أن تكون الدولة قد منحتها أو منحت من دولة أجنبية .

ثالثاً - الشهادة أمام المحاكم مدة العقوبة إلا على سبيل الإستدلال ، إذ أنه لا يكون محلا للثقة ، وإن كان هذا لا يمنع المحكمة من الإستناد إلى شهادته ، وكل ما فى الأمر أن يكون ذلك بدون حلف اليمين . والواقع من الأمر - كما تقول محكمة النقض - إن الحرمان من أداء الشهادة يمين هو عقوبة معناها الظاهر التهوين من شأن هؤلاء المحكوم عليهم ومعاملتهم معاملة ناقص الأهلية طوال مدة العقوبة وبانقضائها تعود لهؤلاء جدارتهم لأداء الشهادة يمين .

فهى ليست حرمان من حق أو ميزة مادام الملاحظ فى أداء الشهادة أمام المحاكم هو رعاية صالح العدالة ، فإذا حلف مثل هؤلاء الأشخاص اليمين فى خلال فترة الحرمان من أدائه فلا بطلان (١) .

(١) نقض ١٧/١/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٨٢ .

رابعاً — إدارة أشغاله الخاصة بأمواله وأملاكه مدة اعتقاله : وذلك لتحقيق غايتين ، الأولى مراعاة أموال المحكوم عليه حيث لا يستطيع في فترة الاعتقال إدارة تلك الأموال ، والأخرى أنه لا يستعين بأمواله في سبيل الهرب من التنفيذ .

وعلى المحكوم عليه أن يعين قوماً لإدارة أمواله تقره المحكمة فإذا لم يعينه عينته المحكمة المدنية التابع لها محل إقامته في غرفه مشورتها بناء على طلب النيابة العمومية أو ذى مصلحة في ذلك ، ويجوز للمحكمة أن تلزم القيم الذي تنصبه بتقديم كفالة ويكون القيم الذي تقره المحكمة أو تنصبه تابعاً لها في جميع ما يتعلق بقوامته . وهذا الحكم يأتي منطقياً بعد حرمان المحكوم عليه من إدارة أملاكه وأمواله ، وصوناً لها وجد هذا القيم .

« ولا يجوز للمحكوم عليه أن يتصرف في أمواله إلا بناء على إذن المحكمة المدنية المذكورة . وكل التزام يتعهد به مع عدم مراعاة ما تقدم يكون ملغياً من ذاته » . وهذه النتيجة أيضاً طبيعية ، فإدام المحكوم عليه محروماً من الإدارة فلا يجب أن يكون لتصرفه أى أثر ، على أنه إن شاء التصرف فيكون ذلك تحت رقابة المحكمة التي لها أن تأذن أو لا تأذن .

« وترد أموال المحكوم عليه إليه بعد إنقضاء مدة عقوبته أو الإفراج عنه ، ويقدم له القيم حساباً عن إدارته » . فلما كان الحرمان من الإدارة مؤقتاً مدة العقوبة فإنه ينتهى بانتهائها وتعود إليه حقوقه كاملة ، فإذا كان لدى القيم بعض ماله تعين عليه رده إليه ، هذا فضلاً عن وجوب تقديم الحساب عن الإدارة ليظهر المحكوم عليه على ماله في فترة الاعتقال .

خامساً — بقاؤه من يوم الحكم عليه نهائياً عضواً في أحد المجالس الحسينية أو مجالس المديريات أو المجالس البلدية أو المحلية أو أى لجنة عمومية : فكما سبق القول

الحكم على الشخص من شأنه أن يفقد الثقة فيه بما يجعله غير صالح للقيام بالمهام المشار إليها في النص ، ويكون هذا بعد الحكم النهائي بحشية أن يتغير الحكم إذا ما طعن فيه بالنقض ، والمقصود بالحكم النهائي هنا الحكم البات على أن هذا لا يمنع من إعادته عضواً بعد إنتهاء العقوبة إلا إذا كانت قوانين تلك المجالس تمنع من ذلك ، بمعنى أن الحرمان هنا ليس مؤبداً مع مراعاة ما سياتي .

سادساً — صلاحيته أبدأ لأن يكون عضواً في الهيئات المينة بالفقرة الخامسة أو أن يكون خبيراً أو شاهداً في العقود إذا حكم عليه نهائياً بعقوبة الأشغال الشاقة . ومؤدى هذا النص أن الفقرة الخامسة لا تمنع من العضوية في الهيئات الواردة بها إذا حكم على المتهم بالسجن فقط ، فخطورة الحكم بالأشغال الشاقة تجعل الحرمان مؤبداً .

ثانياً - العزل من الوظائف الاميرية

عرفت المادة ١/٢٦ من قانون العقوبات العزل من وظيفة أميرية بأنه الحرمان من الوظيفة نفسها ومن المرتبات المقررة لها . ومعنى هذا صلاحية الموظف لمباشرة أعمال وظيفته ، هذا فضلاً عن حرمانه من المرتبات المقررة لها ولا ينصرف هذا إلى المعاش وإلا نص عليه المشرع صراحة ، وذلك لأن المرتب مقابل عمل ، وحيث لا يؤدي العمل فلا موجب له ، أما المعاش فإنه مبلغ لتأمين حياة الشخص بعد تركه العمل ولا تتوافر فيه الحكمة السابقة .

١ — وعقوبة العزل قد تكون تبعية أو تكميلية وجوعية أو تكميلية جوازية . وقد سبق لنا الكلام عليها كعقوبة تبعية عند الكلام على المبدأ أولاً من المادة ٢٥ ، أي عند الحكم على المتهم بعقوبة جنائية .

٢ — وقد نص المشرع على عقوبة العزل كعقوبة تكميلية. ويجوزية في الجنايات بقوله « كل موظف ارتكب جناية مما نص عليه في الباب الثالث والرابع والسادس والسادس عشر من الكتاب الثاني من هذا القانون. وعومل بالرافة فحكم عليه بالحبس يحكم عليه أيضاً بالعزل مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه » والجنايات المشار إليها آنفاً هي الخاصة بالرشوة واختلاس الأموال الأميرية والغدر والإكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس والتزوير .

ويجب أن يكون الفعل المسند إلى المتهم جناية سواء تامة أو مشروعة فيها، لأن اللفظ يستلزم على اللائحتين (١) . وقد حدد المشرع الحد الأدنى لعقوبة العزل وأنه يمثل ضعف مدة الحبس المحكوم بها ، أما الحد الأقصى فيرجع فيه إلى المادة ٢٨ عقوبات التي حددته بست سنين .

٣ — ومثال العزل كعقوبة تكميلية جوازية ما كانت تنص عليه في المادة ١٢٧ عقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ من أن كل موظف عمومي وكل شخص مكلف بخدمة عمومية أمر بعقاب محكوم عليه أو عاقبه بنفسه بأشد من العقوبة المحكوم بها عليه قانوناً أو بعقوبته لم يحكم بها عليه يجازى بالحبس أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنياً مصرياً ، ويجوز أن يحكم عليه أيضاً مع هذه العقوبة بالعزل ومعنى هذا أن المسألة متروكة لتقدير القاضي . وفي الأحوال التي يجوز فيها النص على مدة العزل يكون الحد الأدنى لا يقل عن سنة واحدة ولا يتجاوز الحد الأقصى ست سنين .

ولا يتوقف الحكم بالعزل على وجود المحكوم عليه في وظيفة أميرية ، بل إن الحكم عليه بالعقوبة الأصلية يفقد الثقة فيه ، ومن ثم إن كان موظفاً عزل

(١) ٨٧/٦/٢٤٠ أحكام النقض س ٩ في ١٨٢ .

وإن كان غير موظف لا يجوز تعيينه . وبهذا تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٦ عقوبات بقولها « وسواء كان المحكوم عليه بالعزل عاملاً في وظيفة وقت صدور الحكم عليه أو غير عامل فيها لا يجوز تعيينه في وظيفة أميرية ولا نيابة أي مراتب مدة يقدرها الحكم » .

ثالثاً - مراقبة الشرطة

مراقبة الشرطة تعنى وضع الشخص تحت إشراف الشرطة وفق أنظمتها موضوعه رسمها المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ بتنظيم الوضع تحت مراقبة الشرطة . وتعد مراقبة الشرطة من بين العقوبات وإن كانت لها طبيعة التدابير الاحترازية ضد احتمال ارتكاب الشخص الخاضع لها الجريمة . وعقوبته مراقبة الشرطة قد تكون أصلية أي يحكم بها بمفردها ، وقد تكون تبعية وقد تكون تكميلية وجوبية وأخيراً قد تكون تكميلية جوازية .

وتعتبر عقوبة مراقبة الشرطة أصلية في جريمة التشرذم والاشتباه المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم فقد نصت ١/٢ منه على أن « يعاقب على التشرذم بالوضع تحت مراقبة الشرطة مدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد على خمس سنوات » ونصت المادة ١/٦ على أن « يعاقب المشتبه فيه بوضعه تحت مراقبة الشرطة مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات » .

وتكون عقوبة مراقبة الشرطة عقوبة تبعية تلحق بالعقوبة الأصلية دون حاجة لأن يضمنها القاضى حكمه في المادتين ٢٨ و ٢/٧٥ من قانون العقوبات فتنبص الأولى على أن « كل من يحكم عليه بالأشغال الشاقة أو السجن لجنائية مخلة بأمن الحكومة أو تزيف نقود أو سرقة أو قتل في الأحوال المبينة في الفقرة الثانية من المادة ١٣٤ من هذا القانون أو لجنائية من المنصوص عليها في المواد

٢٥٦ و ٢٦٨ يجب وضعه بعد إنقضاء مدة عقوبته تحت مراقبة الشرطة لمدة مساوية لمدة عقوبته بدون أن تزيد مدة المراقبة على خمس سنين . ومع ذلك يجوز للقاضي أن يخفض مدة المراقبة أو أن يقضى بعدمها جملة . وتنص المادة ٢/٧٥ عقوبات على أنه « إذا أعفى المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بدلت عقوبته وجب وضعه حتما تحت مراقبة الشرطة لمدة خمس سنين » .

ولقد أبانت محكمة النقض الفارق بين النصين في قولها أن المراقبة التي فرضها الشارع في المادة ٢٨ عقوبات وما نص عليه في المادة ٢/٧٥ منه تتدرجان تحت وصف هو أن كلا منها عقوبة تبعية مصدرها القانون ، ولا يحتاج في توقيعها إلى حكم القضاء ، إلا أنهما مازالتا مختلفان في السبب الذي جعله الشارع أساساً لتوقيع كل منهما ، بأن المراقبة المفروضة بالمادة ٢٨ إنما يتحملها المحكوم عليه لجرائم معينة بالنص ولمدة مساوية لمدة العقوبة بدون أن تزيد على خمس سنين ، في حين أن المراقبة المنصوص عليها في المادة ٢/٧٥ لا تفرض إلا عند العفو عن محكوم عليه بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة لأي جنائية بغض النظر عن وصفها ، ذلك عقب صدور الحكم بها أو أثناء تنفيذها . وقد حدد الشارع أمدها بخمس سنين ما لم ينص أمر العفو عن إنقاصها أو التجاوز عنها جملة (١) .

ومن أمثلة ما نكون فيه عقوبة مراقبة الشرطة تكميلية وجوبية مانص عليه في المادتين ٢/٢ و ٢/٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ السالفة الإشارة إليه من أنه في حالة العود تكون العقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة الشرطة مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات .

وقد تكون عقوبة مراقبة الشرطة تكميلية جوازية ، من ذلك ما تنص عليه المادة ٣٧٠ عقوبات من أن المحكوم عليهم بالحبس لسرقة يجوز في حالة العود

(١) نقض ١٣/٢/١٩٥٦ . أحكام النقض س ٧ ث ٩٧ .

أن يجعلوا تحت مراقبة الشرطة مدة سنة على الأقل أو سنتين على الأكثر .
وما تنص عليه المادة ٢/٣٣٧ عقوبات في شأن جريمة النصب من أنه يجوز
جعل الجاني في حالة العود تحت ملاحظة الشرطة مدة سنة على الأقل وسنتين
على الأكثر .

ولم ينص المشرع في نص عام على المدة التي يوضع فيها الشخص تحت
مراقبة الشرطة ، ومن ثم فانه يرجع في كل حالة إلى النص القانوني ، ومع
هذا فانه ينبغي مراعاة حكم المادة ٢٨ عقوبات التي نصت على أن تتمدد عقوبات
مراقبة الشرطة ولكن لا يجوز أن تزيد مدتها كلها على خمس سنين ، ومتى كان
الامر كذلك في حالة التعدد فانه من باب أولى لا يجوز أن تزيد هذه المدة في
الجريمة الواحدة خمس سنوات .

هذا وتنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الصادر في شأن
المشردين والمشتبه منهم على أن « تبدأ مدة المراقبة من اليوم المحدد في الحكم
ولا يعد التاريخ المقرر لإقضاؤها بسبب قضاء الشخص الموضوع تحت المراقبة
مدة الحبس أو بسبب تغيبه عن محل إقامته لسبب آخر » .

ولقد بين المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ أحكام الوضع تحت
مراقبة الشرطة ومن أهمها ما نص عليه في شأن التقديم ليكتب الشرطة في أوقات
معيّنة وتحديد محل الإقامة فيه أو تعيين الشرطة لمكان يأوي اليه ليلا وقد
يكون ديوان القسم ، وحمل المراقب لتذكيرة يقدمها للشرطة عند كل طلب .
كما يجب أيضاً أن يكون في سكنه أو في المكان المعين لمأواه عند غروب الشمس
والأولى بوجه قبل شروقها .

هذا وقد نصت المادة ٢٩ من قانون العقوبات على أنه يترتب على مراقبة
الشرطة إلزام المحكوم عليه بجميع الأحكام المقررة في القوانين المختصة بتلك

المراقبة ومخالفة أحكام هذه القوانين تستوجب الحكم على مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة .

رابعاً - المصادرة

وردت المصادرة بين العقوبات التبعية المشار إليها في المادة ٢٤ من قانون العقوبات مع أنها تعتبر من العقوبات التكميلية . وقد تناولت المصادرة المادتان ٣٠ و ٣١ من قانون العقوبات ، ويبين منها أن المشرع أجاز المصادرة كعقوبة وإنما كعقوبة وقائية في حالة ما إذا كانت حيازة الأشياء المضبوطة محرمة قانوناً . والمصادرة عبارة عن إضافة المال المضبوط في جريمة لجانب الدولة ، وهي بهذا تفرق عن الغرامة في أنها تتطلب وجود المال موضوعها ، في حين أن الغرامة حق الدولة يتعلق بذمة المحكوم عليه ويتوقف تنفيذه على وجود المال الذي ينفذ عليه .

وقد قصر المشرع المصادرة على الجنايات والجناح بصفة عامة ، وذلك بصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٣٠ عقوبات . ومع هذا فإنه تجوز المصادرة في مواد المخالفات إذا نص القانون صراحة على ذلك . وآية هذا ما تنص عليه المادة ٣١ من قانون العقوبات بقولها « يجوز فيما عدا الأحوال السابقة الحكم بعقوبات الغزل من الوظيفة الأميرية ومراقبة الشرطة والمصادرة ، وذلك في الأحوال المنصوص عليها قانوناً » . وقد أشارت هذا صراحة تعليقات الحقانية على قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٠٤ . ومثال هذا ما تنص عليه المادة ٣٥٧/٤ عقوبات من عقاب من ترك في الشوارع أو الطرق أو الميادين أو المحلات العمومية أو البقعة شياً من الآلات والأدب والاسلحة التي لو وقعت في أيدي

الاهصوص أو غيرهم من الأشقياء لاستعانوا بها على ارتكاب الجرائم ، وهذه الأشياء تصادر أيضا لجانب الحكومة .

محل المصادرة :

يجب أن يكون محل المصادرة مالا منقولاً تم ضبطه فعلاً ويتعلق بالجريمة موضوع المحاكمة . وقد أشارت المادة ٣٠١/٣ إلى ذلك بقولها « مصادرة الأشياء المضبوطة التي تحصيلت من الجريمة وكذلك الأسلحة والآلات المضبوطة التي إستعملت أو التي من شأنها أن تستعمل فيها » .

١ - والشرط الأول بديهى ، فلا يتصور مصادرة الإنسان ولو إستخدمه الفاعل بيده كآلة في ارتكاب الجريمة . كذلك إستفاد من تعداد الأشياء التي وردت بالمادة ٣ عقوبات أنها قاصرة على الأموال المنقولة . ومن ثم لا يجوز مصادرة المنزل الذى إستخدم فى ارتكاب جريمة القتل مثلا .

وقد جاء تعداد الأشياء التي تكون محلا للمصادرة بصورة من ثلاث ، أن تكون قد تحصيلت من الجريمة أو إستعملت فيها أو من شأنها أن تستعمل فيها . والأشياء التي تتحصل من الجريمة هي كل ما يذبح عنها سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ، فمثلا في جريمة تزيف النقود تعتبر كل الأموال الناتجة عن ترويجها متحصلة منها ، كما يعد كذلك ما قد يشتريه الجاني من الأشياء الأخرى بهذه النقود . والأشياء التي إستعملت في الجريمة أمرها واضح ، ومثالها - على من أشار إليه نص المادة - الأسلحة والآلات ، كالبندقية التي إستخدمت في جريمة القتل أو الأدوات التي إستخدمت في جريمة تزيف النقود ، أو الآلات التي إستعان بها الجاني على فتح الخزانة التي وقعت عليها السرقة . وأخيراً أراد بالأشياء التي من شأنها أن تستعمل في ارتكاب الجريمة كل ما أعد لإرتكابها ولكن لم تستخدم فعلاً ، ومثال هذا المفاتيح المصطنعة التي جهزت لفتح الأبواب الخاصة

بالخزانة الموجودة داخل المنزل وذلك قبل الوصول إلى تلك الخزنة وإستخدامها
وقد أراد المشروع بهذا أن يحيط بكل الصور التي يكون فيها المال المضبوط له
صلة بالجريمة . . .

٢- والشرط الآخر الجوهرى هو وجوب أن يكون المال محل المصادرة
مضبوطا فعلا ، أى موضوعا تحت يد السلطة العامة ، لأن المصادرة على ما سبق
القول هى إضافة ملكية المال إلى الدولة ، وهذا لا يتحقق إلا إذا كان المال معيناً
بشكل محدد وموجوداً تحت يدها . ولذا قضى بأنه إذا كان الثابت من الحكم أن
الخمر التى حكم بمصادرتها لم تضبط على ذمة الفصل فى الدعوى ، فإن القضاء
بالمصادرة يكون قد وقع على خلاف القانون (١) .

ويستتبع هذا الشرط إمتناع الحكم بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة ، لمنافاة
وقف التنفيذ مع المصادرة . ولذا تقول محكمة النقض إن المصادرة عقوبة لا يقضى
بها بحسب القاعدة الواردة فى المادة ٣٠ عقوبات إلا إذا كان الشئ قد سبق ضبطه
ومتى كان ذلك مقررأ وكان القول بوقف التنفيذ المصادره يقتضى حتما القول برد
الشئ المضبوط بناء على الأمر بوقف التنفيذ ثم طلبه وإعادة ضبطه عند مخالفة
شروط وقف التنفيذ فى المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه ، وهذا
ما لا يمكن التسليم به أو تصور إجازته ، ومن ثم يكون القضاء بوقف تنفيذ
عقوبة المصادرة قضاء مخالفاً للقانون (٢) .

متى يحكم بالمصادرة جوازاً ومتى يحكم بها وجوباً :
الأصل فى المصادرة أنها عقوبة تكميلية جوازية وقد تكون وجوبية فى
أحوال خاصة ، على أنها قد تكون وجوبية بوصفها تدبير وقائى .

(١) نقض ١٩٥٥/٢/٨ أحكام النقض س ٦٦ ق ١٦٨

(٢) نقض ١٩٥٧/١١/١٨ أحكام النقض ص ٨ في ٢٥٠

١ - تكون المصادرة عقوبة تكميلية جوازية - وفق ما نصت عليه المادة ٢٠٠ عقوبات في فقرتها الأولى - إذا كان محلها من الأموال التي تباح حيازتها. ومعنى هذا أنه لا بد أن يقضى إبتداء بعقوبة أصلية في الجريمة المسندة إلى المتهم، وبعد هذا يكون للقاضي بالخيار بين القضاء بالمصادرة من عدمه، ومن هنا كانت جوازية وقد يحكم القاضي بالمصادرة كعقوبة تكميلية وجوبية، ومن هذا ما تنص عليه المادة ١١٠ من قانون العقوبات من أنه « يحكم في جميع الأحوال بمصادرة ما يدفعه الراشي أو الوسيط على سبيل الرشوة طبقاً للمواد السابقة ».

وجاء بنهاية الفقرة الأولى من المادة ٣٠٠ عبارة « وهذا كله بدون إخلال بحقوق الغير الحسن النية . وفي هذه الصورة يعرض المشرع للحالة التي يكون فيها المال المضبوط مملوكاً لشخص لا علاقة له بالجريمة » أو تكون له على المال بعض الحقوق . وتوجب العدالة أن لا يضار بتصرف يصدر من غيره باستعماله المال في الجريمة أو ما إلى ذلك . ومن ثم يمتنع الحكم بالمصادرة في هذه الصورة وقد عبرت هذا محكمة النقض في قولها إن المصادرة في المادة ٣٠٠/٢ عقوبات عقوبة إختيارية تكميلية لا يجوز الحكم بها إلا على شخص ثبتت إدانته وقضى عليه بعقوبة أصلية وهي بهذه المثابة عقوبة شخصية لا يجوز الحكم بها على الغير حسن النية (١) .

٢ - وقد تكون المصادرة تديبياً وقائياً يجب على المحكمة أن تحكم به، وأشارت إلى هذا المادة ٣٠٠/٢ عقوبات بقولها « وإذا كانت الأشياء المذكورة من التي يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته وجب الحكم بالمصادرة في جميع الأحوال ولو لم تكن تلك الأشياء ملكاً للمتهم » . وهذا النص يشير إلى أن الأشياء التي تكون محلاً للمصادرة هي المشار إليها

في الفقرة الأولى من المادة ٣٠ عقوبات والتي تكلمنا عنها عندما تناولنا محل المصادرة ، أى يجب أن تكون متصلة بالجريمة بصورة من الصور الثلاث السابقة ويتمين أن تكون تلك الأشياء مما يعد صنعها أو إستعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته . ولا شك في إنطباق النص إذا كانت تلك الأشياء مملوكة للمتهم وتكون جريمة ، مثلاً سلاح بغير ترخيص أستخدم في جريمة القتل ، أو قطعة مخدر ضبطت في جنابة إبتجار بمواد مخدرة . كما لا جدال في وجوب المصادرة إذا كان المال محرماً حيازته إذا كان بالنسبة إلى من استخدمه في الجريمة أو مالكه متى لم يكن لأيهما وجه مشروع في بقاء المال معه ، كسلاح غير مرخص يسلمه شخص لآخر فيقوم الأخير بارتكاب الجريمة به . ولهذا قررت محكمة النقض أن ما أشارت إليه المادة ٣٠/٢ عقوبات هو مصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهي على هذا الإعتبار إجراء بوليسى لا مفر من إتخاذها في مواجهة الكافة (١) .

ولإلى هذا أشارت المادة ٣٠ في نهايتها بقولها وجب الحكم بالمصادرة في جميع الأحوال ولولم تكن تلك الأشياء ملكاً للمتهم . وكذلك المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية التي نصت على أن « تنقضي الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ، ولا يمنع ذلك من الحكم بالمصادرة في الحالة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات إذا حدثت الوفاة أثناء نظر الدعوى » .

وتبقى الصورة التي يكون فيها المال محرماً حيازته بالنسبة إلى من استخدمه في ارتكاب الجريمة أو أعده لإرتكابها في حين أنه مباح حيازته بالنسبة إلى مالكه ، كسلاح مرخص للمالك بحمله يستولى عليه آخر ثم يرتكب به جريمة قتل

(١) نقض ١٩٥٦/٢/٢٠ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٢٢ .

وفي هذه الحالة يعمل نص المادة ١/٣٠ عقوبات ، ولا تجوز مصادرة السلاح المضبوط .

والمصادرة كتدبير وقائي لا تشترط صدور حكم بالإدانة، وإنما يجوز الحكم بها حتى لو صدر الحكم بالبراءة ، وسبق أن رأينا إمكان الحكم بها في حالة الوفاة . على أنه لا يجوز رفع الدعوى إلى المحكمة للحكم بها على إستقلال ، كما إذا كان الفاعل للجريمة غير مسئول ، ولكن على سلطة التحقيق أن تأمر بمصادرة المال إدارياً .

المبحث الرابع

تعدد الجرائم والعقوبات

ماهية تعدد الجرائم ونوعاه :

يراد بتعدد الجرائم الصورة التي يرتكب فيها الشخص عدة جرائم قبل أن يحكم عليه في إحداها ، ومن ثم فإن كل جريمة تعتبر قائمة على حدة ، والقاعدة الأساسية هي إستحقاق كل جريمة للعقاب المقرر لها . وبهذا يكون تعدد الجرائم صفة تلحق نشاط الجاني أو سلوكه ، الأمر الذي يفرقه عن العود وهو صفة تلحق بالجاني نفسه ، ومغناه إرتكاب الجاني لجريمة بعد سبق الحكم عليه نهائياً في جريمة أخرى ، الأمر الذي يمثل خطورة فيه إذ لم يرتدع بالحكم الذي سبق صدوره ضده .

وبقسم الشراح عادة التعدد إلى تعدد حقيقي أو فعلي وتعدد معنوي أو صوري . والنوع الأول عن أى التعدد الحقيقي أمره واضح وفيه يرتكب الجاني عدة جرائم مستقلة الواحدة عن الأخرى ، وهو بهذا يستحق

العقاب عن كل جريمة مع ملاحظة قيود تنفيذ العقوبات التي تشير إليها . ومثالها أن يرتكب الشخص عدة سرقات على أيام مختلفة ومن مجنى عليهم متعددين . أما التعدد الصوري فانه يتمثل في نشاط واحد يصدر من الجاني ويتكون منه عدة جرائم ، وهناك صورة أخرى فيها يرتكب الجاني عدة جرائم تنفيذاً لغرض واحد وتكون مجموعاً غير قابل للتجزئة ، وقد وضع القانون لكل من الصورتين الأخيرتين حكماً خاصاً في المادة ٣٢ عقوبات .

أولاً - التعدد الصوري

قد يأتي الجاني فعلاً واحد وتتكون منه عدة جرائم ، وإلى هذا أشارت المادة ٣٢/١ من قانون العقوبات بقولها « إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب إعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها » . ومثال هذا ارتكاب جريمة هتك عرض في الطريق العام ، فهي تكون في ذات الوقت فعل على فاضح .

حكم التعدد الصوري

لو أننا تمعنا في أمثلة التعدد الصوري لوجدنا أن الجاني قد إنصرفت نيته إلى ارتكاب واحد من الجريمتين أو الجرائم المرتكبة ، ومن ثم تقضى العدالة بأن لا يحاكم إلا عن جريمة واحدة وبصرف النظر عن باقي الجرائم . على أننا لو طبقنا هذه القاعدة على إطلاقها لوجدناها مجافية للعدالة وذلك في الصورة التي تكون فيها غاية الجاني ارتكاب الجريمة الأخف ، كما إذا أراد ارتكاب فعل على فاضح على جسم شخص وكون هذا الفعل في ذات الوقت جريمة هتك عرض ، فإذا حوسب على الأولى دون الأخرى لترتب على هذا عدم الاعتداد بالجريمة الأشد ، الأمر الذي لا تستريح له العدالة . ومن ثم مادمننا نحاكمه عن جريمة واحدة فلا بد أن يفترض في حقه أنه قصد الجريمة الأشد .

ومن أجل هذا أوجب القانون إعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد . فحكم
تعدد الجرائم الناتجة عن فعل واحد هو إعتبار المتهم إنما قصد ارتكاب الجريمة
الأشد عقوبة فقط دون الجريمة أو الجرائم الأخف فلا تصح مؤاخذه المتهم إلا
عن جريمة واحدة هي الأشد عقوبة ، وبصدور الحكم في هذه الجريمة تنتهي المسؤولية
الجنائية عن ذلك الفعل هو وجميع نتائجه . وكذلك يكون الحال إذا كانت العقوبة
المقررة قانونا لتلك الجرائم واحدة (١) .

وتطبيقا للمادة ١/٣٢ عقوبات حكم بأنه إذا كانت الواقعة هي أنه ضبط
بمسكن الطاعن بندقيتان إحداها مشخشة والأخرى ذات الخرطوش من غير
ترخيص في حملها ، فإن هذه الواقعة تنطبق عليها المادة ١/٣٢ عقوبات ويتعين
توقيع عقوبة واحدة عليه هي عقوبة الجريمة الأشد (٢) . ومتى كان الحكم قد قضى
بعقوبتين مختلفتين عن جريمتي إحداث الجرح ومزاولة مهنة الطب بدون
ترخيص مع وجوب تطبيق المادة ١/٣٢ عقوبات والحكم بالعقوبة الأشد لأن
الفعل الواحد كون جريمتين فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (٣) .

وإذا كان القانون يوجب على القاضي أن يحكم بالعقوبة الأشد دون غيرها ، فإنه
يترتب على هذا أمران ، الأول هو أن القاضي حر في تقدير العقاب بين الحدين
الأدنى والأقصى الذي ينص عليها القانون . والآخر هو أنه يقتصر على
العقوبات الواردة في النص الخاص بالجريمة ذات العقوبة الأشد ، ومن ثم
يمنع عليه أن يطبق أي عقوبة تكميلية جاءت بالنسبة إلى الجريمة ذات العقوبة
الأخف .

(١) نقض ١٩٣٨/٦/٦ مجرعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٣٤ .

(٢) نقض ١٩٥٢/١/٧ أحكام النقض س ٣ ق ١٤٦ .

(٣) نقض ١٩٥٧/٣/١٨ أحكام النقض س ٨ ق ٧٦ .

ثانيا - التعدد الحقيقي

الصورة الواضحة للتعدد الحقيقي هي ارتكاب الشخص لعدة جرائم تستقل كل واحد منها عن الأخرى استقلالاً كاملاً ، ومن ثم فإنه يسأل عن كل منها مسئولية كاملة . ومثال هذا جرمي ضرب وسب أو جرمي انلاف وضرب .
عدم التجزئة:

قد يرتكب الجاني عدة جرائم تنفيذا لغرض واحد وتكون مجموعاً غير قابل للتجزئة . وإلى هذا أشارت المادة ٣٢ / ٢ عقوبات بقولها « إذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم » ومثالها اختلاس أحد الصيارف أموال الحكومة التي بين يديه ، ولتحقيق غرضه يرتكب تزويراً بالدفاتر التي في عهده بقصد إخفاء الاختلاس أو أن يقوم شخص بتزييف نقود ثم يروجها ، وكتزوير شخص لمستند ثم استعماله في دعوى في هذه الصور جميعاً وقعت جريمتان بينهما إرتباط غير قابل للتجزئة ويجمعها غرض واحد فتعتبر كل منها متممة للأخرى .

وعلى هذا يكون الأساس في الارتباط غير قابل للتجزئة هو توافر وحدة الغرض الجنائي في الجريمتين (١) ، الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاعتداد بالوقت الفاصل بين الجريمتين إلا إذا أريد الاستدلال به على انفصال الغرض من كل نشاط عن الآخر . فاصدار المتهم عدة شيكات لصالح شخص واحد في يوم واحد عن معاملة واحدة وجعل استحقاق كل منها في تاريخ معين قاطع في أن ما وقع من المتهم كان وليد نشاط إجرامي واحد يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة (٢) .

(١) نقض ١٩٥٩/١/٢٦ أحكام النقض س ١٠ ق ٢١ .

(٢) نقض ١٩٥٨/٥/١٧ أحكام النقض س ١٤٩٩ .

وإذا كان الثابت من الحكم في قضية معينة وفي قضية أخرى أن الجناة أنفسهم
ترصدوا في الطريق لمن يمر عليهم وإرتكبوا جنايتين في وقتين مختلفين وعلى مجنى
عليهم مختلفين ، فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت إذ هي لم تطبق المادة ٣٢
عقوبات (١) .

حكم عدم التجزئة :

أوجب القانون على القاضي في حالة الجرائم المرتبطة الغير قابلة للتجزئة إعتبارها
كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم ، ومعنى هذا أنه
يفترض خطورة الجاني متمثلة فيما يعد أشد الجرائم .

والخطاب هنا موجه إلى القاضي ، الأمر الذي يقتضى أمرين الأول أن
تكون المحكمة متصلة بالدعويين ، أى مطروحتين عليها (٢) . والأمر الآخر أن
تكون الجرائم قد ارتكبت دون أن يحكم في واحدة منها (٣) وذلك لأنه بالحكم
في إحدى الدعويين تخرج الواقعة عن ولايتها ، وسوف نرى فيما بعد أثر هذا
الحكم على الدعوى الأخرى .

وتقدير توافر الارتباط غير قابل للتجزئة أو عدم توافره يدخل في سلطة
قاضي الموضوع له أن يقرر ما يراه إستنادا إلى الأسباب التي من شأنها أن تؤدي
إلى ما ينتهي إليه (٤) هذا إلا إذا كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم توجب تطبيق

(١) نقض ١٩٤٦/٢/٢٢ مجموعة القواعد القانونية - ٧ ق ٨٣٣ .

(٢) نقض ١٩٥٦/٦/١١ أحكام النقض س ٧ ق ٧٤١ .

(٣) نقض ١٩٥٦/٤/٢٧ أحكام النقض س ٧ ق ١٧٥ .

(٤) نقض ١٩٥٥/٣/١٤ أحكام النقض س ٦ ق ٢٠٥ .

المادة ٣٢ عقوبات فيكون عدم تطبيقها من الأخطاء التي تقتضى تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح (١) .

وإذا كان على القاضى أن يحكم بالعقوبة المقررة قانوناً لأشد الجرائم ، فإنه ينطبق منها بالقدر المناسب دون أن يلتزم حداً معيناً . فإن كانت هناك عقوبة تكميلية وجوبية مع العقوبة المقررة للجريمة الأشد تعين عليه النطق بها ، فإن كانت جوازية فهو بالخيار بين النطق بها من عدمه . على أن التساؤل يشور بالنسبة لما إذا كانت الجريمة ذات العقوبة الأخف تتضمن عقوبة تكميلية لا تتضمنها عقوبة الجريمة الأشد ، فهل يحكم بها القاضى أو لا يحكم بها على أساس أنه مقيد بتطبيق نص الجريمة الأخيرة . لقد عرضت محكمة النقض لهذه المسألة وقررت أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها إرتباطاً لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من الجرائم دون أن يمتد هذا الجب إلى العقوبات التكميلية التي تحمل في طياتها فكرة رد الشيء إلى أصله أو التعويض المدنى للخزانة أو كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة ومراقبة البوليس والتي هي في واقع أمرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد (٢) . ولا مانع قانوناً من الجمع بين عقوبة جنابة التزوير والغرامة النسبية في جنابة الاختلاس تطبيق المادة ٣٢ عقوبات (٣) .

على أن المشرع قد يخرج على القاعدة المقررة بالمادة ٢/٣٢ عقوبات بنص

(١) نقض ١٩٦٢/٤/١٧ أحكام النقض س ١٣ ق ١٩١

(٢) نقض ١٩٥٩/٣/١٧ أحكام النقض س ١٠ ق ٧٣

(٣) ١٩٤٧/٣/١١ مجموعة القواعد القانونية ٧٠٠ ق ٣٢٩

ضريح من ذلك ما تنص عليه المادة ٣٤/٢ عقوبات من أنه « ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجريمة (القتل) بالإعدام إذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جريمة أخرى ، وأما إذا كان القصد منها التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة » .

ثالثاً - أثر التعدد في إجراءات المحاكمة

إذا كانت الجرائم المسندة إلى متهم متعددة تعدداً حقيقياً كان الاختصاص منعقداً لكل محكمة وقعت في دائرتها الجريمة ، فضلاً عن الاختصاص وفقاً لمكان إقامة المتهم أو القبض عليه وفي حالة التعدد الصوري والارتباط غير قابل للتجزئة فإنه لما كان القانون يوجب توقيع العقوبة المقررة لأشد الجرائم ، إقتضى هذا أن تختص بنظر هذه الجرائم المحكمة التي يقع في اختصاصها الفصل في الجريمة ذات العقوبة الأشد من منها ولو كانت غير مختصة بالنظر في باقي الجرائم . ويستوى في هذا الاختصاص المكانى والاختصاص النوعى ، وإن كان الأخير سوف يجر وراءه الاختصاص المكانى .

أثر الحكم في جريمة على الأخرى :

إذا طرحت الدعوى على المحكمة المختصة بنظر الجريمة الأشد وقضى فيها بالإدانة ثم اكتشفت بعد هذا الجريمة الأخف فإنه يمتنع رفع الدعوى الجنائية عنها ضد المحكوم عليه ، لأنه بالحكم في الجريمة الأشد يفترض أن عقوبة الجريمة الأخف قد إنطوت داخل العقوبة المقضى بها . والقول بعكس هذا فيه إهدار للمادة ٣٢ عقوبات ، فقد يسفر توقيع العقوبتين على المتهم إلى أن يكونا أكبر من عقوبة الجريمة الأشد . وقد قضت محكمة النقض بأن من حق المتهم ألا توقع عليه

محكمة الجنح عقوبة الجنحة إذا تبين من التحقيق الذي تجر به أنها مرتبطة بالفعل المكون للجناية التي عوقب عليها إرتباطا لا يقبل التجزئة (١) .

ويختلف الحال لو رفعت الدعوى عن الجريمة الأشد وقضى فيها بالبراءة ، فيجوز عند إكتشاف الجريمة الأخف تقديم المتهم فيها إلى المحاكمة ، لأنه ليست هناك عقوبة قضى بها على المتهم ليفترض أنها تضمنت عقوبة للجريمة الأخف . أى أن المحكمة التى منعت من نظر الدعوى عن الجريمة الإخف فى حالة الادانة تنتفى فى هذه الصورة . كذلك الحال لو كانت الدعوى عن الجريمة ذات العقوبة الأخف قد رفعت إلى المحكمة المختصة ، ثم صدر حكم بالبراءة من المحكمة الأخرى فى الجريمة ذات العقوبة الأشد قبل أن يصدر قرار بضم للدعوتين إلى بعضهما .

ومادامت الجرائم التى تكون مجموعا غير قابل للتجزئة يقضى فيها بعقوبة الجريمة الأشد إقتضى هذا وجوب ضم الدعاوى المرتبطة إلى بعضها ، أى أنه إلزام على القاضى لا خيار له فيه ، إذ يقضى عدم الضم الى توقيع عقوبتين عن فعلين يعتبرهما المشرع فى حكم الجريمة الواحدة .

رابعاً - تنفيذ العقوبات فى حالة التعدد

القاعدة العامة التى قررها المشرع فى المادة ٣٣ عقوبات هى تعدد العقوبات المقيدة للحرية ، وهى التى سبق لنا القول بأنها العقوبات السالبة للحرية ، أى الأشغال الشاقة والسجن والحبس . وقد تناول المشرع فى المادتين ٣٧ و ٣٨ من قانون العقوبات عقوبتى الغرامة والوضع تحت مراقبة الشرطة ونص على تعددهما .

فإذا تنوعت العقوبات المتعددة وجب تنفيذها على الترتيب الآتي : أولا :
الأشغال الشاقة ، ثانيا : السجن ، ثالثا : الحبس مع الشغل ، رابعا : الحبس البسيط
(م ٣٤ عقوبات) ويراعى أن هذا النص يوجب البدء فى تنفيذ العقوبة الأشد
ثم الأخف منها ، والحكمة فى هذا هى مراعاة التدرج الذى من شأنه جعل
المحكوم عليه مدركا لخطورة العقاب وإختلاف جسامته . فإذا كان المحكوم
عليه موضوعا تحت تنفيذ عقوبة أشد تغين إيقاف الحكم الأول حتى تمام تنفيذ
الأخير ثم يكمل مابقى من مدة العقوبة الأخف .

وقد وضع المشرع على قاعدة تعدد العقوبات قيدين : هما حبس العقوبات ،
وتحديد أحد أقصى .

١ - حبس العقوبات :

تنص المادة ٣٥ من قانون العقوبات على أن « تجب عقوبة الأشغال الشاقة
بمقدار مدتها كل عقوبة مقيدة للحرية محكوم بها لجرمة وقعت قبل الحكم
بالأشغال الشاقة المذكورة » . والحكمة من القاعدة التى أوردتها النص المشار
إليه هى أن خطورة عقوبة الأشغال الشاقة تجعل تنفيذ العقوبة الأخف منها غير
مؤثرة بالنسبة إلى المحكوم عليه ، ومن ثم إفتراض أن تنفيذ عقوبة الأشغال
يستغرق العقوبة الأقل منها وفقا للقواعد التالية .

أ - يجب أن تكون العقوبة المحكوم بها هى الأشغال الشاقة المؤقتة فلا
ينطبق النص إذا كانت العقوبة هى السجن أو الحبس ، لأن تلك العقوبة هى
التي تتحقق فيها حكمة الحبس .

ب - يتعين أن تكون العقوبة التى يراد جبرها أقل من عقوبة الأشغال الشاقة
وهو أمر يتضح من الترجمة الفرنسية لنص المادة ٣٥ عقوبات فضلا عن إتفاقية

هذا التفسير مع حكمة نظام الحب من أن العقوبة الأشد يجعل العقوبة الأخف
بغير أثر على المحكوم عليه .

ج - يجب أن تكون العقوبة موضوع الحب عقوبة مقيدة للحرية - أى
سالبة للحرية - فتكون إما عقوبة السجن أو عقوبة الحبس ، فلا تجب عقوبة
الأشغال الشاقة عقوبة الغرامة ، حتى ولو تم تنفيذها بطريق الإكراه البدنى .
د - يجب أن تكون الجريمة التى حكم فيها بغير عقوبة الأشغال الشاقة
قد وقعت قبل الحكم بهذه العقوبة الأخيرة ، والحكمة فى هذا أن القول بعكسه
يؤدى إلى أن يرتكب المحكوم عليه ما يشاء من الجرائم بعد الحكم عليه بالأشغال
الشاقة مادامت سوف ينتهى الأمر إلى حب عقوبتها .

إذا توافرت الشروط السابقة فإن عقوبة الأشغال الشاقة تجب بمقدار مدتها .
العقوبة الأخرى ، فإذا كانت عقوبة الأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات ، فإنها
تجب ما مدته خمس سنوات من عقوبتى السجن والحبس مبتدئين بعقوبة السجن .
وتنفيذ مقتضى القانون فى الأحوال التى يقضى فيها بأن تجب عقوبة
غيرها من العقوبات متروكة للسلطة المنوط بها تنفيذ الأحكام ولا شأن للمحاكم به (١) .

٢ - الحد الأقصى للعقوبات فى حالة التعدد :

لم يشأ المشرع أن يجعل العقوبات التى تصدر قبل المحكوم عليه و هى بطبيعتها
مؤقتة تنقلب إلى عقوبات مؤبدة ، وذلك فى حالة تعدد الجرائم ، ومن ثم أورد
نصا خاصا يقتصر على هذه الصورة ، ولا ينطبق على الأحكام الصادرة بعقوبة
الجريمة إرتكبت بعد الحكم بعقوبة لجريمة أخرى .

فنصت المادة ٣٦ من قانون العقوبات على أنه « إذا ارتكب شخص جرائم

(١) المجلد ١٩٢٩/١/١٩ مجموعة القوانين الوضعية - ٤ ق ١١ .

متعددة قبل الحكم عليه من أجل واحدة منها وجب ألا تزيد مدة الأشغال الشاقة المؤقتة على عشرين سنة ولو في حالة تعدد العقوبات ، وأن لا تزيد مدة السجن أو مدة السجن والحبس على عشرين سنة وأن لا تزيد مدة الحبس وحده على ست سنين .

وكذلك وضع المشرع حداً أقصى لعقوبة مراقبة البوليس فأوجب أن لا تزيد مدتها كلها على خمس سنين (م ٣٨) .

أما عقوبة الغرامة فقد نصت المادة ٣٧ عقوبات على أن تعدد العقوبات بالغرامة دائماً . وقد يترتب على هذا أن تستغرق عقوبة الغرامة أموال المحكوم عليه ، ولكن هذا لا يعتبر نوعاً من المصادرة العامة للأموال ، وإنما نتيجة للأعمال الصحيحة للقانون .

المبحث الخامس

تشديد العقوبة وتخفيفها

عندما تطرح الدعوى على القاضى فانه بعد إجراء التحقيق فيها يصدر حكمه في موضوعها إما بالبراءة أو بالإدانة وفق ما تقضى به المادة ٢٠٥ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه « إذا كانت الواقعة غير ثابتة أو كان القانون لا يعاقب عليها تحكم المحكمة ببراءة المتهم ويفرج عنه إن كان محبوساً من أجل هذه الواقعة وحدها . أما إذا كانت الواقعة ثابتة وتكون فعلاً معاقباً عليه ، تقضى المحكمة بالعقوبة المقررة في القانون » .

وحيثما يعمل القاضى بحكم القانون - في حالة الإدانة - فانه يطبق العقوبة التي يراها مناسبة ، سواء فيما يتعلق بجسامة الجريمة أى بمختلف الظروف المحيطة بها والظروف الخاصة بالمتهم . وفيما عدا عقوبتي الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة درج القانون على تحديد العقاب بين حدين أدنى وأقصى ومنها يتخير القاضى القدر الذى يراه مناسباً ، وهذا إعمالاً لنظرية تفريد العقاب . ومن ناحية أخرى جعل المشرع تحديد قدر العقوبة في الحدود القانونية من إطلاقات قاضى الموضوع بغير رقابة عليه من محكمة النقض .

على أنه في بعض الأحوال يشدد القاضى العقاب عادة من أجل الجريمة إما لظروف تتعلق بموضوعها أو تتعلق بشخص الجانى أو المجنى عليه ، أو لأنه يخفف العقاب المقرر أصلاً لأسباب يقتضيها الواقع ، على أنه قد يترك المسألة أحياناً لتقدير القاضى . وعملاً على إبعاد بعض المجرمين عن مضار السجون تجده قرر نظاماً خاصاً هو إيقاف تنفيذ العقوبات . وتتناول الموضوعات آتية البيان فيما يلي :

أولا - تشديد العقوبة

قد يعتد المشرع ببعض الظروف ويجعل من أثرها تشديد العقاب المقرر أصلا للجريمة ، وهذه الظروف إما أن تكون مادية أو تكون شخصية ، وبعضها يوقع العقاب مع بقاء الجريمة على نوعها بوصف الجنحة ، والبعض الآخر يغير من نوع الجريمة فينقلها من جنحة إلى جنائية .

والظروف المادية هي التي تكون لاصقة بالفعل المكون للجريمة ، ومثالها التسلق والكسر في جريمة السرقة فإن من شأنها رفع العقوبة المقررة قانوناً للجريمة مع بقاءها على وصف الجنحة . ومثالها أيضاً الإكراه في جريمة السرقة وهو يؤدي إلى تغيير نوع الجريمة فينقلها من مصاف الجنائيات .

أما الظروف الشخصية فأنها قد تبنى الجريمة على نوعها ومثالها السرقة التي تقع من مال الخادم على المخدم ، كما أنها قد ترفع الجريمة من الجنحة إلى الجنائية كما هو الشأن بالنسبة إلى جريمة هتك العرض التي تقع من الفاعل على أحد الأشخاص الذين يخضعون لسلطته .

ويترتب على توافر أى ظرف من الظروف المشددة التي أوردها المشرع بالنسبة إلى كل جريمة على حدة أن يصبح القاضي ملزماً بتطبيق النص القانوني الذي ينطبق على الواقعة بعد توافر ذلك الظرف ، ولكن بين الحدين الأدنى والأقصى ، وقد يصل الحال إلى أن ينطق بعقوبة تدخل في الحدود المقررة أصلاً للجريمة بغير توافر الظرف المشدد ، ولكن عليه أن يشير في حكمه إلى نص القانون الذي حكم بموجبه .

وهناك ظرف مشدد عام يسرى بالنسبة إلى جميع الجرائم ، هو ظرف العود وتشكم عليه فيما يلي .

العود :

العود معناه إرتكاب الشخص لجريمة بعد سبق الحكم عليه نهائياً من أجل جريمة أخرى ، ويترتب على توافره في حق شخص معين أن يشدد القانون العقاب على الجريمة المسندة إلى الشخص . والحكمة في هذا أن ذلك للشخص لم يرتدع بالحكم السابق صدوره عليه ، حتى أنه إتخذ طريق الجريمة من جديد ومن أجل هذا حقت معاقبته بعقوبة أشد من الشخص العادي الذي يرتكب الجريمة للمرة الأولى .

ولقد تكلم المشرع على العود في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات في المواد من ٤٩ إلى ٥٤ .

شروط العود

يجب حتى يعتبر الشخص مائداً أن تتوفر ثلاثة شروط . (١) سبق الحكم عليه في جريمة . (٢) إرتكابه لجريمة جديدة . (٣) توافر حالة من الحالات الثلاث المنصوص عليها في المادة ٤٩ من قانون العقوبات .

١ - وجود حكم سابق :

إعمالاً لحكمة تشريع العود وتشديد العقاب من أجله ينبغي أن يكون قد صدر قبل الجاني حكم سابق ، وهذا الحكم يشترط فيه .

أ - أن يكون حكماً صادراً بعقوبة جنائية من العقوبات الأصلية ، وهذا الشرط مستفاد مما ذكرته المادة ٤٩ عقوبات . وعلى هذا لا يكفي أن يكون الحكم صادراً بتدابير احترازية حتى يعتبر سابقة في العود ، لأن طبيعة هذه التدابير لا تؤدي إلى توافر طبيعة العقوبة فيها .

ب - أن يكون صادراً في جنائية أو جنحة ، بمعنى أن الحكم الصادر في مواد المخالفات لا يعتبر سابقة في العود ، وذلك لبساطة هذه الأحكام ، وقد

أشارت المادة ٤٩ من قانون العقوبات إلى هذا الشرط في الأحكام السابقة ويبدو منها أنها لا تطبق إلا في الجنايات والجنح .

ج - أن يكون نهائياً ، أى غير قابل للطعن فيه بالمعارضة أو بالاستئناف أو النقض ، لأنه مع قابليته للطعن بهذه الطرق يوجد احتمال في تعديله أو الغائه ، ونفى كان الأمر كذلك فانه لا يصبح أن يترتب على مثل هذا الحكم أى أثر . ومن الطبيعي أن يكون إشتراط كون الحكم نهائياً قبل ارتكابه للجريمة الجديد .

د - أن يكون قائماً ، حتى يمكن أن يترتب أثره في تشديد العقاب ، ومن ثم إن كان قد صدر عفو عن الجريمة ، أو كان الحكم موقوفاً تنفيذه وتنفيذ آثاره الجنائية فانه لا يصلح لأن يكون سابقة في العود .

٢ - ارتكاب جريمة جديدة .

يجب أن يقع من الشخص جريمة جديدة بعد الحكم السابق ، والحكم الصادر في هذه الجريمة الجديدة هو الذى يشدد القانون العقاب بالنسبة له من أجل العود . ومن الطبيعي أنه يجب ثبوت الجريمة في حق المتهم ، أى أن تطبق أحكام العود لا يأتى إلا بعد أن يطمئن القاضى إلى قيام الأدلة قبل المتهم بارتكابه الفعل المسند اليه . ومن أجل هذا إذا أصدرت النيابة العامة قراراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى قبل المتهم لعدم كفاية الأدلة فانها تعطى الواقعة الوصف القانونى بغير إشارة إلى مواد العود .

٣ - توافر احدى حالات المادة ٤٩ عقوبات :

حددت المادة ٤٩ من قانون العقوبات ثلاث حالات ، يجب أن تتوافر واحدة منها حتى يعتبر الشخص عائداً ، وهذه الحالات هي :

أ - من حكم عليه بعقوبة جنائية وثبت ارتكابه بعد ذلك جنائية أو جنحة : وفي هذه الحالة يشترط في الحكم السابق أن يكون بالانشغال الشاقة أو السجن

ثم يرتكب الجاني أية جناية أو جنحة بصرف النظر عن نوعها وعلى هذا الأساس لا تنطبق هذه الحالة على من حكم عليه بعقوبة الحبس في جناية بسبب استعمال ظروف الرأفة .

ب - من حكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر وثبت أنه ارتكب جنحة قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضي المدة : وفي هذه الصورة يجب أن يكون الحكم السابق بالحبس لمدة سنة أو أكثر ، ولا أهمية لنوع الجريمة الصادر بشأنها الحكم ، أي تكون جنحة أو جناية استعملت فيها أسباب الرأفة . ويجب أيضاً أن تكون الواقعة الجديدة جنحة ، لأنها إن كانت جناية لكانت في العقوبة المقررة لهذه الجريمة الأخيرة ما يكفي لمواخذة المتهم دون حاجة إلى التشديد بسبب العود . على أنه يجب أن تقع الجنحة قبل مضي خمس سنوات يبدأ حسابها من تاريخ انقضاء العقوبة المقررة بموجب الحكم السابق ، أو من تاريخ سقوطها بمضي المدة ، وفقاً للقواعد المنصوص عليها في انقضاء الدعوى .

ج - من حكم عليه لجناية أو جنحة بالحبس مدة أقل من سنة واحدة أو بالقرامة وثبت أنه ارتكب جنحة مماثلة للجريمة الأولى قبل مضي خمس سنين من تاريخ الحكم المذكور : وبموجب هذه الحالة ينبغي توافر ثلاثة شروط الأول أن يكون الحكم السابق إما بالحبس لمدة أقل من سنة سواء صدر في جناية أو جنحة ، أو بالقرامة ، والثاني ارتكاب جنحة قبل مضي خمس سنوات من تاريخ الحكم خلافاً للحالة السابقة - وذلك مراعاة لبساطة الحكم في هذه الحالة . وأخيراً أن تكون الجنحة الجديدة مماثلة للجريمة المحكوم فيها سابقاً ، وهذا التماثل قد يكون حقيقياً كسرقة وسرقة ، أو ضرب وضرب ، وقد يكون حكماً وهو ما أشارت إليه المادة ٤٩ من قانون العقوبات بقولها .

« وتعتبر السرقة والنصب وخيانة الأمانة جنحا متماثلة في العود، وكذلك يعتبر العيب والإهانة والسب والقذف جرائم متماثلة ». وقد قضت محكمة النقض بتحقيق التماثل بين جريمة السرقة وخيانة الأمانة من جهة وبين جريمة إختلاس المحجوزات من جهة أخرى (١) :

اثار العود :

قلنا إن المحكمة في قواعد العود أن المحكوم عليه لم يرتدع بالحكم السابق فعاد لارتكاب جرائم جديدة ومن أجل هذا يتعين تشديد العقاب عليه . وقد نصت المادة ٥٠ / ١ من قانون العقوبات على أنه « يجوز للقاضي في حالة العود المنصوص عنه في المادة السابقة أن يحكم بأكثر من الحد الأقصى المقرر قانونا للجريمة بشرط عدم تجاوز ضعف هذا الحد » .

وتشديد العقاب في هذه الحالة مسألة اختيارية للقاضي وفق ظروف كل دعوى ، فالقانون لم يوجب عليه ذلك . ولذا قضى بأن القانون لم يحظر وقف تنفيذ العقوبة بالنسبة للمتهم العائد الذي سبق الحكم له بوقف التنفيذ بل أجاز ذلك (٢) .

وقد وضع القانون حدين لا يجوز للقاضي أن يتعداهما عند تشديد العقاب في حالة العود الأول منها أن لا يزيد الحد الأقصى للعقوبة على ضعف الحد الأقصى المقرر أصلا للجريمة . والآخر أن لا تزيد مدة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن على عشرين سنة في أي حال من الأحوال (م ٥٠ / ٢ عقوبات) .

هذا وتنص المادة ٤٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية على أن الأحكام الصادرة بالحبس على متهم عائد تكون واجبة التنفيذ فوراً ولو مع حصول استئنافها .

(١) نقض ٢٩ / ١١ / ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٦٨ .

(٢) نقض ١٥ / ٢ / ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٠٩ .

العود الخاص :

تنص المادة ١٥ من قانون العقوبات على أنه إذا سبق الحكم على العائد بعقوبتين مقيديتين للحرية كلتاهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداها على الأقل لمدة سنة أو أكثر، ذلك لسرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم ثم ثبت ارتكابه لجنحة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع معاقب عليه في هذه الجرائم بعد الحكم عليه بآخر تلك العقوبات فللقاضي أن يحكم عليه بالأشغال الشاقة من سنتين إلى خمس سنين بدلا من تطبيق أحكام المادة السابقة .

ويطلق على هذا النوع العود الخاص أو العود المتكرر ونظرا لما يدل عليه من خطورة الفاعل في عدوانه على المال فقد أجاز المشرع للقاضي أن يوقع عليه عقوبة الجناية . ويشترط لإعمال المادة ٥١ عقوبات الشروط التالية :

- (١) أن يكون المتهم عائدا، أي تتوافر في حقه إحدى الصور الثلاث المنصوص عليها في المادة ٤٩ من قانون العقوبات والسالفة الإشارة إليها^(١). ولا يشترط أن تكون الجريمة التي اعتبر عائدا من أجلها سرقة أو جريمة أخرى متماثلة لها (٢)
- (٢) أن تتضمن الأحكام التي سبق أن صدرت ضد المتهم صورة من اثنتين، الأولى أن يوجد حکمان كل منهما بعقوبة سالبة للحرية ولمدة سنة على الأقل . سواء أكانت من عقوبات الجنايات أو عقوبة الجنحة. والأخرى أن توجد ثلاثة أحكام بعقوبات سالبة للحرية وتكون إحداها على الأقل لمدة سنة .
- (٣) ويشترط أن تكون الأحكام المشار إليها صادرة في جرائم سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم. ويلاحظ أن الشروع في جريمة خيانة الأمانة غير متصور .
- (٤) أن يثبت ارتكابه لجريمة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو

(١) نقض ١٢/١/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٥ .

(٢) نقض ٨/٤/١٩٥٩ مجموعة القواعد القانونية - ٤ ق ٢٧٥ .

تزوير أو شروع معاقب عالية في هذه الجرائم . ويشترط أن تكون هذه الجريمة جنحة ، لأنها إن كانت جناية لكانت العقوبة المقررة لها من الشدة بما لا حاجة للتشديد من أجل العود .

فإذا توافرت الشروط آتفة البيان فقد جعل للقاضي الخيار بين إهمال المادة ٥٠ عقوبات المشار إليها فيما سلف أي توقيع العقوبة المقررة للجريمة إلى ما لا يزيد عن ضعف تحددها الأقصى ، أو الحكم على المتهم بالأشغال الشاقة من سنتين إلى خمس سنوات .

حكم المادة ٥١ : عقوبات .

تنص المادة ٥٤ من قانون العقوبات على أن « للقاضي أن يحكم بمقتضى نص المادة ٥٤ على العائد الذي سبق الحكم عليه لإرتكابه جريمة من المنصوص عليها في المواد ٣٥٥ و ٣٦٧ و ٣٦٨ بعقوبتين مقيدتين للحرية ، كلتاها لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداها على الأقل لمدة سنة أو أكثر ثم ثبت إرتكابه جريمة من المنصوص عليها في المادتين ٣٥٥ و ٣٦٧ بعد آخر حكم عليه بالعقوبات السالفة » .

وهذه المادة تتضمن العود الخاص أو العود المتكرر بالنسبة إلى جرائم المال والمادة ٣٥٥ عقوبات تنص على جنحة قتل الحيوانات بغير مقتض أو الإضرار بها ضررا كبيرا أو سمها أو سم سمك من الأسماك الموجودة في نهر أو قرعة أو غدير أو مستنقع أو حوض ، وكذلك الشروع في هذه الجريمة . وتجعل المادة ٣٥٦ من هذه الجنحة جناية إذا ارتكبت ليلا ، وتنص المادة ٣٦٧ عقوبات على جنحة قطع أو إتلاف المزروعات وإتلاف الغيطان المبذورة أو إقتلاع الأشجار أو إتلافها . أما المادة ٣٦٨ فتجعل من بعض حالات المادة ٣٦٧ جناية إذا وقعت ليلا من ثلاث أشخاص على الأقل ، أو من شخص أو اثنين وكان واحد منهما على الأقل حاملا سلاح .

ورفع العقوبة في هذه الحالة كالشأن بالنسبة للمادة ٥١ عقوبات - إختياري للقاضي وفقاً لظروف كل دعوى .

ثانياً - تخفيف العقوبة

قد تحيط بالواقعة الجنائية في بعض الظروف ما يجعل من تحقيق العدالة أن توقع عقوبة أخف من تلك المقررة أصلاً في القانون للجريمة، وهذه الظروف قد تتعلق بالواقعة المادية ذاتها أو تكون خاصة بشخص الجاني . وتقسم الأسباب التي من أجلها تخفف العقوبة عادة إلى أعذار قانونية وإلى ظروف رأفة . والفرق بين الأمرين أنه في حالة الأعذار القانونية يكون المشرع قد أوجب التخفيف إذا ما توافرت إحدى الصور المنصوص عليها أما في حالة الظروف القضائية فإن التخفيف رهين بتقدير القاضي دون رقابة عليه .

الأعذار القانونية :

«الأعذار القانونية» وهي على ما سبق البيان التي توجب على القاضي إلزاماً أن يطبق عقوبة مخففة - قد تكون عامة وقد تكون خاصة .

والأعذار العامة هي التي تطبق بالنسبة إلى جميع المتهمين وبالنسبة إلى جميع الجرائم، ومثالها غدر صغير السن . أي ما بين السابعة إلى السابعة عشرة . وعذر تجاوز حدود الدفاع الشرعي المنصوص عليه في المادة ٥٦ عقوبات .

والأعذار الخاصة هي التي ينص عليها يصدد جرائم معينة ومثالها المادة ٢٣٧ عقوبات التي تنص على أن «من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يذنب بها يعاقب بالحبس بدلاً من العقوبات المقررة في المادتين ٢٣٥ و ٢٣٦ فالمشرع - كما تقول محكمة النقض - يجعل من القتل في هذه الحالة جريمة خاصة أقل جسامة وتكون بحكم القانون جنحة لأن عقوبتها الأصلية هي الحبس وجوباً لا جوازاً (١) .

(١) نفس ١٣/١٢/١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٧٢ .

الظروف القضاية :

إذا لم يتوافر عذر من الأعذار القانونية فإن القاضى يعمل العقوبة المقررة فى القانون للجريمة ، فإن رأى داعياً لاستعمال الرأفة مع المتهم بسبب ظروف الجريمة أو الجانى أو المجنى عليه فإنه يستطيع أن ينزل بالعقوبة إلى حدها الأدنى . ولقد سبق لنا أن أشرنا إلى أن الحد الأدنى لعقوبة الحبس فى مواد الجنح والمخالفات هو أربع وعشرون ساعة وأن الحد الأدنى لعقوبة الغرامة فيها هو خمسة قروش ، ولا يمكن أن يصل التخفيف فى العقاب إلى أقل من هذا القدر . هذا مع مراعاة الأحوال التى يجعل فيها القانون للجريمة حداً أدنى معين أعلى من الحد الأدنى العام .

أما بالنسبة إلى الجنايات فالوضع يختلف ، ذلك لأن أخف عقوبات الجناية هى السجن وهى بذاتها عقوبة شديدة ، ثم أن الحد الأدنى لكل عقوبات الجناية قد يكون أكثر من القدر المناسب لتوقيعه على المتهم . ومن أجل هذا نصت المادة ١٧ من قانون العقوبات على أنه « يجوز فى مواد الجنايات إذا إقتضت أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى العمومية رأفة القضاء بتبديل العقوبة على الوجه التالى : عقوبة الإعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن . عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة السجن أو الحبس الذى لا يجوز أن ينقص عن ستة شهور . عقوبة السجن بعقوبة الحبس الذى لا يجوز أن ينقص عن ثلاثة شهور » :

ولم يحدد القانون الأسباب الموجبة لاستعمال الرأفة مع المتهم ، وهى تتناول كل ما يتعلق بمادية العمل الإجرامى من حيث هو وما تعلق بشخص المجرم الذى

إرتكب هذا العمل وشخص من وقعت عليه الجريمة وكذا كل ما أحاط بذلك العمل والمجنى عليه والملايسات والظروف بالاستثناء، وهو ما إصطلح على تسميته بالظروف المادية والظروف الشخصية ، وهذه المجموعة المكونة من الملايسات والتي ليس في الاستطاعة بيانها ولا حصرها هي التي تترك لمطلق تقدير القاضى إن يأخذ منها ما يراه موجبا للرفقة . فيصبح للقاضى أن يتخذ من صغر السن المتهم ظرفا قضائيا مخففا ولو كانت تلك السن قد جاوزت الحد الأدنى الذى يعتبر القانون فيه السن عذرا قانونيا (١) .

وتقدير العقوبة فى الحدود المقررة بالقانون للجريمة وإعمال الظروف التى تراها محكمة الموضوع مشددة أو مخففة هى ما يدخل فى سلطتها الموضوعية ، وهى غير مكلفة ببيان الأسباب التى من أجلها توقع العقوبة بالقدر الذى رآته (٢) . وينبغى مراعاة أن تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات يقتصر على العقوبات الأصلية المشار إليها دون العقوبات التبعية أو التكميلية .

ثالثا - تعليق تنفيذ الأحكام على شرط

قد يصدر حكم الادانة بعقوبة الحبس أو بعقوبة الغرامة التى قد تنفذ فى بعض الأحوال بطريق الإكراه البدنى ، وقد يترتب تبعا لذلك أن يوضع المحكوم عليه فى السجن لمدة قصيرة ، وهى مدة لا تكفى لإصلاحه بل إنها فى الغالب تؤدى إلى إفساده نظراً لقصرها بما لا يجعلها تتسع لمباشرة أى وسائل إصلاح بالنسبة إليه ، وقد تكون الجريمة فى حياة مثل هذا الشخص أمرا عارضا ،

(١) نقض ١٩٣٣/١/٨ مجموعة القواعد القانونية - ٣ ق ١٨١ .

(٢) نقض ١٩٥٦/١٠/١ أحكام النقض ص ٧ ق ١٥٩ .

ومن مصلحة الجماعة العمل على قدر الامكان بإبعاده عن مضار السجون، ومن أجل هذا وجد نظام تعليق تنفيذ الأحكام على شرط .

ويعتضى هذا النظام أن يصدر للقاضي حكما بالإدانة وبالعقوبة ولكنه يمنع من تنفيذ هذا الحكم إلى الفترة التي حددها المشرع ويكون المحكوم عليه خلالها موضع تجربة فان مرت دون أن يرتكب جريمة جديدة إعتبر الحكم الأول كأن لم يكن وزالت آثاره الجنائية . أما إن وقع منه ما يؤخذ عليه فإنه يجوز تنفيذ الحكم الموقوف تنفيذه ، إذا تبين أنه غير أهل لهذه الرخصة التي منحت إياه .

ولقد أخذ القانون المصرى بنظام تعليق تنفيذ الأحكام على شرط في المواد من ٥٥ إلى ٥٩ من قانون العقوبات ، و نتناوله بالبيان فيما يلي :

شروط إيقاف التنفيذ :

حتى يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ الحكم يجب أن تتوافر عدة شروط تتعلق بالجريمة الصادر فيها الحكم ، وبالعقوبة الصادرة فيها ، وبحالة المحكوم عليه .

- (١) يجب أن تكون الجريمة التي حكم على المتهم فيها جنائية أو جنحة ، فلا يجوز إيقاف التنفيذ في مواد المخالفات ، ولعل المشرع قد راعى بساطة هذه الجرائم والعقوبات التي تصدر فيها ، فضلا عن أنها لا تحسب سوابق في العود .
- (٢) يشترط أن تكون العقوبة التي يراد تنفيذها إما أن تكون الحبس أو الغرامة فان كانت العقوبة هي الحبس فإنه يتعين أن لا تتجاوز مدته سنة واحدة ، ويستوى حينئذ أن تكون صادرة في جنحة أو أن تكون صادرة في جنائية واستعملت فيها أسباب الرأفة . وكذلك الحال بالنسبة إلى الغرامة فلا يشترط لها حد معين ، ويستوى أن تكون صادرة في جنائية أو جنحة ، مثلاً في حالة الشروع في جنائية عقوبتها السجن .

ولإيقاف التنفيذ لا ينصرف إلا إلى العقوبات فلا يجوز في التعويضات ولا في سائر أحوال الرد (١) . وهو لا يجوز إلا في العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي سواء أكانت هذه العقوبات أصلية أم تبعية . أما الجزاءات الأخرى التي وإن كان فيها معنى العقوبات ليست عقوبات بحته ، فلا يجوز الحكم بوقف تنفيذها ، كالغرامة الضريبية (٢) .

ويجوز للقاضي أن يأمر بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة معاً ، كما يجوز له أن يأمر بوقف التنفيذ بالنسبة لأي العقوبتين دون الأخرى ، والمسألة متروكة لتقديره (٣) .

(٣) وتصدر المحكمة أمرها بوقف تنفيذ العقوبة إذا رأت من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التي إرتكب الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لا يعود إلى مخالفة القانون . وهذا الشرط يتمشى مع الحكمة في تقرير نظام تعليق العقوبة على شرط . ففي كل الأحوال التي ترى فيها المحكمة إبعاد المتهم عن السجن أو لإحتمال عدم عودته للجريمة يجوز لها إيقاف تنفيذ العقوبة . وهذه المسألة تقديرية للقاضي من مختلف الظروف التي تعرض عليه وقد أشار القانون في المادة ٥٥ منه إلى العناصر التي يستخلص منها ذلك ، ومن هذا القبيل صغر سن المتهم أو سبب الجريمة .

ولإعمالاً لنفس الحكمة قضى بأن القانون لم يحظر وقف تنفيذ العقوبة بالنسبة للمتهم العائد أو الذي سبق الحكم له بوقف التنفيذ بل أجاز له ذلك (٤) . والحكم

(١) نقض ١٩٥٤/١/٤ طعن س ١٥ تضائية .

(٢) نقض ١٩٤٨/٤/٢٠ مجموعة القواعد القانونية - ٧ ق ٥٨٢ .

(٣) نقض ١٩٥٠/١٠/٩ أحكام النقض س ٢ ق ١٣ .

(٤) نقض ١٩٤٢/٢/١٥ مجموعة القواعد القانونية - ٦ ق ١٠٩ .

وقوف التنفيذ لا يكون إلا لتحقيق مصلحة إجتماعية. هي إصلاح حال المحكوم عليه ، وتمهيد السبيل لعدم عودته إلى ارتكاب الجرائم فالحكم الذي يعلق وقوف تنفيذ العقوبة على شرط أن يعيد الطفل المخطوف إلى والدته الحاضنة له يكون قد خالف القانون من ناحية تجاوزه سلطته بخلقه من عنده شرطاً لوقوف التنفيذ لم ينص عليه في القانون (١) .

اثر وقوف التنفيذ :

الأمر بوقف تنفيذ العقوبة متروك لتقدير محكمة الموضوع بغير رقابة عليها من محكمة النقض ، ولا يتوقف الحكم به على طلب جانب النيابة العامة أو المتهم بل إنها تستطيع أن تحكم به من تلقاء نفسها كما أن لها رفض الطلب إذا تقدم به أي من الخصوم في الدعوى .

على أن محكمة الموضوع حين تقرر وقف تنفيذ العقوبة عليها أن تبين في الحكم أسباب وقف التنفيذ ، ولا يعني هذا أكثر من أسباب موجزة تتضمن ما أشارت إليه المادة ٥٥ من قانون العقوبات .

ولم يجعل المشرع حق المحكمة في وقف التنفيذ قاصراً على عقوبات الحبس والغرامة وإنما أجاز لها أن تجعل الأيقاف شاملاً لأية عقوبة تبعية وجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم (٢/٥٥م عقوبات) . وذلك لأن من بعض تلك ما قد يضرير المحكوم عليه ويصبح معها في حالة لا يفيد فيها وقف تنفيذ العقوبة الأصلية .

ويصدر الأمر بايقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبتدىء من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً (١/٥٦م عقوبات) . ولا يملك القاضي أن يغير

(١) نقض ١٩٣٨/١٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٩٥ .

في هذه المدة بالزيادة أو النقص (١). ولقد رأى المشرع أن هذه المدة فيها الكفاية لإختبار المتهم وكشف ما إذا كان جديراً بوقف تنفيذ العقوبة من عدمه. وقد كانت هذه المدة إلى حين صدور القانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ خمس سنوات، فعُدلها المشرع إلى ثلاث.

وحدد المشرع بدء المدة من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً، وتوجب محكمة النقض أن يصرح الحكم بأن مدة الوقف تبدأ من هذا التاريخ ليكون بمثابة إنذار صريح للمحكوم عليه (٢).

وبصریح نص المادة ٥٩ عقوبات « إذا إنقضت مدة الإيقاف ولم يكن قد صدر في خلالها حكم بالغائه فلا يمكن تنفيذ العقوبة المحكوم بها ويعتبر الحكم كأن لم يكن ». وبهذا النص تتحقق حكمة نظام وقف التنفيذ.

إلغاء وقف التنفيذ :

لما كانت الحكمة من وقف تنفيذ العقوبة هي الأمل في إصلاح حال المحكوم عليه وعدم احتمال العودة إلى سلوك سبيل الجريمة، وأنه حينما صدر بوقف التنفيذ كان أهلاً لذلك، فإنه إذا إنتفى أى الأمرين لم تعد هناك حكمة من هذا الإجراء. ومن أجل هذا نجد المشرع أجاز أن يلغى وقف التنفيذ، ومن البديهي أن يتم ذلك خلال مدة الإيقاف.

وقد حدد المشرع حالتين يجوز بسبب واحدة منهما إلغاء وقف التنفيذ :-
١ - إذا صدر ضد المحكوم عليه خلال هذه المدة حكم بالحبس أكثر من شهر عن فعل إرتكبه قبل الأمر بالإيقاف أو بعده. ومعنى هذا أن يسند إلى المتهم واقعة سواء إرتكبها قبل أن يصدر الحكم الموقوف تنفيذه أم بعد ذلك

(١) نقض ١٩٣٨/١٢/٥ بمجموعة القواعد القانونية - ٤ ق ٢٩٥ .

(٢) نقض ١٩٤١/٦/٩ بمجموعة القواعد القانونية - ٥ ق ١٧٥ .

ثم يحكم عليه من أجلها بالحبس مدة أكثر من شهر . فإذا كانت الواقعة سابقة فانها قد تكشف عن أنه لم يكن جديراً بالإفادة من وقف التنفيذ . ومن باب أولى إذا كان ارتكاب الجريمة لاحقاً لذلك الحكم . وقد اشترط المشرع أن يكون صادراً بالحبس مدة أكثر من شهر حتى يستكشف منها خطورة الجريمة .

٢ — إذا ظهر في خلال هذه المدة أن المحكوم عليه صدر ضده قبل الإيقاف حكم كالمنصوص عليه في الفقرة السابقة ولم تكن المحكمة قد علمت به ، أى أن يصدر حكم بالحبس لمدة أكثر من شهر قبل أن يصدر الحكم بالعقوبة الموقوف تنفيذها ثم لم يصدر في صحيفة الحالة الجنائية للمتهم ولم يذكر للمحكمة ، فانها إذا عرفت قد ترى أن المحكوم عليه لم يكن جديراً بوقف تنفيذ العقوبة الذى حكم به .

ولا يعنى توافر أى حالة من الحالتين السابقتين وجوب إلغاء وقف التنفيذ ، بمعنى أن الأمر ليس بالزام على المحكمة إنما ترك لتقديرها ، فقد ترى مع ذلك أن هناك أملاً في إصلاح حالة المحكوم عليه ، وشمشياً مع نفس المحكمة ترى أنه يجوز وقف التنفيذ بالنسبة للمحكوم عليه أكثر من مرة .

وقد رسم المشرع طريق إلغاء وقف التنفيذ فاشترط أن يقدم طلب من النيابة العامة بهذا الخصوص ويكلف المحكوم عليه بالحضور أمام المحكمة التى أمرت بإيقاف التنفيذ ، إذ هى المختصة بذلك الإلغاء (م ١٧٥٧ عقوبات) . على أنه «إذا كانت العقوبة التى بنى عليها الإلغاء قد حكم بها بعد إيقاف التنفيذ جاز أيضاً أن يصدر الحكم بالإلغاء من المحكمة التى قضت بهذه العقوبة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة العمومية (م ٢٧٥٧ عقوبات) . ومن الطبيعى أن تعلم هذه المحكمة الأخيرة بالحكم الموقوف تنفيذه ، ولم يشترط القانون في هذه الصورة

طلب النيابة العامة لأن الواقعة المطروحة على المحكمة فيها الوضوح الكافي ، هذا فضلاً عن تمثيل النيابة العامة في جلسة المحاكمة .

« ويترتب على الإلغاء تنفيذ العقوبة المحكوم بها وجميع العقوبات التبعية والآثار الجنائية التي تكون قد أوقفت (٥٨ عقوبات) » ومعنى هذا أنه لا يجوز للمحكمة أن تلغى بصفة جزئية الحكم الموقوف تنفيذه ، مثلاً الشطر الخاص بالغرامة دون الحبس .

رابعاً - إنقضاء العقوبات

إذا صدر الحكم ضد المتهم بالعقوبة فإنه قد ينقضى لأسباب عديدة ، و نتناول فيما يلي أسباباً ثلاثة ، العفو ومضى المدة ورد الاعتبار .

(١) العفو

تكلم المشرع في الباب الحادى عشر من الكتاب الاول من قانون العقوبات عن العفو عن العقوبة والعفو الشامل ، في المواد ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ منه . و نتناول بالبيان أحكام كل منها .

العفو عن العقوبة :

إذا صدر حكم الإدانة وصار نهائياً وجب تنفيذ العقوبة المقضى بها ، ولكن يحدث في بعض الأحيان أن يكون الحكم لا يمثل العدالة نظر شدته أو لضعفه أخطاء لا يمكن إصلاحها بطريق من طرق الطعن ، ومن أجل هذا أجاز لرئيس الجمهورية أن يصدر أمراً بالعفو عن العقوبة .

والعفو عن العقوبة لا يكون إلا بعد صيرورة الحكم نهائياً ، لأنه قبل هذا

يحتمل أن يعدل لو طعن فيه باى طريق من طرق الطعن . وليس من شأنه أن يرفع الصفة الجنائية عن الفعل بل تبقى له صفة الجريمة المقررة فى القانون . ولقد نصت المادة ١/٧٤ عقوبات على أن « العفو عن العقوبة المحكوم بها يقتضى إسقاطها كلها أو بعضها أو إبدالها بعقوبة أخف منها مقررة قانونا » .

فالعفو قد يتناول العقوبة كلها أو جزءا منها فقط ، وقد يسقط العقوبة دون إبدالها بغيرها ، أى أن المسألة رهينة بما يرد فى أمر العفو . وبصريح نص المادة ٢/٧٤ عقوبات « لا تسقط العقوبات التبعية ولا الآثار الجنائية الأخرى المترتبة على الحكم بالإدانة ، ما لم ينص فى أمر العفو على خلاف ذلك » .

وإذا صدر أمر العفو دون تحديد فانه يترتب عليه إسقاط العقوبة كلها . أما إذا صدر بإبدال العقوبة بأخف منها دون أن يبين نوع العقوبة الجديدة فقد تولى القانون تحديدها فى المادة ١/٧٥ عقوبات بالنسبة إلى عقوبة الإعدام بعقوبة الأشغال المؤبدة . وهو "ديد غير مفهوم فى القانون ، فبالاشك فيه أنه يجوز إبدال عقوبة الأعدام بأى عقوبة أخرى أخف منها لأن من يملك العفو من العقوبة كلها يملك إستبدالها بأية عقوبة أقل منها .

وقد نصت المادة ٢/٧٥ ، ٣ عقوبات على أنه إذا عفى عن محكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بدلت عقوبته وجب وضعه حتما تحت مراقبة الشرطة مدة خمس سنين والعفو عن العقوبة أو إبدالها إذا كانت من العقوبات المقررة للجنايات لا يشمل الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها فى الفقرة الأولى والثانية والخامسة والسادسة من المادة الخامسة والعشرين من هذا القانون . هذا ما لم ينص أمر العفو على خلاف ذلك »

ولا يمس العفو عن العقوبة ما يكون للغير من حقوق مدنية قبل المحكوم عليه.

العفو الشامل :

العفو الشامل أو العفو عن الجريمة هو إجراء قانوني يرفع الصفة الجنائية عن الفعل المرتكب فيصبح غير معاقب عليه وهو لا يكون إلا بقانون، وغالبا ما يتناول الجرائم السياسية أو الجرائم التي ترتكب بغرض سياسي ، ويختلف عن العفو عن العقوبة في أن هذا الأخير يتناول العقوبة فقط بإسقاطها أو بتخفيفها .

وإذا كان من شأن العفو الشامل رفع الصفة الجنائية عن الفعل المرتكب فإن النتيجة الجتمية لهذا أنه كانت الدعوى الجنائية لم ترفع بعد فانه لا يجوز إتخاذ أى إجراء فيها ولا رفعها. وإذا كانت قد رفعت فانه يترتب على العفو وجوب الحكم بانقضائها. وإذا كان قد صدر حكم في الدعوى فانه يسقط وتنمحي آثاره الجنائية ، فاذا كانت الغرامة أو المصاريف قد دفعت فانها ترد إلى المحكوم عليه ولقد نصت المادة ١/٧٦ عقوبات على أن « العفو الشامل يمنع أو يوقف السير في إجراءات الدعوى أو يمحو الحكم بالادانة » .

والعفو الشامل لا يمنع من مصادرة الأشياء المضبوطة في الجريمة ، سواء إداريا قبل رفع الدعوى إلى المحكمة أو بحكم بعد رفعها ، إذا كانت مما ينطوي تحت نص المادة ٢/٣٠ عقوبات لأن حيازتها محرمة وتعد جريمة .

ولا تأثير للعفو الشامل على الدعوى المدنية ويجوز للمدعى المدني رفعها للمطالبة بتعويض الضرر الذي حصل له . ولقد نصت المادة ٢/٧٦ من قانون العقوبات على أنه « ولا يمس بحقوق الغير إلا إذا نص القانون الصادر بالعفو على خلاف ذلك » . وتنص قوانين العفو الشامل عادة على حرمان المتهمين أو المحكوم

عليهم من المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي تكون قد لحقتهم من جراء المحاكمة أو تنفيذ الأحكام الصادرة ضدهم .

(٢) مضى المدة

إذا وقعت جريمة ونشأ حق المجتمع في محاكمة فاعلمها ومعاقبته على ما جنت يدها ، فإنه يقدم للمحاكمة وقد يقضى بأدانته ، والأصل أن يجرى تنفيذ جميع الأحكام الصادرة ضد المحكوم عليه ، ولكن يحدث أحيانا أن يفر المحكوم عليه من تنفيذ العقوبة ، فهل تبقى سيفا مسلطا عليه أبداً ، أو يؤقت هذا الحق بمدة معينة ؟ لقد أخذ الشارع بقاعدة مقتضاها إنقضاء العقوبة بالتقادم أى بمضى المدة ومبنى هذا أن الجمهور ينسى الحكم بالإدانة مع مرور الزمن ، وليس من مصلحة المجتمع أن يشير أمره ويحرك آثاره بعد أن تكون قد أوشكت على الزوال .

مدة التقادم :

تنص المادة ٥٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أن « تسقط العقوبة المحكوم بها في جناية بمضى عشرين سنة ميلادية إلا عقوبة الإعدام فانها تسقط بمضى ثلاثين سنة . وتسقط العقوبة المحكوم بها في جنحة بمضى خمس سنين . وتسقط العقوبة المحكوم بها في مخالفة بمضى سنتين . ويلاحظ أن هذه المدد أطول من المدد المنصوص عليها لإنقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم ، فقد نصت المادة ١٥ من قانون الإجراءات على أن « تنقضى الدعوى الجنائية في مواد الجنايات بمضى عشرين سنة من يوم وقوع الجريمة ، وفي مواد الجنح بمضى ثلاث سنين ، وفي مواد المخالفات بمضى سنة مالم ينص القانون على خلاف ذلك » . وعلة هذا أن حكم الإدانة أعمق أثرا من مجرد الإتهام العادي فيبقى في أذهان الجمهور مدة أطول .

وتحسب مدة إنقضاء العقوبة بالتقويم الميلادى ، فقد نصت المادة ٥٦٠ لإجراءات جنائية على أن « جميع المدد المبينة فى هذا القانون تحتسب بالتقويم الميلادى » .

والعبرة فى حساب المدة هى بنوع الجريمة المحكوم فيها بصرف النظر عن العقوبة التى يحكم بها . فالعقوبة الصادرة بالحبس فى جنابة يلزم لإنقضائها بالتقادم عشرين سنة .

وقد نصت المادة ٥٢٩ إجراءات جنائية على أن « تبدأ المدة من وقت صيرورة الحكم نهائياً ، إلا إذا كانت العقوبة محكوماً بها غيائياً من محكمة الجنايات فى جنابة تبدأ المدة من يوم صدور الحكم » . ومفاد هذا النص أن حساب المدة يبدأ من وقت الحكم النهائى ، ذلك لأنه قبل هذا يقوم الإحتمال بتغيير الحكم أو قد يتقدم المتهم للتنفيذ فى أية مرحلة من مراحل التقاضى . وقد أورد المشرع إستثناء فى نهاية المادة ٥٢٩ خاصاً بالحكم الصادر بالعقوبة غيائياً من محكمة الجنايات ، فإنه بمجرد صدوره تسرى قواعد سقوط العقوبة رمضى المدة . فالأصل أن الحكم الغيائى يعتبر آخر إجراء فى الدعوى الجنائية ، ومن ثم كان يتعين أن تكون مدة التقادم هى المقررة لسقوطها لتلك الخاصة بالعقوبة ، ولكن هذا النظر يؤدى إلى أن يكون حال المتهم الهارب من المحاكمة عن جنابة أمام محكمة الجنايات أحسن من حظ من حضر وهرب من التنفيذ فأراد المشرع التسوية بين الإثنين . ينص سالف الذكر وجعل العقوبة المقضى بها غيائياً خاضعة للسقوط بالتقادم ، وجعل صدور الحكم بها مبدأ لمدة التقادم أسوة بالأحكام الحضورية .

انقطاع التقادم :

أخذ المشرع بمبدأ انقطاع مدة التقادم بمعنى أنه يحدث سبب أثناء سريان

مدة الإنقضاء يجعل ما مضى منها كأن لم يكن. ويبدأ أحساب المدة من جديد. ذلك لأن الأفعال القاطعة للتقادم تنبه الأذهان إلى العقوبة ومن ثم تلزم مدة أخرى لنسيانها من جديد .

وقد نصت المادة ٥٣٠ « إجراءات جنائية على أن » تنقطع المدة بالقبض على المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية ، وبكل إجراء من إجراءات التنفيذ التي تتخذ في مواجهته أو تصل إلى علمه . ويشترط في الإجراءات التي تقطع المدة أن تكون صحيحة مستوفية للشكل القانوني وصادرة من سلطة مختصة بإصدارها لأنها إن كانت باطلة عدت معدومة ولا يترتب على المعدوم أثر .

ولاشك في أن القبض على المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية من شأنه أن يثير ذكرى العقوبة من جديد . أما غير هذا من الإجراءات فقد تطلب القانون فيها حتى ترتب إنقطاع المدة أن تتخذ في مواجهة المتهم أو أن تصل إلى علمه . ومن البديهي أن تكون هذه الإجراءات خاصة بتنفيذ الحكم المراد تنفيذه .

وقد وضع المشرع حكما خاصا بانقطاع التقادم بنصه في المادة ٥٣١ إجراءات على أنه في غير مواد المخالفات تنقطع المدة أيضا إذ ارتكب المحكوم عليهم خلالها جريمة من نوع الجريمة المحكوم من أجلها أو مماثلة لها، مثلاً أن يرتكب المحكوم عليه جريمة سرقة بعد الحكم عليه في جريمة سرقة ، أو أن يرتكب بعد السرقة جريمة نصب أو خيانة أمانة . وذلك لأن مثل هذا الشخص ليس جديراً بأن يفات من العقاب لمجرد إمكانه من التهرب من التنفيذ ، وإرتكابه للجريمة الجديدة من شأنه أن يثير أذهان الناس للعقوبة السابق الحكم بها عليه .

وقف التقادم :

تنص المادة ٥٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أن « يوقف سريان

المدة كل مانع يحول دون مباشرة التنفيذ سواء كان قانونيا أو ماديا . ومعنى وقف التقدم قيام سبب من شأنه أن يمنع سريان المدة بحيث إذا زال أضيفت المدة السابقة عليه إلى المدة الجديدة في حساب التقدم .

ومن أمثلة الموانع الفعلية التي أشار إليها النص تعطيل التنفيذ بسبب ثورة أو بسبب غزو البلاد أو حصرها بجيوش أجنبية . ومن أمثلة الموانع القانونية جنون المتهم . والحكمة في هذه القاعدة أنه من التعارض أن يمتنع - سواء قانونيا أو فعلا - التنفيذ ثم يتخذ هذا المنع سببا لسقوط العقوبة ، وليس من العدل أن تسرى المدة في حق سلطة التنفيذ وهي عاجزة عن مباشرة إجراءاته .

(٣) رد الاعتبار

لا جدال في أن حكم الإدانة يصم الشخص في مجتمعه ، ومن صالح المجتمع أن يعمل على إعادة المحكوم عليه إليه للاستفادة منه وأبعادا له عن مواطن الجريمة وفي هذا السبيل تقرر نظام رد الاعتبار ومقتضاه أن مرور فترة من الزمن يكون فيها سلوك المحكوم عليه حميدا يوجب أن يزيل أثر الحكم الصادر وكأنه لم يحكم عليه أبداً وتبعاً لهذا لا يشعر بوصمة الإدانة تعوقه عن التقدم في جماعة . وقد تناول قانون الإجراءات الجنائية رد الاعتبار في الباب التاسع من الكتاب الرابع في المواد من ٥٣٦ إلى ٥٤٥ . وبموجب هذه النصوص ينقسم رد الاعتبار إلى نوعين الأول رد الاعتبار القضائي والآخر رد الاعتبار القانوني .

(١) رد الاعتبار القضائي

رد الاعتبار القضائي لا يكون إلا بموجب حكم صادر من المحكمة التي خص بها القانون بذلك . وبيان أحكامه يدعو لتناول النقاط التالية :

١ - شروط رد الاعتبار القضائي :

تطلب المشرع عدة شروط لرد الاعتبار القضائي تتعلق بتنفيذ العقوبات الصادرة ضده وغير ذلك من الالتزامات ، وكذلك بالمدة التي ينبغي أن تنقضي من وقت تاريخ إنشائها للتنفيذ أو ما في حكمه .

فيما يتعلق بالعقوبة :

يشترط لرد الاعتبار القضائي أن تكون العقوبة قد نفذت تنفيذاً كاملاً أو صدر عنها عفو أو سقطت بمضي المدة (م ٥٣٧ / أ . ج .) . فلامعنى لرد الاعتبار في الوقت الذي لا يزال فيه المحكوم عليه محملاً بدينه قبل المجتمع . ويجب أن يوفي المحكوم عليه ما حكم به عليه من غرامته أو رد أو تعويض أو مصاريف (م ٥٣٩ أ . ج .) . والحكمة في هذا هو التأكيد من جبر كل أضرار الجريمة . على أنه تخفيفاً من هذا الحكم الأخير أجاز المشرع للمحكمة أن تتجاوز عنه . إذا أثبت المحكوم عليه أنه ليس بحال يستطيع منها الوفاء . وإذا لم يوجد المحكوم له بالتعويضات أو الرد أو المصاريف أو امتنع عن قبولها . وجب على المحكوم عليه أو يودعها طبقاً لما هو مقرر في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ويجوز له أن يستردها إذا مضت خمس سنوات ولم يطلبها المحكوم له . وإذا كان المحكوم عليه قد صدر عليه الحكم بالتضامن ، يكفي أن يدفع مقدار ما يخصه شخصياً في الدين ، وعند الإقتضاء تعين المحكمة الحصة التي يجب عليه دفعها (م ٥٣٩ / ٢ ، ٣ أ . ج .) . وفي حالة الحكم في جريمة تقالس يجب على الطالب أن يثبت أنه قد حصل على حكم برد إعتباره التجاري (م ٥٤٠ أ . ج .) .

وقىما يتعلق بالمدّة :

أوجب القانون مرور مدّة رأى فيها الكفاية للأطمئنان إلى سلوك المحكوم عليه ، فنص على أن يكون قد انقضى من تاريخ تنفيذ العقوبة أو صدور العقو عنها مدّة ست سنوات إذا كانت عقوبة جنائية ، أو ثلاث سنوات إذا كانت عقوبة جنحة ، وتضاعف العقوبة في حالة العود وسقوط العقوبة بمضى المدّة (م ٢/٥٣٧ ج . ١ .) . وبهذا يعتد المشرع بنوع العقوبة بصرف النظر عن الجريمة الصادر فيها الحكم . وهو يأخذ في إعتباره خطورة المتهم العائد من ناحية ، وعدم التساهل مع من يهرب من التنفيذ من ناحية أخرى .

فإذا كان المحكوم عليه قد وضع تحت مراقبة الشرطة بعد إنقضاء العقوبة الأصلية تبتدئ المدّة من اليوم الذى تنتهى فيه مدّة المراقبة (م ١/٥٣٨ ج . ١ .) . وإذا كان قد أفرج عن المحكوم عليه تحت شرط ، فلا تبتدئ المدّة إلا من التاريخ المقرر لانقضاء العقوبة أو من التاريخ الذى يصبح فيه الإفراج تحت شرط نهائيا (م ١/٥٣٨ ج . ١ .) .

تعدد الأحكام :-

تعرض المشرع للحالة التى تتعدد فيها الأحكام الصادرة على طالب رد الاعتبار فنص على أنه « إذا كان الطالب قد صدرت عليه عدة أحكام ، فلا يحكم برد إعتباره إلا إذا تحققت الشروط المنصوص عليها في المواد السابقة بالنسبة إلى كل منها ، على أن يراعى في حساب المدّة اسنادها إلى أحدث الأحكام » .

٢ - إجراءات رد الاعتبار :

منح المشرع الاختصاص بالحكم برد الاعتبار لمحكمة الجنايات التابع لها محل إقامة المحكوم عليه (م ٥٣٦ ج . ١ .) ولا يكون رد الاعتبار إلا بناء على طلب الأخير متى كان الحكم قد صدر ضده في جنائية أو جنحة .

ويقدم طلب رد الاعتبار بعريضة إلى النيابة العامة مشتملة على البيانات اللازمة لتعيين شخصية الطالب، مبينا فيها تاريخ الحكم الصادر عليه والأماكن التي أقام فيها من ذلك الحين (م ١٥٤٢ ج)

٣ - الحكم برد الاعتبار :

إذا طلب رد الاعتبار أمام المحكمة فإنها تنظره وتفصل فيه في غرفة المشورة ويجوز لها سماع أقوال النيابة العامة والطالب، كما يجوز لها إستيفاء كل ماتراه لازما من المعلومات (م ١/٥٤٤ ج) . ويكون إعلان الطالب بالحضور قبل الجلسة بثمانية أيام على الأقل (٣٠٥٤٤ ج) .

وإذا توافر الشرطان المذكوران في المادة ٥٣٧ - أي تنفيذ العقوبة ومضى المدة المطلوبة - تحكم المحكمة برد الاعتبار إذا رأت أن سلوك الطالب منذ صدور الحكم عليه يدعو إلى الثقة بتقديم نفسه (م ١٥٤٥ ج) ومعنى هذا أن مجرد توافر الشرطين لا يعنى إلزام المحكمة . برد الاعتبار ، بل أن المسألة جوازية لها متروكة لتقديرها وفقا لما تراه من سلوك الطالب .

ولا يقبل الطعن في الحكم الصادر إلا بطريق النقض خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله . وتتبع في الطعن الأوضاع والمواعيد المقررة للطعن بطريق النقض في الأحكام (م ١٣/٤٤ ج) .

وقد حرم القانون الحكم برد اعتبار المحكوم عليه إلا مرة واحدة (م ١٥٤٧ ج) وإذا رفض طلب رد الاعتبار بسبب راجع إلى سلوك المحكوم عليه فلا يجوز تجديده إلا بعد مضي سنتين ، أما في الأحوال الأخرى فيجوز تجديده متى توافرت الشرط اللازم توافرها (م ١٥٤٨ ج) .

٤ - إلغاء الحكم برد الاعتبار :

لما كان مبنى الحكم برد الاعتبار هو توافر شروط معينة ، والأمل في حسن

سير وسلوك الطالب فانه إن انتفى أى الأمرين جاز العدول عن رد الاعتبار وبهذا قضت المادة ١٥٤٩ ج بقولها «يجوز الغاء الحكم الصادر برد الاعتبار إذا ظهر أن المحكوم عليه صدرت ضده أحكام أخرى لم تكن المحكمة قد علمت بها أو إذا حكم عليه بعد رد الاعتبار فى جريمة وقعت قبله، ويصدر الحكم فى هذه الحالة من المحكمة التى حكمت برد الاعتبار بناء على طلب النيابة العامة (م ١٥٤٩ ج)

(ب) - الاعتبار القانونى :

لم يشأ المشرع أن يعلق رد اعتبار المحكوم عليه على طلب يقدم من جانبه بل رأى أن يرد اليه إعتباره بحكم القانون إذا مضت مدة كافية رأى أنه يطمئن منها إلى سلوكه . وضمن هذا الحكم المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

وقد نصت هذه المادة على أنه «يرد الاعتبار بحكم القانون إذا لم يصدر خلال الآجال الآتية على المحكوم عليه حكم جديد بعقوبة جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق .

أولا : بالنسبة إلى المحكوم عليه بعقوبة جنائية، أو بعقوبة جنحة فى جريمة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٢٥٧ و ٢٦٧ و ٢٦٨ من قانون العقوبات متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها إثنتا عشرة سنة .

ثانيا : بالنسبة إلى المحكوم عليه بعقوبة جنحة فى غير ما ذكر متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها ست سنوات ، إلا إذا كان الحكم قد إعتبر المحكوم عليه عائداً أو كانت العقوبة قد سقطت بمضى المدة إثنتا عشرة سنة .

هذا وتنص المادة ٥٥١ ج على أنه « إذا كان المحكوم عليه قد صدرت

ضده عدة أحكام ، فلا يرد إعتباره اليه بحكم القانون إلا إذا تحققت بالنسبة لكل منها الشروط المنصوص عليه في المادة السابقة ، على أن يراعى في حساب المدة إستانادها إلى أحدث الأحكام .

اثر رد الاعتبار :

أبانت المادتان ٥٥٢ و ٥٥٣ ج . أثر رد الإعتبار سواء فيما يتعلق بحكم المحكمة ذاته أو بما يترتب عليه من حقوق فنصت الأولى على أنه « يترتب على رد الإعتبار محو الحكم القضائي بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من إنعدام الأهلية. والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية » ، ونصت الأخرى على أنه « لا يجوز الاحتجاج برد الاعتبار على الغير فيما يتعلق بالحقوق التي تترتب لهم على الحكم بالادانة وعلى الأخص فيما يتعلق بالرد والتعويضات » .

انتهى بحمد الله وعونه

فهرس

القسم الاول

الإجرام فى مصر

الباب الاول

تعريف علم الإجرام وتاريخه وطرق بحثه

المبحث الاول

تعريف علم الإجرام

مبتدئة

٥

تصرفات الإنسان فى المجتمع

٩

الجريمة وأنواعها

٩

أ - الجريمة الدينية والجريمة الخلقية

١٠

ب - الجريمة التأديبية

١١

ج - الجريمة الجنائية

١٣

تعريف علم الإجرام

١٤

أ - الجريمة فى علم الإجرام

٢٠

ب - المجرم فى علم الإجرام

٢١

مكونات علم الإجرام .

٢٢

علاقة علم الإجرام بالقانون الجنائى

٢٣

علم الإجرام المقارن

المبحث الثانى

تاريخ علم الإجرام

٢٨

١ - اليونان القديمة

٢٩

٢ - فى العصور الوسطى

- ٣٠ - بداية العصور الحديثة
٣١ - الموقف في القرن الثامن عشر
٣٤ - المدرسة الجغرافية أو مدرسة الخرائط
٣٦ - المدرسة الاشتراكية
٣٧ - المدرسة البيولوجية أو الإيطالية
٤٣ - المدرسة العقلية والنفسية
٤٤ - مدرسة الوسط الإجتماعي
٤٧ - العلاقة التفاضلية في السلوك

المبحث الثاني

طرق البحث في علم الإجرام

- ٥١ - الملاحظة
٥٢ - الطريقة التجريبية
٥٢ - دراسة الحالة الفردية
٥٤ - الإحصائيات
٥٤ أ - أهمية الإحصائيات .
٥٦ ب - عيوب الإحصائيات
٦٥ الإحصائيات الجنائية في مصر
٦٥ أ - الجهاز الإحصائي بوزارة الداخلية
٦٨ ب - الإحصاء القضائي السنوي لوزارة العدل
٦٩ ج - الجداول الإحصائية لمصلحة السجون

الباب الثاني

عوامل الإجرام

مقدمة

٧٣	علم الإجرام في مصر
٧٤	ملاحظات عن حجم الإجرام في مصر
٧٥	١ - إحصاءات تقرير الأمن
٨٢	٢ - إحصاءات مصلحة السجون
٨٤	٣ - تقرير الإحصاء لوزارة العدل
٨٥	عوامل الإجرام في مصر
	المبحث الأول
	العوامل الطبيعية
٨٦	أولاً - حرارة وبرودة الجو
٩٠	ثانياً - الليل والنهار
٩٣	ثالثاً - المواسم الزراعية
	العوامل الفردية
	المبحث الثاني
٩٧	أولاً - الشلالة
٩٧	١ - العرب
١٠٠	٢ - الفلاحون
١٠٣	ثانياً - الجنس
١٠٥	١ - حجم إجرام المرأة
١٠٨	٢ - إجرام المرأة ونوع الجريمة
١١٢	٣ - تقسيم إجرام المرأة
١١٧	٤ - إجرام المرأة والحالة الاجتماعية
١١٨	٥ - إجرام المرأة والحالة التعليمية
١١٩	٦ - إجرام المرأة والسوابق

- ١١٩ ٧ - إجرام المرأة والحالة الصحية
١٢٠ ٨ - إجرام المرأة والسن
١٢٣ ثالثاً - السن

المبحث الثالث العوامل الاجتماعية

- ١٣٠ أولاً - الحالة الاقتصادية
١٣٢ طرف البحث في أثر العوامل الاقتصادية في الإجرام
١٣٤ أثر العوامل الاقتصادية الفردية في السلوك الإجرامى
١٣٨ أثر العوامل الاقتصادية العامة في السلوك الإجرامى
١٤٠ الدراسات المصرية لأثر العوامل الاقتصادية في الإجرام
١٤٤ الدلالات الإحصائية في مصر
١٤٧ حقيقة مشكلة العوامل الاقتصادية
١٥٠ ثالثاً - إجرام الأحداث
١٥٠ من هو الحدث
١٥٣ مشكلة إجرام الأحداث وحجمها
١٥٦ مشكلة عوامل إجرام الأحداث
١٥٦ ١ - الأسرة
١٥٧ أ - الأسرة كنموذج للسلوك
١٦٠ ب - السلوك التربوى للأسرة
١٦٤ ج - الظروف الاقتصادية
١٦٦ د - الحالة الأسرية
١٦٩ ٢ - المدرسة
١٧٣ ٣ - مجتمع العمل

١٧٤	٤ - مجتمع الطريق
١٧٧	ثالثاً - عوامل الإجرام في البيئة
١٧٩	سمات الإجرام في الريف وفي المدن
١٩٢	عوامل الإجرام في الريف
١٩٢	١ - الجهل
١٩٤	٢ - سوء الأحوال الاقتصادية
١٩٥	عوامل الإجرام في المدينة
١٩٥	١ - إهمال تربية النشئ
١٩٦	٢ - الهجرة والبطالة
١٩٧	٣ - مغريات المدينة
١٩٨	٤ - وسائل الإعلام
٢٠٠	رابعاً - العوامل التشريعية
٢٠١	١ - الأحداث
٢٠٦	٢ - العود إلى الإجرام
٢١٦	٣ - جرائم المخدرات
٢٢٣	٤ - المجرمون الشواذ

القسم الثاني

العقاب في معتبر

الباب الأول

المبحث الأول

تطور الفكر العقابي

- ٢٣٤ ثانيا - عصر الانتقام الإلهي والعام
٢٣٧ ثالثا - العصر الإنشائي
٢٤٠ رابعا - العصر الحديث
٢٤٢ حركة الدفاع الإجتماعي

المبحث الثاني

التعريف بالعقوبة وتقسيماتها

- ٢٤٥ أولا - التعريف بالعقوبة
٢٤٥ تمييز العقوبة عن التعويض المدني
٢٤٦ تمييز العقوبة عن الجزاء التأديبي
٢٤٧ تمييز العقوبة عن التدابير الاحترازية
٢٤٧ أغراض العقوبة
٢٤٨ خصائص العقوبة
٢٥٠ ثانيا - تقسيمات العقوبة

- ٢٥٠ ١ - تقسيم العقوبات من حيث جسامتها
٢٥١ ٢ - تقسيم العقوبات من حيث أصلاتها وتبعياتها
٢٥٢ ٣ - تقسيم العقوبات من حيث مدتها
٢٥٤ ٤ - تقسيم العقوبات من حيث محلها

الباب الثاني

العقوبات في مصر

المبحث الأول

العقوبات الأصلية

- ٢٥٩ أولا - عقوبة الإعدام في التشريع المصري
٢٥٩ إجراءات الحكم بعقوبة الإعدام

٢٦٠	إجراءات تنفيذ حكم الإعدام
٢٦٢	ثانيا - الأشغال الشاقة
٢٦٢	تنفيذ العقوبة
٢٦٤	نوعا الأشغال الشاقة
٢٦٥	ثالثا - السجن
٢٦٦	رابعا - الحبس
٢٦٦	نوعا الحبس
٢٦٨	خامسا - الغرامة

المبحث الثانى تنفيذ العقوبات الأصلية

٢٧٢	أنظمة السجون
٢٧٤	السجون فى مصر
٢٧٥	١ - أنواع السجون
٢٧٦	٢ - تقسيم المسجونين ومعاملتهم
٢٧٦	٣ - تشغيل المسجونين
٢٧٧	٤ - تثقيف المسجونين
٢٧٨	أولا - تنفيذ العقوبات السالبة للحرية
٢٧٨	بدء تنفيذ العقوبة ونهايته
٢٧٨	خصم مدة الحبس الإحتياطى
٢٨٠	تأجيل التنفيذ
٢٨١	ثانيا - الإفراج تحت شرط
٢٨١	شروط الإفراج تحت شرط
٢٨٥	إجراءات الإفراج تحت شرط

- ٢٨٦ إلغاء الإفراج تحت شرط
- ٢٨٧ أثر إنتهاء مدة الإفراج الشرطى
- ٢٨٩ ثالثاً - تنفيذ عقوبة الغرامة
- ٢٨١ إجراءات التنفيذ
- ٢٩٠ خصم الحبس الإحتياطى
- ٢٩٠ تأجيل التنفيذ
- ٢٩١ رابعاً - الإكراه البدنى
- ٢٩١ المبالغ التى يطبق الإكراه فى شأنها
- ٢٩٢ قبل من يباشر الإكراه البدنى
- ٢٩٢ قواعد تطبيق الإكراه البدنى
- ٢٩٤ إجراءات الإكراه البدنى
- ٢٩٤ أثر الإكراه البدنى
- ٢٩٥ الإكراه البدنى عند الحكم بالتعويض
- ٢٩٥ طلب الشغل بدلاً من الإكراه البدنى
- المبحث الثالث
- العقوبات التبعية والتكميلية
- ٢٩٧ أولاً - الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها
- بالمادة ٢٥ عقوبات
- ٣٠٠ ثانياً - العزل من الوظائف الأميرية
- ٣٠٢ ثالثاً - مراقبة الشرط
- ٣٠٥ رابعاً - المصادرة
- ٣٠٦ محل المصادرة
- ٣٠٧ متى يحكم بالمصادرة جوازاً ومتى يحكم بها وجوباً

المبحث الرابع

تعدد الجرائم والعقوبات

- ٣١٠ ماهية تعدد الجرائم ومعناه
- ٣١١ أولاً - التعدد الصورى
- ٣١١ حكم التعدد الصورى
- ٣١٣ ثانياً - التعدد الحقيقى
- ٣١٣ عدم التجزئة
- ٣١٤ حكم عدم التجزئة
- ٣١٦ ثالثاً - أثر التعدد فى إجراءات المحاكمة
- ٣١٦ أثر الحكم فى جريمة على الأخرى
- ٣١٧ رابعاً - تنفيذ العقوبات فى حالة التعدد
- ٣١٨ ١ - جب العقوبات
- ٣١٩ ٢ - الحد الأقصى للعقوبات فى حالة الجب

المبحث الخامس

تشديد العقوبات وتخفيفها

- ٣٢٢ أولاً - تشديد العقوبة
- ٣٢٣ العود
- ٣٢٣ شروط العود
- ٣٢٦ آثار العود
- ٣٢٧ العود الخاص
- ٣٢٨ حكم المادة ٥٤ عقوبات
- ٣٢٩ ثانياً - تخفيف العقوبة
- ٣٢٩ الأعذار القانونية

٣٣٠	الظروف القضائية
٣٣١	ثالثاً - تعليق تنفيذ الأحكام على شرط
٣٣٢	شروط إيقاف التنفيذ
٣٣٤	آثار وقف التنفيذ
٣٣٥	إلغاء وقف التنفيذ
٣٣٧	رابعاً - إنقضاء العقوبات
٣٣٧	١ - العفو
٣٣٧	العفو عن العقوبة
٣٣٩	العفو الشامل
٣٤٠	٢ - مضي المدة
٣٤٠	بدء التقادم
٣٤١	إنقطاع التقادم
٣٤٢	وقف التقادم
٣٤٣	٣ - رد الاعتبار
٣٤٤	أ - رد الاعتبار القضائي
٣٤٧	ب - رد الاعتبار القانوني
٣٤٨	أثر رد الاعتبار

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٣ / ٦٠٩١

مطبعة م. ك. اسكندرية
محمد محمود محمد مسعد
هـ ش أديب اسحق — عمارة البصير .
تليفون { ٨٠٥٨٤٧ اسكندرية
٨٠٠٩١٠

الاجرام والعقاب فى مصر			اسم الكتاب
حسن صادق المصطفى			اسم المؤلف
١٧٤			رقم اليومية
٣٦٤			رقم التصنيف
ملاحظات	تاريخ الاعادة	تاريخ الاستعارة	رقم الاستعارة



Bibliotheca Alexandrina



1523407